

المجلس الأعلى للثقافة

مائة عام على إنشاء أول جامعة في مصر

الجامعة المصرية القديمة

١٩٠٨ - ١٩٢٥

دراسة في الوثائق

عبد المنعم إبراهيم الجميعة



٢٠٠٧

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

الجميعي ، عبد المنعم إبراهيم
مائة عام على إنشاء أول جامعة في مصر : الجامعة المصرية القديمة :
١٩٠٨ - ١٩٢٥ : دراسة في الوثائق / عبد المنعم إبراهيم الجميعي -
القاهرة : المجلس الأعلى للثقافة ، ٢٠٠٧
٣٨٤ ص ، ٢٤ سم .
١ - جامعة القاهرة - تاريخ
٢ - مصر - تاريخ - العصر الحديث عباس حلمي الثاني (١٨٩٢ - ١٩١٤)
(أ) العنوان ٣٧٨ ، ٦٢

رقم الإيداع ٢٠٠٨/٢٢٩٣
الترقيم الدولي 0 - 592 - 437 - 977 I.S.BN.
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

حقوق النشر محفوظة للمجلس الأعلى للثقافة

شارع الجبيلية بالأوبرا - الجزيرة - القاهرة ت ٢٧٣٥٢٢٩٦ فاكس ٢٧٣٥٨٠٨٤

El Gabalaya St., Opera House, El Gezira, Cairo

Tel. : 27352396 Fax : 27358084.

المحتويات

٧	مقدمة - الدعوة العامة إلى إنشاء جامعة مصرية
٢٥	افتتاح الجامعة المصرية القديمة
	وثائق الجامعة المصرية القديمة
٢٧	(١) الدعوة العامة إلى مشروع الجامعة المصرية
٧٣	(٢) الاجتماع الأول لمشروع الجامعة
٧٧	(٣) الاجتماع الثاني لمشروع الجامعة
٨٣	(٤) الجلسة الثالثة وتعميم الدعوة إلى الاكتتاب
٨٩	(٥) كتاب اللجنة للأمير أحمد فؤاد
٩١	(٦) خطاب من محمد فريد إلى قاسم أمين
	(٧) خطاب محمود بك حسوب إلى لجنة الجامعة بشأن احتجاجه على إسقاط
٩٣	عضوية محمد فريد ورغبته في الاستغناء من عضوية اللجنة
	(٨) الجامعة المصرية - لائحة الإجراءات الداخلية المصدق عليها في ٩
٩٥	فبراير سنة ١٩٠٧
١٠١	(٩) الجامعة المصرية في عيون الشعراء
١٠٣	(١٠) أسماء المكتتبين في مشروع الجامعة
	(١١) لجنة الاكتتاب لمشروع الجامعة المصرية، صورة من قرار صادر
١٢٩	من اللجنة
١٣١	(١٢) عقد شراكة ابتدائي
١٣٥	(١٣) نظامنامه
	(١٤) خطاب الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة إلى ناظر الداخلية ومعه
١٤٩	نسخة من قانون الجامعة
	(١٥) رد ناظر الداخلية على خطاب الأمير أحمد فؤاد بالموافقة على افتتاح
١٥١	الجامعة

١٥٣	(١٦) النطق بالخدوي الكريم بإعلان افتتاح الجامعة
١٥٥	(١٧) الجامعة في مذكرات الخديو عباس الثاني
١٦٩	(١٨) الجامعة في مذكرات هدى شعراوي
١٧٣	(١٩) الجامعة في مذكرات سعد زغلول
١٧٧	(٢٠) منشور رقم (١) لإرساليات الجامعة المصرية إلى أوروبا
	(٢١) تطور برامج الدراسة بالجامعة والأساتذة الذين تولوا أمور التدريس
١٨١	١٩٠٨ - ١٩١٤
٢١١	(٢٢) زيارة الخديو عباس الثاني للجامعة ١٩٠٩
	(٢٣) الجامعة المصرية، لائحة قسم الآداب بالجامعة ١٩١٠ -
٢١٣	١٩١١
	(٢٤) لائحة قسم العلوم الجنائية المصدق عليها من مجلس الإدارة في
٢٣١	٤ مايو سنة ١٩١٦
٢٥٩	(٢٥) بيانات تختص ببعض أرقام حسابات الجامعة عن سنة ١٩١٠
	(٢٦) الجامعة المصرية، ترخيص نفقارة المعارف لبعض أساتذتها للعمل
٢٦٩	في الجامعة
٢٧١	(٢٧) من صاحب الدولة الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة إلى أبناء وطنه .
	(٢٨) المواد الدراسية بالجامعة والأساتذة القائمون بالتدريس ١٩١٣ -
٣٠١	١٩١٤
٣٠٥	(٢٩) عقد امتحان العالمية للشيخ طه حسين بالجامعة المصرية
	(٣٠) صورة الوثيقة التي وضعت بالحجر الأساسي لبناء دار الجامعة
٣٠٩	ببلاق الذكرور
٣١١	(٣١) قصيدة عن الجامعة لأمير الشعراء أحمد شوقي
	(٣٢) كتاب دولة حسين رشدي باشا رئيس الوزراء إلى عدلي يكن وزير
	المعارف بشأن الموافقة على مشروع إنشاء جامعة أميرية في ٢٨
٣١٣	فبراير ١٩١٧

٣١٥	(٣٣) اللجنة الفنية، محضر جلسة اللجنة الفنية للجامعة في ٢٤ أكتوبر ١٩١٧
٣١٩	(٣٤) بيان بمرتبات أساتذة الجامعة المصرية ١٩١٨ - ١٩١٩
٣٢١	(٣٥) إحصائيات الطلبة بأقسام الدراسة ١٩٢٠ - ١٩٢١
٣٢٣	(٣٦) أعضاء مجلس إدارة الجامعة عام ١٩٢٠ - ١٩٢١
٣٢٥	(٣٧) مشروع لاتحة قسم الآداب
٣٢٥	(٣٨) تقرير مرفوع من مجلس أساتذة قسم الآداب إلى مجلس إدارة الجامعة
٣٥٧	(٣٩) وزارة المعارف العمومية، تقرير عن أعمال لجنة الجامعة
٣٦٧	(٤٠) لاتحة الجامعة
٣٧٩	(٤١) دعوة من مدير الجامعة العبرية بالقدس إلى إدارة الجامعة المصرية لحضور افتتاح الأبنية الأولى للجامعة الإسرائيلية (بالعربية والعبرية)
٣٨٣	(٤٢) اعتذار عميد كلية الآداب بالجامعة المصرية عن حضور افتتاح الجامعة العبرية بالقدس

مقدمة

الدعوة إلى إنشاء جامعة مصرية:

دارت فكرة التعليم الجامعي بخلد المصريين، وأشاد الكثيرون ممن تعلموا في أوروبا بفضل الجامعات، وحثوا بذكرها وأفاضوا في الحديث عن مزاياها وبيان فوائدها، وأنه لا غنى لمصر كي ترتقى إلى معارج المدنية وتنظم في سلك الحضارة الحقيقية عن أن تقوم بإنشاء جامعة.

كان أول من اقترح إنشاء جامعة في مصر هو جرجى زيدان^(١) حيث كتب على صفحات مجلة الهلال مقالاً اقترح فيه إنشاء كلية لتتقيد الشبان المصريين بدلاً من إرسالهم إلى أوروبا، وبيّن الحاجة إليها في تعليم الشعب معنى الحرية والاستقلال، كما طالب بتشكيل لجنة لجمع الأموال لها عن طريق الاكتتاب، وناشد الصحف المصرية أن تتضافر لاستنهاض الهمم إلى هذه الغاية^(٢). ثم كرر جرجى زيدان اقتراحه مبيناً أن استقلال الفكر لا يكون إلا بالتعليم والتتقيد، وهذا لا يتأتى إلا بإنشاء كلية مصرية على مثال ما يحدث في أوروبا^(٣)، وطالب بأن تكون اللغة العربية أساس التدريس في هذه الكلية وأن تسمى "الكلية العربية، أو الجامعة العربية"^(٤). وقد التقت هذه الدعوة مع أفكار محمد عمر^(٥) خلال حديثه عن الوطن والوطنية فدعا إلى إنشاء "جامعة في العاصمة" يستفيد لها أساتذة من بلاد لا غاية سياسية لها في القطر. ولم يجد اقتراح إنشاء كلية مصرية على يد جرجى زيدان أو

محمد عمر أذاناً صاغية لأن الدعوة إلى مثل هذا المشروع الهام كانت فى حاجة إلى أن تكتبها شخصيات مصرية بارزة.

وفعلا تبينى الزعيم مصطفى كامل الفكرة^(١) فدعا إليها على صفحات جريدة اللواء فى أكتوبر ١٩٠٤ فقال "إن الأمة المصرية أدركت فى هذا الزمان حقيقة المركز الذى يجب أن يكون لها بين الأمم، وأبلغ الأدلة على ذلك نهضتها فى مسألة التعليم، وقيام عظمائها وكبرائها وأغنيائها بفتح المدارس، وتأسيس دور للعلم بآنية بأموالهم ومجهوداتهم، ولكن قد أن لهم أن يفكروا فى الوقت الحاضر فى عمل جديد الأمة فى أشد الحاجة إليه ألا وهو إنشاء كلية للأمة"^(٢). ثم أوضح أهمية المشروع وحاجة البلاد إليه بقوله "إنه يرفع شأن الأمة ويعد لها رجالاً كبراء أقوياء ذوى مدارك واسعة وإحساسات عالية يردون إليها مجدها وعظمتها ومقامها بين الأمم"^(٣).

كما ناشد مصطفى كامل المحبين لارتقاء البلاد موافاته بأرائهم وأفكارهم حول طريقة إخراج مشروع الجامعة إلى حيز الوجود^(٤).

ويتضح مما كتبه مصطفى كامل أنه وجه دعوته إلى الأمة ولم يوجهها إلى الخديو أو إلى الحكومة، كما يوحى كلامه بأن طريقة تنفيذ المشروع لم تكن قد تبلورت فى ذهنه بشكل واضح، فهو لم يعرض للطريقة التى يمكن أن يخرج بها المشروع إلى حيز الوجود. وقد يكون مطلبه من المحبين للارتقاء ببلادهم موافاته بأرائهم وأفكارهم حول طريقة تنفيذ المشروع على سبيل الاستشارة بهم فى رأى.

وفى يناير ١٩٠٥ قرر مصطفى كامل الدعوة إلى إنشاء كلية مصرية واقترح تسميتها كلية محمد على بمناسبة مرور مائة عام على ارتقاء محمد

على أريكة مصر^(١٠). وقد أيد الأمير حيدر فاضل^(١١) دعوة مصطفى كامل واستنهض همم الأمراء والأغنياء إلى الاكتتاب في المشروع. وجمعت فعلاً في سنة ١٩٠٥ الاكتتابات لهذا الغرض من بعض الأمراء والأغنياء بلغت حوالي ثمانية آلاف جنيه ولكن أوقف المشروع لعدم تأييد الخديو له^(١٢) خشية المعارضة البريطانية.

ولخلافه مع مصطفى كامل في تلك الفترة والتي بلغت ذروتها بعد مقابلة ديفون ١٩٠٤^(١٣). ولعدم رغبة الخديو في أن ينسب مثل هذا المشروع إلى مصطفى كامل، ومع ذلك لم يأس مصطفى كامل، فبعد نجاحه في استئثار الرأي العام في أوروبا ومصر ضد الاحتلال بعد حادث دنشواي دعا محمد فريد إلى تأليف لجنة للاحتفال بعودة مصطفى كامل من أوروبا، وحين علم مصطفى كامل بذلك كتب إلى محمد فريد من باريس خطاباً بتاريخ ٢٤ سبتمبر ١٩٠٦ يعتذر فيه عن عدم قبوله هذا الاحتفال ويقترح أن يقام بدلاً منه اكتتاب عام لتأسيس الجامعة المصرية حيث قال: "خير هدية أقترح عليكم تقديمها إلى الوطن العزيز والأمة المصرية المحبوبة هو أن تقوم اللجنة التي شكلت بدعوة الأمة كلها وطرق باب كل مصري لتأسيس كلية أهلية تجمع أبناء الفقراء والأغنياء على السواء وتهب الأمة الرجال الأثداء". كما طالب جميع أبناء الأمة بنبذ الأحقاد، والتكاتف لإتمام هذا المشروع فقال: "فلننس الأحزاب انقساماتها ولننس الصحفيون خصوماتهم ولنلق الأحقاد في هوة لا نسمع منها لغو ولا دوى، ولتجتمع الأمة لإتمام هذا العمل الضخم، وتحقيق ذلك المشروع الذي كله خير ونفع عميم"^(١٤). وتمنى مصطفى كامل أن يكون أحد المؤسسين لهذا المشروع فقال: "إن الكلية - الجامعة هي البناء الذي أدعو المصريين جميعاً إلى تشييده. وما أكبر سعدي وأعظم هنائي لو ساعدتني الأيام على وضع حجر فيه مع العملة الأبرار الذين يعملون لخير البلاد"^(١٥).

تبلورت فكرة تأسيس الجامعة المصرية ونمت وفقا لرغبة قومية، فقامت حركة عامة تدفع الشعب إلى النزود من التعليم حيث كان التعليم الرسمي منه غير كافٍ وغير وافٍ بالحاجة الجديدة. وازداد تعطش المصريين إلى التعليم العالى الحر. وكان قادة الرأي فى ذلك الوقت يدعون إليه بقوة^(١٦)، ومن هؤلاء محمد عبده، كما اشتدت الدعوة إلى وجوب إخراج المشروع من حيز الفكر إلى حيز الوجود وأعرب بعض الأغنياء عن استعدادهم للتبرع له بالمال^(١٧) فترع مصطفى كامل الغمراوى من أعيان بنى سويف بمبلغ خمسمائة جنيه^(١٨). كما راودت هذه الفكرة أحمد منشاوى باشا^(١٩) ففكر فى إنشاء جامعة بينيها فى أطيانه جهة باسوس وأبو الغيط^(٢٠) على نفقته الخاصة، وشراء إحدى المراكب البخارية لنقل أساتذة الجامعة تنقلهم من القاهرة كل يوم^(٢١). وقد بحث مع بعض العلماء متطلبات هذه الجامعة من النفقات. وقد كانت هذه الفكرة شغله الشاغل فى سنته الأخيرة وموضوع حديثه فى الليل والنهار مع الأستاذ الشيخ محمد عبده^(٢٢).

وكان الشيخ يرى ضرورة إنشاء جامعة مصرية تقوم على تعليم العلوم وفقا للمناهج الحديثة وتسهم فى تجديد الحضارة العربية القديمة وتحرير الفكر من قيود التقليد^(٢٣). نتاحت المنشاوى باشا مع الشيخ محمد عبده فى مسائل بناء الجامعة وضممان الموارد التى ينفق منها عليها، وقد خاطب الشيخ مجلس النظار فى بيع عشرة آلاف فدان من ملك الحكومة يشتريها منشاوى باشا ويسجل وقفها على بناء الجامعة ومصاريقها على أن تجعل الثمن رمزيا، وقد وعد المستشار المالى بذلك^(٢٤)، وتعلقت الآمال بظهور الجامعة إلا أن وفاة المنشاوى باشا ثم وفاة الشيخ محمد عبده أحبطت تلك الآمال وخمدت الفكرة واستبدل بها الحديث عن ضرورة انتشار الكتائب^(٢٥). ويتضح ذلك مما كتبه

حافظ إبراهيم في كتابه "ليالي سطوح"، مؤنبًا تلاميذ الإمام بقوله "تلاميذ الإمام حقيقون باللوم لأنهم يعلمون الحق ولا يدعون إليه، علموا أن لا حياة لهذه الأمة بغير الجامعة، فما لهم لا يواصلون قرع أنوف الأغنياء بالمواعظ، ولا يوالون الصياح بطلب تأسيسها.. (حتى) جمد الأغنياء عن البذل لجمود أولئك الوعاظ عن الكلام وتدفقوا في إنشاء الكنائس حين ساقتهم الحكومة إلى ذلك"^(٢٧). كما ذكر أن سبيل الإصلاح لا يكون إلا بإنشاء الكنائس وبناء الجامعة في وقت واحد لأن (بناء الرجال لا يكون إلا في بناء الجامعة)^(٢٨).

انتشرت في البلاد الدعوة مرة أخرى إلى تأسيس الجامعة وكان سعد زغلول - المستشار في محكمة الاستئناف الأهلية في ذلك الوقت - على رأسها^(٢٩)، وتبرع لها بمائة جنيه^(٣٠) فكان من أوائل المكتسبين^(٣١)، ثم أخذت الجرائد الوطنية في الدعوة إلى الاكتتاب وإنشاء جامعة مصرية يطلق فيها الفكر من كل قيد، وتقدم كل أنواع المعرفة لكل طبقات الناس أغنيائهم وفقرائهم، ورأى البعض ضرورة عقد اجتماع للاتفاق على أول خطوة عملية في سبيل تحقيق الفكرة التي تحمسوا لها، وتألّف لجنة لتلقي الاكتتابات ونشر الدعوة بصفة منتظمة، وقد أبدى سعد زغلول استعداداه لأن يعقد هذا الاجتماع في داره^(٣٢). والجدير بالذكر أن من أهم الدوافع التي أدت إلى تحمس سعد زغلول لمشروع إنشاء الجامعة أنه أحد تلاميذ الشيخ محمد عبده الذين كانوا يرون إحياء ذكرى أستاذهم بإنشاء كلية تنسب إليه، ويوضح لنا محمد رشيد رضا ذلك في كتابه "تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده" بقوله: إن سعد زغلول وبعض أصدقاء الشيخ محمد عبده تشاوروا فيما يجب أن يعمل لإحياء ذكرى أستاذهم وأجمعوا الرأي على إنشاء كلية تنسب إليه^(٣٣)، ولما كانوا يعلمون أن سلطات الاحتلال تحسب لهذا العمل منهم كل حساب عهدوا إلى أحمد فتحي زغلول أن يقابل اللورد كرومر ويذكر له هذا القرار ويسأله عن رأيه فيه لكي لا يكون على ريبة منه^(٣٤)، فكان رد اللورد "إن من الحكمة أن يبدأ بهذا

العمل صغيراً ثم يصعد فيه على سلم التدرج وأن يجرى فيه على خطة مدرسة (عليكرة) في الهند^(٢٦). وأنه يجب على المصريين "أن يدرسوا تاريخ إنشاء المدارس الجامعة في البلدان الأخرى"^(٢٧)، وأنه يجدر التأمل في تفاصيل هذا المشروع مثل النواحي المالية، وعلاقة الجامعة المقترحة بنظارة المعارف والنظام الذي سيتبع داخل هذه الجامعة وإعداد نوعيات الأساتذة الذين سيقومون بالتدريس ونظم الامتحانات وغير ذلك.

والواضح أن فكرة الجامعة الأهلية (كانت حتى قبل أن تولد كابوساً لبريطانيا)^(٢٨). ويوضح الخديو عباس الثاني أسباب ذلك بأنه خوف الإنجليز من أن يتحول الفلاحون منتجو الثروات لبلادهم عن نشاطهم الزراعي^(٢٩). ويضاف إلى ذلك خشيتهم من وجود طبقة مصرية متفقة تنادى ليس فقط بتحرير الأرض ولكن أيضاً بتحرير الشخصية المصرية الفكر والإرادة.

عمل تلاميذ الإمام على أن يبدأ المشروع صغيراً، وبدأوا في جمع الأموال. وتولى سعد زغلول الدعوة إلى التبرع للمشروع، واستقر الرأي على أن يكون الاجتماع الأول لهذه اللجنة في داره يوم ١٢ أكتوبر ١٩٠٦^(٣٠). وفي الساعة الرابعة من مساء اليوم المذكور اجتمعت هذه اللجنة التي تكونت من سبعة وعشرين عضواً هم: سعد بك زغلول، وقاسم بك أمين، ومصطفى بك الغمراوي، وخالد بك سعيد، ومحمد بك فريد، ومحمد بك سليمان أباطة، وصديق بك أباطة، وحسين بك أبو حسين، وعلى بك فهمي، وحفنى أفندي ناجي، ومحمود بك الشيشيني، ومحمد بك عثمان أباطة، وعبد الله بك أباطة، وزكريا أفندي نامق، والدكتور عبد الحليم أفندي حلمي، ومنشاوي أفندي سيد أحمد، وأخنوخ أفندي فانوس، ومحمود بك حسيب، وعبد العزيز بك فهمي، وحسن بك سعيد، والشيخ عبد العزيز شوايش، ومحمد بك راسم، ومحمد بك هاشم، ومحمد بك يوسف، وأحمد أفندي رمزي، وحسن بك جمجوم، وحفنى بك ناصف^(٣١). وبعد مناقشة الموضوع استقر

الرأى على تأليف لجنة مؤقتة لمباشرة العمل حتى يتم انتخاب لجنة دائمة، وقد تكونت هذه اللجنة المؤقتة من:

وكيلاً للرئيس العام	سعد زغلول بك
سكرتيراً للجنة	قاسم أمين بك
أميناً للصندوق	حسن سعيد بك
أعضاء	محمد عثمان أباطة بك
	محمد راسم بك
	حسن جمجوم بك
	حسين السيوفى بك
	أخنوخ أفندى فانوس
	زكريا أفندى فانوس
	محمود الشيشينى بك
	مصطفى كامل الغمراوى

أما مركز الرئاسة فقد أبقوه خالياً ليشغله أحد أمراء الأسرة الخديوية. كما تقرر تأجيل انتخاب الرئيس العام للجلسة القادمة، ونشر الدعوة إلى المشروع فى جميع الصحف المحلية عربية وإفريقية، وأن تسمى هذه الجامعة باسم (الجامعة المصرية) وأن يكون الاجتماع مرة أخرى بدعوة خصوصية لانتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية^(١٠). واتفق على أن تكون هذه الجامعة عمومية لكل طالب مهما كان جنسه أو دينه.

وفى هذا الاجتماع بلغ مجموع الاكتتابات التى اكتب بها الحاضرون ٤٤٨٥ جنيتها^(١١). وقد قرر المجتمعون أن يتقدموا إلى الأمة المصرية طالبين العون، ومستمدين التأييد لتنفيذ المشروع، وتقرر نشر الدعوة لكل الناس للتعريف بالمشروع والاكتتاب فيه. وقد أيدت بعض الصحف المصرية الفكرة، فنشرت المؤيد الدعوة للتعريف بالمشروع العلمى^(١٢).

كما أشادت مجلة الهلال بالمشروع، وذكرت أنها أول من نادى بحاجة مصر إليه لاعتقادها (أن إنشاء هذه الجامعة خطوة هامة فى تاريخ النهضة والأمال عالقة بها والأبصار شاخصة إليها)^(١٣). وناشدت أولى الأمر ضرورة أن يتفق المشروع وحاجات المجتمع المصرى^(١٤).

وعلى أثر إعلان تشكيل لجنة تأسيس جامعة مصرية أهلية أرسل مصطفى كامل من أوروبا يحتج على سعد زغلول وقاسم أمين بأنه هو الذى سبقهم إلى هذه الفكرة، ويجب أن يكون تنفيذها تحت رعايته^(١٥).

والواقع أن فكرة إنشاء الجامعة كانت من وحي تفكير جرجى زيدان وغيره، ثم تبناها مصطفى كامل وتحمس لها^(١٦)، وروج لها على صفحات جريدته، ولكن خلاقه مع الخديو عباس الثانى وانشغاله بقضية الوطن الأساسية - وهى جلاء المحتلين ومعارضة اللورد كرومر للمشروع - كانا السبب فى عدم نقل الفكرة إلى حيز التنفيذ حتى تلقفها الشيخ محمد عبده وتلاميذه ونقلوها إلى الواقع الفعلى. وقبل أن تعقد اللجنة اجتماعها الثانى عُيِّن سعد زغلول ناظرًا للمعارف العمومية فى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦^(١٧)، مما أدى إلى تحجيه عن الإشراف على المشروع حيث لم يعد فى إمكانه التفرغ لأعماله^(١٨)، فعقدت اللجنة جلستها الثانية بمنزل حسن بك جعجوم بالعباسية فى ٣٠ نوفمبر ١٩٠٦ للنظر فى انتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة، وقد حضر

سعد زغول الجلسة والفتحها موضحاً أسباب اضطراره إلى اعتزال رئاسة اللجنة فقال: "إن المهمة التي عهدت إليّ أخيراً تمنعني من الاستمرار على أن أكون عضواً عاملاً معكم في مشروع الجامعة المصرية التي افتخر بكوني من الذين اشتركوا في وضعه"^(٤٩). كما ذكر أنه يأسف على ذلك أشد الأسف ولكن مما هوّن على نفسه أن عمله الجديد هو خدمة المعارف في مصر وهو المقصد العام الذي يقصده الجميع"^(٥٠)، وهنا لا بد لنا من وقفة حول هذا الموضوع لندرس هل كان تخلي سعد عن رئاسة لجنة الجامعة حُجاً في الوزارة أم أن قبوله لهذا المنصب كان فرصة لإصلاح أحوال التعليم الذي كان كثيراً ما انتقده؟ لقد ذكر المعارضون لسعد وخصوصاً أنصار الحزب الوطني أن تخلي سعد عن فكرة مشروع الجامعة إنما يرجع إلى حبه في الوظيفة وميله إلى السلطة، وتحقيقاً لرغبة اللورد كرومر"^(٥١) الذي كان يرى في إنشاء الجامعة ما لا يتفق مع سياسته في قصر التعليم على إعداد الموظف الحكومي"^(٥٢)، وأن هذا التخلي كان من الممكن أن يضعف الفكرة بل ويقضى عليها في مهدها، كما ذكروا أن الإنجليز وسعد تواطئوا على إهمال المشروع وصرف الأنتظار عنه. ولم يتخرجوا من دعوة الناس إلى مقاطعة اللجنة القائمة به، والكف عن التبرع للجامعة المنشودة"^(٥٣). ورأى بعضهم أن تقلد سعد لنظارة المعارف كان يهدف القضاء على روح الثورة التي نشرها مصطفى كامل بين طلبة المدارس حتى أصبح الانتظام فيها من الأمور المستعصية"^(٥٤).

أما أنصار سعد فذكروا أن توليه وزارة المعارف كان بداية عصر جديد في المعارف"^(٥٥) وخطوة كبرى في سبيل خدمة الوطن وثرقية عقول الشبيبة المصرية أخلاقهم"^(٥٦).

يذكر الأستاذ عباس محمود العقاد أنه لما كثرت الجدل في هذه الغربية المجحفة تعمّد أن يسأل سعد زغلول عنها فذهب إليه في مايو ١٩٠٨ كمندوب عن صحيفة الدستور وسأله عن شئون الجامعة فقال له "إن الهمم فائرة". كما ذكر أن المال الذي جمع حتى الآن لا يفي بالحاجة^(٥٧)، مما يوضح لنا بأس سعد زغلول من المعاونة الجدية التي كان يقدمها الأغنياء للجامعة لذلك كان من المفيد انتهاز فرصة عرض الوزارة عليه لإصلاح أحوال التعليم.

والواقع أن فكرة الجامعة لم تمت بخروج سعد من اللجنة المؤسسة لها، أما وزارة المعارف فقد كسبت من وجود سعد على رأسها حيث كان تقلده لنظرية المعارف أول خطوة عملية لاستقلال هذه الوزارة بعد أن كان المستشارون والمفتشون الإنجليز ينفردون بتصريف شئونها وتوجيه سياستها^(٥٨)، كما أن قبول سعد لهذا المنصب أتاح له الفرصة لكي يثبت شئونه وصلاحياتهم لتحمل أعباء المناصب لذلك اعتبر الناس ذلك (علامة على ابتداء عصر جديد في المعارف)^(٥٩).

وبتخلي سعد زغلول عن الجامعة اختير قاسم أمين ليحل محله في الرئاسة المؤقتة. وهنا يمكن أن نتعامل عن أسباب هذا الاختيار على الرغم من الصعوبات التي يمكن أن يتعرض لها المشروع بسببه وخصوصا بعد النقد العنيف الذي وجّه إلى قاسم أمين بعد ظهور كتابه "تحرير المرأة" و"المرأة الجديدة".

الواقع أن قاسم أمين من أنصار الشيخ محمد عبده ومريديه الذين تحمسوا لفكرة إنشاء جامعة علمانية في مصر، واشترك مع سعد زغلول في بذل الجهود لإقامتها منذ عام ١٩٠٦ وأنه كان الرجل الثاني في اللجنة بعد

سعد زغلول حيث كان يشغل وظيفة سكرتير اللجنة كما أنه أراد (أن يجعل من الجامعة خطوة لبرنامج أوسع نطاقاً يتناول فيه ثورة في اللغة والأدب كالثورة التي أحدثها كتاباه في تعليم المرأة ورفع الحجاب)^(١١). جامعة لا يكون العلم فيها لمزاولة صناعة أو الالتحاق بوظيفة بل تكون مكانا يطلب فيه الإنسان العلم حباً للحقيقة وشوقاً إلى اكتشاف المجهول^(١٢). لقد بذل قاسم أمين جهوداً كبيرة حتى لا يخفق المشروع خصوصاً بعد أن حدث فتور في الاكتتابات^(١٣)، فأخذ يستنهض الهمم لجمع الأموال موضحاً الهدف الكبير من إنشاء الجامعة بقوله "ولى أمل عظيم أن إنشاء الجامعة يكون هذا الجبل وما يليه على أحسن مثال"^(١٤). كما ذكر أن الجامعة ستفتح أبوابها لجميع سكان القطر المصري بلا تمييز بين الأجناس والديانات وأنها علمية محضة ليس لها أقل صفة دينية ولا أقل علاقة سياسية^(١٥)، ولكن الحكومة لم تقتنع به بعد المشروع عن السياسة، كما أنها اعتبرت أن مشروع إنشاء الجامعة المصرية سابق لأوانه يحتاج إلى مزيد من التنقيق، وأنها لم تمد يدها للمساعدة إلا إذا برهن المصريون على أنهم مجدون في هذا العمل حقيقة^(١٦)، ولأنه لم يأت الوقت المناسب لأن تقوم به الأمة نفسها^(١٧). وعندما عرض على المستشار المالي أن تمد الحكومة الجامعة بالمساعدة الأدبية والمادية لم يستحسن ذلك^(١٨).

وانتقدت بعض الصحف المصرية هذا الموقف من الحكومة ولامتها عليه أشد اللوم فقالت المؤيد "أما مركز الحكومة من هذا المشروع فهو مما تلام عليه أشد اللوم.. كأنها راضية بالتعليم العالي على ما فيه من النقص والقصور، وكأنها تريد أن تظهر للعالم أجمع أن المصري سيبقى قروناً عديدة بعيداً عن التعليم الصحيح"^(١٩)، كما انتقدت الهلال هذا الموقف من الحكومة وطالبت أبناء الأمة بالثبات حتى يبرهنوا أنهم من الأمم الحية^(٢٠).

طالب قاسم أمين بالاعتماد على النفس وبذل الجهد في جمع الاكتتابات وتشكيل لجان متعددة لهذا الغرض في أنحاء القطر، وعدم التعلق بالمساعدات الخارجية فقال "اعتقدوا أن نجاح مشروعنا في يدنا لا في يد غيرنا، وأن تنفيذ متوقف على إرادتنا نحن، فإذا صادف عزيمة قوية فلا شيء يحول بيننا وبينه"^(٧٠) وقد أيدت بعض الصحف هذه الفكرة فطالبت بالاعتماد على النفس دون انتظار المساعدة من الحكومة^(٧١). كما قامت بعض اللجان التي شكلت للقيام بالدعوة إلى الاشتراك في الاكتتابات بإلقاء خطب في حديقة الأزبكية أوضحوا فيها ضرورة المساهمة في مشروع الجامعة وأن يدفع كل شخص ما يقدر عليه، كما وضع أحد الخطباء أهمية الجامعة وفضل قيامها على قيام المجلس النيابي على أساس أنها ستعلم العلوم الموصلة إلى الاستقلال ثم بعد ذلك يطلب المجلس النيابي^(٧٢)، ومع ذلك فإن الكثيرين من الأهالي لم يبسطوا أيديهم لتأييد المشروع حيث لاح لهم أن الخديو لا يرغب في تأييده وتحقيق آمال الذين قاموا به^(٧٣) لذلك فإن الاكتتاب ظل ضعيفاً قليلاً^(٧٤). ولما شرع في انتخاب لجنة دائمة بدلاً من اللجنة المؤقتة اعتذر قاسم أمين عن قبول رئاسة اللجنة بحجة أنه من الأفضل أن يتقلدها أحد الأمراء كما ذكر "أننا التمسنا من مولانا الخديو أن يقبل وضع الجامعة تحت رعايته وأن يمد لها يد المساعدة فأظهر جنابه ارتياحه لعملنا"^(٧٥). وبناء على ذلك تأجل انتخاب رئيس مجلس إدارة الجامعة إلى الجلسة التالية^(٧٦). أما عن انتخابات اللجنة الدائمة فقد أسفرت عن فوز خمسة عشر عضواً وهم بحسب ترتيب الأصوات:

قاسم بك أمين - محمد بك فريد - حسين باشا السيوفى - حسن بك جمجوم - حنفى بك ناصف - مرقس حنا أفندى^(٧٧) - مصطفى بك خليل - محمود بك الشيشينى - محمد بك بهجت - حسن بك سعيد - محمد بك عثمان أباطة - مصطفى بك كامل الغمراوى - خالد بك سعيد - محمود بك حسيب - على بك فهمى المحامى.

وبعد انصراف أعضاء الجمعية العمومية انتخب الخمسة عشر عضواً من بينهم قاسم أمين نائباً للرئيس - محمد فريد سكرتيراً - حسن باشا السيوفى أميناً للصندوق^(٧٨). أما عن اختيار الرئيس فقد تم تأجيل اختياره على أمل أن يتولاه أحد أمراء الأسرة الخديوية.

وقد انعقدت الجلسة الثالثة للمشروع فى يوم ١٠ ديسمبر ١٩٠٦ بمنزل محمد بك عثمان بأباطة بجهة الإنشاء، وفى هذه الجلسة قررت اللجنة تكوين لجان فرعية فى العاصمة والأقاليم، وأن تعمم الدعوة للاكتتاب بأوسع طرق النشر، كما قررت انتخاب حفنى بك ناصف سكرتيراً للجنة بدلاً من محمد بك فريد لغيبابه فى أوروبا^(٧٩) واشتغاله بالسياسة التى يهتم للجنة أن تكون بعيدة عنها حتى لا تعترضها عقبة من العقبات^(٨٠)، ثم قررت أن يكون اجتماعها يوم الخميس من كل أسبوع فى نادى طلبة المدارس العليا بالأزبكية^(٨١)، ثم تقرر إيداع ما يجمع من الأموال فى البنك الألمانى الشرقى^(٨٢) لأنه البنك الوحيد الذى يقبل مساعدة الجامعة بإعطاء فائدة ٤ ٪ سنوياً، وتقرر تأليف عدة وفود لجمع التبرعات، كما عرضت فكرة طبع تذاكر بمبالغ محددة تبدأ من خمسة قروش وتوزع على الأهالى وتورد قيمتها إلى الجامعة^(٨٣)، وإلى جانب ذلك فقد عرضت فكرة تعليق صناديق فى الشوارع والنوادى والمحلات ودور العبادة لجمع التبرعات لمشروع الجامعة.

وفى اجتماع ٥ يناير ١٩٠٧ بنادى المدارس العليا تقرر زيادة عدد اللجنة العمومية من ١٥ إلى ٢٥ عضواً وبناء على هذا القرار انتخب عشرة أعضاء جدد كما انتخب عضو بدلاً من محمود بك حسيب الذى استعفى من اللجنة وهؤلاء الأعضاء هم الدكتور محمد علوى باشا^(٨٤)، ويوسف بك صديق، وجبرائيل بك حداد، وحبيب بك فرعون، وسليمان أفندى البستانى، وحسين باشا رشدى، ويعقوب أرئين باشا، وإبراهيم نجيب باشا، والأفوكاتو لوزينا بك^(٨٥)، ومسيو ماسيرو، وأحمد بك زكى^(٨٦).

ومن التحليل الاجتماعي لأعضاء الجمعية العمومية لتأسيس الجامعة يتضح أنهم من أعيان الأمة ومتقفيها يغلب على دراستهم الثقافة القانونية حيث إن معظمهم من خريجي الحقوق، كما أنهم يمثلون عنصرى الأمة، ففهيهم المسلمون وفهيهم الأقباط. أما عن اتجاهاتهم السياسية فيلاحظ أنهم كانوا يمثلون كل الاتجاهات السياسية فى ذلك الوقت، فمن بين الأسماء أعضاء فى الحزب الوطنى أمثال محمد فريد وعلى فهمى كامل ومحمود حسيب وعبد العزيز شاويش ومرقس حنا، ومن بينها أعضاء فى حزب الإصلاح مثل خالد بك سعيد ويوسف بك صديق (أمين صندوق حزب الإصلاح)، ومنهم بعض أتباع تلاميذ الشيخ محمد عبده الذين ساهموا فى تأسيس حزب الأمة مثل سعد زغلول وأحمد لطفى السيد، ومنهم بعض رجالات الخديو والقصر مثل أحمد زكى وحسين بك أبو حسين، ومنهم أيضا من له خبرة واسعة فى شئون التعليم أمثال يعقوب أرئين الوكيل السابق لنظارة المعارف والمسئو ماسيرو مدير عموم الآثار وحسين رشدى المفتش بالمعارف فى ذلك الوقت، ومنهم من هو من أصل غير مصرى مثل أحمد زكى وسليمان البستاني وجبرائيل حداد وحبيب فرعون.

وفى جلسة ١٩ يناير ١٩٠٧ أبلغ قاسم أمين أعضاء اللجنة بأن الخديو وافق على جعل اللجنة تحت رعايته وجعل ولى عهده رئيس شرف لها^(٨٧). كما أبلغها فى جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٠٧ بأن الخديو أسند الرئاسة الفعلية للجنة إلى الأمير أحمد فؤاد^(٨٨)، وقد تمت موافقة اللجنة رسميًا على ذلك وقررت إرسال وفد إلى الأمير لتقديم الشكر له على قبوله رئاسة الجامعة^(٨٩)، وإلى جانب ذلك فقد لاقى اختيار الأمير أحمد فؤاد لرئاسة الجامعة ارتياحًا عامًا لما عرف عنه من رغبة فى النهوض بالمشروعات العلمية.

وفي ١٢ مارس ١٩٠٨ اجتمعت اللجنة بسرأي الأمير أحمد فؤاد وتناقشت في البحث عن الوسائل التي توصلها لإنجاز مهمتها في أقرب وقت لإظهار فكرة الجامعة إلى حيز التنفيذ^(١٠).

ولما تناقشت اللجنة في مواد الدراسة التي يحسن أن تبدأ بها الجامعة رأى بعض أعضاء مجلس الإدارة ضرورة البدء بتعليم الآداب والفلسفة والتاريخ والحقوق، ورأى آخرون أن يكون التعليم بالجامعة وسيلة للإنتاج الملموس في الحياة العملية وطالبوا بتدريس الكيمياء والعلوم الزراعية والاقتصادية وانتقدوا فكرة أن تبدأ الجامعة بتعليم العلوم الأدبية.

وظهر رأي يقول بأن تأخذ الجامعة بأنواع الصناعة المنتجة التي تأخذ مصر منها بحظ، وطالب بأن يتعلم شباب الجامعة صناعة الساعات أو صناعة النسيج^(١١). ولما اشتد الخلاف حول هذا الموضوع ظهر رأي وسط لم يبعث العلوم الأدبية وإنما رآها لوناً من ألوان الترف والزينة وأثر العلوم التي تتصل من قرب بالحياة المادية مع عدم إهمال العلوم الأدبية^(١٢).

انتقلت المناقشات حول هذا الموضوع من مجلس إدارة الجامعة إلى الصحف فرأت مجلة الهلال تقديم العلوم الطبيعية كالكيمياء والتاريخ الطبيعي والرياضيات والفلك على العلوم الأدبية لأنها تنير الأذهان بالاطلاع على أسرار الكون ونواميسه وكلها حقائق ثابتة مترابطة تدرب العقل على النظر الصحيح والحكم الصواب^(١٣)، ورأت صحف أخرى أهمية تدريس العلوم الأدبية كالتاريخ والفلسفة والاقتصاد والشعر، وأخيراً استقر الرأي على أن تبدأ الجامعة دروسها بالعلوم الأدبية، وقد ذكر الأمير أحمد فؤاد سبب ذلك

بقوله "إننا جعلنا التاريخ والآداب فاتحة أعمال الجامعة لفائدتهما ولذئتهما،
فالتاريخ سيرقى عند الذين يتعلمونه في الجامعة ملكة التفكير والمقارنة
والحكم على الرجال والأشياء، أما الآداب فستعلم الذين يتلقونها في الجامعة
أحسن ما جاءت به الأفكار الإنسانية"^(٩١).

وبرئاسة الأمير أحمد فؤاد للجنة قويت حركة الاكتتاب والأوقاف
للجامعة فجمع أكثر من عشرين ألفاً من الجنيهات للمشروع^(٩٢)، كما أوقفت
العقارات على الجامعة فوقف حسن بك زايد خمسين فدناً من أطيانه في
عزبة سراء منوفية للمشروع^(٩٣). ووعد الخديو بمساعدة المشروع فاكتسبت
نظارة الأوقاف بأمر الخديو بخمسة آلاف جنيه تدفعها كل سنة لإعانة
الجامعة، كما اكتسبت نظارة المعارف بألفي جنيه^(٩٤).

أعلن الأمير أحمد فؤاد أن اللجنة صارت قادرة بما توفر لديها من
الإيراد السنوي أن تباشر عملها في أول أكتوبر ١٩٠٨. وتقرر البدء باتخاذ
مقر لإلقاء الدروس فيه (في آداب اللغة العربية وفي آداب اللغة الفرنسية وفي
التاريخ العام ولا سيما تاريخ مصر وتاريخ المدنية الإسلامية وتاريخ النهضة
التليانية)^(٩٥)، كما قررت اللجنة إرسال عشرة من طلبة المدارس العليا كل
عام إلى أوروبا لتلقى العلوم والآداب بغرض (إعداد فريق من الأساتذة للقيام
بعد عودتهم إلى مصر بمهام التدريس فيها باللغة العربية وتكون إقامتهم في
أوروبا طول المدة اللازمة عادة لنيل أعلى الشهادات العلمية في العلوم التي
تخصصوا لها)^(٩٦).

اجتمعت اللجنة الدائمة للجامعة وقررت وضع لائحة داخلية لتنظيم شؤون الجامعة وتقرير رسالتها وبيان أهدافها^(١٠٠)، وذلك فى ٢٠ مايو ١٩٠٨، واتفق على أن الغرض من إنشاء هذه الجامعة هو (ترقية مدارك وأخلاق المصريين على اختلاف أديانهم وذلك بنشر الآداب والعلوم)^(١٠١). واتفق على أن تكون لغة التعليم فى الجامعة هى (اللغة العربية دون سواها لتكون واسطة لنشر المعارف وترقية العلوم بين الناطقين بالضاد ولكى ترتقى اللغة العربية نفسها بهذه الوسيلة)^(١٠٢).

وترجع أسباب التمسك باللغة العربية كلغة للتعليم بالجامعة إلى أن قادة الرأي فى مصر فى ذلك الوقت وجدوا أن آثار الفرنجة الجارفة التى أصابت البلاد وصلت إلى اللغة العربية حتى أصبح أبناء الوطن لا يهتمون بلغتهم والمتقنون منهم يتفخرون باستعمال اللغات الأجنبية للتفاهم والتعامل، ولكن لما كانت العلوم والمعارف المصرية مدونة باللغات الأجنبية والضرورة تقتضى الاستعانة ببعض الأساتذة الأجانب لتدريس بعض المواد^(١٠٣) فقد وافقت اللجنة على إلقاء بعض الدروس بإحدى اللغتين الإنجليزية والفرنسية حتى يعود الطلبة المصريون الذين سترسلهم الجامعة على نفقتها إلى معاهد العلم فى أوروبا فيتولون التدريس باللغة العربية^(١٠٤).

وتألف مجلس إدارة الجامعة الأول من:

الأمير أحمد فؤاد باشا	رئيساً
حسين رشدى باشا	{
إبراهيم نجيب باشا	
	وكيلين

سكرتيراً
أمين صندوق

أعضاء

أحمد زكي بك
حسن سعيد بك
أرتين باشا
الدكتور علوى باشا
عبد الخالق ثروت باشا
مرقس حنا أفندى
موسيو ماسيرو
يوسف صديق بك
على أبو الفتوح بك
على بهجت بك
موسيو لوزينا
على ذو الفقار بك (١٠٠)

افتتاح الجامعة المصرية القديمة:

فى أول يونيو ١٩٠٨ أرسلت اللجنة الدائمة لتنظيم الجامعة خطابًا إلى مصطفى فهمى رئيس النظار وناظر الداخلية وضحت فيه قانون الجامعة والهدف من تأسيسها فقالت "وجدت فى البلاد حركة فكرية عمومية لتأسيس جامعة مصرية وتشكلت لجنة لجمع الاكتتابات.. وقد وُضع للجامعة قانون كافل بانتظام أعمالها ودوام بقائها.. على أن الجامعة المصرية من الأعمال ذات النفع العام نظرًا إلى الفائدة الكبيرة التى تنشأ عن ذلك المعهد الجديد والخدمة العظيمة الشأن التى سيقوم بها للبلاد"^(١٠٦).

وقد رد ناظر الداخلية بخطاب تاريخه ١٦ يونيو ١٩٠٨ وضح فيه (الموافقة على هذا العمل الجليل ذى المنفعة العمومية)^(١٠٧) وبذلك تم استكمال المقومات الرسمية لافتتاح الجامعة.

وقد افتتحت الجامعة المصرية رسميًا فى ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ فى حفل أقيم بقاعة مجلس شورى القوانين حضره عدد كبير من رجال الدولة والوجهاء والأعيان وأعضاء الجمعيات العلمية^(١٠٨) وجميع السّدين تبرعوا بالمال ورجال السلك السياسى والأجانب وشيخ الأزهر والمفتى وبعض رجال الدين^(١٠٩)، كما حضر الحفل الخديو عباس الثانى وألقى خطبة أعرب فيها عن اغتباطه بخروج المشروع إلى حيز الوجود^(١١٠) وأعلن أن الحكومة ستوالى مشروع الجامعة بالعناية والرعاية. كما ألقى كل من رئيس الجامعة وعبد الخالق ثروت وأحمد زكى وآخرون خطابًا فى حفل الافتتاح^(١١١). وقد وصف سعد زغلول هذه الخطب بقوله إن أحسنها (تلاوة وإلقاء ومعنى وعبرة خطبة عبد الخالق ثروت)^(١١٢). وأسوأها خطب رئيس الجامعة

والخديو^(١١٢). وانتقلها على السمع وأبعدها عن الموضوع خطبة أحمد زكى لأنه تكلم فيها عن الإسلام ومجده بأمور منكلفة ليس من اللياقة إلقاؤها فى افتتاح جامعة لا دين لها إلا العلم^(١١٣).

وبالرجوع إلى نصوص هذه الخطب ومقارنتها بوصف سعد زغلول لها يتضح أن خطبة الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة اقتصرت على إبراز أهمية وجود جامعة فى مصر، وعلى الثناء على الجهود التى قام بها العاملون على المشروع، كما يتضح أن خطبة عبد الخالق ثروت كانت ذات دلالات موضوعية، إذ تحدث فيها عن أهمية اشتراك الأمة مع الحكومة فى تأسيس الجامعة وذكر أسباب تقدم التعليم فى البلدان الأخرى وأشد بفكرة أن يكون للتدريس فى الجامعة باللغة العربية وبأهمية إرسال البعثات إلى الخارج^(١١٤). أما عن خطبة الخديو فعلى الرغم من أن سعد زغلول هو الذى كتب للخديو هذه الخطبة^(١١٥)، فقد هاجمها واتهمها بالسوء وبأنها تغيرت كثيراً عما كتبه^(١١٦). وعن رأيه فى خطبة أحمد زكى سكرتير الجامعة فقال إنها تطرقت إلى الحديث عن مجد الإسلام وإلى مفاخر مصر من قديم الزمان^(١١٧). ولما طلب سعد زغلول الاشتراك فى إلقاء الخطب نظراً إلى أنه له علاقة بمشروع الجامعة من جهة كونه أحد مؤسسيها وناظر المعارف العمومية) فإن طلبه كان نصيبه الإهمال^(١١٨) مما ضايق سعد كما يتضح مما كتبه فى مذكراته حول ذلك الموضوع.

وعلى الرغم من مجهودات قاسم أمين فى تأسيس الجامعة فإن أحدًا لم يذكره بشيء فى أثناء الاحتفال (مع أنه كان أول مؤسسيها ومات فى خدمتها)^(١١٩) وقد يرجع السبب فى ذلك إلى تقويت الفرصة على أعداء الجامعة فى الهجوم

عليها عند اقترانها باسم قاسم أمين الذي كانت كتاباته عن تحرير المرأة تجد العديد من المعارضين وتجلب الكثير من المشاكل على من يناصرها مما جعل خطباء الحفل يؤثرون السلامة.

وفي مساء ذلك اليوم بدأت الدراسة بالجامعة على نطاق ضيق حيث نظمت على هيئة محاضرات تلقى بعد الظهر يوميا، وانتظمت محاضراتها وبرامجها، واتخذت لها مكاناً في سراى الخواجة (ستور جناكليس) التى بنى مكانها الجامعة الأمريكية الآن بأول شاع القصر العيني بإيجار سنوى بمبلغ ٤٠٠ جنيه^(١١١). ثم انتقلت إلى سراى محمد صدقى بشارع الفلكى فى عام ١٩١٥، وذلك لأن قيام الحرب العالمية الأولى جعل الجامعة تقتصد فى مصروفاتها، فرأت أن تستأجر مبنى أقل فى الإيجار لمدة سنتين إلى أن يتم بناء سراى الجامعة الجديدة ببولاق الدكرور. وكان بمبلغ ٢٥٠ جنيهًا فى السنة الأولى، و ٣٠٠ جنيه فى السنة الثانية^(١١٢).

ابتدأ التنفيذ بكلية الآداب، وكانت الدراسة فى بداية عهدها غير منتظمة ومحدودة، ثم جعلت فى كل يوم درسين يبدأ الدرس الأول فى الساعة الخامسة مساء وينتهى فى الساعة السادسة. ثم يلى ذلك نصف ساعة للاستراحة واختلاط الطلبة بالمدرسين للاسترشاد بهم فيما يريدون من زيادة الشرح والبيان، ثم يبدأ الدرس الثانى ويستمر ساعة أيضا، وبعد نهاية الدرس يختلط الطلبة بأساتذتهم مدة نصف ساعة، كما تمت الموافقة على إصدار مجلة خاصة تنشر فيها المحاضرات التى يلقيها الأساتذة بعد عرضها عليهم^(١١٣). وقد اشتمل تدريس المحاضرات على طائفة من الأساتذة المصريين والأجانب كان معظمهم يكتفى بمرتبات ضئيلة، ومن هؤلاء

إسماعيل رافت مدرس الجغرافيا بدار العلوم، وحفنى ناصف الذى كان يدرس الأدب العربى القديم^(١٢٤)، والشيخ محمد الخضرى^(١٢٥) مدرس التاريخ الإسلامى، والشيخ محمد المهدي^(١٢٦) مدرس الأدب العربى، والأستاذ الألمانى ليتمان أستاذ اللغات السامية^(١٢٧)، والأستاذ ميلونى مدرس التاريخ القديم. ونتيجة لقصور إمكانيات الجامعة فى توفير أعضاء هيئة التدريس بها فى تلك الفترة طلب الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة من أحد نظائر المدارس الثانوية الاستعانة به فى إلقاء بعض المحاضرات بالجامعة، ولكن سعد زغلول رفض هذا الطلب بصفته ناظرًا للمعارف وصاحب الشأن الأول فى هذا الموضوع، وكان يجب على رئيس الجامعة الاتصال به مباشرة وليس الاتصال بناظر المدرسة الثانوية.

ويتخذ أحد المؤرخين من ذلك الموقف دليلًا على مناهضة سعد زغلول للجامعة^(١٢٨). ولكننا نرى أن هذا الموقف لم يكن موجهاً ضد الجامعة بقدر ما هو موجه للدفاع عن كيان ناظر المعارف المتمثل فى سعد فى ذلك الوقت. ودليلنا على ذلك ما ذكره سعد بعد مقابلة له مع جورست إذ قال وانتقل جورست إلى الحديث عن الجامعة (فقال إن البرنس فؤاد يريد أن يعين إسماعيل بك حسين مدرسا بالجامعة - ويشكو معارضتك قلت إنى لست بطرطور فى نظارة المعارف.. إنى لست ضد الجامعة ولا يمكن أن أكون ضدها لأنى أحد مؤسسيها ولكن يلزم على رئيسها أن يعرف أن هناك ناظرًا للمعارف وأنه إذا كانت لديه حاجة فليوجه طلبه إليه)^(١٢٩).

ومعنى ذلك أن اعتراض سعد زغلول على تعيين إسماعيل حسين مدرسا بالجامعة لم يكن سببه التضيق على الجامعة أو إعاقة العمل بها، بل إن السبب هو أن رئيس الجامعة لم يطلب ذلك منه مباشرة.

اقتصرت المحاضرات في الجامعة على دروس في الآداب والتاريخ^(١٢٠) إذ بدأ بتدريس خمسة علوم هي:

- ١- الحضارة الإسلامية.
 - ٢- الحضارة القديمة في مصر والشرق.
 - ٣- العلوم التاريخية والجغرافية واللغوية عند العرب.
 - ٤- تاريخ آداب اللغة الفرنسية.
 - ٥- تاريخ آداب اللغة الإنجليزية.
- كما كان الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة يلقى محاضرات في الفروسية والرامية^(١٢١).

وكان طلاب الجامعة نوعين:

١- طلبة منتسبون: وهم المتخرجون في المدارس العالية والخصوصية والأزهر وكذلك الذين يقدمون طلباً للاستمرار في حضور درس واحد فأكثر من الدروس الخمسة للحصول على شهادة أو إجازة أو لقب مما تقرره الجامعة في المستقبل، ولا يعد من طلبة الجامعة بصفة نهائية إلا بعد مضي شهر من الحضور للتعرف على مقدار ثقافته.

٢- المستمعون المتطوعون: وهم كل من يطلب قبوله بهذه الصفة ويدفع الرسم المقرر عنها بغير التزامه بأى قيد أو شرط آخر^(١٢٢) وقد كانت المصروفات السنوية ١٢٠ قرشاً للطلبة المنتسبين الذين يحضرون ثلاثة دروس فأكثر، و ٤٠ قرشاً لمن يريد منهم حضور درس واحد، وضوعفت هذه القيمة للمستمعين المتطوعين ثم عملت بطاقات لحضور محاضرة واحدة ورسمها خمسة قروش^(١٢٣)، وكان متوسط عدد الذين يحضرون هذه المحاضرات ١٢٠

فرداً^(١٢١). ويتضح من ذلك أن الجامعة في أول أمرها لم تعرف قيود اللوائح ولكن نظمها اتسمت بالمرونة فسمحت بحضور المحاضرات لكل متقف يرغب في ذلك.

ولما كانت موارد الجامعة ضئيلة ولا غنى لها عن مكتبة فقد جمعت لها مجموعات من الكتب النفيسة والنادرة ذات القيمة العلمية كإهداء لها من داخل البلاد، فأهديت لها مكتبتان نفيستان إحداهما للمرحوم شفيق بك منصور والأخرى للمرحوم يحيى باشا منصور يكن^(١٢٢)، كما أهديت إليها مجموعتان نفيستان من الكتب العربية والإفرنجية: إحداهما من حرم المرحوم إبراهيم بك مصطفى ناظر مدرسة دار العلوم السابق، والأخرى من حرم المرحوم عبد الغنى بك شاكر^(١٢٣)، كما قدم محمد وسيم بك القاضى بمحكمة مصر المختلطة للمكتبة موسوعة نفيسة من الكتب العلمية^(١٢٤) وهبها محمد لطفي جمعة وحمزة بك فهمى العديد من الكتب. يضاف إلى ذلك مجموعات أخرى متفرقة أهديت لها، كما بادرت الجامعات الأوروبية بإهداء الجامعة طائفة من الكتب والمراجع لدعم مكتبتها الناشئة. وقد وصل عدد الكتب المهداة نحو خمسة عشر ألف مجلد مكتوبة بلغات متعددة^(١٢٥)، وقد صارت هذه المجلدات نواة لمكتبة الجامعة التى افتتحت أبوابها للطلاب وغيرهم في شهر فبراير ١٩٠٩. كما تلقت الجامعة مساعدات علمية عديدة من حكومة إيطاليا إذ أهدت لها الحكومة الإيطالية عدداً وافراً من الأدوات والآلات مما يلزم للتجارب الطبيعية^(١٢٦). فكان ذلك النواة الأولى لقسم الطبيعة بالجامعة^(١٢٧). كما أهدتها مجموعة من الأحجار الجيولوجية، وبعث الملك فيكتور عمانويل الثالث بمجموعة نادرة من الخرائط الجغرافية^(١٢٨) وقدم كل صنوف التيسير للشبان المصريين الذين سافروا إلى إيطاليا^(١٢٩).

والجدير بالذكر أن موقف الحكومة الإيطالية تجاه إنشاء الجامعة المصرية كان موقفاً ودنياً، وذلك للعلاقة الوثيقة بين الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة والباط الإيطلالى وخصوصاً الملك فيكتور عمانوئيل الثالث والملكة مارجريت^(١١٣). كما قابل رئيس الجامعة كثيراً من علماء أوروبا ورؤساء حكوماتها ومنهم المسيو كليمينسو رئيس وزراء فرنسا بهدف إهداء الجامعة كل ما تشره الحكومة الفرنسية فى موضوعات التعليم، وقد تمت الاستجابة إلى طلبه، كما حصلت الجامعة على مطبوعات علمية من حكومة النمسا، وخلال ذلك فتحت مكتبة الجامعة أبوابها للجمهور لمطالعة الصحف والمجلات التى ترد إليها.

أما عن البعثات العلمية إلى أوروبا فعلى الرغم من أن الإنجليز كانوا يبغضون اتصال المصريين بالتعليم الأوروبى العالى^(١١٤)، فقد اهتمت الجامعة منذ نشأتها بإيفاد الطلبة إلى أوروبا لاستكمال معارفهم فى جامعاتها الشهيرة^(١١٥) وذلك لتخريج أساتذة وطنيين يعلمون العلوم باللغة العربية، فأرسلت إلى جامعات لندن^(١١٦) وباريس وليون أحد عشر طالباً من الذين تتوافر فيهم شروط التفوق والاستعداد للدراسة^(١١٧). وكان يتم اختيارهم عن طريق الاختبارات التحريرية والشفوية للوقوف على درجة استعدادهم ولياقتهم وميلهم إلى التعلم والتحقق من سلامة ذوقهم وميولهم واعتدال ميادئهم.

كما يشترط فى عضو البعثة أن يكون مصرى الجنسية^(١١٨)، وأن يكون لائقاً طبياً، كما اشترط عليه عدم الاشتغال بالسياسة، وقد أرسل أربعة طلاب منهم إلى إنجلترا وسبعة إلى فرنسا. والطلاب الذين أرسلوا إلى إنجلترا هم محمد كامل حسين القاضى المدنى بالخرطوم لدراسة العلوم الأدبية، ومحمد

حسنى الطالب بمدرسة المهندسخانة، ومحمد صادق جوهر الحائز على الشهادة الثانوية لدراسة العلوم الرياضية وتوفيق سيدهم الطالب بمدرسة المهندسخانة لدراسة العلوم الطبيعية.

أما الذين أرسلوا إلى فرنسا فانقسموا إلى قسمين: قسم للدراسة بجامعة السربون، وقسم للدراسة بجامعة ليون، وقد درس بجامعة السربون كل من سيد كامل أفندى من طلبة الحقوق الخديوية لدراسة التاريخ، ومحمد توفيق الصاوى المحامى بالقاهرة لدراسة الأدب، ومحمود عزمى الطالب بمدرسة الحقوق الخديوية لدراسة العلوم القانونية والسياسية، ومحمود فهمى الطالب بمدرسة الحقوق الخديوية لدراسة الفلسفة. أما الطلاب الذين درسوا بجامعة ليون فهم حسن فؤاد الديوانى الطالب بمدرسة الطب بالقاهرة لتلقى علم وظائف الأعضاء، والدكتور محمد ولى الدين الطبيب بالقاهرة لدراسة التاريخ الطبيعى وقانون علم الصحة، والدكتور محمد كمال الطبيب بمصلحة خفر السواحل بالإسكندرية لتلقى علم الطب الشرعى والكيمياء^(١١٩).

ويتضح من دراسة أوضاع هذه البعثة أنها شملت مستويات متعددة فلم تقتصر على طلاب المدارس العليا أو الحاصلين على الشهادة الثانوية، بل ضمت أيضا خريجي هذه المدارس. ومع أن مناهج الجامعة اقتصرت فى أول أمرها على الدراسات الأدبية فإن أعضاء هذه البعثة لم يقتصروا على دراسة العلوم الأدبية، بل تخصص بعضهم فى العلوم الطبيعية والرياضية والطبية وذلك تمهيدا لتكوين كوادر فى فروع جديدة تنشئها الجامعة بعد عودتهم. وقد جاءت التقارير عن نجاح هؤلاء الطلاب بما يبشر بالتقدم^(١٢٠).

وفى عام ١٩٠٩ بعثت الجامعة بسبعة آخرين بعد أن وافقت فرنسا على تعليم ثلاثة من المصريين من الذين ترسلهم الجامعة إليها مجانا^(١٢١). استمرت الجامعة فى إرسال بعثاتها إلى أوروبا بغرض إعداد فريق من الأساتذة يقوم بعد عودته إلى مصر بالتدريس بها. وكان الأهالى يودعون

طلاب البعثات عند سفرهم بالهتاف والتهليل. وقد وصفت جريدة المؤيد سفر أول فوج من البعثات بقولها "ازدحمت محطة العاصمة.. برجال الفضل والعلم وصفوة الشبيبة المصرية الذين جاؤوا إليها لتوديع إخوانهم طلبة إرسالية الجامعة وإظهار عواطفهم نحو هؤلاء المسافرين الذين أخذوا على عاتقهم أن يجاهدوا في سبيل العلم لخير مصر وأبنائها.. وعند الساعة الرابعة والربع قام القطار بالأهالي بين الهتاف والتهليل^(١٥٦). وازدحمت المحطات التي وقف عندها القطار بالأهالي للترحيب بأعضاء البعثة، ففي محطات طنطا وكفر الزيات والإسكندرية تجمع الكثير من الأهالي ومنهم رجال الأدب والعلم والأعيان لتحية الطلبة، ولما ركب الطلاب الباخرة ترددت هتافات الأهالي بحياة الجامعة الحرة وحياة طلبة الإرسالية فهتف الطلاب لتحى مصر^(١٥٧).

ومن الجدير بالذكر أن الجامعة وضعت بعض الضوابط لطلابها الموفدين للدراسة بأوروبا، فقد حرمت عليهم الزواج ما داموا في الدراسة، كما أنها فرضت عليهم التقدم لجميع الامتحانات المطلوب أدائها في العلوم التي يتلقونها، ومن لم يتقدم للامتحان يعتبر راسباً. ويعامل بمقتضى المادة الثامنة من لائحة الإرسالية التي تقضى بإعادة الطالب أو شطب اسمه من البعثة إذا رسب مرتين متواليتين، كما طلب من كل منهم أن يحرر في أول كل شهر خطاباً إلى سكرتير الجامعة يبين فيه أحواله الصحية وسير دروسه وتحضيره للامتحان ونتيجته وكل المعلومات التي تستتير بها الجامعة للوقوف على الأحوال الأدبية والمادية لطلبتها، وحذرت كل من يخالف ذلك بخسب مبلغ من جنيه إلى ثلاثة من مرتبه الشهري عن كل جواب لم يرسل أو أرسل متأخراً عن ميعاده أو ناقصاً، وعند تعدد هذه المخالفة لمجلس الإدارة أن ينظر في أمر الطالب^(١٥٨).

وإلى جانب ذلك فقد عينت الجامعة مندوبين عنها لمباشرة أمور بعثاتها في كل من إنجلترا وفرنسا فعين مسيو دواليه المهندس المعماري بباريس نائبًا عن الجامعة في فرنسا والمستر بارنت نائبًا عنها في بريطانيا بهدف إرشاد الطلاب ومتابعة أعمالهم وإبلاغ مجلس الإدارة^(١٥٥).

وإلى جانب ذلك فقد كان على عضو البعثة الذي ينتهي من وضع رسالته العلمية أن يعرض على الجامعة المصرية موضوع البحث الذي اختاره لرسالته لاعتماده من قبل مجلس الإدارة قبل أن يقدمه للجامعة التي يدرس بها، وأن يقدم الرسالة بعد كتابتها كي يتم الاطلاع عليها وإثبات صلاحيتها من عدمه، وقد اتخذ هذا القرار بعد أن تقدم منصور فهمي برسالته عن المرأة المسلمة واعترض مجلس الجامعة عليها لما جاء فيها من عبارات تمس الدين الإسلامي، وعدم تمكنه من إيقاف مناقشتها لرفض جامعة باريس لذلك^(١٥٦).

ولكي تضمن الجامعة عودة الأموال التي تنفقها على مبعوثيها بالنفع عليها اشترطت عليهم التدريس بها لمدة عشر سنوات على الأقل بعد حصولهم على الدرجات العلمية التي أوفدوا من أجلها ومن يتراجع عن هذا الشرط يسترد منه الأموال التي صرفتها الجامعة على تعليمه^(١٥٧). وكان على طالب البعثة أن يقوم بتأليف أو ترجمة كتاب إلى اللغة العربية في العلوم التي درسها بالخارج، هذا عن البعثات أما عن تطور نظام التعليم بالجامعة فقد رأت الجامعة ضرورة إيجاد نظام مطابق للمتنبع في الجامعات الأوروبية. فبعد أن كان نظام التدريس بها حتى عام ١٩١٠ عبارة عن سلسلة محاضرات في علوم مختلفة لا رابط بينها إذ كان الغرض منها تعويد الشبان وطلبة العلم على حضور العلوم العالية، وترغيبهم في ترقية مداركهم ومعرفة

العلوم التي يميلون بطبيعتهم لتحصيلها، قررت الجامعة إنشاء كلية الآداب والفلسفة بحيث يكون مدة الدراسة بها ٤ سنوات، وكان شرط الدخول في سلك طلبتها الحصول على شهادة الثانوية المصرية أو شهادة أجنبية أخرى معادلة^(١٥٨). والمواد التي تدرس بها تسع مواد إلزامية يجب على الطلاب المنتسبين حضورها وتأدية الامتحانات فيها وهي آداب اللغة العربية وتاريخ آداب اللغة العربية، وعلم مقارنة اللغات والآداب السامية وتاريخ الشرق القديم، وتاريخ الأمم الإسلامية سيما تاريخ مصر في العصر الإسلامي، والفلسفة العربية وعلم الأخلاق، وتاريخ المذاهب الفلسفية، والجغرافيا، وعلم الشعوب، وتاريخ آداب اللغة الإنجليزية، وتاريخ آداب اللغة الفرنسية، على أن تدرس المواد الثماني الأولى باللغة العربية، أما دروس آداب اللغتين الإنجليزية والفرنسية فيختار الطالب إحداهما^(١٥٩).

وفي عام ١٩١١ أنشئ بالجامعة فرع العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ليدرس به علوم الاقتصاد السياسي والزراعي والسرى ونظام النيل ومدة الدراسة به سنتان^(١٦٠). كما قررت الجامعة إنشاء فرع نسائي تلقى فيه محاضرات في الفلسفة وعلم النفس والأخلاق الخاصة بالنساء، وموضوعات في التربية، وكان يحاضر في هذا الفرع الأنسة ثبوية موسى^(١٦١) نافذة المعلمات بالمنصورة وتركزت محاضرتها على تاريخ مصر الحديث وما يسود العالم من علوم عصرية، والسيدة لبيبة هاشم صاحبة مجلة فتاة الشرق، وقد تحدثت عن التربية والأخلاق وحاضرت "رحمة صروف" في شئون التدبير المنزلي. وحاضرت "ملك حفنى ناصف" في حقوق المرأة وواجباتها وموقف الإسلام من ذلك. واشترك في إلقاء هذه المحاضرات بعض الأجانب مثل الأنسة كوفورور المدرسة بمدرسة راسين بباريس، وتكلمت عن محاضراتها في علم النفس والأخلاق^(١٦٢). كما كان يلقي بعض الأطباء من المصريين والأوروبيين محاضرات في حفظ الصحة والعناية

بالأطفال^(١٦٣). ومن المواقفات على حضور تلك المحاضرات هدى شعراوي وصفية زغول وفاطمة نعمت راشد وفاطمة عمر^(١٦٤) (شقيقة عبد العزيز فهمي).

والجدير بالذكر أن إنشاء ذلك الفرع قد أثار بعض المحافظين ، فعلى الرغم من أن معظم المحاضرات كانت تلقىها نساء فقد تجمع الرجال أمام الجامعة للتعرض لهن ومنعهن من الحضور لأن ذلك سيؤدى من وجهة نظرهم إلى خروجهن على الآداب مما يرفع عنهن صفة العفاف التى تتحلى بها كل قابعة فى المنزل. وعندما أرسل عبد العزيز فهمي^(١٦٥) سكرتير الجامعة خطابات إلى نساء الطبقة الراقية يدعوهن للحضور اعتبر بعض الرجال المحافظين وجود أسماء نسائية على أطراف الخطابات بمثابة العار نظراً إلى أن رجلاً أجنبياً مثل عامل البريد سيعرف أسماءهن، كما اعتبرها البعض الآخر من الفضائح الكبرى التى لا يحوها إلا الدم ، فأرسلوا خطابات تهديد بالقتل لعبد العزيز فهمي إذا لم يكف عن هذا العمل^(١٦٦). وقد أدت هذه المعوقات إلى إيقاف التدريس بهذا الفرع فى العام الدراسى ١٩١٢ - ١٩١٣^(١٦٧).

ومما سبق يمكن القول إن نظام التعليم بالجامعة بين عامى ١٩١١ و ١٩١٢ كان مقسماً إلى ثلاثة أقسام هى :

(أ) قسم الآداب .

(ب) فرع العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

(ج) الفرع النسائى .

وقد كان عميد قسم الآداب عام ١٩١١ الأستاذ الألماني ليتمان ووكيله الشيخ محمد المهدي وسكرتيره الشيخ محمد الخضرى . وكانت الكلية تضطر أحيانا لوقف تدريس بعض العلوم نظراً إلى غياب أستاذها وفى العام الدراسى ١٩١٢ - ١٩١٣ تمت امتحانات الطلبة على مقتضى اللائحة التى وضعت لذلك ، وقد تفوق فيها الشيخ طه حسين إذ نال النهاية العظمى فى علم مقارنة

اللغات السامية ، وفي تاريخ المذاهب الفلسفية أو الفلسفة العربية ، وفي علم الأخلاق ، وفي تاريخ آداب اللغة العربية ، وفي تاريخ الأمم الإسلامية ، وفي تاريخ الشرق القديم ، وفي علم تقويم البلدان^(١٩٨) ، مما جعل مجلس إدارة الجامعة يقرر صرف مكافأة قدرها عشرون جنيهًا له نظرًا إلى الدرجات العالية التي حصل عليها.

وفي العام الدراسي ١٩١٣ - ١٩١٤ قررت الجامعة إنشاء فرع لتدريس العلوم الجنائية وإعداد طلابها لنيل شهادة في هذه العلوم ومدة الدراسة فيه سنة واحدة، واشتملت مواد التدريس به على:

- ١ - قانون العقوبات المقارن.
- ٢ - تحقيق قانون الجنائيات المقارن.
- ٣ - تحقيق الجنائيات العملى.
- ٤ - علم الاجتماع الجنائى.
- ٥ - الطب الشرعى.
- ٦ - أمراض النفس وعلاقتها بالقانون الجنائى.

وكانت هذه المواد تدرس باللغة العربية عدا المادة الأخيرة فكانت تدرس بالفرنسية . وقد أقبل على هذا الفرع فى أول الأمر الكثير من الطلاب وواظبوا على سماع محاضراته^(١٩٩) فبلغ عدد الطلبة الذين قيدوا أسماءهم عند افتتاحه ٣٧ طالبًا ، وقد اعتمدت الحكومة شهادة هذا الفرع ومنحت خريجه الأولوية فى الاختيار لوظائف أعضاء النيابة^(٢٠٠).

وتمت مناقشة أول رسالة للدكتوراه بالجامعة تقدم بها الشيخ طه حسين الطالب المنتسب فى الساعة الخامسة من مساء يوم الثلاثاء خامس مايو ١٩١٤ وقد نوقش فى موضوعين اختارهما كنص الثلاثة وهما:

١- علم الجغرافيا عند العرب.

٢- المقارنة بين الروح الدينية للخوارج في أشعارهم وفي كتب المتكلمين.

لما موضوع رسالة الدكتوراه التي قدمها فهي (حياة أبي العلاء المعري) وبعد المناقشة العلنية التي استمرت نحو ساعتين وربع اجتمعت لجنة الامتحان المؤلفة من الأستاذ محمد الخضري رئيساً والأستاذين الشيخ محمد المهدي ومحمود فهمي المدرسين بالجامعة والأستاذين إسماعيل بك رأفت والشيخ علام سلامة المندوبين من نظارة المعارف وقررت منح الطالب درجة جيد جداً في الرسالة، ودرجة فائق في الجغرافيا عند العرب، ودرجة فائق في موضوع الروح الدينية عند الخوارج^(١٧١). وقد أشار منح الجامعة للشيخ طه حسين درجة الدكتوراه ثالثة بعض الأزهريين فتقدم أحدهم وكان عضواً بالجمعية التشريعية بالافتراح يطلب فيه أن تقطع الحكومة معونتها عن الجامعة لأنها أخرجت ملحدًا، وكان سعد زغلول رئيس لجنة الاقتراحات فلما عرض عليه هذا الاقتراح دعا المقترح للقاءه، وطلب إليه أن يعدل عن اقتراحه، فلما أبى قال له إن أصبرت على موقفك فإن هناك من سيقدم اقتراحاً آخر يطلب فيه من الحكومة أن تقطع معونتها عن الأزهر لأن طه حسين تعلم في الأزهر قبل أن يتعلم في الجامعة فاضطر الرجل أن يسحب اقتراحه^(١٧٢).

والجدير بالذكر أن الجامعة لم تشترط ضمن لوائحها أن الطالب الذي يتقدم لنيل درجة الدكتوراه يجب عليه الحصول على شهادة دراسية تسبقها، فقد حصل طه حسين على الدكتوراه ولم يكن قد حصل على الليسانس بعد، وقد ظل هذا النظام سائداً في الجامعة حتى عام ١٩١٦ حينما أدخلت الجامعة تعديلاً من شأنه إيجاد درجة جديدة تسبق الدكتوراه وهي درجة الليسانس في الآداب، واشترطت الحصول عليها لمن يريد التقدم لامتحان الدكتوراه^(١٧٣).

استمرت الجامعة في طريقها تتقدم حيناً وتتعثّر أحياناً نظراً إلى ظروفها المالية. وفي ٢٠ مايو ١٩١٣ وافق مجلس الجامعة على استقالة الأمير أحمد فؤاد من منصب رئاسة الجامعة وانتخب حسين رشدي مكانه. ولما كانت الدار التي تقيم فيها الجامعة ليست ملكاً لها وتتفق في كل عام مقابل إيجارها أموالاً هي في أشد الحاجة إليها لإنفاقها في سبل أخرى كالبعثات والتعليم، كما أن هذه الدار لا تفي بحاجة الجامعة ولا تصلح أن تكون مقراً ثابتاً لها^(١٧٦)، فقد أقنع الدكتور محمد علوي الأميرة فاطمة إسماعيل وكان يعمل كطبيب خاص لها بأهمية المساهمة في النهوض بالجامعة والتبرع لها، فأسدت الأميرة إلى الجامعة في عام ١٩١٤ هبة كبيرة إذ وقفت وقفاً عليها ٦٦١ فداناً من أجود أطيانها في الدقهلية ووهبتها قطعة أرض مساحتها ستة أفدنة قرب قصرها ببولاق الدكرور خصصتها لبناء دار جديدة للجامعة، كما تبرعت بجواهر وحلى قيمتها ١٨٠٠٠ جنيه لينفق ثمنها في إقامة هذا المبنى^(١٧٧).

وقد بلغت قيمة ما تبرعت به نحو مائة ألف جنيه، كما تبرع الأمير يوسف كمال بمبلغ من المال وأوقف ١٢٥ فداناً من أطيانه بمديرية القليوبية للجامعة^(١٧٨). وقد احتفل بوضع حجر الأساس للجامعة في الأرض التي تبرعت بها الأميرة بالدقي في ٣٠ مارس ١٩١٤ ووزعت تذاكر الدعوة التي بلغت ألف تذكرة. وقد حضر الافتتاح الخديو ووضع حجر الأساس بحضور الأمراء والنظار وفضيلة قاضي مصر وشيخ الجامع الأزهر وأكابر العلماء وقناصل الدول ورؤساء وأعضاء الجمعية التشريعية وأرباب الحثيات وأصحاب الصحف والأدباء في مصر^(١٧٩) وكتب على حجر الأساس هذه الجملة "الجامعة المصرية - الأميرة فاطمة بنت إسماعيل سنة ١٣٣٢ هجرية"^(١٨٠).

ولما شرع مجلس الإدارة فى بناء الجامعة اتفق مع طائفة من المقاولين على إقامة بنائها الجديد نظير ثمانية وعشرين ألف جنيه^(١٧٩)، وبنشوب الحرب العالمية الأولى توقف إتمام البناء نظرًا إلى غلاء مواد العمارة الذى حدث بسبب الحرب^(١٨٠) فتراجع المقاولون عن اتفاقهم ثم استولت الحكومة على المكان مقابل جزء من الأرض التى قدمتها إلى الجامعة لمبانيها الحالية بحديقة الأورمان بالجيزة^(١٨١).

لقد كان لقيام الحرب العالمية الأولى أكبر الأثر فى إصابة الجامعة بأزمة مالية، فقد قررت الحكومة إنقاص الإعانة التى كانت تقدمها للجامعة من سبعة آلاف إلى ثلاثة آلاف وثمانمائة جنيه^(١٨٢)، فوزارة الأوقاف التى كانت تدفع للجامعة ٥٠٠٠ جنيه كإعانة أنقصت هذا المبلغ إلى ٢٠٠٠ جنيه ثم إلى ١٨٠٠ جنيه. أما وزارة المعارف فقد ألقت على إعانتها المقررة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه كما هى، كما أنها فقدت مقدارًا عظيمًا من الإعانات الأخرى بسبب المضاعف الاقتصادية التى صاحبت الحرب فلم يبق للجامعة فى كل أنحاء البلاد عضو مشترك واحد ولا متبرع واحد اللهم إلا أعضاء مجلس الإدارة^(١٨٣) مما أدى إلى تعثر الجامعة فى أداء رسالتها^(١٨٤)، وزاد موقفها المالى اضطرابًا إعلان وزارة الأوقاف إنقاص إعانتها للجامعة مرة أخرى إلى ٧٠٠ جنيه، وهكذا لم يكن أمام الجامعة سوى اختيار واحد من أمرين: إما إيقاف العملية التعليمية بالجامعة، وإما سحب طلبة البعثة الذين يتلقون دروسهم فى أوروبا، واستقر الأمر على استدعاء أعضاء البعثة الذين لم يتموا دروسهم من أوروبا^(١٨٥) حتى تزول الظروف الطارئة، وتتحسن أحوال الجامعة المالية، وقد انتقدت بعض الصحف قرار مجلس إدارة الجامعة استدعاء طلاب البعثة ورأت أنه كان ينبغى إبقاء هؤلاء الطلاب فى بعثاتهم

لاستكمال علومهم وتوفير المال للصرف عليهم عن طريق وقف التدريس ببعض الفروع غير الضرورية وصرف ما يتوفر من مرتبات أساتذتها على طلاب البعثة^(١٨٦).

والواقع أن مجلس إدارة الجامعة قد درس هذا الموضوع واتضح بأعضائه أن بقاء الكيان المعنوي للجامعة متوقف على استمرار التدريس بها وأن إغلاق بعض الفروع أو توقف الدراسة بها يعنى انتهاء كيان الجامعة ذاته^(١٨٧).

لقد عاشت الجامعة فى ركود منذ عام ١٩١٤ واضطرب أمرها، واستفحلت مشاكلها، ووقع الخلاف بين أعضاء مجلس إدارتها حتى هجرها الكثير من الأعضاء الذين هم محل ثقة الجمهور^(١٨٨). وأصبحت كالجامعة المحتضرة^(١٨٩)، ولم تستقر الأمور بها وتنتضح أمور بقائها إلا بفضل المعونة المادية التى قدمها السلطان حسين كامل الذى تبرع للجامعة بمبلغ خمسمائة جنيه^(١٩٠) ونجاح الاتصالات مع وزارة الأوقاف وإعادة ما قطعت من الإعانة للجامعة. وما إن وصل إلى خزانة الجامعة مبلغ الإعانة كاملاً، وهو ٢٠٠٠ جنيه، حتى قررت الجامعة إعادة الطلبة الذى كانوا قد عادوا من أوروبا وعددهم أربعة إلى جامعاتهم لإتمام دروسهم، كما قررت الإنفاق على بعض من كانت قد ألغت مرتباتهم فأصبح عدد طلاب الإرسالية تسعة موزعين كالتى: ستة فى فرنسا واثنين فى إنجلترا وواحد فى سويسرا.

وكان طلاب بعثة فرنسا هم الشيخ أحمد ضيف ويدرس آداب اللغة الفرنسية، والشيخ طه حسين ويدرس التاريخ، وجلال أفندى شعيب ويدرس التاريخ، وحسن أفندى الديوانى ويدرس علم وظائف الأعضاء وعلم الحياة،

ومحمد أفندي سلطان ويدرس العلوم الاقتصادية والسياسية، والدكتور محمد والي ويدرس علم الصحة والحشرات الوبائية. أما طلاب بعثة إنجلترا فهما عبد الرحمن أفندي فكرى ويدرس علوم تقويم البلدان، ويوسف أفندي نور الدين ويدرس علم الطبيعة.

وفى سويسرا كان على أفندي شوشة يدرس الكيمياء العضوية^(١١١). وعملت الجامعة على الاقتصاد فى مصروفاتها لمواجهة الأزمة المالية التى تمر بها وساعد على ذلك أن أساتذتها قرروا التنازل عن ربح مرتباتهم، كما تبرع بعضهم بإلقاء الدروس مجانا، فالشيخ محمد المهدي وحسن أفندي كامل الشيشينى تبرعا بإلقاء دروسهما بلا مقابل خلال العام الدراسى ١٩١٤ - ١٩١٥^(١١٢).

وفى العام الدراسى ١٩١٨ اضطرت الجامعة إلى إيقاف الدروس مؤقتا فى فرع العلوم الجنائية نظرا إلى عدم الإقبال عليه. وبعد أن أصبح عدد طلابه أقل من عدد أساتذته وفى ١٢ أكتوبر من نفس هذا العام افتُتِح فى الجامعة قسم لدراسة الحقوق.

وعندما قامت ثورة ١٩١٩ تعطلت الدراسة بالجامعة على أثر الإضراب العام لطلبة المدارس العليا واستمرت معطلة حتى أوائل شهر نوفمبر من نفس العام. وكان من نتائج ذلك عدم تمكن الجامعة من إجراء الامتحانات الدورية فى مواعيدها كالمعتاد^(١١٣). وفى نوفمبر من تلك السنة عاد الشيخ طه حسين من فرنسا بعد أن حصل على درجة الدكتوراه فى الآداب من قسم التاريخ بجامعة السوربون، فعهدت إليه الجامعة بتدريس مادة التاريخ القديم بقسم الآداب.

وفى عام ١٩٢٠ ناقشت الجامعة رسالة مقدمة لها لنيل درجة الدكتوراه فى الآداب فبعد بدارها فى تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر الإثنين ١٧ مايو جلسة علنية لمناقشة محمد أفندى كمال حلمىسكرتير ديوان كبير الأمناء فى الرسالة المقدمة منه وعنوانها (أبو الطيب المتنبى) ولمناقشته أيضاً فى موضوعين أحدهما فى علم الأخلاق تحت عنوان "الكذب" والآخر فى علم الجغرافيا ووصف الشعوب تحت عنوان "جبال أطلس"^(١٩٩) وبعد المناقشة العلنية رفعت الجلسة ثم عاد رئيس الامتحان فأعلن تأجيل امتحان الطالب حيث إنه لم ينجح فى المناقشة^(١٩٩).

وفى عام ١٩٢١ تقدم حسن أفندى إبراهيم حسن أحد الطلاب الذين حصلوا على درجة الليسانس من الجامعة المصرية عام ١٩٢٠ برسالة لنيل درجة الدكتوراه موضوعها (عمرو بن العاص) فشكلت الجامعة لجنة لمناقشته برئاسة إسماعيل بك رافت عميد قسم الآداب وعضوية الشيخ عيد الوهاب النجار والمستر برسى وايت والدكتور طه حسين من الجامعة ومحمد بك الخضرى والمستر أ. فتش مندوبين من قبل وزارة المعارف، وعقدت جلسة علنية فى ٦ مايو ١٩٢١ نوقش فيها الطالب فى موضوع رسالته وفى الموضوعين اللذين اختارهما كنص لللائحة وهما:

١- طبقنا العرب والسواحلية بشرق إفريقيا.

٢- هملت (شكسبير).

فنجح فى الامتحان بدرجة جيد ومنح لقب دكتور فى الآداب من الجامعة المصرية^(١٩٩).

ويتضح من مناقشة رسائل الدكتوراه بالجامعة المصرية أن لوائح وقوانين الجامعة لم تكن قد تبلورت بعد بخصوص التقدم للدكتوراه. فحسن أفتدى إبراهيم الذى حصل على الدكتوراه عام ١٩٢١ كان قد حصل على درجة الليسانس عام ١٩٢٠، أى أن الفارق بين حصوله على الليسانس والدكتوراه عام واحد. وفى اعتقادنا أن ذلك لا يكفى للتحضير لدرجة الدكتوراه، فالنظم الجامعية المعاصرة تقضى بضرورة مرور خمس سنوات على الأقل بين حصول الطالب على الليسانس وحصوله على درجة الدكتوراه وذلك ما لم تتبعه الجامعة المصرية فى ذلك الوقت.

وفى عام ١٩٢٣ أصدر طلبة الجامعة مجلة شهرية تحت عنوان (صحيفة الجامعة المصرية) ظهر العدد الأول منها فى أكتوبر والغرض منها كما يتضح من مقدمتها نشر آراء الطلاب وما تصل إليه قرائحهم حتى تزداد الحركة الفكرية قوة^(١٩٧). ونتيجة لقلة النجاح الذى لقيته الجامعة فى أعوامها الأولى بسبب ضالة المعونة المادية التى قدمتها الحكومة وقدمها الأهالى، هذا بالإضافة إلى عدم اعتراف الحكومة بشهادتها بحجة عدم إشراف وزارة المعارف على الدراسة فيها. ونظراً إلى أن حالة الجامعة المالية لم تمكنها من إدراك كل الأغراض التى تأسست من أجلها^(١٩٨). كما أن الوجهاء من أفراد الأمة انصرفوا عن تعضيد الجامعة ولم يعد منهم عضو واحد أو متبرع واحد يثير عاصفة البر بهذا المعهد، لذا فقد فكر أساتذة الجامعة فى الأمر، ورأى بعضهم أن من الأفضل تسليم الجامعة إلى وزارة المعارف. وفى ذلك الوقت كانت الحكومة تفكر فى إنشاء جامعة أميرية ووافق مجلس الوزراء مبدئياً على إنشائها بتاريخ ١٧ فبراير ١٩١٧ وعين

لجنة لوضع مشروع لها، وقد أتمت اللجنة عملها، وقدمت تقريراً عنه فى سنة ١٩٢١ إلا أن الموضوع ظل منذ ذلك التاريخ دون شروع فى تنفيذه^(١٩).

وفى ٣ ديسمبر ١٩٢٣ عرض أحمد لطفى السيد على مجلس الجامعة طلب وزارة المعارف تحضير لائحة جديدة للجامعة يشترك فى إعدادها أساتذة الجامعة، وفى ٩ ديسمبر من العام نفسه اجتمعت الجمعية العمومية، وقررت ندب حسين رشدى باشا لمفاوضة وزارة المعارف فى شروط تسليم الجامعة إليها، وفى ٢١ ديسمبر تكونت لجنة من حسين رشدى رئيس الجامعة وعبد الخالق ثروت وكيلها وأحمد لطفى السيد وكيلها ومراقبها العام وستة أعضاء آخرين وقر قرارهم على تسليم الجامعة إلى وزارة المعارف. أخذ رجال الوزارة يدرسون المشروع، كما بحث مجلس النواب فى سنة ١٩٢٤ مشروع تنظيم هذه الجامعة، وأسفر البحث عن وجود قصور فى المعدات اللازمة^(٢٠). وفى ١٩ مايو ١٩٢٥ صدر المرسوم الملكى بضم الجامعة الأهلية إلى الحكومة^(٢١) لتكون نواة لكلية الآداب بالجامعة الأميرية^(٢٢)، وأن يكون وزير المعارف رئيساً للجامعة بحكم وظيفته، وهو الذى يمثل الجامعة وينوب عنها فى كل الظروف الرسمية^(٢٣). ومع أن قانون إنشاء الجامعة لم يعرض على البرلمان للتصديق عليه فإن رئيس مجلس الوزراء أبلغ مشروع ميزانية الجامعة إلى مجلس النواب^(٢٤)، ثم قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب قانوناً بشأن إنشاء الجامعة وصدق عليه الملك فؤاد وينص على أن تنشأ فى مدينة القاهرة جامعة تسمى (الجامعة المصرية) وتتكون من الكليات الآتية:

كلية الآداب، و كلية العلوم، وكلية الطب وتشمل طب الأسنان ومدرسة الصيدلة، وكلية الحقوق، وغير ذلك من الكليات التي يجوز أن تنشأ فيما بعد بقانون^(٢٠٥)، وأن يكون من اختصاص هذه الجامعة كل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات التابعة لها، وتشجيع البحوث العلمية والعمل على رقى الآداب والعلوم في البلاد، كما يكون للجامعة شخصية معنوية قانوناً خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية الكاملة للنفاذ، ولها أن تقبل الإعانات التي ترد إليها عن طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها بشرط ألا تتعارض مع الغرض الأصلي الذي أنشئت له الجامعة وتدير الجامعة المصرية أموالها بنفسها على أن تتبع في حساباتها القواعد والتعليمات التي تجرى عليها حسابات الحكومة^(٢٠٦)، كما أشار مجلس النواب إلى أهمية الجامعة ودورها في بناء المجتمع فقال "إن الجامعة المصرية خليفة حقاً بمساعدة الحكومة والبرلمان إذ هي أعدت لأن تقوم بمهمة سامية"^(٢٠٧) ألا وهي إيجاد حوار علمي لم تكن مصر تعرفه من قبل.

ونظراً إلى أن البناء المعد للجامعة لم يكن قد استكمل بعد فقد أعطيت الحكومة قصر الزعفران بالعباسية للجامعة ليكون مقراً مؤقتاً لها حتى يتم الانتهاء من بنائها الذي تم الشروع فيه عام ١٩٢٨^(٢٠٨).

وهكذا كان إنشاء الجامعة المصرية القديمة مناسبة جادة لاتصال العقل المصري بثقافة العصر، كما كانت اختباراً عملياً لأصحاب الهمم العالية في إمكانية مجاوزة التخلف والحقا بركب الاستنارة العقلية.

ونتيجة للمعوقات المالية التي تعرضت الجامعة القديمة رأى بعض أساتذتها ضرورة تسليمها لوزارة المعارف خصوصاً وأن الحكومة كانت

تفكر فى إنشاء جامعة أميرية تودى الغرض الذى قامت من أجله الجامعة الأهلية. وقد وافقت الجمعية العمومية على ذلك بالإجماع وندب مجلس الإدارة حسين رشدى باشا رئيس الجامعة وقتذاك لتحقيق هذه الغاية.

وبناء على ذلك اجتمع حسين رشدى رئيس الجامعة وأحمد زكى أبو السعود وزير المعارف فى يوم الأربعاء الموافق ١٢ ديسمبر ١٩٢٣ وبعد تبادل وجهات النظر اتفقا على ما يلى:

العادة الأولى:

تنازل باسم الجامعة المصرية حسين رشدى باشا رئيسها عن هذه الجامعة مع كل ما تملكه من منقول وعقار إلى وزارة المعارف العمومية بالشروط الآتية:

- ١- أن تكون الجامعة المصرية معهداً عاماً، وتحفظ بشخصيتها المعنوية وتدير شئونها بنفسها بكيفية مستقلة تحت إشراف وزارة المعارف كما هو الحال فى جامعات أوروبا.
- ٢- أن تقوم الحكومة بإتمام النظام الحالى الذى لا يشمل سوى كلية فى الآداب بأن تدمج فى الجامعة مدرستا الحقوق والطب بعد تحويلهما إلى كليتين، وأن تضم إليها كلية العلوم ويجوز أن تضم إليها كليات أخرى فيما بعد.
- ٣- أن تستعمل نفود الجامعة البالغ مقدارها ٤٦٠٠٠ جنيه فى البناء احتراماً لشروط الواقفين.

٤- أن تحترم تعهدات الجامعة نحو أساتذتها وموظفيها الحاليين، أما فيما يتعلق بالدكتور طه حسين فقد رُؤى نظراً إلى حالته الشخصية أن يبقى أستاذاً بكلية الآداب.

٥- أن يكون من مجلس إدارة الجامعة المصرية الحالي عضو أو أكثر من مجلس إدارة قسم الآداب وفي مجلس إدارة قسم العلوم وفي مجلس إدارة الجامعة وذلك في الدور الأول من التشكيل استيفاء لآثار النهضة القومية التي أوجدت الجامعة المصرية.

المادة الثانية:

قبل أحمد زكي أبو السعود وزير المعارف باسم الوزارة التنازل واستلام الجامعة المصرية وما تملك من منقول وعقار لإدماجها في الجامعة المصرية بالشروط الخمسة المبينة بالمادة الأولى.

المادة الثالثة:

ينفذ هذا الاتفاق بعد التصديق عليه من مجلس إدارة الجامعة الحالي^(٢٠٩).

وتحليلاً لهذا العقد يتضح أن السبب في انضمام الجامعة إلى وزارة المعارف يعود إلى ما يلي:

١- قلة موارد الجامعة المالية مما حال دون إدراك الأغراض التي تأسست من أجلها.

٢- عدم الاعتراف بشهاداتها من جانب الحكومة.

٣- عدم وجود مبنى ملائم يصلح لأن يكون مقراً لأقسام الجامعة.

كما يتضح أيضا التمسك بمبدأين أساسيين هما:

- ١- ضمان الحرية للجامعة الجديدة في إدارتها المالية، وفي حرية التعليم واستقلاله فيها، وفي وضع برامجها وتنفيذها.
- ٢- التمسك بأن يكون الدكتور طه حسين الابن البكر للجامعة أسنًا في الجامعة الجديدة وذلك وفاءً من الجامعة له^(١١٠).

ونتيجة لذلك صدر أمر ملكي في ١٩ مايو ١٩٢٥ بضم الجامعة الأهلية إلى الحكومة لتكون نواة لكلية الآداب بالجامعة الأميرية^(١١١)، كما أقر مجلس الشيوخ والنواب قانونًا بشأن إنشاء الجامعة وصديق عليه الملك فؤاد، وينص على أن تنشأ في مدينة القاهرة جامعة تسمى "الجامعة المصرية" وتتكون من الكليات الآتية: الآداب، والعلوم، والطب وتشمل طب الأسنان ومدرسة الصيدلة، وكلية الحقوق، وغير ذلك من الكليات التي يجوز أن تنشأ فيما بعد بقانون^(١١٢)، وأن يكون من اختصاص هذه الجامعة كل ما يتعلق بالتعليم العالي الذي تقوم به الكليات التابعة لها، وتشجيع البحوث العلمية، والعمل على رفق الآداب والعلوم في البلاد، كما يكون للجامعة شخصية معنوية قانونًا خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية.

وقد فتحت الجامعة الحكومية أبوابها دون أن تستكمل بحث الوسائل اللازمة لإدارة أمورها، فقد تم إنشاء القسم العلمي في حين لم تجهز المعامل اللازمة لذلك، أما كلية الآداب فقد تم بناء غرف خاصة لها لإلقاء الدروس والمحاضرات في قصر الزعفران^(١١٣) وافتتحت الدراسة بها في أكتوبر ١٩٢٦.

هوامش المقدمة

- (١) ولد جرجي زيدان في بيروت عام ١٨٦١، تردد على مصر عدة مرات ابتداءً من عام ١٨٨٢، ثم استقر بها، أصدر مجلة الهلال عام ١٨٩٢، وله عدة مؤلفات تاريخية. توفي في ٢٢ يوليو ١٩١٤. انظر تاريخ أدب اللغة العربية، ج ٤، ص ٣٢٣. والجدير بالذكر أن يعقوب أرئقن الذي تدرج في وظيفته نظارة المعارف كان قد ذكر في تقريره الذي تعرض فيه لأوجه إصلاح التعليم العالي في مصر إلى ضرورة ضم المدارس في مدرسة كلية جامعة، ولكن ذلك لا يعني أنه دعا إلى إنشاء جامعة، انظر القول التام في التعليم العام، ص ١١٠.
- (٢) الهلال: الجزء التاسع من السنة الثامنة في أول فبراير ١٩٠٠، ص ٢٦٥ تحت عنوان "مدرسة كلية مصرية هي حاجتنا الكبرى".
- (٣) الهلال: الجزء العاشر من السنة الثامنة في ١٥ فبراير ١٩٠٠، ص ٢٩٧ تحت عنوان "ما الاستقلال الحقيقي".
- (٤) الهلال: الجزء الثاني من السنة الخامسة عشرة في أول فبراير ١٩٠٦، ص ٨٨ تحت عنوان "المدرسة الكلية المصرية أو الجامعة المصرية".
- (٥) عمل في وظيفة مستخدم بمصلحة البوسطة المصرية ودعا إلى هذه الفكرة في كتابه "حاضر المصريين أو سر تأخرهم" في عام ١٩٠٢. انظر ص ١٨٨، وأمنة حجازي "الوطنية المصرية في العصر الحديث"، ص ٤١٠ - ٤١٤.
- (٦) لم بشر مصطفى كامل في كتاباته إلى أن جرجي زيدان هو صاحب هذه الفكرة، كما أن الكتابات المعاصرة لهذا المشروع لم تشير إلى ذلك، بل نسبت الفكرة إلى مصطفى كامل ونقلت عنها الكتابات التي تعرضت لذلك الموضوع فيما بعد.
- (٧) اللواء: العدد ١٥٥١ في ٢٦ أكتوبر ١٩٠٤ تحت عنوان "كلية الأمة".
- (٨) اللواء: عدد سبق ذكره.
- (٩) نفسه.
- (١٠) اللواء في ٤ يناير ١٩٠٥.
- (١١) تلقى الأمير حيدر فاضل تعليمه في الكلية الفرنسية بالأستانة، ولما تخرج اشتغل بالعلم والأدب وترجم سوراً من القرآن الكريم إلى الفرنسية، وكانت له علاقات شخصية مع كثيرين من كتاب فرنسا منهم أناتول فرانس، وقد زار كثيراً من بلدان أوروبا وأمريكا، وكانت له معرفة بالعلوم التاريخية والجغرافية والفلكية.

- (١٢) الرافعي: مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ص ٢٢٩.
- (١٣) ظهرت بوادر الخلاف بين الخديو ومصطفى كامل نتيجة لتقرب الخديو إلى سلطات الاحتلال خصوصاً بعد الاتفاق الودي، ولما ثارت قضية زواج الشيخ على يوسف صاحب المؤيد عمل الخديو على تأييد الشيخ على مما مضى مصطفى كامل، وحينما سافر الخديو إلى ديفون للاستجمام زاره مصطفى كامل وصارحه برأيه في مضار تأييده للشيخ على مما أغضب الخديو وأدى إلى صدم موافقته على نشاط مصطفى كامل.
- (١٤) الرافعي: المرجع السابق الذكر، ص ٢٣٠.
- (١٥) نفسه، ص ٢٣٠.
- (١٦) قليبى فهمي: مذكرات قليبى فهمي باشا ج ٢ - القاهرة ص ٦١.
- (١٧) محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده، القاهرة ص ١٠٦٧ والجدير بالذكر أن الشيخ محمد عبده ظل يشكو من بطل الأغنياء وجهلهم بفائدة المشروع. انظر المنار في ٧ يناير ١٩٠٥.
- (١٨) الهال: الجزء الثاني من السلة الخامسة عشرة في أول نوفمبر ١٩٠٦، ص ٧١ تحت عنوان "المنصرة للكلية المصرية" جرجي زيدان: تاريخ أدب اللغة العربية، ج ٤، ص ٤٤.
- (١٩) من أعيان الغربية ومن مؤيدي الثورة العربية، وقد حوكم بتهمة الانتماء إلى العربيين، ولكن الأوروبيين لجأوا إلى حمايته لأنه كان قد أوامه في قرية القرشية في أثناء الفترة التي دبرها إبراهيم باشا أدهم خلال الحرب، وقد بُرئ المنشاوي من التهم الموجهة إليه غير أنه ظل يؤيد أنصار الحركة الوطنية سراً. المنار، ج ٢، ص ٨٢٣ - ٨٢٥. وقد استماله الشيخ محمد عبده، وأخذت الصداقة بينهما مجراها. وفي مرة تحدثا في مسألة إنشاء مدرسة جامعة تغني عن الأزهر في تخريج الرجال الذين يقومون بخدمة الإسلام، وأعلن منشاوي باشا عن استعداده لتنفيذ المشروع على نفقته الخاصة على شرط أن تكون المدرسة خارج مدينة القاهرة (بلا الأفيون والمنزول) على حد قوله. محمد رشيد رضا: تاريخ الأستاذ الإمام محمد عبده، ج ١، ص ٩٤٦ - ٩٤٧.
- (٢٠) توجد هاتان القريتان في مركز قليبوب بمحافظة القليوبية، للتفاصيل، انظر محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القاهرة، ص ٥٣، ٥٥.
- (٢١) محمد رشيد رضا: المرجع السابق الذكر، ج ١ ص ٩٤٧.

- (٢٢) الجامعة المصرية، لائحة إجراءاتها الداخلية وتاريخ مشروعها، ص ٦ - ٧.
- (٢٣) عثمان أمين: محمد عبده، ص ١٢٧.
- (٢٤) محمد رشيد رضا: المرجع السابق، ص ٩٤٧، عباس العقاد: محمد عبده، ص ٢٦٥.
- (٢٥) كتبت بعض الصحف هذه الفكرة فكتبت جريدة الجمهور تحت عنوان "الكثائب والمدرسة الجامعة أيهما أفع لنا" أن الرجل الذي يرغب في خير أمته ينبغي أن يعد مشروع الكثائب ويترك مسألة الجامعة للمستقبل". الجمهور، العدد الثاني من السنة الأولى في ١٠ سبتمبر ١٩٠٥. وكتبت جريدة الأحرار تحت عنوان "رأينا في مشروع الكثائب وما يجب على الحكومة نحوه"، أن الأمة المصرية لأحوج منها إلى الجامعة بذليل أنك إذا أردت أن تقوم ببناء ابتدأت بوضع أساسه قبل وضع أعلاه... والتعليم الابتدائي هو الأساس في بناء الأمة" الأحرار: العدد الثالث في ٢٨ مارس ١٩٠٨.
- (٢٦) محمد حافظ إبراهيم: ليالي سطوح" ص ١٧٣.
- (٢٧) محمد حافظ إبراهيم: المرجع السابق الذكر ص ١٧٤، وقد أيدت هذه الفكرة مجلة الهلال بقولها إن الأمة المصرية في حاجة إلى المدارس الصغرى في القرى والبلاد الصغيرة، وفي حاجة أيضا إلى مدرسة كلية. الهلال في نوفمبر ١٩٠٦ ص ٧١ تحت عنوان "المدارس الكلية المصرية".
- (٢٨) الأخبار: العدد ٢٤٨ بتاريخ ١٣/١١/١٩٠٨.
- (٢٩) عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية ص ٩١.
- (٣٠) المقطم: العدد ٥٣٢٧ بتاريخ ١٠/٥/١٩٠٦.
- (٣١) كريم ثابت: الملك فؤاد - ملك النهضة. ص ١٥.
- (٣٢) محمد رشيد رضا: المرجع السابق ج ١ ص ١٠٦٦.
- (٣٣) محمد رشيد رضا: المرجع السابق الذكر ج ١ ص ١٠٦٦. بينما يذكر سعد زغلول في مذكراته أنه لم يكن يعرف أن فتح زغلول سيوجه إلى الوكالة البريطانية للتحديث مع اللورد كرومر في هذا الشأن. دار الوثائق: مذكرات سعد زغلول. كراس رقم ٦ ص ٢٨٧.
- (٣٤) أسسها السيد أحمد خان في الهند لتعليم المسلمين الثقافة الغربية والشرقية في غير تعصب ولا جمود، وكان صيغتها الإقبال على العلم والبعد عن السياسة، أحمد أمين: زعماء الإصلاح في العصر الحديث، ص ١٤٠. وقد طاف سيد أحمد خان مدن الهند للدعوة إلى التفرع للمشروع بالمال. وقد بلغ مقدار ما جمعه ٤٠٠٠٠٠ روية أي نحو ٧٠٠٠٠٠ فرنك ألقيها على المدرسة وقضى نحو عشرين عامًا في خدمتها، وقد بلغ عدد طلابها نحو ٥٠٠ طالب.

- (٣٥) جرجى زيدان: تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع من ٧٣ - ٧٤. وقد ساعدت الحكومة الإنجليزية السيد أحمد خان علي تأسيس هذه المدرسة حتى صارت كلية. محمد رشيد رضا: المرجع السابق الذكر. ويذكر سعد زغلول أن كرومر استعصر من الهند النظمات الخاصة بهذه المدرسة واستلهمها منه فتحى زغلول، مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٦ من ٢٨٧ ونظام هذه المدرسة هو أن يتلقى فيها أبناء المسلمين التعليم الحديث مع تعاليم دينهم حتى يستطيعوا اعتراف معيهم من الثقافة الغربية، وقد نمت هذه المدرسة على مر الزمن وصارت جامعة "عليكرة" واعترفت بها الحكومة عام ١٩١٢. وكلمة عليكرة مكونة من كلمتين "علي" و"كرة" بالكاف الفارسية المفتوحة ومعناها مدينة أو حصن، أى أن هذه الكلمة تعنى "مدينة علي" عبد المنعم النمر. كفاح المسلمين في تحرير الهند، ص ٤٣.
- (٣٦) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٦، من كرومر إلى جرجى، المقطع ١٩٠٧ من ١٥٩.
- (٣٧) المصري: العدد ٤٨٦١ في ٩ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان "مذكرات علي لثاني".
- (٣٨) الجامعة المصرية لائحة إجراءاتها وتاريخ مشروعها، ص ٨.
- (٣٩) نفسه.
- (٤٠) الجامعة المصرية، لائحة إجراءاتها وتاريخ مشروعها، ص ٨.
- (٤١) جرجى زيدان: مرجع سبق ذكره.
- (٤٢) المؤيد: العدد ١٩٦١ في ٢٥ فبراير ١٩٠٦.
- (٤٣) الهلال: الجزء التاسع من السنة السادسة عشرة في أول يونيو ١٩٠٨ "جامعة أم كلية، والعلوم الأدبية أم الطبيعية".
- (٤٤) الهلال: الجزء التاسع من السنة السادسة عشرة في أول يونيو ١٩٠٨، مقال سبق ذكره.
- (٤٥) د. محمد حسين هيكل: شخصيات مصرية وغربية ص ٦١. والجدير بالذكر أن علاقة مصطفى كامل بسعد زغلول كانت ودية حتى عام ١٩٠٦ ثم انتقده بطريق خفي عندما عين وزيراً للمعارف. انظر اللواء في ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ تحت عنوان "سعد زغلول وزير المعارف"، ثم شدد حملته عليه بعد انتخابه من لجنة مشروع الجامعة المصرية بحجة أن ذلك كان تحقيقاً لرغبة الاحتلال. انظر اللواء، العدد التاسع في مارس ١٩٠٧ تحت عنوان "قتل وزير"، أما سعد زغلول فقد كان يرى في مصطفى كامل أنه نصاب ومذلق ومجنون وليس بشيء، كما رأى فيه وفسي أنصاره مجموعة من ذوى الأفكار المتأخرة والمتعصبين من الأمة. انظر مذكرات سعد زغلول، كراس رقم ٧ ص ٣٤٤ - ٣٤٦.

- (٤٦) يذكر الخديو عباس الثاني أن فكرة إنشاء الجامعة كانت من وحي مصطفى كامل وتفكيره. انظر جريدة المصري: العدد ٤٨٣٨ في ١٧ مايو ١٩٠١ تحت عنوان "مذكرات الخديو عباس الثاني".
- (٤٧) مركز تاريخ مصر المعاصر: النظرات والوزارات المصرية ص ١٦٠.
- (٤٨) ذكر الرافعي أن تعيين سعد زغلول وزيراً للمعارف كان ادعى لاضطلاله بعمل هو من لخص واجبات التعليم وهو الجامعة كما ذكر نقلاً عن مصطفى كامل (كيف يهتم المستشار في الاستئناف بمشروع علمي ولا يهتم به ناظر المعارف). الرافعي: المرجع السابق الذكر، ص ٤٢٠، ويذكر جون مارلو أن الإنجليز هدفوا من وراء تعيين سعد زغلول ناظراً للمعارف أن يقوم بتأنيب الطلبة إلا أن الأيسام أثبت فشله في ذلك.
- John Mario Egyptian Relation. P.203.
- (٤٩) المنار: المجلد التاسع، العدد العاشر في ١٩٠٦/١١/٩ ص ٧٨٤ تحت عنوان "الدعوة إلى المدرسة الجامعة".
- (٥٠) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها الداخلية وتاريخ مشروعها ص ١٥.
- (٥١) اللواء: العدد التاسع مارس ١٩٠٧ تحت عنوان "قتل وزير"، الرافعي: المرجع السابق الذكر، ص ٤٢١ - ٤٢٢.
- (٥٢) Chirol: the Egyptian problem, P. 77.
- (٥٣) عباس محمود العقاد: سعد زغلول سيرة وتحية، ص ١٠٣.
- (٥٤) تشارلز آدمز: الإسلام والتجديد في مصر، ص ٢١٩.
- (٥٥) نجاح الاحتلال في فرض سياسته التعليمية منذ بداية عهده وأصبحت نظارة المعارف مجرد مصلحة تابعة للأشغال العمومية يشرف عليها وزير واحد.
- Chirol: the Egyptian problem, P. 77
- (٥٦) الهلال: الجزء الثاني من السنة الخامسة عشرة، من أول نوفمبر ١٩٠٦ ص ١٢٨.
- (٥٧) عباس العقاد: المرجع السابق الذكر، ص ١٠٤.
- (٥٨) عباس العقاد: المرجع السابق الذكر، ص ١٠٦.
- (٥٩) دار الوثائق القومية: مذكرات سعد زغلول كراس رقم ٢٠ تاريخه أول نوفمبر ١٩١٠ إلى ٨ يونيو ١٩١٢ ص ٦٨.
- (٦٠) د. محمد حسين هيكل: المرجع السابق الذكر، ص ٦٨.
- (٦١) نفسه.

- (٦٢) الهلال: الجزء الرابع من السنة الخامسة عشرة في أول يناير ١٩٠٧ ص ٢٧١ تحت عنوان "المدرسة الكلية المصرية هل هي سابقة لأوانها".
- (٦٣) د. محمد حسين هيكل: المرجع السابق الذكر ص ٦٨.
- (٦٤) أحمد لطفي السيد: صفحات مطوية من تاريخ الحركة الاستقلالية في مصر ١٩٠٧ - ١٩٠٩ ص ١٧٠.
- (٦٥) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها الداخلية وتاريخ مشروعها ص ١٥.
- (٦٦) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ٢٠.
- (٦٧) دار الوثائق: مذكرات سعد زغلول. كراس رقم ٩ ص ٤٢١.
- (٦٨) المؤيد: عدد ٢٧ نوفمبر ١٩٠٧ تحت عنوان "الحكومة والجامعة". والجدير بالذكر أن موقف جريدة المؤيد من مشروع الجامعة كان متناقضاً فأحياناً تساند المشروع وأحياناً تنتقده فتحت عنوان "خمس قروش فقط" قال: نحن ممن يمدحون مشروع الجامعة.. ولكن ألا يوافقنا رجالها على أننا فضلنا المهيم على الأهم وأبينا العاري قبة على آخر زى وأحدث طراز وتركنا عرضة لسخرية المدنية". المؤيد عدد ٥٥٧٥ في ٢٠ سبتمبر ١٩٠٨. يضاف إلى ذلك أن حائط عوض كان قد أثار نقاشاً على صفحات هذه الجريدة تحت عنوان "لهمنا أنفع للقطر المصري في حالته الحاضرة الكتاب أم مدرسة كلية عالية" رجح فيه الفضلية لكتاب على الجامعة. انظر المؤيد عام ١٩٠٥.
- (٦٩) الهلال: الجزء الرابع من السنة الخامسة عشرة في أول يناير ١٩٠٧ ص ٢١٨ تحت عنوان "المدرسة الكلية المصرية هل هي سابقة لأوانها".
- (٧٠) نفسه.
- (٧١) الجريدة: العدد ٨٨ من السنة الأولى في ٢٢ يونيو ١٩٠٧ تحت عنوان "إلى شبابنا - العلم والتعليم".
- (٧٢) الجريدة: العدد ١٣ من السنة الأولى في ٢٣ مارس ١٩٠٧ تحت عنوان "شبابنا".
- (٧٣) الأخبار: العدد ٢٣٩ في ٢٨ نوفمبر ١٩٠٧.
- (٧٤) الجريدة: العدد ٥٢ من السنة الأولى في ٤١ مايو ١٩٠٧ تحت عنوان "حديث الأندية".
- (٧٥) الهلال: الجزء الرابع من السنة الخامسة عشرة في أول يناير ١٩٠٧ ص ٢١٧ تحت عنوان "المدرسة الكلية المصرية هل هي سابقة لأوانها".
- (٧٦) محام مصري: تعلم الحقوق بالقاهرة وباريس، عمل بالمحاماة ودخل الحزب الوطني أيام مصطفى كامل ثم انضم إلى قصر سعد زغلول بعد الحرب العالمية الأولى.

- (٧٧) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها ص ١٦.
- (٧٨) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ٢٢.
- (٧٩) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها ص ١٧. وكان محمد فريد قد أرسل خطاباً يطلب فيه التذاب غيره للقيام بأعماله مؤقتاً حتى يعود من سفره، ولكن قاسم أمين رفض ذلك. وقد أرجع فريد ما حدث إلى الخوف من أن يسبب وجود مثله في لجنة الجامعة غضباً من الإنجليز لو أن تكلم اللجنة بالعمل بالسياسة. الدستور: في ١٨ أبريل ١٩٠٨.
- (٨٠) بدأت أول محاولة لتنظيم صفوف الطلبة والخريجين في مصر بإنشاء نادى المدارس العليا عام ١٩٠٥. وقد اجتمعت أول جمعية صومية له في ٨ ديسمبر ١٩٠٥. وقد ساهم بعض أعضاء هذا النادى بنشاط كبير في العمل الوطنى لمثال إبراهيم الوردانى وشفيق منصور.
- (٨١) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ٢٢.
- (٨٢) وثائق الجامعة المصرية: محاضر جلسات المكتبتين.
- (٨٣) طبيب مصرى تعلم في مصر وفرنسا، وكان رئيساً لقسم الرمد في المؤتمر الطبى المصرى عام ١٩٠٢ ومن أعضاء الجمعية التشريعية ومجلس المعارف الأعلى ثم عين مراقباً للجامعة المصرية وعمل طبيباً خاصاً للأميرة فاطمة إسماعيل التى تبرعت للجامعة بأموالها ومجوهراتها. خير الدين الزركلى: الأعلام، ج ٧ ص ١٥٢.
- (٨٤) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها الداخلية ص ١٩.
- (٨٥) والده مغربى الأصل وقيل إنه فلسطينى من عكا.
- (٨٦) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ٢٤. ويؤكد الخديو عباس الثانى ذلك بأنه كان على رأس المشروع خلال الرئاسة الشرفية لولى عهده الأمير عبد المنعم. النظر المصرى: العدد ٤٨٦٦ فى ٩ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان "مذكرات الخديو عباس الثانى".
- (٨٧) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها الداخلية ص ١٩. والجدير بالذكر أن رئاسة الجامعة عرضت على الأمير حسين كامل ولكنه رفضها خشية اعتراض الإنجليز عليه، وتخوفه من التبعات المالية التى يمكن أن يتورط فيها، كما أن هذه الرئاسة عرضت على الأمير عمر طوسون، وعلى الأمير محمد على إلا أن للورد كرومر تحفظ عليها. أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن ج ٢ ص ١١٠.
- (٨٨) وثائق الجامعة: محفظة - ٤٦ خطاب من لجنة الاكتتاب إلى الأمير أحمد فؤاد.
- (٨٩) أحمد عبد الفتاح المرجع السابق الذكر ص ٢٦.

- (٩٠) طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر، ص ٤١٧ - ٤١٨.
- (٩١) نفسه ص ٤١٩.
- (٩٢) الهلال: الجزء التاسع من السنة السادسة عشرة في أول يونيو ١٩٠٨ ص ٥١٨ تحت عنوان "جامعة أم كلية والعلوم الأدبية أم الطبيعية".
- (٩٣) الرافعي: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية ص ٣٤٠.
- (٩٤) مذكرات قلبي فهمي ج ٢ ص ٦١. وعن أسماء المكتبيين وما كتبوا به، انظر الجامعة المصرية، لائحة إجراءاتها الداخلية وتاريخ مشروعها وأسماء المكتبيين فيه ص ٤٩.
- (٩٥) الهلال: الجزء الثامن من السنة السادسة عشرة في أول مايو ١٩٠٨ ص ٤٧٨ تحت عنوان "الجامعة المصرية نهضة جديدة".
- (٩٦) جرجي زيدان: المرجع السابق الذكر ج ٤ ص ٤٤.
- (٩٧) الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها ص ٢٣ - ٢٤.
- (٩٨) الجامعة المصرية: لائحة الإرساليات الجامعية بأوروبا ص ١.
- (٩٩) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ٣٩.
- (١٠٠) الجامعة المصرية: تأسيس جمعية لأجل إنشاء وإدارة جامعة مصرية ص ٥.
- (١٠١) محاضر جلسات مجلس الجامعة: جلسة الثلاثاء في ٢٨ أبريل ١٩٠٨. ويذكر الخديو عباس الثاني أنه كان حريصاً على الأخص في هذه المؤسسة الجديدة العلمانية البحتة والحديثة أن يكون التدريس فيها باللغة العربية. المصري: العدد ٤٨٦١ في ٩ يونيو ١٩٥١ تحت عنوان "مذكرات عباس الثاني".
- (١٠٢) دار الوثائق: محافظ عابدين، محفظة تحت عنوان مشروعات قوانين لإنشاء الجامعة المصرية.
- (١٠٣) محاضر جلسات مجلس الجامعة: جلسة الثلاثاء ٢٨ أبريل ١٩٠٨. وأيضاً الهلال: الجزء الثامن من السنة السادسة عشرة في أول مايو ١٩٠٨ ص ٤٠٨ تحت عنوان "الجامعة المصرية، نهضة جديدة".
- (١٠٤) الجامعة المصرية: تأسيس جمعية لأجل إنشاء وإدارة جامعة مصرية ص ٦.
- (١٠٥) نفسه ص ٣.
- (١٠٦) نفسه: تحت عنوان صورة الجواب المحرر من نظارة الداخلية بتاريخ ١٦ يوليو ١٩٠٨ مرة ١١٢٢ ص ٤.

- (١٠٧) مثل الجمعية الجغرافية، وجمعية المعارف المصرية.
- (١٠٨) دار الوثائق القومية بالقاهرة، مذكرات سعد زغلول، كراس رقم ٩ ص ٤٢٢. وقد تعجب سعد زغلول من حضور شيخ الأزهر والمفتي لهذا الاحتفال على خلاف عادتهم في مثل هذه الاحتفالات وكذلك جمهور من الناس الذين لا هم لهم سوى حضور الملاهي والفرح على مواضع اللعب، وقد أرجع ذلك إلى ضعف الأمة وميلها إلى جانب الجهة التي يميل إليها الحاكم بغض النظر عما فيها من الحسن والقبح. نفسه ص ٤٢١.
- (١٠٩) الرافعي: محمد فريد، ص ٣٤٠.
- (١١٠) عن نص هذه الخطبة انظر المقتطف: الجزء الثاني من المجلد الرابع والثلاثين عدد أول فبراير ١٩٠٩ ص ١٣٨ وما بعدها.
- (١١١) مذكرات سعد زغلول، كراس رقم ٩ ص ٤٢٢ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ والجنير بالذكر أن الخديو عباس الثاني فرط خطية ثروت في مذكراته.
- (١١٢) انظر: المصري. العدد السابق الذكر تحت عنوان "مذكرات الخديو عباس الثاني".
- (١١٣) مذكرات سعد زغلول: كراس رقم ٩ ص ٤٢٢ وتعبير سعد زغلول هذا يومئذ فهمه لثام لرسالة الجامعة على الرغم من أنه الأزهرى الذي كان متعصبا لدينه في أثناء مذبحه الإسكندرية حيث نادى المسلمين بالجهاد وقتل الأوروبيين، ويذكر محمد رشيد رضا أن سعد زغلول دخل في أطوار التفرغ بعد ذلك في معيشته وأفكاره الاجتماعية والقانونية وغلبت نزعة الوطنية المصرية عنده على فكرة الجامعة الإسلامية. المنار ج ٢٨ ص ٧١١.
- (١١٤) المقتطف: الجزء الأول من المجلد الرابع والثلاثين في فبراير ١٩٠٩ ص ١٣٨.
- (١١٥) يتضح ذلك من قول سعد زغلول في هذه المناسبة: "حيات خطيبة على لسان الجناب العالي". انظر مذكرات سعد زغلول، كراس رقم ٩ ص ٤٢١.
- (١١٦) نفسه.
- (١١٧) عن نص هذه الخطبة انظر المقتطف، الجزء الأول من المجلد الرابع والثلاثين في فبراير ١٩٠٩ ص ١٤١. وانظر أيضا مجموعة الخطب التي أُلقيت في حفل الافتتاح الرسمي بقاعة مجلس شورى القوانين في ٢١ ديسمبر ١٩٠٨.
- (١١٨) مذكرات سعد زغلول، كراس ٩ ص ٤٢٢.
- (١١٩) نفسه.
- (١٢٠) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ٨١.
- (١٢١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة، ففي يوم الخميس ١٧ يونيو ١٩١٥ عن حالة الجامعة في السنة المكتبية ١٤/ ١٩١٥ ص ٦.
- (١٢٢) وثائق الجامعة: محفظة رقم (٢) مجلس إدارة الجامعة في ٥ ديسمبر ١٩٠٨.

- (١٢٣) طبعت من محاضراته التي ألقاها بالجامعة عامي ١٩٠٩، و ١٩١٠ ثلاثة أجزاء بعنوان "تاريخ الأدب" أو "حياة اللغة العربية". انظر: يوسف إيلان سركيس. معجم المطبوعات العربية والعربية، القاهرة ١٩٢٨ ص ٧٨٢، تقويم دار العلوم العدد العاشر بمطبعة مرور ٧٥ عامًا على إنشاء المدرسة ١٨٧٢ - ١٩٤٧. ص ٢٤٣.
- (١٢٤) من علماء الأزهر . التحق بدار العلوم عام ١٨٩١. انظر تقويم دار العلوم، ص ٢٧٩.
- (١٢٥) عين مدرسا بدار العلوم عام ١٩٠٤ واتصل بالشيخ محمد عبده وأخلص له وتأثر بمبادئه. تقويم دار العلوم ص ٢٧٢.
- (١٢٦) طه حسين: الأيام جـ ٣ ص ٣٤ - ٤٠.
- (١٢٧) د. عبد الحافظ لاشين: سعد زغلول ودوره في السياسة المصرية حتى سنة ١٩١٤ جـ ١ ص ١١٢ - ١١٣.
- (١٢٨) مذكرات سعد زغلول، كراس رقم ١٦ من ٢٢ مايو ١٩٠٩ إلى أول يونيو ١٩٠٩ ص ٨٣٨.
- (١٢٩) الرافعي: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، القاهرة - النهضة المصرية. المطبعة الثانية ص ٣٤٠.
- (١٣٠) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ١١٧.
- (١٣١) وثائق الجامعة: محفظة رقم (٢) مجلس الإدارة في ٥ ديسمبر ١٩٠٨.
- (١٣٢) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق الذكر ص ١١٧.
- (١٣٣) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان عام ١٩٠٨ من جورست إلى جراي، المقطع ١٩٠٩ ص ٨٤.
- (١٣٤) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية في ١٤ مايو ١٩١٤ ص ٢٧.
- (١٣٥) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراي الجامعة المصرية في يوم الأحد ٢٠ نوفمبر ١٩٢١ - القاهرة - مطبعة الاعتماد ص ٤.
- (١٣٦) وثائق الجامعة: محفظة رقم (٢) محاضر مجلس الإدارة في ٩ يونيو ١٩١٠.
- (١٣٧) أصبح رصيد مكتبات جامعة القاهرة الآن يتجاوز المليون كتاب إلى جانب مجموعة من المجالات العلمية يبلغ عددها سبعة آلاف مجلد معظمها بلغات أجنبية، ومجموعات من أوراق البردي والشرائح الزجاجية والعملات القديمة. انظر: تقويم جامعة القاهرة عام ١٩٧٨ ص ٣٨ تحت عنوان "مكتبة الجامعة".

(١٣٨) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٩ من جورست إلى جراي، المقطع ١٩١٠.

(١٣٩) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم إلى الجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة يوم الأربعاء ١٥ مارس ١٩١١ عن حالة الجامعة في السنة المكتبية ١٩١٠ - ١٩١١ ص ١٧.

(١٤٠) المصري، العدد ٤٨٦١ في ٩ يونيو ١٩٥١.

(١٤١) أرسلت الجامعة في عام ١٩١٠ ثلاثة من التلاميذ إلى إيطاليا لدراسة فن التصوير والهندسة. أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق ص ٤٥.

(١٤٢) المصري: العدد ٤٨٦١ في ٩ يونيو ١٩٥١، وترجع أسباب هذه العلاقة إلى أن الأمير أحمد فؤاد تلقى علومه في المعهد الدولي بترينو كما دخل الأكاديمية العسكرية الإيطالية عام ١٨٨٥ وتخرج بعد ذلك في مدرسة تطبيقات الهندسة وقسم الهندسة ثم انتظم كضابط في سلك الجيش الإيطالي والتحق بالباطل الملكي بروما. للتفاصيل انظر: خير الدين الزركلي: الأعلام ج ١ ص ١٨٧، قليبي فهمي: مذكرات قليبي فهمي باشا ج ٢ ص ٥٩.

(١٤٣) طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر ج ٢، القاهرة مطبعة المعارف ١٩٣٨، ص ٢٨٢.

(١٤٤) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة في ١٤ مايو ١٩١٤.

(١٤٥) كان مجلس الجامعة قد قرر توزيع الطلبة المبعوثين إلى إنجلترا على جامعات (لندن وأكسفورد وكمبريدج)، ولكن نظرا لظروف غلاء المعيشة ضم كل طلبة البعثة في إنجلترا إلى جامعة واحدة هي جامعة لندن.

(١٤٦) نشرت بعض الصحف أسماء المرشحين لبعثة الجامعة. انظر على سبيل المثال مصر في ١٩٠٨/٦/٩.

(١٤٧) الهلال: الجزء الثامن من السنة السادسة عشرة في أول مايو ١٩٠٨ ص ٤٧٨ تحت عنوان "الجامعة المصرية.. نهضة جديدة".

(١٤٨) أحمد عبد الفتاح: المرجع السابق للذكر ص ١٨٦.

(١٤٩) انظر: تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٨ من جورست إلى جراي، المقطع ١٩٠٩ ص ٨٤.

(١٥٠) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٨ من جورست إلى جراي، المقطع ١٩١٠ ص ٨٢.

- (١٥١) المؤيد: العدد ٥٥٦٨ السنة التاسعة عشرة في ١٢ سبتمبر ١٩٠٨ تحت عنوان "السادة المستقل".
- (١٥٢) (١٥٣) نفسه.
- (١٥٤) الجامعة المصرية، وتقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في يوم الخميس ٢١ مارس ١٩١٢ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتوبة ١٩١١ - ١٩١٢.
- (١٥٥) وثائق الجامعة: محفلة ٤٩ - محضر مجلس الإدارة في ١٠/١٠/١٩٠٨.
- (١٥٦) وثائق الجامعة: محفلة (٢) ومحفلة (٣٥) - محاضر مجالس إدارة الجامعة.
- (١٥٧) الهلال: الجزء الثامن من السنة السابعة عشرة في أول مايو ١٩٠٨ ص ٤٧٩ تحت عنوان "الجامعة المصرية.. نهضة جديدة".
- (١٥٨) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة يوم الأربعاء ١٥ مارس ١٩١١ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتوبة ١٩١٠ - ١٩١١ ص ١١.
- (١٥٩) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة السابق الذكر، ص ١٢ وأيضا انظر: تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩١٠ من جورست إلى جرائ، المقطع ١٩١١ ص ١٠٠.
- (١٦٠) الجامعة المصرية: التقرير السابق الذكر ص ١٣، وللتفاصيل انظر تقرير مجلس الإدارة عن السنة المكتوبة ١٩١١ - ١٩١٢ ص ٩.
- (١٦١) قال عنها طه حسين إنها كانت طامحة ملحة في الطموح، وكانت أول فتاة تلتف بالثأوية العامة في مصر، الأيام ج٣. القاهرة. دار المعارف. الطبعة الثانية ص ٢٧.
- (١٦٢) الجامعة المصرية: التقرير السابق الذكر ص ١٠، وأيضا د. إجلال خليفة: الحركة النسائية الحديثة - قصة المرأة العربية على أرض مصر. القاهرة - المطبعة الحديثة ١٩٧٢ ص ١٢٢، وعن هذه المحاضرات انظر: أمين سامي: التعليم في مصر، القاهرة ١٩١٧.
- (١٦٣) تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩١٠. من جورست إلى جرائ، المقطع ١٩١١ ص ١١٠.
- (١٦٤) د. إجلال خليفة: المرجع السابق الذكر ص ١٢٢.
- (١٦٥) من رجال القضاء، تعلم بالأزهر ثم بـمدرسة الحقوق واحترف المحاماة، من مؤسسي الوفد المصري ١٩١٨، اختلف مع سعد زغلول وانتخب رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين عام ١٩٢٤، خير الدين الزركلي، القاموس السابق الذكر ج٤ ص ١٤٩.

- (١٦٦) د. إجلال خليفة: المرجع السابق الذكر ص ٨٣.
- (١٦٧) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في يوم الثلاثاء ٢٩ أبريل ١٩١٣ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتوبة ١٩١٢ - ١٩١٣ ص ١٣.
- (١٦٨) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في يوم الثلاثاء ٢٩ أبريل ١٩١٣ عن حالة الجامعة المصرية عند السنة المكتوبة ١٩١٢ - ١٩١٣ ص ١٤ مكرر..
- (١٦٩) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في يوم الخميس ١٧ يونيو ١٩١٥ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتوبة ١٩١٤ - ١٩١٥ ص ١٤.
- (١٧٠) وثائق الجامعة: دفتر ٢، محاضر جلسات الجمعية العمومية جلسة ٨ يوليو ١٩١٥.
- (١٧١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في يوم الثلاثاء ١٤ أبريل ١٩١٤ عن حالة الجامعة في السنة المكتوبة ١٩١٣ - ١٩١٤ ص ٢٦.
- ويذكر طه حسين أن سبب عدم حصوله على الامتياز في رسالته أنه انتقد فيها صراحة أستاذ الشيخ محمد المهدي مدرس الأدب العربي وكسان من ضيع المتحدين مما جعله يأبى في أثناء المداولة أن يمنحه درجة الامتياز، ولما لم يكن هناك من سبيل إلى هذه الدرجة إلا إذا أجمع عليها المتحذون فقد اضطررت للجنة إلى أن تنزل به إلى درجة جيد جدًا. طه حسين: الأيام، ج ٣ ص ٤٠ - ٤١.
- (١٧٢) طه حسين: الأيام ج ٣ ص ١٤٠.
- (١٧٣) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسرأى الجامعة يوم الخميس ٢٩ يونيو ١٩١٦ عن حالة الجامعة في السنة المكتوبة ١٩١٥ - ١٩١٦ ص ٢٠.
- (١٧٤) تقرير مجلس الإدارة عن حالة الجامعة في السنة المكتوبة ١٩١٣ - ١٩١٤ ص ٤.
- (١٧٥) جرجى زيدان: المرجع السابق ج ٤ ص ٤٥.
- (١٧٦) المصري العدد ٤٨٦١ في ٩ يونيو ١٩٥١.
- (١٧٧) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة السابق الذكر ص ٥.
- (١٧٨) ألقى حسين رشدي رئيس الجامعة خطابًا شكر فيه الأميرة فاطمة، كما أعد أحمد شوقي قصيدة احتفالاً بهذه المناسبة.

- (١٧٩) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في يوم الخميس ١٧ يونيو ١٩١٥ عن حالة الجامعة عن السنة المكتوبة ١٩١٤ - ١٩١٦ ص ٦.
- (١٨٠) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في يوم ٨ نوفمبر ١٩١٩ عن حالة الجامعة عن السنة المكتوبة ١٩١٨ - ١٩١٩. القاهرة - مطبعة الأخبار.
- (١٨١) الرافعي: محمد فريد رمز الإخلاص والتضحية، ص ٣٤٠ - ٣٤١.
- (١٨٢) الأهرام: العدد ١٣١٢٩ في ١٨ مايو ١٩٢٠ مقال للأستاذ محمد حسين هيكل تحت عنوان "متى يجب البدء في التعليم باللغة العربية".
- (١٨٣) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة يوم الاثنين ١٥ أكتوبر ١٩١٧ عن حالة الجامعة عن السنة المكتوبة ١٩١٦ - ١٩١٧ ص ٣.
- (١٨٤) جامعة فؤاد الأول: الكتاب الفعلى لكلية الآداب ١٩٢٥ - ١٩٥٠ القاهرة: مطبعة فؤاد الأول ١٩٥١ ص ٣.
- (١٨٥) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة في يوم الخميس ٢٩ يونيو ١٩١٦ عن حالة الجامعة عن السنة المكتوبة ١٩١٨ - ١٩١٩ ص ٣.
- (١٨٦) السفور: العدد ٢١ من السنة الأولى في ١٥ أكتوبر ١٩١٥ تحت عنوان "الجامعة المصرية وتصرف مجلس الإدارة".
- (١٨٧) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة يوم الخميس ٢٩ يونيو ١٩١٦ عن حالة الجامعة عن السنة المكتوبة ١٩١٥ - ١٩١٦ ص ٣.
- (١٨٨) دار الوثائق: مذكرات إبراهيم الهلباوى ص ٩٧.
- (١٨٩) السفور: العدد ٢٠ من السنة الأولى في ٨ أكتوبر ١٩١٥ تحت عنوان "أوبة الدكتور طه حسين".
- (١٩٠) وثائق الجامعة: محفظة رقم (٢) مجلس الإدارة في ١٩ يونيو ١٩١٧.
- (١٩١) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة يوم الخميس ٢٩ يونيو ١٩١٦ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتوبة ١٩١٥ - ١٩١٦ ص ٢٨.
- (١٩٢) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بدار الجامعة يوم الخميس ١٧ يونيو ١٩١٥ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتوبة ١٩١٤ - ١٩١٥ ص ٧.

- (١٩٣) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية في ٨ نوفمبر ١٩١٩ عن حالة الجامعة في السنة المكتوبة ١٩١٨ - ١٩١٩ ص ٧.
- (١٩٤) الأهرام: العدد ١٣١٢٥ في الخميس ٢٠ مايو ١٩٢٠ تحت عنوان "الجامعة المصرية".
- (١٩٥) الأهرام: العدد ١٣١٣١ في الخميس ٢٠ مايو ١٩٢٠ تحت عنوان "امتحان الدكتوراء في الجامعة المصرية".
- (١٩٦) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسرأي الجامعة المصرية في ٢٠ نوفمبر ١٩٢١ ص ٦.
- (١٩٧) صحيفة الجامعة المصرية: العدد الأول من السنة الأولى في أكتوبر ١٩٢٣ ص ٥.
- (١٩٨) الجامعة المصرية: تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسرأي الجامعة يوم الأحد ٢٠ نوفمبر ١٩٢١ عن حالة الجامعة المصرية في السنة المكتوبة ١٩٢٠ - ١٩٢١ ص ١٧.
- (١٩٩) دار الوثائق: محافظ عابدين، محافظة بعنوان تعليم عالي - مشروعات قوانين بإنشاء الجامعة المصرية، مذكرة إيضاحية بشأن مشروع مرسوم قانون بإنشاء الجامعة الأميرية.
- (٢٠٠) الدولة المصرية: مضابط مجلس النواب - الهيئة النيابية الثالثة - مجموعة مضابط دور الاتحاد الأول العادي - مضبطة الجلسة الرابعة والخمسين بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٢٦ ص ٩٣٩.
- (٢٠١) الوقائع المصرية، العدد ٣١ في ١٩ مارس ١٩٢٥ مرسوم بقانون بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها.
- (٢٠٢) دار الوثائق: محافظ عابدين، محافظة بعنوان تعليم عالي - مشروعات قوانين بإنشاء الجامعة المصرية، مذكرة إيضاحية بشأن مشروع مرسوم قانون بإنشاء الجامعة الأميرية.
- (٢٠٣) المحافظة السابقة للذكر، لائحة الجامعة.
- (٢٠٤) مضابط مجلس النواب: المضبطة السابقة للذكر ص ٩٣٧.
- (٢٠٥) الوقائع المصرية، العدد ٣١ في ١٩ مارس ١٩٢٥ (مرسوم قانون بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها).
- (٢٠٦) الجامعة المصرية: قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٢٧ المعدل بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٣ بشأن إعادة تنظيم الجامعة المصرية - القاهرة، المطبعة الأميرية ببولاق ص ١ - ٢.

- (٢٠٧) مضابط مجلس النواب: مضبطة الجلسة الرابعة والخمسين بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٢٦ ص ٩٣٩.
- (٢٠٨) البلاغ في ١٠ فبراير ١٩٢٨ تحت عنوان احتفال الجامعة المصرية بوضع الحجر الأساس.
- (٢٠٩) محاضر جلسات مجلس إدارة الجامعة المصرية. مخطوط رقم ٧.
- (٢١٠) عبد المنعم الجميلى: الجامعة المصرية والمجتمع ١٩٠٨ - ١٩٤٠ القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ص ٥٦ - ٥٧.
- (٢١١) دار الوثائق: محافظ عابدين. "تعليم عالي" مذكرة إضاحية بشأن مرسوم قانون بإنشاء الجامعة الأميرية.
- (٢١٢) الوقائع المصرية: العدد ٣١ في ١٩ مارس ١٩٢٥ مرسوم بإنشاء الجامعة المصرية وتنظيمها.
- (٢١٣) أحمد شفيق: حوليات مصر السياسية، الحولية الثانية ١٩٢٥، الطبعة الأولى ١٩٢٨ ص ٩٢٢.

الوثيقة رقم (١)

الدعوة العامة إلى مشروع الجامعة المصرية*

حضرة المحترم:

في الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الجمعة ٢٤ شعبان الموافق ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦ اجتمع المكتبون لإنشاء (الجامعة) المصرية وقرروا أن ترسل هذه الدعوة العمومية لكل أعيان الوطنيين الراغبين في ترقى المعارف في مصر وهي:

ظهرت بمصر هذه السنين الأخيرة حركة نمو التعليم تزداد كل يوم انتشارا في جميع طبقات الأمة ورغم ما تبذله الحكومة من الجهد في توسيع التعليم فإنه غير كاف للقيام بحاجات الأمة والزيادة المستمرة في ميزانية نظارة المعارف لا تفي بمطالبها ولذلك التجأت الحكومة لأن تحرك همم الأفراد وتهز من غيرتهم لمساعدتها على نشر التعليم فنهضوا لمعاونتها وسابقوا إلى الاكتتاب في إنشاء المكاتب وأقبلوا على تأسيسها كل إقبال مع عدم تعودهم على القيام من أنفسهم بمثل هذه الأعمال فإنه لا يمر يوم إلا

* الجامعة المصرية: لائحة إجراءاتها الداخلية، وتاريخ مشروعها، وأسماء المكتبين فيه ومقدار ما لكتتبوا به لغاية ١٥ أبريل سنة ١٩٠٨ من ١٠ - ١٤.

ونرى فيه إنشاء مكتب جديد في جهة من جهات القطر ولا يبعد أن نرى عما قليل أن هذا الغراس قد نما وازدهر فتجنى أولادنا ثماره ولكن من الأسف أن الحكومة والأفراد مع اعتنائهم كثيرا بنشر التعليم الابتدائي لم يتمكنوا من توجيه العناية للتعليم العالي بل أهملوه إهمالا تاما ولا نشك في أنهم اهتموا أول الأمر بما رأوا أن الحاجة شديدة إليه وأنهم لم يجدوا من المال والزمان ما يساعدهم على الاشتغال بالتعليم العالي.

ولكن يسرنا أن نرى أن الأمة قد شعرت الآن بأن هناك نقصا في التعليم يجب عليها سدده وتردد في خواطر كثير من أفرادها منذ عشر سنوات تقريبا إنشاء جامعة وأخذت هذه الفكرة مكانا عظيما من اهتمامهم حتى شرعوا عدة مرات في تحقيقها غير أنهم لم يوفقوا لأن الفكرة لم تكن فيما يظهر ناضجة حتى تخرج من عالم الأمل إلى عالم العمل.

في هذه السنة هب في الرأي العام تيار من نفسه لتحقيق هذه الأمنية لأن الأمة انتبهت بأن تقوم تمام الفهم أن طريقة التعليم فيها ناقصة ودائرتهم ضيقة تقف وتنتهي بالطالب قبل بلوغ الغاية وأن من وراء الحدود التي انحصر فيها معارف سامية وحقائق عالية وقضايا جليلة ومشكلات غامضة تشتاقي النفوس إلى حملها واختراعات جديدة وتجارب بدیعة واختبارات كثيرا ما شغلت وتشغل عقول كبار العلماء في أوروبا ولا يصل إلينا منها إلا صداها الضعيف فمنها ما يختص بالوجود وما يتعلق بالهيئة الاجتماعية وما يبحث فيه عن لغة الإنسان وعن الآداب والفلسفة والشرائع والتربية وكل ما يهم ماضي الإنسان وحاضره ومستقبله هو موضوع علوم شتى لا يعرف واحد شيئا منها ولا يهتم بما كمل منها ولا بما هو سائر نحو الكمال وأبلغ من

ذلك أنه لا يوجد لدينا درس تعرف منه قيمة المؤلفات العربية ففى الآداب والفلسفة والعلوم ولا قيمة من اشتهروا من مؤلفيها عند الأوروبيين الذين بحثوا عنهم وعرفوهم فوفوهم حقهم من الإجلال والاحترام.

إن جميع الذين يشعرون منا بنقص تربيتهم العقلية يرون من الواجب أن التعليم يجب أن يتقدم خطوة فى بلادنا نحو الأمام وأن أمتنا لا يمكنها أن تعد فى صف الأمم الراقية لمجرد أن يعرف أغلب أفرادها القراءة والكتابة أو يلزم أن شبابنا الذين يجدون فى أوقاتهم سعة وفى نفوسهم استعدادا يصعدون بعقولهم ومداركهم إلى حيث ارتقى علماء تلك الأمم الذين يشتغلون أثناء الليل وأطراف النهار بالهدوء والسكينة لاكتشاف الحقيقة ونصرتها فى العالم.

هذا هو العمل الذى نريد أن نشرع فيه ونطلب المساعدة عليه فى جميع سكان القطر.

نحن نعلم أن عمل الحكومة وحده لا يكفى بكل حاجتنا وأنه مهما كان لديها من الرغبة ومن القوة فلا تستغنى عن مساعدة الأفراد لها، ولذلك نأمل أن يسمع نداعنا كل ساكن فى مصر مهما كان جنسه ودينه.

ربما اختلفت الأفهام فى حقيقة المشروع الذى ندعو إليه ولذلك وجب علينا أن نبين بالإجمال المقصود منه:

(أولاً) أن الجامعة التى نريد إنشاءها هى مدرسة علوم آداب تفتح أبوابها لكل طالب علم مهما كان جنسه ودينه.

(ثانياً) ليس لهذه الجامعة صيغة سياسية ولا علاقة لها برجال السياسة ولا المشتغلين بها فلا يدخل فى إدارتها ولا فى دروسها ما يمس بها على أى وجه كان.

(ثالثا) أن اشتمال الجامعة على درجات التعليم الثلاث وهى العالى والتجهيزى والابتدائى وإن كان من أقصى الرغبات التى يلزم بذل الجهد فى تحقيقها عاجلا أو آجلا ومن ضمن ما ترمى إليه غايتنا متعذر الآن لأنه يكون مشروعا جسيما جدا وتنفيذه برمته دفعة واحدة يستدعى نفقات وعمالا ونظامات لا يتيسر الحصول عليها الآن فلا بد من التدرج فى تنفيذه والبدء فيه بما يمكن عمله وتقديم ما الحاجة إليه أشد من غيره.

نرى أن التعليم الابتدائى والثانوى والفنى موجود الآن فى هذه البلاد بمقدار ما يفي بحاجاتها على حسب الإمكان ويظهر أنه يمكننا بدون أن نخشى ضررا أن نوجل الاشتغال بهذه الأنواع الثلاثة من التعليم وأن نوجه جميع مساعينا الآن إلى تأسيس دروس عالية مما لا وجود له عندنا ولا يمكننا الاستغناء عنه.

دروس أدبية وعلمية وفلسفية تنور عقول طلابها وتربى ملكاتهم وتهذب عواطفهم وتبلغ بهم مراتب الكمال فى أنواع ما يتلقون منها.

دروس تؤخذ عن أساتذة ينتخبون من رجال العلم هنا وفى أوروبا تحت إدارة لجنة علمية يرأسها رجل من أهل الفن ذو خبرة تامة بالتعليم ولا حاجة للقول بأن هذه الدروس وموضوعاتها وأهميتها يتعلق بما يكون للجامعة من الإيراد.

(رابعا) يلزم أن يكون للجامعة تلامذة خصوصيون وهم الذين يقيدون أسماءهم فى دفاترها ويلتزمون تلقى الدروس فيها المدة التى تقرر

لها ويمتحنون فيها ويحصلون على شهادتها وتكون لهذه الشهادات قيمة أدبية مع الأمل أن الحكومة تمنحها المزايا التي نراها جديرة بها في المستقبل ومع ذلك فإنه يباح لكل راغب في التعليم من غير هؤلاء التلامذة أن يحضر دروسا لها بفقه في العلم وليقتبس منها وما يتم به كماله العلمي.

(خامسا) أن جمعية المكتتبين تنتخب لجننتين إحداهما فنية لوضع نظام الجامعة وما يتعلق بلوازم التعليم فيها والأخرى لجمع الاكتتابات من المتبرعين هذا هو مشروع أول من اكتتبوا لتأسيس الجامعة المصرية وتلك غايتهم قد يجده البعض كبيرا عليهم محفوقا بكثير من الصعوبات التي اعتادت أن تقوم في وجه كل مشروع فتقف به دون الغاية فنقول لهؤلاء إننا سنسعى جهدنا لتحقيقه وإذا سعى كل سعيانا فلا شك في نجاحه لأنه لا معنى للنجاح في مثل هذه المشروعات إلا أن يتحد الكل ويعمل الكل فكل يائس يدعو إلى الخيبة وكل أمل يدعو إلى النجاح. على أننا إذا لم نتمكن من الوصول إلى تمام المطلوب فإننا نرجو الله أن يوفق لإتمامه غيرنا ممن وهب لهم همة أعلى وفكرا أسمى وحزما أقوى وأملا أوسع.

وبعضهم وهو الأكثر يرون مشروعنا جزئيا ليس له من الأهمية ما كانوا يرغبون فنقول لهؤلاء إن نجاح كل عمل يتوقف على معرفة العامل مقدار قوته وإن التدرج في الأمور أقرب إلى النجاح فيها من الطفرة والتأني في السير أضمن للوصول إلى الغاية، ونجاحنا في هذا المشروع الجزئي يشجعنا على الاستزادة فيه وتوسيع حالته فإذا جاء اليوم الذي نشعر فيه بأن

فى قوتنا أن نوسع دائرة التعليم وننفذ كل مشروعنا وضعنا أيدينا فى أيديهم
وسرنا جميعا متكاتفين إلى تلك الغاية السامية والله ولى التوفيق.

فالمرجو من حضرتكم تلبية الدعوة ومساعدة المشروع بكل ما
تستطيعون من وسائل التعضيد والمؤازرة والله ولى النجاح*.

• يستخلص من هذه الوثيقة ما يلى:

- إيضاح اهتمام الحكومة بإنشاء الكتاتيب، وإعمالها للتعليم العالى رغم أهميته بالنسبة لمصر.
- مطالبة الأعالى بمساعدة على قيام المشروع.
- إن المقصود من الجامعة أن تكون مدرسة علوم وأداب تفتح أبوابها لكل طالب علم مهما كان جنسه أو دينه، وألا يكون لها صبغة سياسية ولا علاقة لها برجال السياسة ولا المشتغلين بها.
- التدرج فى تنفيذ المشروع والبدء فيه بما يمكن عمله.
- أن يكون للجامعة طلاب خصوصيون، وأن يكون لشهادتها قيمة أدبية.
- أن يسمح لمن يرغب فى حضور دروس الجامعة لأى شخص كان.
- أن تتنخب جمعية المكنئين لجلتين إحداهما فنية لوضع نظام الجامعة وما يتعلق بشئون التعليم بها، والأخرى لجمع الاكتتابات من المثيرين.
- مطالبة الأعالى بمعاونة المشروع ومساندته قدر الاستطاعة.

الوثيقة مرقمة (٢)

الاجتماع الأول لمشروع الجامعة

فى الساعة الرابعة بعد ظهر يوم الجمعة ٢٤ شعبان سنة ١٣٢٤، ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٦ اجتمع فى منزل عزتو سعد بك زغلول بجهة الإنشاء، الموقعون على هذا، بصفتهم من المكتتبين الأولين لإنشاء "الجامعة المصرية" وأيد كل منهم لكتتابه للجامعة، كما هو مذكور بعد، ثم قرروا بعد المداولة ما يأتى:
أولاً- انتخاب لجنة تحضيرية مؤلفة من حضرات:

وكيلا للرئيس العام	سعد زغلول بك
سكرتيرا للجنة	قاسم أمين بك
وكيل البنك الألماني الشرقى: أمينا للصندوق	حسن سعيد بك
أعضاء	محمد عثمان أباطة بك
	محمد راسم بك
	حسن جمجوم بك
	حسين السيوفى بك
	أخنوخ أفندى فانوس
	زكريا أفندى نامق
	محمود الشيشينى بك
	مصطفى كامل
	الغمر اوى بك

ثانيا - تأجيل انتخاب الرئيس العام إلى الجلسة القادمة.

ثالثا - نشر الدعوة الآتية فى جميع الصحف المحلية: عربية وإفريقية.

رابعا - هذه الجامعة تسمى "الجامعة المصرية".

خامسا - الاجتماع مرة أخرى بدعوة خصوصية، لانتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية.

ثم أمضى عليه جميع المكتتبين بعد بما هو قرين اسم كل منهم/ وهم:

الاسم	المبلغ	الاسم	المبلغ
	جنيه		جنيه
ما قبله	٢٠١٥		
الدكتور عبد الحليم أفندى ببنى سويف	١٠٠	قاسم بك أمين	١٠٠
منشاوى أفندى سيد أحمد	١٠٠	خالد بك سعيد	١٠٠
أخنوخ أفندى فانوس	١٠٠	محمد بك فريد، أولا وسلوى	٢٠٠
محمود بك حسيب	١٠٠	محمد بك سليمان أباطة	١٠٠
عبد العزيز بك فهمى	١٠٠	حسين بك أبو حسين	٢٠٠

٢٠٠	على بك فهمي	٥٠	حسن بك سعيد
١٠٠	حنفي أفندي ناجي	٢٠	الشيخ عبد العزيز جاويش، وسنويا
١٠٠	محمود بك الشيشيني	٥٠٠	محمد بك راسم
٢٠٠	محمد بك عثمان أباطة	١٠٠	سعد بك زغلول
١٥	حنفي بك ناصف	١٠٠	محمد بك هاشم
١٠٠	عبد الله بك سليمان أباطة	١٠٠	محمد بك يوسف
٥٠٠	مصطفى بك كامل الغمراوي	١٠٠	أحمد أفندي رمزي
١٠٠	زكريا أفندي نامق، و ٥٠ جنيتها سنويا	١٠٠٠	حسن بك جمجوم
٢٠١٥	نقل بعده	٤٤٨٥	الجملة*

• مضمون الوثيقة:

خروج فكرة الجامعة إلى حيز الوجود بعد عقد اجتماع حضره ٢٧ رجلاً من الممثلين بمنزلة سعد زغلول في يوم ١٢ أكتوبر ١٩٠٦ حيث تم انتخاب لجنة تمهيدية، ونشر دعوة عامة لمشروع الجامعة في كل الصحف، وفتح الاكتتاب لهذا المشروع وأن تسمى هذه الجامعة بالجامعة المصرية، وقرروا الاجتماع مرة أخرى بدعوة خصوصية لانتخاب الرئيس، ولكنهم لم يحددوا مكان الاجتماع.

الوثيقة رقم (٣)

الاجتماع الثانى لمشروع الجامعة

وقد عقدت الجلسة الثانية فى منزل حسن بك جمجوم بالعباسية، فى يوم الجمعة ١٤ شوال سنة ١٣٢٤ الموافق ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٠٦، للنظر فى انتخاب الرئيس وأعضاء اللجنة النهائية، حضرها كل من:

سعد زغلول باشا	محمد بك بهجت	حسن بك عيد
قاسم بك أمين	حسن بك سعيد	محمود بك الشيشينى
محمود بك حميد	على بك فهمى	محمد بك حبيب
عبد السلام أفندى زكى	إلياس بك عوض	خالد بك سعيد
أخنوخ أفندى فانوس	مصطفى بك خليل	حفنى بك ناصف
مرقس أفندى فهمى	محمد بك عثمان أباطة	أحمد أفندى رمزى
زكريا أفندى نامق	محمد بك صادق أباطة	محمود أفندى طاهر حقى
حسن باشا السيوفى	حسن بك جمجوم	مرقس أفندى حنا
محمد بك فريد	محمد أفندى أسعد	عبد الحميد أفندى جمجوم

وقد افتتح سعد زغلول الجلسة بقوله:

إخوانى....

إن المهمة التى عهدت إلى أخيراً، تمنعنى من الاستمرار على أن أكون عضواً عاملاً معكم، فى مشروع الجامعة المصرية، الذى أفتخر بكونى من الذين اشتركوا فى وضعه، وتشرفت بانتخابى وكيلاً للجنة الوقتية، التى تألفت للعمل على تنفيذه، لأنه فضلاً عن كون المبادئ التى قررناها بالاتفاق معكم فى الجلسة السابقة، تقتضى بالآ يقبل فيها من يشتغل بالسياسة، فإن وظيفتى الجديدة، تستغرق أعمالها جميع أوقاى؛ على أنه إذا منعنى ذلك أن أكون عضواً عاملاً بالاستمرار، فلا يمنعنى من أن أساعد هذا المشروع بكل ما تصل إليه استطاعتى، كلما منحت الفرصة لذلك، حتى يبلغ الغاية المقصودة منه، خصوصاً أن حكومة الجناى العالى لا تنظر إلى هذا المشروع إلا بعين الرضا، وتعتبره مفيداً جداً إذا توفرت الرغبات إليه، وكثير طلاب العلم الذين يراد به تعليمهم، وإنها إذا لم تساعد الآن عليه، فلاشتغالها بما جاء وقته، واشتدت حاجة الأمة إليه، رغم نفعه جميع الطبقات. ومما يسرنى أن الأمر الذى يمنعنى من الاشتراك معكم، هو من جنس العمل الذى أنتم قائمون به، ولا فرق بينهما إلا فى أن عملكم متعلق بنوع خاص من التربية، ومهمتى متعلقة بالتربية العامة.

ولذلك أقدم لحضراتكم مزيد تشكراتى، على ما أظهرتموه من الثقة بى، وأرجو الله لى التوفيق فى بلوغ الأمل، ولكم النجاح فى العمل.

وقد تخلى سعد زغلول عن مركز الرئاسة مفوضاً للجمعية أمر انتخاب من يرأس الجلسة.

وإذا كان سعد زغلول قد تنحى عن الإشراف على هذا المشروع، فإن الرئاسة ما لبثت أن آلت إلى زعيم آخر من زعماء الفكر، وقادة الجيل، وهو قاسم أمين بك، وقد خطب عزته إذ ذلك، فقال:

إخواني:

قد مضى الآن شهران تقريبا، من عهد اجتماعنا الأول، والحقيقة أن مشروع الجامعة لم يتقدم في هذه المدة تقدما يذكر. وسبب ذلك أننا ظننا أن أول شيء يجب الاهتمام به، هو انتخاب رئيس لنا، واعتبرنا أن هذه المسألة مقدمة على غيرها، فوقف تيار الاكتتاب الأول، لأن العموم تبعنا في الظن. والآن لا يسعني إلا الاعتراف بأن هذا السير كان خطأ منا، تجب المبادرة إلى إصلاحه، واعتبار أن الترتيب المعقول يقضى بأن يكون لمسألة الاكتتابات المكان الأول.

وتنفيذا لفكرتنا الأولى، جرت مخابرات بيننا وبين أحد أمراء العائلة الخديوية، ممن يظن فيهم الميل إلى المشروعات النافعة، واستمرت تلك المخابرات مدة بين شرح غاية الجامعة، وتحديد موضوعها، واستطلاع رأى أولياء الأمور فيها، ثم انقطعت المخابرات دفعة واحدة، بأسباب خارجة عن إرادتنا، وانتهى الأمر بأنه لم يقبل رئاسة الجامعة، ولم يرفضها صريحا.

ربما يحق لبعض الناس أن يفهموا من ظروف الحال، أن دولة الأمير قصد بذلك إعلان رأيه ضمنا، بعدم قبوله الرئاسة، ولكن ما نعهده فيه من الاعتماد على القول الصريح، ومن الميل إلى الأعمال الخيرية ومن اشتراكه في الجمعيات التي لها مساس بالمصلحة العامة، يحملنا على الاعتقاد بأنه لم يقل إلى الآن كلمته الأخيرة، وأنا لسنا أمام امتناع، بل أمام تردد، منشؤه

المبالغة في مسئولية العمل، والحرص على نجاحه، وعلى ذلك فالأمل لا يزال باقيا في أن يعود إلينا قريباً.

لهذا أرى أن يؤجل انتخاب الرئيس إلى جلسة أخرى.

وقد عنّ لنا في هذه الأثناء، أن نطلب من الحكومة مساعدتنا، فبدأن بأن التمسنا من مولانا الخديو المعظم، أن يقبل وضع الجامعة تحت رعايته، وأن يمد لها يد المساعدة، فأظهر جنابه العالي ارتياحه لعملنا، وكذلك تقابلت شخصيا عدة مرات مع عطوفة رئيس مجلس النظار، وتكلم غيري مع جناب اللورد كرومر، والذي يمكنني أن أصرح به هنا عن نتيجة هذه المساعي، هو أن الحكومة تنظر إلى عملنا بعين الرضا، وتستحسن مبدأنا، ولكنها ترى أن هذا المشروع العظيم سابق لأوانه. ولا يتوهم متوهم أن هذا من الحكومة حجة لإحجام عن المساعدة، لأن الأسباب التي أبدتها في هذا الشأن جديرة بالنظر والاعتبار، فإذا أردنا أن ننصفها ينبغي علينا أن نلاحظ أن كثيرا من المشروعات العظيمة قد بهج بها الناس، وهبت دفعة واحدة، ثم انطفأت وانعدمت، ذلك لأن كل عمل يحتاج لعناية وصبر ومواظبة، وتضحية شيء من الوقت والمال، وغير ذلك مما لا يتعود عليه المصريون، فهي تخشى أن إنشاء الجامعة يكون حفله كحفز غيره، وتعتقد أن مشروعا كبيرا كمشروعنا، لم يأت الوقت المناسب لأن تقوم به الأمة نفسها. لهذا لا أظن أنني أكون مخطئا إن قلت: إنها متى رأت منا الاستمرار في العمل، والبدء في التنفيذ فهي لا ترضى بمساعدتنا، بالمقدار الذي يوصل مشروعا إلى الكمال المطلوب. ولا يمكنني أن أتصور مطلقا، أن حكومتنا تنظر بعين الكراهية إلى عمل نبرأ من كل فكرة سياسية، وتجرد عن كل غاية غير خدمة العلم وحده.

والآن لم يبق إلا أن أدعوكم إلى بذل الجهد فى جمع الاكتتابات، وتشكيل لجان متعددة لهذا الغرض، فى جميع أنحاء القطر، واعتقدوا أن نجاح مشروعنا هو فى يدينا، لا فى يد غيرنا، وأن تنفيذه متوقف على إرادتنا، فإذا صادف عزيمة قوية فلا شيء يحول بيننا وبينه.

أنتم تعلمون أننا قد تعهدنا أمام أنفسنا، وأمام أمتنا، وأمام الأجانب الذين يقطنون معنا، بأن تؤسس مدرسة عالية، وقد وضعنا إمضاءنا على هذا التعهد، فالشرف يقضى علينا بأن نقوم بوفاء ما تعهدنا به. هذا الواجب لسنأ نحن الحاضرين هنا مسئولين عنه وحدنا، بل جميع أفراد الأمة، لأننا ما دعونا إلى الجامعة إلا لاعتقادنا أنها صارت حاجة لا يستغنى عنها، وأتمنى أن يكون إنشاء الجامعة مبدأً لدور جديد لحياتنا العمومية، دور الاتفاق والاتحاد على هذا العمل النافع، وغيره ومما يماثله.

ثم قال: يجب علينا أن نتبصر فى أمرنا، فإذا كنا نريد العمل حقيقة لخدمة النفع العام، فعلينا أن نناظر فى العمل، بدون فتور ولا ملل، وإلا فالمسكوت أولى.

فصاح الجميع بلسان واحد: نحن مستعدون للعمل بجد واستمرار.

ثم اقترح بعض الحاضرين، أن يعتمد أصحاب هذا المشروع بعد الله على أنفسهم، ولا يعلقوا آمالهم على مساعدة خارجية، قد تكون وقد لا تكون. فأجابه آخر بأن الحكومة لا تتأخر عن المساعدة متى رأينا مجدين فى العمل، ولا بد لنا من رئاسة أمير من الأمراء، تجتمع الكلمة عليه، حتى يكون العمل بنظام تام. فكانت الأغلبية فى جانب هذا الأخير.

ويظهر أن قاسم بك أمين، كان يرى أن الرئاسة إذا تقلدها شخص له مقام سام واحترام عظيم في نفوس الأمة كافة، قد يكسب الجامعة نفوذا عظيما، ويقيم لها وزنا تاما، ولهذا أبى أن يقبل الرئاسة، فتأجل انتخاب الرئيس إلى الجلسة التالية.

وبناء على ذلك شرع في انتخاب لجنة دائمة، بدل اللجنة المؤقتة، لتعمل جميع الأعمال اللازمة لنجاح هذا المشروع، بالنيابة عن جميع المكتتبين، ويفوض إليها إجراء كل ما تراه نافعا، فأُسفر الانتخاب السري عن تسمية خمسة عشر عضوا، وهم بحسب ترتيب الأصوات:

قاسم بك أمين - محمد بك فريد - حسن باشا السيوفي - حسن بك - جمجوم - حفنى بك ناصف - مرقس حنا أفندى - مصطفى بك خليل - محمود بك الشيشينى - محمد بك بهجت مورو - حسن بك سعيد - محمد بك عثمان أباطة - مصطفى بك كامل الغمراوى - خالد بك سعيد - محمود بك حسيب - على بك فهمى المحامى.

وبعد ذلك انصرف أعضاء الجمعية العمومية، وبقي الخمسة عشر عضوا، فانتخبوا:

قاسم أمين بك نائب رئيس .

محمد فريد بك سكرتيرا .

حسن السيوفي باشا أمين الصندوق.

الوثيقة مرقم (٤)

الجلسة الثالثة وتعميم الدعوة إلى الاكتاب

قد انعقدت الجلسة الثالثة في منزل محمد بك عثمان أباطلة، بجهة الإنشاء يوم ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٠٦.

وفي هذه الجلسة قررت اللجنة أن تشتغل بتكوين اللجان الفرعية، في العاصمة والأقاليم، وأن تعمم الدعوة للاكتاب، بأوسع طرق النشر، وقد رأت أن غياب حضرة محمد بك فريد سكرتير اللجنة، ربما طال في أوروبا، فقررت انتخاب حضرة حفني بك ناصف سكرتيرا بدلا منه.

ثم قررت اللجنة أن تنتخب لها محلا للاجتماع دائما، وأن يكون اجتماعها في يوم معين من الأسبوع، فتقرر أن يكون الاجتماع بعد ظهر يوم الخميس من كل أسبوع، في نادي طلبة المدارس العليا بالأزبكية.

ومطلبت اللجنة من حضرات حفني بك ناصف ومرقس أفندي وعلى بك فهمي، وضع مشروع لائحة داخلية، للعمل بمقتضاها.

ثم تقرر إيداع ما يجمع من المال بالبنك الألماني الشرقي، لأنه هو البنك الوحيد الذي قبل أن يساعد الجامعة بإعطاء فائدة ٤٪ سنويا، ويعطى مساعدة لها زيادة على ذلك ١,٥٪ سنويا، ويكتتب بمبلغ أربعين جنيتها سنويا، بحيث تستفيد الجامعة منه ٥,٥٪ فضلا عن الـ ٤٠ ج المكتتب بها سنويا. وكل البنوك التي عرضت حفظ النقود عندها، كانت أقل منه فائدة للجامعة، ولم يقبل غيره استعداده لمحب المبلغ المتجمع عنده، بمجرد الطلب.

وقد أثنى الحاضرون على مديري هذا البنك، وخصوصاً حسن بك سعيد، المدير الوطنى.

وفى ختام أعمال الجلسة، تليت أسماء حضرات المكتتبين، الذين تبرعوا بالمال للجامعة، بعد نشر القائمة السابقة وهم:

المبلغ	الاسم
١٠٠٠	صاحب الدولة البرنس عزيز باشا حسن
٤٠٠	صاحبة الدولة البرنيس نازلى هانم أفندى حليم
١٠٠٠	سعادة الدكتور محمد علوى باشا
١٠٠	سعادة حسن بك رفقى
٢٠٠	عزتلو سعد بك الخادم
٣٠٠٠	سعادة سيف الله يسرى باشا
٥٧٠٠	جملة هذه القائمة
١٠٨٣٦	مجموع القوائم السابقة
١٦٥٣٦	جملة المال المكتتب به

وقد دُعيت الجمعية العمومية للحضور في نادى المدارس العليا في يوم ٥ من يناير سنة ١٩٠٧- وبعد أن عرضت عليها أعمال اللجنة في الأيام السابقة، طُلب منها أن تفوض للجنة انتخاب عشرة أعضاء آخرين، على حسب ما تراه اللجنة الأصلية، ليكون عدد اللجنة العمومية ٢٥ عضواً بدلاً من ١٥، فقررت الجمعية العمومية ذلك، وفوضت لها انتخاب من تريد، حتى يتكامل الأعضاء ٢٥، وبناء على هذا القرار انتخب عشرة أعضاء فى جلسات مختلفة. وهذا بيان الأعضاء القدماء والحديثين وتواريخ انتخابهم:

٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦	حضرة قاسم أمين بك
٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦	حضرة حفنى ناصف بك
٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦	سعادة حسن باشا الميوفي
٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦	حضرة حسن بك جمجوم.
٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦	حضرة مرقس أفندى حنا
٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦	حضرة مصطفى بك خليل
٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦	حضرة محمد بك بهجت
٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦	حضرة حسن بك سعيد
٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦	حضرة محمد بك عثمان أبازة
٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦	حضرة مصطفى بك كامل الغمراوي
٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦	حضرة خالد بك سعيد
٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦	حضرة على بك فهمى
٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦	حضرة محمد بك فريد

حضرة محمود بك الشيشيني ٣٠ من نوفمبر ١٩٠٦

سعادة الدكتور محمد علوى باشا ٥ من يناير سنة ١٩٠٧

حضرة يوسف بك صديق ٥ من يناير سنة ١٩٠٧

حضرة جبرائيل بك حداد ٢٣ من مارس سنة ١٩٠٧

حضرة حبيب بك فرعون ٢٣ من مارس سنة ١٩٠٧

حضرة سليمان أفندى البستاني ٦ من أبريل سنة ١٩٠٧

سعادة حسين باشا رشدي، مدير الأوقاف ٣١ يناير سنة ١٩٠٨

سعادة يعقوب أرئين باشا، وكيل المعارف ٣١ يناير سنة ١٩٠٨
سابقا

سعادة إبراهيم نجيب باشا وكيل الداخلية ٣١ يناير سنة ١٩٠٨

الأفوكاتو لوزنيا بك ٣١ يناير سنة ١٩٠٨

مسيو ماسبيرو، مدير دار الآثار ٧ من مارس سنة ١٩٠٨

حضرة أحمد بك زكي، سكرتير مجلس ٧ من مارس سنة ١٩٠٨
النظار

وقد أبلغ اللجنة نائب الرئيس في جلسة ١٩ من يناير سنة ١٩٠٧ أن
الجناب العالي الخديوي، تفضل بجعل اللجنة تحت رعاية سموه، ويجعل سمو
ولي عهده الكريم، رئيس شرف لها.

وقد كان من توفيق الله لهذه الجامعة الناشئة، أن كان قاسم بك أمين بعيد النظر، ثاقب الرأي، إذ اتجه نحو زعيم كانت تلوح نبأه في الأفق، وكان قد عرف الناس عنه رحابة الفكر وسعة الصدر. وصديق الوطنية، وصديق اليقين، وقوة الإخلاص في خدمة الوطن، وهو البرنس، أحمد فؤاد باشا، ملك مصر العظيم فيما بعد، ويبدو أن الله قد أراد لهذه الجامعة أن تخرج من حيز الفكر إلى حيز التنفيذ، ومن حيز الحلم إلى حيز الحقيقة، على يد ذلك الرجل العظيم، وقد كتب قاسم بك أمين إلى سموه، يعرض عليه الرياسة، في كتاب رأينا أن ننشره بنصه، لأنه من الوثائق التاريخية الهامة، التي تظهر فكرة خروج الجامعة المباركة إلى حيز الوجود*.

* أحمد عبد الفتاح بندير: الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية. القاهرة، مطبعة جامعة فؤاد الأول

١٩٥٠ ص ٢٢ - ٢٥.

الوثيقة رقم (٥)

كتاب اللجنة للأمير أحمد فؤاد

دولتلو أفندم الأمير "أحمد فؤاد باشا"

لما عرضنا أمس على أعضاء لجنة إدارة الجامعة ما تفضلتم به دولتكم، من العناية بأمر الجامعة، والاستعداد لتعضيد مشروعاتها، قابلوا هذه البشري بالسرور، ووثقوا بالفوز القريب، وقرروا إيفاد وفد منهم لتقديم الشكر لدولتكم. وهم: محمد علوى باشا، ويوسف صديق باشا، وحفنى بك ناصف، وحسن بك سعيد، فإذا تكرمتم بقبولهم، أرجو إخبارى باليوم والساعة اللذين تتفضلون بتحديدهما لذلك، وأرجو قبول احترام عبدكم الخاضع.

فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٠٧.

إمضاء: قاسم أمين

وفى يوم الجمعة ٣١ من يناير سنة ١٩٠٨ اجتمعت الجمعية العمومية برئاسة قاسم أمين بك، وقد افتتح الجلسة قائلا، إنه قد قابل سعادة محمد علوى باشا قبل مجيئه إلى الجلسة، وإنه موكل من قبله لإعلان رأيه فى موضوع بحث اليوم، وإيهما تقابلا مع دولة البرنس "أحمد فؤاد باشا" وخابراه فى رئاسة الجامعة، فقبل دولته الرئاسة، ولذلك يقترح إسناد رئاسة الجامعة لدولته، وأن تشكل لجنة فنية لوضع مشروع أساسى، لتنفيذ مشروع الجامعة، ويكون لتلك اللجنة الحق بأن تستعين بمن تريد من الاختصاصيين وغيرهم، وأن تتكون هذه اللجنة من:

دولة البرنس أحمد فؤاد باشا رئيسا

أعضاء	{	حسين رشدی باشا
		قاسم أمين بك
		يعقوب أرئين باشا
		محمد علوی باشا
		حفنى ناصف بك
		لوزنيا بك

وقد اجتمعت هذه اللجنة المرة الأولى بسراى دولة الأمير "أحمد فؤاد باشا" فى يوم ١٢ من مارس سنة ١٩٠٨ الساعة ٣ بعد الظهر، وتفاوضت فى البحث عن الوسائل التى توصلها لإنجاز مهمتها فى أقرب وقت، لإظهار الجامعة من حيز الفكر إلى حيز العمل، وأخذت على عهدها موالاة العمل ليل نهار، مجتمعة ومنفردة، حتى تصل إلى الغرض المقصود، على أن أول عمل يجب عليها البدء به، الإرسالية والتدريس.

وبتولى الأمير "أحمد فؤاد باشا" رئاسة هذا المشروع، ينتهى عهد الفكر، ويبدأ عهد العمل الجدى المثمر الموفق، فقد أخذ على عاتقه هذا الأمر، وتعهده بمزيد عنايته وخالص تأييده، حتى خرج إلى حيز الوجود مشروعا جليلا نافعا، لا زلنا نحنى ثماره وسنجنى ثماره إن شاء الله*.

- • أحمد عبد الفتاح مدير : الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة المصرية، القاهرة، مطبعة جامعة فؤاد الأول. ١٩٥٠ ص ٢٥ - ٢٦.

الوثيقة رقم (٦)

خطاب من محمد فريد إلى قاسم أمين

عزتو حضرة قاسم بك أمين

بما أتى مسافر لأوروبا اليوم وأعود إنشاء الله في منتصف شهر يناير المقبل فقد أثبت على أعمال سكرتارية لجنة الجامعة المصرية حضرة صديقي محمود بك حسيب ولرجو تلاوة هذا الجواب على اللجنة عند انعقادها. ومنى إليكم وإلى جميع حضرات الأعضاء أركى السلام.

٨ ديسمبر سنة ١٩٠٦

محمد فريد

يتضح من هذه الوثيقة:

- عقد الجلسة الثانية لمشروع الجامعة لانتخاب الرئيس والأعضاء وتخلي سعد زغلول عن الإشراف على المشروع بعد أن تولي نظارة المعارف، وتولي قاسم أمين مقاليد الأمور.
- تأجيل انتخاب الرئيس رغبة في أن يتولاه أحد أمراء العائلة الخديوية تجتمع الكلمة عليه حتى يكسب الجامعة نفوذاً ويقيم لها وزناً.
- مطالبة الخديو عباس الثاني بوضع مشروع الجامعة تحت رعايته وأن يعد له يد المساعدة.
- استمرار المساعي لدى الحكومة لمساندة المشروع، وإحسانها عن المساعدة بحجة أن المشروع سابق لأوانه.
- ضرورة بذل الجهد في جمع الاكتتابات وتشكيل لجان متعددة لهذا الغرض.
- انتخاب لجنة دائمة بدلا من اللجنة المؤقتة لتتولى جميع الأعمال اللازمة لإتجاح المشروع.

عرض أسماء المكتتبين الذين تبرعوا للجامعة، وإيداع ما يجمع من المال بالبنك الألماني الشرقي، وقبول الأمير فؤاد رئاسة الجامعة.

M. Farid Bey
RUE CHOUBRA
LE CAIRE



بشارع شبرا
مصر

سوق حرفة قايح بكه اميه

بما في سفر دورريا اسك و بلورات به في سنكف سهر باب المعق
نقد انت عني في اهل سهر تاريخ لجه الجامعة بالخرية حرفة سهر ان معرو
بك حسيب ارجد تدونه هذا المجرى على لجه عنه انقادها
من البكر الى جميع حفرته و لوجيتها انك بسك في مبرور
و دكره ١٣٠٢

• يستخلص من هذه الوثيقة ما يلي:

- رغبة محمد فريد في إثابة محمود بك حسيب عنه في أعمال سكرتارية لجنة الجامعة مؤقتا نظرا إلى سفره إلى أوروبا.
- والتقدير بالذكر أن قاسم أمين رفض هذه الفكرة، واتخذت اللجنة من ذلك سببا في اختيار حفني ناصف لمنصب السكرتير.

الوثيقة مرقم (٧)

خطاب محمود حسيب إلى لجنة الجامعة
بشأن احتجاجه على إسقاط عضوية محمد فريد
ومرغبته في الاستعفاء من عضوية اللجنة

عزتو حضرة نائب رئيس مشروع لجنة الجامعة

بهذا أقدم استعفائي من عضوية اللجنة لتحقيقي أن عزتكم غير مرتاحين
من بقائي أنا ومحمد فريد بكم عضوين في اللجنة لأنكم انتهزتم فرصة غيابه
فأسقطتموه من مركز ناله بالانتخاب السري.

وحيث إن نجاح مشروع الجامعة من أخص رغائنا فلا يهمنا والحالة
هذه إن كنا عاملين في اللجنة أو بعيدين منها وربما كان عملنا في الخارج
أنفع للمشروع ولجنته من بقائنا فيها.

وحيث إن رغبتكم في إبعادنا عن اللجنة ربما كان فيه مصلحة
للمشروع.

فلهذا أرجو قبول استعفائي من العضوية وأؤكد لعزتكم ولسمائر
حضرات الأعضاء أنني سأبذل ما في وسعي لنجاح هذا المشروع والله يوفقنا
جميعا لما فيه الخير آمين.

عدد في ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٦
لجنة

مجلس
محمود حبيب بك الكبير
وسادة
لجنة
لجنة
البرلمان
١٩٠٦
١٩٠٦
١٩٠٦

وأما بخصوص ما تم في مشروع لجنة التماس
بمبدأ التماس استئناف من عضوية اللجنة ليعتقد ان مركزكم غير مرن حين من يقاوم انكم لم تتركه بحيث
في اللجنة لستم انتم انتم ومنه غيا - فاستفهم من مركز تاليف بالانتماء الى اللجنة
وعليه ان لجان مشروع التماس من احسن رفاقتنا فادريتنا والمالة هذه ان كنا هادون في اللجنة
او نحب ان نرى ورمما كان عملنا في الخارج النوع المشروع ولجنته من بقائنا جزئيا
وحيث ان رغبتم في ابناؤنا من اللجنة رما كان فيه مصلحة للمشروع
مطروحة احرزوا استئنافا من المعتبر والقد لمعهم واستأثر حظرت ايضا انما يبدل في
وتسعى لجان هذه المشروع واهم برعنا جميعا لما فيه الخير امين

• مضمون الوثيقة:

نظراً إلى استمرار تغيب محمد فريد سكرتير اللجنة في أوروبا والشغالة بالسياسة التي كان يهيم للجنة
أن تكون بعيدة عنها حتى لا تعترضها عقبة من العقبات فقد قررت اللجنة انتخاب جفلي ناصف سكرتيراً
للجنة بدلاً من محمد فريد، ونتيجة لذلك اعترض محمود بك حبيب وقدم استقالته من اللجنة، كما ظل محمد
فريد هذا التصرف من جانب لجنة الجامعة بأنه كان خشية من أن يكون وجود مثله بينهم لا يرضى
السلطات الحاكمة أو أن تلهم اللجنة بالعمل في السياسة. انظر الدستور في ١٨ أبريل ١٩٠٨.

الوثيقة رقم (٨)
الجامعة المصرية
لائحة الإجراءات الداخلية
المصدق عليها في ٩ فبراير سنة ١٩٠٧

ملحوظة:

إنه بجلسة يوم الجمعة ٣١ يناير سنة ١٩٠٨ قررت لجنة الجامعة تشكيل لجنة فنية لوضع مشروع أساسى لتنفيذ مشروع الجامعة المصرية ويكون لتلك اللجنة الحق بأن تستعين بمن تريد من الاختصاصيين وغيرهم.

وبناء على قرار الجمعية العمومية التى انعقدت بتاريخ ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٦ القاضى بتعيين لجنة مركبة من خمسة عشر عضوا لإدارة هذا المشروع بصفة مستمرة.

وبناء على قرار الجمعية العمومية الصادر فى ٥ يناير سنة ١٩٠٧ بالتفويض للخمسة عشر عضوا أن يضموا إليهم أعضاء لغاية عشرة.

وبناء على قرار اللجنة التى تم تشكيلها بطريق الانتخاب السرى فى يوم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٦ الصادر بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ المتضمن تكليف حضرات حفى بك ناصف ومرقص أفندى حنا وعلى فهمى بك بتحضير مشروع لائحة الإجراءات الداخلية للعمل بها.

وبعد الاطلاع على مشروع اللائحة المقدم منهم وبعد المداولة فيه قررت اللجنة الأتي:

أولاً- تتألف اللجنة من خمسة وعشرين عضوا عاملا خالف الرئيس ينتخب منهم خمسة عشر بواسطة الجمعية العمومية بطريق الانتخاب السري ويعتبر منتخبا كل من حاز الأغلبية النسبية والعشرة الباقيون يعينون بمعرفة الخمسة عشر عضوا المذكورين حسب الحاجة.

ثانيا- يشترط فيمن ينتخب عضوا في اللجنة أن يكون مكنتابا في المشروع وأن يكون عمره خمسة وعشرين سنة على الأقل.

ثالثا- تنتخب اللجنة من بين أعضائها رئيسا لها وأميناً للصندوق وسكرتيراً. رابعا- إذا غاب الرئيس أو السكرتير انتخب الأعضاء الحاضرون بدله لأداء أعمال الجلسة.

خامسا- يجوز للسكرتير أن يستعين بعامل أو أكثر ولو من غير المكتتبين تحت مسؤوليته بمرتبات بعد عرض ذلك على اللجنة وتقريره بمعرفتها.

سادسا- يصبح انعقاد اللجنة وتكون قراراتها صحيحة متى حضر من الأعضاء خمسة على الأقل.

سابعا- تنعقد اللجنة عادة مرة في كل أسبوع في اليوم الذي تعينه وبالمحل الذي تختاره ويجوز عند الضرورة انعقادها فوق العادة ولها أن توقف الجلسات الاعتيادية بسبب الأعياد والمواسم ونحوها.

ثامنا- على كل عضو يتغيب أن يعتذر للرئيس أو من يقوم مقامه.

تاسعا- من يتغيب أكثر من أربع مرات عن الجلسات بغير عذر مقبول ينبه وإن تغيب بعد ذلك يجوز للجنة أن ترفع أمره للجمعية العمومية لانتخاب عضو بدله ولها أيضا أن ترفع الأمر للجمعية العمومية كلما طرأت ظروف على واحد أو أكثر من الأعضاء منعتهم عن مباشرة أعماله باللجنة لانتخاب بدله.

عاشرا- وظيفة اللجنة مباشرة جميع الأعمال الأدبية والإدارية والمالية التي يستلزمها إبراز مشروع إنشاء الجامعة المصرية من دعوة الجمهور للاكتتاب والاشتراك في العمل وجمع النقود ومباشرة الاكتتابات وحفظها واستثمارها وصرف ما يلزم صرفه منها للأعمال الإدارية وغير ذلك من الأعمال اللازمة لإيجاد الجامعة وبقائها.

حادي عشر- على الرئيس أن يرأس الجلسات الاعتيادية وغير الاعتيادية وأن يراجع أعمال السكرتير وأمين الصندوق وعليه تنفيذ قرارات اللجنة وجميع الخطابات تبعث من الرئيس وله أو من السكرتير وعلى السكرتير تلاوة محضر أعمال الجلسة السابقة والتوقيع عليه مع الرئيس بعد التصديق عليه من اللجنة وتحرير محاضر الجلسات ومباشرة جميع الأعمال الكتابية وفي عهده دفاتر وأوراق اللجنة ويستلم ختم اللجنة تحت مسؤوليته وعليه تنفيذ قرارات اللجنة تحت مراقبة الرئيس وعلى أمين الصندوق مباشرة الأعمال الحسابية وحركة النقود طبقا لقرارات اللجنة.

ثاني عشر- الدفاتر الموجودة بعهدة السكرتير هي سبعة (١) دفتر حصر أسماء المكتتبين وتبرعاتهم. (٢) دفتر لقيد محاضر جلسات اللجنة. (٣) وآخر لقيد محاضر جلسات الجمعية العمومية. (٤) ودفتر

لضبط الإيراد والمنصرف، (٥) ودفتر لحصر القسائم، (٦) ودفتر لتقيد السلفة المستدومة، (٧) ودفتر كوبيا لطبع جميع المكتوبات الصادرة من اللجنة وأمين الصندوق مسؤول عن ضبط دفتر الإيراد والمنصرف ودفتر حصر القسائم ودفتر السلفة المستدومة وعليه أن يراجعها كلما شاء ويجب عليه أن يوقع عليها في نهاية كل شهر إيذانا بصحتها ويكون تحت يده دفتر لتقيد حسابات حركة النقود موافقا لحسابات البنك من إيراد ومنصرف.

ثالث عشر - لا يجوز صرف نقود من البنك إلا بقرار من اللجنة وبإمضاء الرئيس وأمين الصندوق معا أو السكرتير عند غياب الأخير. ومع ذلك فللرئيس الحق أن يسحب بالإمضاءات السابقة ويغير قرار اللجنة مبلغ عشرين جنيا بصفة سلفة مستدومة بصرف منها على الشؤون الوقتية وكلما انتهت له أن يجدها وعلى أمين الصندوق والسكرتير أن يحررا كشفا شهريا ببيان هذه المصروفات مرفقا بالمستندات ويعرضاه على اللجنة لتقرأه وكشفا آخر كل ثلاثة شهور ببيان حركة النقود عموما بمستنداتها ويعرضاه على اللجنة أيضا لتقره.

رابع عشر - تتعقد الجمعية العمومية كلما قررت اللجنة ذلك وكلما طلب هذا الاجتماع خمسة وعشرون عضوا من المكتتبين وفي الحالة الأخيرة يعرض الطالبون طلبهم على اللجنة وهي تقرر الاجتماع وتحدد ميعاده وهي الجمعية العمومية تنظر فيما تم من الأعمال وما يسر من الاقتراحات وبالجمل في جميع شئون الجامعة وتحرر بذلك محاضر في دفتر مخصوص يوقع عليه الرئيس والسكرتير.

خامس عشر- على اللجنة أن تعرض أعمالها على الجمعية العمومية كلما اجتمعت.

سادس عشر- موظفو اللجنة أى الرئيس ونائب السكرتير والمكترير وأمين الصندوق هم بعينهم موظفو الجمعية العمومية.

سابع عشر- لا يلغى مشروع الجامعة المصرية ولا يعتبر لجنتها منحلة إلا بإقرار جميع المكنتيين بلا استثناء.

ثامن عشر- يعمل بهذا القانون من الآن ولا يجوز تغييره فيما يتعلق بالأحكام المالية إلا بقرار من الجمعية العمومية.

تصدق على هذه اللائحة فى جلسة ٩ فبراير سنة ١٩٠٧*

٤

• يستخلص من هذه اللائحة ما يلى:

- النظر فى انتخاب اللجنة النهائية للاكتتاب بدلا من اللجنة المؤقتة وانتخاب الرئيس وأمين الصندوق والسكرتير ووضع الشروط الخاصة فىمن ينتخب عضوا بها.
- وضع الضوابط التنظيمية لاجتماعات اللجنة، ووظائفها، ودقاترها وحساباتها، ومواعيد اجتماعاتها.
- أن تعرض اللجنة أعمالها على الجمعية العمومية.
- عدم إلغاء مشروع الجامعة إلا بإقرار جميع المكنتيين بلا استثناء.

الوثيقة مرقم (٩)

الجامعة المصرية في عيون الشعراء

الحث على تعضيد مشروع الجامعة

أنشدها حافظ إبراهيم في الحفل الذي أقامه محفل الصدق الماسوني

في دامر التمثيل العربي

وخصص إيرادہ لمشروع الجامعة المصرية

[نشرت في ١٩ مارس سنة ١٩٠٧]

- إِنْ كُنْتُمْ تَهْذُلُونَ الْعَالَمَ عَنْ رَهْبٍ .: فَتُحْنُ نَدْعُوكُمْ لِلْبَذَلِ عَنْ رَهْبِ
ذُرِّ الْكَتَاتِيصِ مُنْشِبِهَا بِلَا عَذْبٍ .: ذُرِّ الرَّمَازِ بِعَيْنِ الْخَائِقِ الْأَرْبِ^(١)
فَمَا لَكُمْ أَيُّهَا الْأَقْوَامُ جَامِعَةٌ .: إِلَّا بِجَامِعَةٍ مُوصُولَةٍ الْمُنِيبِ^(٢)
قَدْ قَامَ (سعد) بِهَا حِينًا وَأَسْلَمَهَا .: إِلَى (أمين) فَلَمْ يَحْجَمْ وَلَمْ يَهَبِ^(٣)
فَعَاوَنُوهُ يَعَاوَنُكُمْ عَلَى غَمَلٍ .: فِيهِ الْفَخَارُ وَمَا تَرْجُونَ مِنْ أَرْبِ
وَبَيُّنُوا لِرِجَالِ الْغَرْبِ أَنَّكُمْ .: إِذَا طَلَبْتُمْ بَلَّغْتُمْ غَايَةَ الطَّلِبِ
لَا تَلْجَأُوا فِي الْغَلَا إِلَّا إِلَى هِمَمٍ .: وَثَابَةِ لَا تُبَالِي هِمَمِيَةِ الثُّوبِ
فَإِنْ تَأْمَلْتُمْ فِي غَيْرِكُمْ وَهَنْ .: فِي النَّفْسِ يَرْخِي عَنْهُ الْمُنَى وَالذَّابِ^(٤)

- إِنْ قَامَ مِنَّا مُنَادٍ قَالَ قَاتِلُهُمْ . لا تصخبوا فهلاك الشعب في الصخب^(١)
 أو نابها حادث ترجو إزالته . قال استكبلوا واخلوا سورة الغضب^(٢)
 فما سمعونا إلى نجد نحاوله . إلا هبطنا إلى غور من الغطب^(٣)
 يا مصر هل بعد هذا اليأس متسع . يجرى الرجاء به في كل مضطرب^(٤)
 لا تحن موثى ولا الأحياء تشبهنا . كائننا فيك لم تشهذ ولم تغيب

الهوامش :

- (١) انظر ديوان حافظ إبراهيم ج ١ ص ٢٦٥ - ٢٦٧ .
 (٢) يريد بالجامعة (الأولى): الرابطة التي تربط الأمة وتجمع طوائفها . وبالجامعة (الثانية): ذلك المعهد المعروف .
 (٣) يريد المرحوم سعد زغلول باشا، وكان من أقوى أنصار فكرة إنشاء الجامعة المصرية والماعين في تحقيقها، فلما أسندت إليه نظارة المعارف أسلم أعمال الجامعة إلى المرحوم قاسم بك أمين .
 (٤) الوهن: الضعف، والدأب: الاجتهاد في الأمر والاستمرار عليه .
 (٥) الصخب (بالتحريك): شدة الأصوات واختلافها .
 (٦) استكبلوا: استكبلوا . وسورة الغضب: حديثه .
 (٧) النجد: ما ترتفع من الأرض، والغور: ما اطمأن منها وانخفض، والغطب: الهلاك .
 (٨) المضطرب: المذهب يضطرب فيه الناس، أي يذهبون ويحيون في أمور حياتهم . يقول: هل بعد هذا اليأس من فسحة تنمع فيها آمال مصر في جميع مناحي الحياة ومآذيتها .

الوثيقة رقم (١٠)

أسماء المكتتبين في مشروع الجامعة

وهاك بيان المكتتبين وما اكتبوا به وأعطى بهم الذين وقفوا أرضا على الجامعة أو دفعوا نقودا بالفعل ودخلت في صندوق البنك.

الأطيان

فدان

- | | |
|---|-----|
| صاحب العزة أحمد بك الشريف من سراة الغربية. | ١٠٠ |
| صاحب العزة حسن بك زايد من سراة المنوفية. | ٥٠ |
| صاحب العزة مصطفى بك كامل الغمراوي من بني سويف بدل خمسمائة الجنيه التي كان اكتب بها. | ٦ |

فدان ١٥٦

التقود

اكتتابات دفعت في البنك الالمانى الشرقى

مليم	جنيه	
	١٠٠	محمد بك سليمان أباطة
٥٠٠	٩٧	أحمد أفندى رمزى المحامى
	١٠٠	حنفى أفندى ناجى
	١٠٠	مدير بنك الأراضى المصرى
	٥٠	أحمد أفندى فهمى خليل
	١٠٠	محمود بك سالم
٥٠٠	٩٧	مصطفى بك صبحى عبد الله
٢٠		محمد أفندى مصطفى - تلميذ
٥٠		أحمد أفندى رأفت - تلميذ
	١٠٠	مصطفى بك البابى الحلبى
٩٧٥		مستر جريدنر - دفعة أولى
	١	مدرسة داود سلامة - دفعة أولى
	٢٩٢٥	سيف الله باشا يسرى
	١	مدرسة داود سلامة - دفعة ثانية
	١٠٠٠	البرنس عزيز باشا حسن
٥٠٠	٩٧	قاسم بك أمين
	٢٠٠	حسن بك جمجوم
٥٤٥	٤٩٧٠	نقل بعد

مليم	جنيه	
٥٤٥	٤٩٧٠	ما قبله
	١٠٠	جبران بك حداد
	٥٠	مرفس أفندي حنا
	٥٠	محمد بك بهجت
	١٠	مكس فيشر
٥٠٠	٩٧	حافظ بك المنشاوى
	٥٠	عبد العزيز بك فهمى
٥٠٠	٤٨٧	حسن باشا محسن
٧٥٠	٩	الخواجة الطون تدرس
١٠٠	٢	مدرسة سانت مارى
٩٥٠	١	مستر جريدنر - دفعة ثانية
	١٥	حفنى بك ناصف
	٢٥٠	يوسف بك صديق
	١	مدرسة داود سلامة - دفعة ثالثة
٧٥٠	٩	حسن بك وهذان
٦٠٠	١٨	مدرسة الزراعة
٥٨٥	١٦	مدرسة رأس التين
	٦٠	محمد بك توفيق
	٥٠	حسين بك توفيق ولده
٢٨٠	٦٢٥٠	نقل بعد

مليم	جنيه	
٢٨٠	٦٢٥٠	ما قبله
	٢٠	محمد أفندي توفيق
	١٠	عائشة توفيق
	١٠	فاطمة حسين توفيق
٧٥٠	٩	محمد أفندي سليم المسلمي
	٢٥	محمد بك سعيد المستشار في الاستئناف
٩٥٠	١	حسن عبد الحميد
	٥	أحمد بك فهمي محرم
	٥	محمد بك إبراهيم
٥٠٠	١٩	مصطفى أفندي المكاوي
	١٠٠	عبد الكريم أفندي فهمي المحامي بطنطا
٢٠٠		إسكندر جرجس
	٢	عبد الله أفندي رشدي وكيل أحمد بك الشريف
	٥٠	محفل الصدق - دفعة أولى
	١	مدرسة داود سلامة - دفعة رابعة
٣٠٠	١	مدرسة البنات الإنجيلية بالمنيا
	١٠	أحمد أفندي ويوسف أفندي عدلي
٧٥٠	٩	محمود أفندي فتحي
٩٥٠	١	محمد أفندي عبد العزيز نجم
٦٨٠	٦٥٣٢	نقل بعد

مليم	جنيه	
٦٨٠	٦٥٣٢	ما قبله
	١٠	محمد أفندي خلوصي خلف الله
٩٠٠	٣	حسين أفندي رشدي خلف الله
	٤	محمود أفندي خلف الله
	١	عبد الرحمن أفندي زهنى المهندس
	٢	محمود أفندي رياض الشماشرجي
	١٠	محمود أفندي حمادة
٣٠٠		حسين أفندي عبد الفتاح الجمل
٦٦٢	٢٧	المدرسة السنية جمعت بمعرفة الأنسة ملكة ناصف
	٢٠	محمود بك عبد اللطيف
٨٧٥	٤	أحمد أفندي رافت المحامى بالقازيق
	١٠	حامد أفندي فهمى
	١٠	السيد أفندي زهير
	٥	عبد العزيز أفندي بيومى
	٥	تدروس أفندي إبراهيم
٧٥٠	٩	محمد أفندي كامل مرتجى
٨٧٥	٤	شكرى أفندي سليمان
	٥	رزق أفندي صليب
٨٧٥	٤	دياب أفندي سعد
٩١٧	٦٦٧٠	نقل بعد

ملیم	جنيه	
۹۱۷	۶۶۷۰	ما قبله
۸۷۵	۴	كرلس أفندی حنا
۸۷۵	۴	الشيخ عفيقي أحمد
	۱	إبراهيم أفندی السنباري
۹۵۰	۱	محمد بك حمدي
۹۵۰	۱	محمد بك بسيوني
	۲	حسين أفندی فهمي
	۲	إتربي بك أبو العز
	۳	سلامة أفندی ميخائيل
	۱	متري أفندی ميخائيل
۷۵۰	۹	محمد أفندی مراد
	۱۵	أمين أفندی أبو الذهب
۹۷۵		عبد العظيم أفندی راشد
۵۰۰	۹۷	راغب بك عطية
	۱۰۰	إبراهيم بك نور الدين
	۲۰	محمود بك حمدي الجمال
	۲۰	مسيو ومدام عتجوري
	۱	محمد أفندی عاطف حناته
	۲	محمد أفندی نجيب حناته
۷۹۲	۶۹۵۹	نقل بعد

مليم	جنيه	
٧٩٢	٦٩٥٩	ما قبله
	٤٤	محمد بك حناته
	١	محمد أفندي فتحى حناته
	١	محمد أفندي فتح الله حناته
	١٠٠	محمد بك الشريف
	١	الأئمة فردوس حناته
	١٠٠	محمد بك أبو حمر
٥٠٠	٥٨	مبروك الجبالى
	٥٠	خليفة بك حناته
	٥٠	خليفة بك رمضان
	٣٠	محمد بك المرعى
	٣٠	حسن أفندي أحمد فايد
	٢٠	عبد النبى بك الجبالى
	٢٠	محمد بك كيشار
	٢٠	حسين أفندي إسماعيل
٦٢٥	١٤	شيخ العرب خليل الجبالى
	١٢	الشيخ محمد رحاب
	٨	عبد العزيز أفندي حلمى
	٤	الشيخ إبراهيم أبو شادى
٧١٩	٧٥٢٣	نقل بعد

جنيه	مليم	
٧٥٢٣	٧١٩	ما قبله
٥٠		محمد بك كمال أبو جازية
١٥		محمد أفندي أبو باشه
١٥		حمایة أفندي موسى
١٠٠		خالد بك سعيد
٦٠		تلامذة القسم الفرنساوى بمدرسة الحقوق
١	٩٥٠	الآنسة منيرة أباطة
١		أحمد بمبوينى
١١	٣٢٥	تلامذة سنة رابعة ابتدائى لم يريدوا ذكر اسم المدرسة
٥		أحمد بك مصطفى
١		مدرسة داود سلامة
٢٠		يوسف ساپا باشا
١٠		بطريرك المارون
٥٠		محفل الصنق دفعة ثانية
٤	٨٧٥	الشيخ حسن عبد الرحمن المحامى بالزقازيق
٤	٨٧٥	زكى أفندي رزق
٧٨٧٣	٩٤٢	نقل بعد

مليم	جنيه	
٩٤٢	٧٨٧٣	ما قبله
	٥٠	جناب الخواجه بطرس بولس علم وكيل قنصل إيطاليا بإسنا
	٣٠	حضرة حجاجي متولى من أعيان إسنا
	١٠	" بدر عبد التواب
	١٥	" إبراهيم محجوب
٧٥٠	٩	" محمود حسين بنولى
	١٠	" محمد أفندى فخرى
	٢٠	" جرجس بك ميخائيل
٥٠٠	١٩	" عيد المسيح جرجس سعد
	٢٠	" أبو العلا بدر عمدة إسنا
	١٠	" الشيخ محمد بدر من أعيان إسنا
	١٠	" السيد جودة شنقير
	٧	" عبد المجيد أفندى محمد المحامى بإسنا
	٥	" السيد متولى أبو رحيلة
	٥	" مدنى النداف
	٥	" مصطفى سليم عيساوى
	٥	" إبراهيم غبريال الزغلولى
١٩٢	٨١٠٥	نقل بعد

مليم	جنيه	ما قبله	إسمنا
١٩٢	٨١٠٥	حضرة	سيدهم بولس
	٥	"	"
	٥	"	الصادق سليم سلطان
٨٧٥	٤	"	سيدهم ضباب
	٥	"	علي شرشر
	٣	"	بدر أفندي حنة المحامي
	٥	"	محمد إبراهيم الزنيري
	٢	"	محمد عطاي
	٢	"	بقطر قلادة
	٢	"	إسحق سيدهم
	٢	"	ملطى ميخائيل
	٢	"	حبيب أو هنيان
٩٠٠	٣	"	هميمي بدر
	١	"	السيد حسين
	١	"	جوده حسين البربري
	٢	"	وردخان أفندي لبادير
	١	"	معوض أحمد
	١	"	مغازي حنة
	١	"	عثمان القاضى
٩٦٧	٨١٥٣	نقل بعد	

إسنا	ما قبله	جنيه	مليم
"	رضوان محروس	١	٩٦٧
"	سيد يوسف	١	٩٧٥
"	عثمان أبو عبود من أعيان	"	٩٧٥
"	بدري أحمد من أعيان	"	٩٧٥
"	محمد طه سعد من أعيان	"	
"	طه أبو كركوب من أعيان	١	
"	أحمد محمود من أعيان	١	
"	علي النخيلي من أعيان	١	
"	القس خليل من أعيان	١	
"	يوسف الزلط من أعيان	١	
"	عجايبي يعقوب من أعيان	١	
"	بشارة فانوس من أعيان	١	
"	يوسف عبد الرحمن من أعيان	١	
"	طه هاشم من أعيان	١	
"	علي زيدان من أعيان	١	
"	عثمان الدرعي من أعيان	١	
"	عثمان زكي الدين من أعيان	١	
"	محمد الصومعي من أعيان		٩٧٥
	نقل بعد	٨١٧١	٨٦٧

مليم	جنيه	ما قبله	
٨٦٧	٨١٧١	حضرة	عبد الرحيم حياثر من أعيان
٩٧٥		"	عليوى عيساوى من أعيان
٩٧٥		"	محمد عبد المنعم من أعيان النجوع
٧٥٠	٩	"	على عبد المنعم من أعيان النجوع
٨٧٥	٤	"	عثمان عبد المنعم عمدة النجوع
٨٧٥	٤	"	جلال سلطان من أعيان النجوع
٩٢٥	٢	"	عبد الكريم على
٩٢٥	٢	"	أمين الحضرى
٩٥٠	١	"	عبد الله سليمان
	١	"	رضوان على
	١	"	فراج رزق
		"	محمد عبد الله
٩٧٥		"	محمد على شيخ نجع الفارسية
٩٧٥		"	سيد محمد حمبون
	١٠	"	على عامر عمدة أصفون
	١٠	"	إبراهيم محمد فراح من أعيانها
	١٠	"	سليم عبد الرحمن طابع من أعيانها
٨٧٥	٤	"	على سعد
٩٤٢	٨٢٤٥	نقل بعد	

	جنيه	مليم
ما قبله	٨٢٤٥	٩٤٢
عبد الكريم فراج	٤	٨٧٥
محمود حسان	١	٩٥٠
على قناوى	٢	
محمد أبو الليل		٩٧٥
محمد إسماعيل		٩٧٥
منصور أحمد		٩٧٥
المعلم سيفين صالح		٩٧٥
خليفة أحمد عبد السلام		٩٧٥
سليمان داود		٩٧٥
محمد إبراهيم الخطيب		٩٧٥
مكي جمعة مساوى		٩٧٥
محمود على السيد سلام		٩٧٥
محمود عبد الرحيم		٩٧٥
زيان جودة		٩٧٥
الشيخ أحمد منصور عمدة المساوية	٢٩	٧٥٠
عبد الرحيم منصور	٤	٨٧٥
حسين منصور	٢	٩٢٥
عمران منصور	٢	٩٢٥
نقل بعد	٨٣٠٥	٩٦٧

ملزم	جنيه	ما قبله
٩٦٧	٨٣٠٥	من أعيان المساوية
	٤	محمود أحمد بدر
٩٥٠	١	محمود بدر سليم
٩٥٠	١	المعلم حنا صالح
	٢	الشيخ عبد الدايم أحمد إبراهيم
٩٥٠	١	على حسين عبادي
	١	حسين على
	١	خضري داود
	١	عبد النور حسن
	١	محمد السيد حماد
	١	أحمد عبد المنعم
	١	على أحمد عثري
٩٧٥		أحمد على عثري
٩٧٥		حسن عبد الرحيم
٨٧٥	٤	محمد أحمد أبو الخير
٨٧٥	٤	محمد حسن أبو الخير من أعيان العضائية
٩٢٥	٢	أبو بكر أبو الخير
٩٢٥	٢	خليل بدر
٩٢٥	٢	خليل محمد إبراهيم
٢٩٢	٨٣٤٤	نقل بعد

		جنيه	مليم
ما قبله		٨٣٤٤	٢٩٢
من أعيان العضائية	محمد عبد الرحمن	١	٩٥٠
	أحمد عثمان علي	١	٩٥٠
	أحمد محمد أبو الخير		٩٧٥
	حنفي سعيد	١	
	أحمد عبد الرحمن	١	
	أحمد محمد حسن		٩٧٥
	عبد الملك ميخائيل	١	
	بطرس بولس	١	
	أحمد مصطفى	١	
	جعفر علي أغا	١	
	محمد محمود محمد		٩٧٥
	أحمد محمد صالح	١	
	أبو الخير محمد	١	
	أحمد حسن ملوك	١	
	حسين آدم	١	
	حسن صالح	١	
	الحاج أبو بكر جمعة	١	
	الشيخ محمد سليمان	١	
نقل بعد		٨٣٦٤	١١٧

مليم	جنيه	
١١٧	٨٣٦٤	ما قبله
	١	أحمد حسن حبة من أعيان العضائمة
٩٧٥		أحمد صالح محمد أبو الخير
٩٥٠	١	الحاج أحمد أبو الخير
٩٧٥		حسن على حماد
٩٧٥		محمود سلام
٩٧٥		جرجس ميخائيل
٩٧٥		طه عبد الجواد
٩٢٥	٢	محمد حسن دوح من أعيان طغفنيش
٤٥٠	٢	على أحمد عامر
٩٢٥	٢	أحمد دياب حامد
٥٠٠	١	حسن حازم
٩٧٥		المسيد سليم
٩٠٠	٣	حسن على
٩٢٥	٢	عبد الله عبد الصمد
	١	محمد حمادى
٩٥٠	١	حسن سعد من أعيان طغفنيش المطاعنة
٩٧٥		رسلان موسى
٥٠٠	١	عبد الباقي أحمد
٤٦٧	٨٣٩٥	نقل بعد

مليم	جنه	
٤٦٧	٨٣٩٥	ما قبله
٩٧٥		حسن سلامة
٩٧٥		عبد الرحمن محمود
٩٧٥		عبد الجليل عبد العاطي
٩٧٥		موسى عبد الله
٩٥	١	حسن محمد عامر
	١	على عبد الحليم
٥٠٠	١	حسن على محمد
٩٧٥		حسن دياب
٩٧٥		حسن على جلي
٩٥٠	١	إبراهيم محمد دوح
٤٥	١	عبد القادر الحفنى
٧٥٠	٩	عبد الرحمن بك خالد عمدة الكيمان
٨٧٥	٤	عبد الله طربوشة من أعيانها
٨٧٥	٤	عبد المنعم كراع * *
٩٢٥	٢	محمد عبد الدائم
٨٧٥	٤	إبراهيم أبو زيد
٩٥٠	١	عبد الجليل عبد الله
٩٧٥		محمود محمد حرب
٣٩٢	٨٤٣٩	نقل بعد

مليم	جنيه	
٣٩٢	٨٤٣٩	ما قبله
٩٧٥		محمد أبو بكر
٩٧٥		محمد سالم جبريل
٩٧٥		عمر كزار من أعيان الكيمان
٩٧٥		عبد الكريم أحمد *
٩٥٠		عبد الله أحمد غريب *
٩٥٠		محمد أحمد معوض *
٩٧٥		بكري علي *
٩٧٥		أبو زيد عبد الله *
٩٧٥		محمد السيد *
٩٧٥		محمد عمر
٩٥٠	١	إبراهيم محمد غريب
٩٢٥	٢	بكري أحمد
٩٧٥		أحمد حسن محمد غريب
٩٧٥		محمد إبراهيم أحمد عيسى
٨٧٥	٤	أحمد محمد عبيد الله من ناحية الشغب
٩٥٠	١	نوبى عبد الله *
٩٧٥		محمد عبد الكريم *
٩٥٠	١	محمود أحمد الكيلاني
٦٦٧	٨٤٦٥	نقل بعد

مليم	جنيه	
٦٦٧	٨٤٦٥	ما قبله
٩٥٠	١	عبيد الله محمد عبد الله من ناحية الشغب
٩٢٥	٢	محمد جلال العمدة "
٩٧٥		الشيخ الأمير منها
٩٧٥		حسين جريو "
	٢	درويش معوض من النمسا
	٢	محمد السنوسي سليم "
٩٧٥		حسين جاد
	٢	سلام على
٩٧٥		عطاي حسنى
٩٧٥		حسين أحمد
٩٧٥		حسن عبد الهادي
٩٧٥		رمضان أحمد
٩٧٥		حسن محمود
٩٧٥		أحمد حسن سرور
٩٧٥		داود محمود
٩٧٥		محمود عبد الله النقيب
٩٧٥		خليل إبراهيم
٩٧٥		حسن محمد بنر
٢١٧	٨٤٨٩	نقل بعد

مليم	جنيه	
٢١٧	٨٤٨٩	ما قبله
٩٧٥		بدر سعد
٩٧٥		عثمان عيد المنعم
٩٧٥		عامر عيد الجليل
٩٢٥	٢	مدنى على أبو زيد
٩٧٥		مسعود عبد الدايم
٩٧٥		عيد الجليل سعيد
٩٧٥		قليعى عطيا الله من النمس
٧٥٠	٩	سليمان على سليمان من النمس
٩٠٠	٣	إسماعيل نصار
	١٩	سليمان الغابى من الترعة
٦٧٠	٩٣	فاعلو خير لم تذكر أسماؤهم من مركز إسنا
	٥٠	إلياس يوسف عيسى
	٢٠	نعمان أفندى سونى
	٣٠	مصطفى بك رمضان من أعيان قسطنطا
	١٠	على بك ذو الفقار المستشار
	٥	أحمد أفندى نافع
	٨٠	محفل ماسونى لم يعرف
	٥	حسين بك سرى
	٣	حافظ أفندى طلعت
٣١٢	٨٨٢٧	نقل بعد

مليم	جنيه	
٣١٢	٨٨٢٧	ما قبله
	٢	قسطنطين شدودى
	٢	الأكسة زكية نجاني
	٢٠	أحمد أفندى عبد السميع
	١	محمد بك مجدى المستشار
	١٠	أنطون خياط
	٢٠	محمد أفندى كامل نجاني
	٢	نصرى حبيب
	٥٠	سليم بك بسطرس المحامى
	٥٠	إسكندر بك عمون
٧٥٠	٩	الشيخ محمد رامون
٩٧٥		نجيب أفندى أبو ناجى
	١	مدرسة داود سلامة
٩٧٥		مستر جيمس مكاتب التمس
٩٠٠	٢	مدرسة الحقوق قسم إنكليزى
٤٠	١١	القسم التجهيزى بمدرسة التوفيقية
٣٠٠	١	مدرسة الحسينية جمعت بمعرفة مجد الدين ناصف
٧٥	٥٤	محمد أفندى توفيق الخياط
	١	مدرسة داود سلامة
٩٥٧	٩٠٦٧	نقل بعد

مليم	جنيه	
٩٥٧	٩٠٦٧	ما قبله
	١	مدرسة داود سلامة
	١	مدرسة داود سلامة
	١	مدرسة داود سلامة
١٣٠		جمعية التعاون الأخوى بالمنصورة
	١٠	حسن بك فتحي
	٤	السنة الثالثة والرابعة - مدرسة أم عباس
٥٨٠		جمعية التعاون الأخوى بالمنصورة
٦٤٢	١٦	أبو حفص مكاتب باللواء
	١	مدرسة داود سلامة
٨٩٩	٩١٠٣	مجموع الاكتتابات لآخر سنة ١٩٠٧
٦٠٠	٨	تلامذة مدرسة محمد علي
	٥	عمر بك سري بالمنيرة
٥٠٠		حسن أفندي محمد ناظر أبعادية
٥٦٨	١٦٠	اكتتاب جماعة من الأعيان للاحتفال بمقدم مصطفى كامل
	٥	باشا من أوروبا وتنازل عنها للجامعة
	٥	الدكتور عبد العزيز بك نظمي
	٢	طالب بمدرسة الطب
٩٥٠	١	رفاعي خلف تلميذ بمدرسة الحسينية
٥١٧	٩٢٨٧	نقل بعد

مليم	جنيه	
٥١٧	٩٢٨٧	ما قبله
	١	محمد نصير
٩٧٥		أحمد أفندي حمودة
	١	على بك زهدى عرفى
	١	مصطفى أفندي حسان
٤٠٠		على أفندي حقى
٢٠٠		إبراهيم أفندي مصباح
	٢	الدكتور محمود كامل أفندي
	١	محمد بك ممدوح
٩٢٥	٢	الدكتور محمد بك صابر
٩٥٠	١	محمد أفندي حلاوة
٩٠٠	٣	فوزى أفندي ناشد
	١	مدرسة داود سلامة
٢٠٠		فاعل خير
٩٠٠	٣	شركة التلغون المصرية
٩٦٧	٩٣٠٨	

فهذا بيان كل ما دفع بالفعل وصار ملكا للجامعة ويوجد مكتتبون آخرون أكثر عددا ممن ذكرتهم والمبالغ التى اكتبوا بها أكبر مما اكتب به السابقون وهم على ما أعتقد لا بد أن يفوا بوعدهم ويحافظوا على تحقيق عهدهم ولم أرد أن أنكرهم فى هذه العجالة حرصا على كرامتهم وخوفا من تعبيرهم بالتأخر وعذرهم فى الحقيقة قائم لأن الأزمة المالية غلت أيديهم

وحالت دون المسارعة بتنفيذ إرادتهم وعندى أنه يحسن أن يقتدوا بحضرة السرى الأمل مصطفى بك كامل الغمراوى فيوقفوا من أطبائهم أجزاء تساوى قيمة ما اكتتبوا به أو تزيد قليلا فالميسور لا يسقط بالمعسور والأطيان أضمن لبقاء الجامعة من المال النقدي.

مناصفة الطوائف القاطنة بالقطر المصري

إذا كانت المنافسة ضرورية لقيام المشروعات الكبيرة فهي فى مشروعنا هذا أعظم لزوما وكبر فائدة وأنى سأذكر هنا أسماء الطوائف التى اكتتبت ودفعت ومقدار نسبة ما دفعته إلى المجموع الكلى وأنى أقدر الأطيان بمال نقدي لإمكان عمل النسبة فأقدر الفدان الواحد من المائة والسمتة والخمسين فدانا بمبلغ ١٥٠ جنيها وإن كانت هذه القيمة قليلة بالنسبة لجودة الأطيان إلا أن الأزمة المالية تجعلنى راضيا بها الآن بقطع النظر عن الأسعار القديمة وإليك البيان

النسبة		
المدفوع من الأقباط	٢٤٨٥٢,٢٠	٠٠,٧٥
المدفوع من السوربيين	٣٤٣٧٥,٠٠	١,١٢
المدفوع من الأرمن	٠,٠٠	٠,٠٠
المدفوع من الإسرائيليين	١٠٠٠٠,٠٠	٠,٣٠
المدفوع من الإنكليز	١٨٦٧,٢٠	٠,٠٥
المدفوع من النمساويين	١٠٠٠,٠٠	٠,٠٣
المدفوع من باقى التزلاء	٠٠٠٠,٠٠	٠,٠٠
المدفوع من المسلمين	باقى المبلغ بنسبة	٩٧,٧٥

وهذه النسبة تبين ضعف القيم التي دفعت من غير المسلمين فإذا لاحظنا مبلغ خمسة آلاف الجنيه التي أمر سمو الجذاب معظم من أموال الأوقاف العمومية الخيرية وأصبحت في حكم المحفوظ في خزانة الجامعة ولاحظنا أن ذلك المبلغ هو إعانة سنوية بحيث تكون قيمتها تساوى رأس مال قدره مائة ألف جنيه إذا لاحظنا كل ذلك تكون القيم المدفوعة من غير المسلمين أضعف بل لا تكاد تكون شيئاً مذكوراً ولعمري أن هذا الأمر يؤسف عليه كثيراً لأن الطوائف غير المسلمين لها نهضات قوية في مدارسها الخاصة تفوق كثيراً نهضة المسلمين في مدارسهم فكانها تفضل الميل إلى العمل بالانفراد عن العمل بالاتحاد وعندى أمل كبير أن تتغير هذه النسبة في المستقبل عما هي عليه الآن ويضعف رأى الذين كانوا يذهبون إلى جعل جنسية الجامعة إسلامية ككلية عليكرة فلا شيء أنفع للأمة من الاتحاد في المشروعات الخيرية وتتناسى الشخصيات المميزة للطوائف القاطنة في قطر واحد إلا فيما يتعلق بالعبادات.

فها هو الميدان لا يزال مفتوحاً فمن شاء السبق فليدخل إليه ويحرز قصب السبق في هذا المضمار النافع.

والحقيقة أن أعظم موضع للتنافس هو هذا الموضع العظيم النافع في الدنيا والآخرة*.

• يستخلص من هذه الوثيقة ما يلي:

- بعد أن قامت حركة الاكتتابات لإنشاء الجامعة بدعوة الأمة إلى الاكتتاب واجهت بعض العقبات خصوصاً أن التردد كروم كان يرفض الفكرة من أساسها. وقد عرضت هذه الوثيقة بياناً بالمكثتين وما اكتنوا به والذي يتلخص منه ما يلي:
- مساهمة بعض الأقباط واليهود في المشروع، كما تبرع له بعض أفراد الجنسيات الأخرى من غير المصريين من المقيمين في مصر، ولكن بمبالغ ليست كبيرة.
- أن غير المسلمين لم يفتوا على الاكتتاب في بداية المشروع حيث كانوا يفضلون العمل الخاص بهم عن العمل بالاشتراك مع المسلمين.
- إن من المكثتين من تبرع بأشيان ومنهم من تبرع بمبالغ مالية منها ما زاد عن الألفين من الجنيهات ومنها ما يقل عن الجنيه.
- أن مجموع المبالغ المالية التي تم جمعها زادت عن تسعة آلاف جنيه بقليل.
- أن مجموع الألقاب التي أوفقت على الجامعة بلغت ١٥٦ ذكراً.

الوثيقة رقم (١١)

لجنة الاكتاب لمشروع "الجامعة المصرية"

صورة من قرار صادر من اللجنة

في يوم الجمعة ٣١ يناير سنة ١٩٠٨

بضم بعض الأعضاء إلى لجنة الاكتاب

قررت لجنة الاكتاب لمشروع الجامعة ضم حضرات من يأتى
أسماءهم بعد إلى اللجنة وذلك طبقا لقرار الجمعية العمومية للمكتتبين الصادر
في ٥ يناير سنة ١٩٠٧ وهم:

١. دولة البرنس أحمد فؤاد باشا رئيسا
٢. حسين رشدي باشا
٣. يعقوب أرئين باشا
٤. إسماعيل باشا سرى
٥. إبراهيم باشا نجيب

٦. لوزينا بك

٧. محمد أنيس باشا

صورة مطبق الأصل من القرار المحفوظ بسجل الجامعة*.

• دار الوثائق: محافظ عابدين، تعليم عال، محفوظة رقم ٢٣١.

الوثيقة رقم (١٢)

عقد شركة ابتدائي

تأسست جمعية لأجل إنشاء وإدارة جامعة مصرية

والغرض من هذه الجامعة ترقية مدارك وأخلاق المصريين على اختلاف أديانهم وذلك بنشر الآداب والعلوم وتكون هذه الجمعية خاضعة للنظامنة المرفقة بهذا وموارد هذه الجمعية هي ما يأتي:

أولا - مبلغ التسعة آلاف وستمئة جنيه إنجليزي قيمة الاكتتابات المدفوعة إلى اليوم.

ثانيا - الإعانة السنوية البالغ قدرها خمسة آلاف جنيه مصري التي تبرع بها ديوان عموم الأوقاف.

ثالثا - الاشتراك السنوي الذي يدفعه كل عضو من أعضاء الجمعية.

رابعا - الهبات والوصايا التي صدرت أو تصدر في المستقبل برصد منقولات وعقارات باسم الجامعة.

خامسا - الإعانات الدورية أو غير الدورية التي يمكن أن تمنحها للجامعة الحكومة المصرية أو المصالح العمومية أو الخصوصية أو الأفراد.

ومجلس الإدارة الأول يكون مؤلفا من:

رئيسا	دولة الأمير "أحمد فؤاد باشا"
وكيلين	سعادة حسين رشدي باشا، وإبراهيم نجيب باشا
سكرتيرا	حضرة أحمد زكي بك
أمينا للصندوق	حضرة حسن سعيد بك
أعضاء	حضرة أرثين باشا
	حضرة الدكتور علوي باشا
	حضرة عبد الخالق ثروت باشا
	حضرة مرقص حنا أفندي
	حضرة المسيو ماسيرو
أعضاء	حضرة يوسف صديق بك
	حضرة علي أبو الفتوح بك
	حضرة علي بهجت بك
	حضرة المسيو لوزينا
	حضرة علي ذو الفقار بك

تحرر هذا، ووقع عليه مع "النظامانامة" المرفقة به، من حضرات
الأعضاء المذكورين على خمس عشرة نسخة، لكل واحد من المؤسسين
الموقعين على هذا منها نسخة واحدة، وحفظت النسخة الأصلية بقلم
سكرتارية الجامعة.

القاهرة في ٢٠ مايو سنة ١٩٠٨

"أحمد فؤاد"

● دار الوثائق: محافظ عابدين، تعليم عال، محفظة رقم ٢٢١.

الوثيقة مرقم (١٣)

نظامنامة

الباب الأول

اسم الجمعية المدنية ومركزها ومدنتها وموضوعها.

المادة الأولى

يطلق على الجمعية المدنية المؤسسة بمقتضى هذه النظامنامة اسم (الجامعة المصرية).

المادة الثانية

مركز الجمعية بمدينة القاهرة ولكن يجوز لها أن تنشئ محلات للتعليم ومعاهد للأدب والعلوم في كل مدينة أو قرية بالقطر المصرى ترى فائدة في إيجاد تلك المحال أو المعاهد بها.

المادة الثالثة

مدة هذه الجمعية تسع وتسعون سنة.

المادة الرابعة

الغرض من الجامعة المصرية ترقية مدارك المصريين وأخلاقهم مع اختلاف أديانهم وذلك بنشر الأدب والعلوم. من أخص الوسائل التى تتخذها الشركة لتحقيق غايتها ما يأتى:

(أ) تقرير مرتبات لإرسال طلبة مصريين إلى الخارج ليكتسبوا معلومات وافية في المواد التي يختارونها ليقوموا بتدريسها في الجامعة باللغة العربية.

(ب) تنظيم محاضرات يلقيها أكابر رجال العلم والأدب أو ممن يصير استحضارهم عند الاقتضاء من الخارج وذلك للبحث في المسائل العلمية أو الفلسفية أو لشرح بعض الموضوعات الأدبية أو التاريخية.

(ج) تأسيس مدارس ودور أثار وكتابخانات عمومية ومعامل للفحص والتحليل كلما سمحت للجامعة مواردها المالية بذلك.

(د) إعطاء شهادات وإجازات.

(هـ) منح جوائز للمؤلفات العلمية أو الأدبية باللغة العربية بعد المسابقة بين المشتغلين بها.

الباب الثاني

رأس مال الشركة

المادة الخامسة

رأس مال الجمعية يتكون مما يأتي:

أولاً- مبلغ التسعة آلاف وستمائة جنيه إنجليزية المدفوعة إلى الآن بطريق الاكتتاب.

ثانيا- الإعانة السنوية البالغ قدرها خمسة آلاف جنيه مصرى التى تبرع بها ديوان عموم الأوقاف.

ثالثا- قيمة الاشتراك السنوى لكل عضو من أعضاء الجمعية وسيأتى الكلام عليها فى المادة السادسة عشرة.

رابعا- الهبات والوصايا التى صدرت أو تصدر فى المستقبل برصد منقولات أو عقارات باسم الجامعة.

خامسا- الإعانات الدورية أو غير الدورية التى يمكن أن تمنحها للجامعة الحكومة المصرية أو المصالح العمومية أو الخصوصية أو الأفراد.

الباب الثالث

أعضاء الجمعية

المادة السادسة

أعضاء الجمعية على ثلاثة أنواع وهم:

أولا - الأعضاء المحسنون.

ثانيا - الأعضاء المتبرعون.

ثالثا - أعضاء الشرف.

رابعا - الأعضاء العاديون.

المادة السابعة

الأعضاء المحسنون هم المصالح العمومية أو الخصوصية والأفراد الذين يتبرعون للجامعة المصرية بمنقول أو عقار قيمته خمسة آلاف جنيه مصرى على الأقل.

وتعلق أسماء الأعضاء المحسنين فى لوحة الشرف بالقاعة الكبرى بمقر الجمعية طول مدة وجودها.

المادة الثامنة

الأعضاء المتبرعون هم المصالح العمومية أو الخصوصية والأفراد الذين يتبرعون للجامعة بمنقول أو عقار قيمته ألف جنيه مصرى على الأقل.

المادة التاسعة

العلماء والأدباء من أى جنسية أو ديانة كانت المقيمون بالقطر المصرى أو خارجا عنه يجوز قبولهم أعضاء شرف بالجامعة بمقتضى قرار يصدر من مجلس الجامعة.

المادة العاشرة

الأعضاء العاديون هم الذين يدفعون مائتى جنيه مصرى مرة واحدة أو اشتراكا سنويا قدره اثنى عشر جنيها مصريا على الأقل.

المادة الحادية عشرة

أعضاء جمعية الجامعة من أى نوع كانوا ليس عليهم أية مسئولية شخصية.

ومجرد دفعهم لقيمة الاكتتاب أو الاشتراك يعد قبولاً صريحاً لأحكام هذا القانون.

والأعضاء العاديون ليسوا مكلفين إلا بدفع مبلغ المائتى جنيه مصرى أو قيمة الاشتراك السنوى المنصوص عنهما فى المادة السابعة.

الباب الرابع

مجلس الجامعة

المادة الثانية عشرة

ينوب عن الجامعة المصرية قضائياً مجلس يسمى مجلس الجامعة وهو الذى يدير أعمالها ويكون مؤلفاً من خمسة وعشرين عضواً مصريين متوطنين ومقيمين بالقاهرة واللجنة الموجودة الآن أن تكمل نفسها بمن تجد فيهم الفائدة لإدارة العمل حتى تستكمل هذا العدد.

والمجلس يختار الرئيس ووكيلين وأمين الصندوق والسكرتير من بين أعضائه.

المادة الثالثة عشرة

لمجلس الجامعة أوسع سلطة لإدارة الجمعية وسير أعمالها ضمن حدود هذه النظامنة فيقرر من هم الأعضاء المحسنون ومن هم الأعضاء المتبرعون ويعين أعضاء الشرف ويقرر قبول الأعضاء العاديين وله حق المرافعة والمدافعة أمام المحاكم ويقدم كل طلب وكل طعن بخصوص الأحكام

القضائية كما أن له أن يطلب رد القضاء عن الحكم ويعطى كل تفويض وله أن يقبل كل الهبات والإعانات وهو الذى يعين ويعزل الأساتذة والمستخدمين وله أن يعقد أى عقد ويشترى أى منقول أو عقار لحساب الجمعية وله أن يقبل التحكيم والصلح وأن يترك الحقوق ويتجاوز عنها بغير قيد ولا شرط وله أن يفك كل حقوق الامتياز والرهن ودعاوى الفسخ والمعارضة والممانعة ويتنازل عنها وله أن يصرح بشطب أى تأسير قانونى فى نظير دفع مبلغ ما أو بغير مقابل وله أن يقبل بكل أسبقية أو تحويل دين أو تأسير بدین.

وللمجلس بأغلبية ثلاثة أرباع الأعضاء أن يتصرف فى العقارات ما عدا الموقوفة إلا بمقتضى ما يجيزه الشرع فيما يتعلق بالاستبدال وتحكيم الأوقاف ويحرر مجلس الجامعة بيان المسائل التى تعرض على الجمعيات العمومية ويحدد تاريخ دعوة الأعضاء إلى الجمعيات العمومية العادية وغير العادية ويقترح تعديل النظامنامه ويقرر مشروع الميزانية الذى يجب عرضه على الجمعية العمومية.

المادة الرابعة عشرة

الرئيس مكلف بإدارة جميع أعمال الجمعية وتنفيذ قرارات مجلس الجامعة والجمعيات العمومية.

المادة الخامسة عشرة

ينقسم مجلس الإدارة إلى لجنتين الأولى الإدارية والثانية المالية كل واحدة منهما تتألف من اثني عشر عضواً خلاف الرئيس ويوضع ثلث منهما لاتحة خاصة فيما بعد.

التعديلات التي قد تدعو الضرورة إلى إدخالها على هذه اللوائح لاجل اتمام الغرض الذي تقصده الجمعية يجب التصديق عليها بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس.

المادة السادسة عشرة

مأمورية مجلس الجامعة تكون لمدة خمس سنوات ويجوز على الدوام تجديد هذه المأمورية بهذه الشروط نفسها وفي كل سنة يتجدد خمس أعضاء المجلس بطريق الانتخاب في جمعية عمومية - ولكن مجلس الجامعة الأول الذي عين أعضاؤه في المحاضر المؤرخة في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٦ و ٥ يناير و ٢٣ مارس و ٦ أبريل سنة ١٩٠٧ و ٢١ يناير و ٧ مارس سنة ١٩٠٨ المصدق عليها والمشار إليها في قرار الجمعية العمومية الصادر بتاريخ ٩ فبراير باعتماد لائحة الإجراءات الداخلية. ويبقى في وظيفته مدة الخمس سنين الأولى ويجوز تجديد انتخاب كل واحد من أعضائه بلا استثناء. وعند نهاية هذه المدة يصير الاقتراع على الأعضاء الذين يخرجون بالتوالي وبعد ذلك يكون التجديد بالأقضية. وإذا خلا مركز أحد الأعضاء فيه فيعين للمجلس الخلف والأعضاء الذين يعينون بدل غيرهم بالكيفية المذكورة يؤدون وظيفتهم لغاية الوقت الذي كانت تنتهي فيه وظيفة من حلوا محلهم.

المادة السابعة عشرة

أعضاء مجلس الجامعة يؤدون وظيفتهم هذه بغير مقابل.

الباب الخامس الجمعية العمومية المادة الثامنة عشرة

تتكون الجمعية العمومية من الأعضاء المحسنين والمتبرعين والعاديين دون سواهم. وتُعقد مرة واحدة على الأقل في كل سنة في النصف الأول من شهر مارس ليعرض عليها تقرير مجلس الإدارة ولأجل فحص الحسابات والتصديق عليها إن رأت ذلك لأجل تعديلها. وتُعقد الجمعية العمومية بصفة فوق العادة كلما رأى مجلس الإدارة فائدة في ذلك.

المادة التاسعة عشرة

كل عضو عادي دفع المائتي جنيه أو سدد قيمة الاشتراك السنوي وقدره اثني عشر جنيهاً يكون له صوت واحد، الأعضاء المتبرعون لهم صوتان والمحسنون لهم أربعة أصوات. ولكل عضو من أعضاء مجلس إدارة الجامعة ثلاثة أصوات وفي حالة تجديد أعضاء مجلس إدارة الجامعة لا يكون للعضو المنفصل صوت في إعادة انتخابه.

المادة العشرون

تكون الدعوة للجمعية العمومية بإعلان ينشر في جريدة الوقائع المصرية قبل ميعاد الجلسة بثمانية أيام على الأقل ولمجلس الإدارة أن يأمر بنشر هذا الإعلان أيضاً بطرق أخرى تكميلية. وتشتمل الدعوة على بيان تاريخ اليوم والساعة والمحل، وموضوعات المباحثة.

المادة الحادية والعشرون

لا تكون مفاوضات الجمعية العمومية صحيحة بعد دعوتها الأولى إلا إذا حضرها خمس الأعضاء.

فإذا لم يستوف هذا الشرط يتحتم إرسال دعوة أخرى بالشكل بعينه في بحر خمسة عشر يوما.

وفي هذا الاجتماع الثاني تكون قرارات الجمعية العمومية صحيحة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين.

لا يجوز ادخال أى تعديل فى مواد القانون فى الجلسات التى تعقد بناء على الدعوة الأولى للجمعية العمومية ما لم يحضرها ثلثا الأعضاء.

وبعد الدعوة الثانية فكل تعديل يجوز إدخاله فى القانون مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين بشرط أن يوافق عليه ثلاثة أرباعهم.

وقبل انتهاء مدة هذه الجمعية بنسبة واحدة يجوز للجمعية العمومية المنعقدة فوق العادة أن تقرر بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين تجديد هذه الشركة تجديدا بسيطا كما هى لمدة أقلها خمسة وعشرون سنة وأكثرها تسع وتسعون سنة وهكذا عند انتهاء كل مدة جديدة.

المادة الثانية والعشرون

لا يتقرر حل هذه الجمعية إلا بعد مفاوضات الجمعية العمومية فى اجتماعين يدعى لهما الأعضاء بصفة خصوصية للمناقشة فى ذلك.

ففى الاجتماع الأول لا يتقرر حل الجمعية إلا إذا أقر على ذلك ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين.

ثم تدعى الجمعية العمومية مرة ثانية بعد مضى شهر واحد على الأقل وشهرين على الأكثر من تاريخ انعقادها الأول.

ويجب أن يحضر هذا الاجتماع الأغلبية المطلقة من الأعضاء وأن يصدق على حل الجمعية من ثلاثة أرباع الأعضاء الحاضرين.

فإذا لم يتوفر أى شرط من هذه الشروط اعتبر طلب الحل مرفوضاً.

المادة الثالثة والعشرون

يرأس جلسات الجمعية العمومية رئيس مجلس الجامعة وعند غيابه يرأسها الأكبر سناً من الوكيلين وفى حالة غيابهم تكون الرئاسة لأقدم الأعضاء وبمساعده ثلاثة أعضاء ينتخبهم المجلس من بين أعضائه.

وينضم إليهم مراقبان وكاتب للأمرار تصادق الجمعية العمومية على انتخابهم لذلك.

والرئيس يدير المفاوضات وله السلطة التامة فى ذلك، لا تجوز المناقشة فى جلسات الجمعية العمومية فى غير المواد المبينة فى كشف المسائل الذى يقرره المجلس ويلتوه الرئيس قبل ابتداء المناقشات.

يحتوى كشف المسائل على جميع الاقتراحات التى وردت لمجلس الإدارة قبل حلول أول مارس من كل سنة بثلاثين يوماً ويكون موقعاً عليها من خمسين عضواً على الأقل.

المادة الرابعة والعشرون

قرارات الجمعية العمومية يجرى تحضيرها بواسطة مجلس إدارتها وتعرض من جانب الرئيس لأخذ الموافقة على القرارات الصادرة بالأغلبية المقررة في القانون تسرى على جميع الأعضاء حتى الغائبين والمخالفين.

المادة الخامسة والعشرون

تحرر محاضر الجلسات الجمعية العمومية وتكتب في دفتر خاص بها ويوقع عليها رئيس الجمعية العمومية والمراقبان وكاتب الأسرار - والصور والملخصات التي تعطى من محاضر هذه الجلسات يصدق عليها من رئيس مجلس الجامعة أو من أحد أعضاء مجلس إدارتها.

الباب السادس

الحساب السنوي

المادة السادسة والعشرون

سنة الجمعية تبتدئ من أول مارس وتنتهى في آخر يوم من شهر فبراير. ومع ذلك فالسنة الأولى للشركة تبتدئ من يوم تكوينها إلى ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٩

المادة السابعة والعشرين

في آخر كل سنة تحرر الميزانية عن الإيرادات والمصروفات وتكون هذه الميزانية معروضة على الأعضاء في مقر الجمعية قبل تاريخ انعقاد الجمعية العمومية بثمانية أيام ويقدم مجلس الجامعة حساباته للجمعية العمومية للتصديق عليها.

الباب السابع

اتحلال الجمعية وتصفيتها والمنازعات

المادة الثامنة والعشرون

عند انتهاء مدة الجمعية أو انحلالها قبل الميعاد المقرر لها تنتظر الجمعية العمومية المنعقدة فوق العادة بناء على طلب مجلس إدارة الجامعة في طريقة تصفية الجمعية وتعيين المصفين وتحديد سلطاتهم وما ينبغي للشركة بعد سداد كل الديون والتعهدات يسلم لديوان عموم الأوقاف بمعرفة المصفين إلا إذا قرر المتبرعون غير ذلك في عقود تبرعاتهم.

المادة التاسعة والعشرون

في بحر مدة التصفية تحفظ الجمعية العمومية كل ما لها من الحقوق فتصادق بنوع أخص على حساب التصفية وتعطى المخالصة اللازمة عنها.

المادة الثلاثون

بمجرد تعيين المصفين تنتهي سلطة مجلس إدارة الجامعة.

المادة الحادية والثلاثون

المنازعات المتعلقة بالصالح العمومي لجمعية الجامعة لا توجه ضد مجلس إدارة الجامعة أو أحد أعضائه إلا باسم مجموع أعضاء الجمعية العمومية وبمقتضى قرار منها وكل عضو يريد تقديم منازعة من هذا القبيل للجمعية العمومية يجب عليه أن يخطر عنها مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العمومية بشهر واحد على الأقل والمجلس يتحتم عليه تدوين ذلك الموضوع في كشف المسائل التي تنتظر فيها الجمعية العمومية.

فإذا رفضت الجمعية العمومية هذا الاقتراح فليس لأى عضو من الأعضاء أن يقيم هذه المنازعة باسمه فيما يتعلق بنفس العمل الذى تقدم الاقتراح بشأنه أما إذا قبلته الجمعية العمومية فيتعين عضو أو جملة أعضاء لإجراء ما يلزم فى هذه المنازعة وجميع الإعلانات القضائية يجب إعدادتها لهؤلاء الأعضاء وإلا كانت ملغاة*.

• صدقت الجمعية العمومية على هذا القانون فى ٢٠ مايو سنة ١٩٠٨.

يتضح من هذه الوثيقة ما يلى:

— صممت شركة ابتدائى لأجل تأسيس جمعية لإنشاء وإدارة جامعة مصرية ويشمل الموارد، وأعضاء مجلس الإدارة والغرض من الإنشاء، والمثبرعون، وأعضاء الشرف، والأعضاء العاديين، ومجلس الجامعة والمختصاصاته والجمعية العمومية وجلساتها وقراراتها، والحساب السنوى وطرق حل الجمعية والمنازعات القضائية وطرق حلها.



سمو الأمير أحمد فؤاد

انتخب رئيساً للجامعة في أبريل سنة ١٩٠٨ وظل يديرها بهمة وإخلاص حتى اضطرته مشاغله الأخرى الكثيرة إلى التخلي عن الرئاسة في أواخر ١٩١٣ ولكنه ظل بعد ذلك يعتبر نفسه رئيساً روحياً للجامعة.

الوثيقة مرقمة (١٤)

خطاب الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة
إلى ناظر الداخلية ومعه نسخة من قانون الجامعة

الجامعة المصرية

عطوفتو أفندم ناظر الداخلية

فى علم عطوفكم أنه قد وجدت فى البلاد حركة فكرية عمومية،
لتأسيس جامعة مصرية، وتشكلت لذلك لجنة لجمع اكتتابات، ويمرنى اليوم
أن أعلن عطوفتكم، بأنه قد تم بفضل الله وعناية أولى البر، تأسيس هذا
المعهد العلمى، تحت رعاية الجنب الخديوى المعظم، وقد وضع للجامعة
قانون كافل بانتظام أعمالها، ودوام بقائها، أتشرف بتقديم نسخة منه طبق
الأصل الذى صدقت عليه الجمعية العمومية، فى جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠
مايو سنة ١٩٠٨، ولى أمل عظيم فى أن عطوفتكم تتكرمون بإجراء ما فيه
الإقرار من الحكومة، على أن الجامعة المصرية من الأعمال ذات النفع العام،
نظراً إلى لفائدة الكبيرة التى تنشأ عن ذلك المعهد الجديد، والخدم العظيمة

الشأن التي سيقوم بها للبلاد، إذ يمهّد للشبيبة النشطة سبيل التخرج في العلوم العالية، ويخدم القطر خدمة صحيحة ترفع من شأنه، وتزيد في توطيد أركانه، أقدم.

أول يونيه سنة ١٩٠٨

رئيس الجامعة

أحمد فؤاد*

• الجامعة المصرية/ تأسيس جمعية لأجل إنشاء وإدارة جامعة مصرية من ٦.

مضمون الوثيقة:

اجتمع مجلس الجامعة يوم الأحد الثالث من مايو ١٩٠٨ للتشاور في طريقة للسعي عند المسؤولين للاعتراف بأن الجامعة من المنافع العامة حتى يكون لها تخصيصها القانونية والفق علي أن يكتب الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة خطابًا إلى مصطفى فهمي رئيس النظر ونظر الداخلية يوضح فيه قانون الجامعة والهدف من تأسيسها. وقد أوضح رئيس الجامعة في خطابه قانون الجامعة والهدف من تأسيسها، وعلى أنها من الأعمال ذات النفع العام نظرًا إلى الفائدة الكبيرة التي تنشأ عنها، والخدمة العظيمة الشأن التي ستقوم بها للوطن.

الوثيقة رقم (١٥)

مرد ناظر الداخلية على خطاب الأمير أحمد فؤاد
بالموافقة على افتتاح الجامعة

نظارة الداخلية

قسم الإدارة

قلم السكرتارية العربية

دولتو أفتندم حضرترلى الأمير "أحمد فؤاد باشا"

رئيس مجلس إدارة الجامعة المصرية

طالعت كتاب دولتكم، المرسل مع نسخة من قانون الجامعة المصرية،
وقد سرنا ما بذله مؤسسوها من الهممة الممدوحة، التي يستحقون عليها جزيل
الشكر. ومع الموافقة على هذا العمل الجليل، ذى المنفعة العمومية، الذى أرجو
تعميم فائدته، فإننا نسأل الله تعالى دوام التوفيق، لاستدامة النفع به. أفتندم.

١٦ يونيو سنة ١٩٠٨

ناظر الداخلية

مصطفى فهمى*

* مضمون الوثيقة:

موافقة ناظر الداخلية على طلب الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة المصرية بافتتاح الجامعة، وبذلك تم
استكمال المقومات الرسمية للافتتاح.

الوثيقة رقم (١٦)

النظر في الحركة الفكرية

يا دولة الرئيس ويا حضرات الأعضاء

لقد حاز مشروع الجامعة المصرية لدى ارتياحا عظيما منذ توجهت الأفكار إليه.

ولذلك فإننى أرحب اليوم بظهوره فى عالم الوجود إذ جاءت الجامعة فى أوانها مكتملة ومتوجة للنظام التعليم الذى وضع أساسه جدى المجيد محمد على وقوى أركانه حلفاؤه الكرام.

فأشكركم وجميع الذين عاونوكم بعلمهم وعملهم ما لهم على تجلية وطننا العزيز بهذا المعهد العلمى الجليل الذى أتمنى له كل النجاح ويسرنى أن أؤكد لكم أننى مع حكومتى السنية سنواليه بالعناية والرعاية كما أن أملى وطليد فى أن أغنياء القطر وفضلاءه يستمرون على التنافس فى إمداده بمعاونتهم حتى تبلغ الأمة غايتها إن شاء الله.

وإني أشارككم يا دولة الرئيس في تلك النصائح الحكيمة التي
القيتموها على الشبيبة المصرية وأنا على يقين بأنها ستواظب على العمل بما
يضمن لها استحقاق ثقتي وثقة البلاد.
فياسم الله الفتاح العليم أعلن الافتتاح الجامعة المصرية وأسأله تعالى أن
يجعلها منهلًا عذبًا لطلاب العلم والعرفان على اختلاف الأجناس والأديان.

الوثيقة رقم (١٧)

الجامعة في مذكرات الخديو عباس الثانى *

إنشاء الجامعة المصرية

تأسيس الجامعة - المعارضات - خطاب الافتتاح - مساعدات مختلفة؛

وهبات - مشروع إنشاء أكاديمية للغات والتاريخ الوطنى

كان إنشاء جامعة مصرية قد شغل تفكير مصطفى كامل، وكانت
أحتاج، فى مواجهة المعارضة البريطانية، إلى استجماع كل شجاعتى
الوطنية، لكى أساعد على ميلاد هذا المركز الأساسى لهذه الهيئة الكبيرة كما
ستكون فيما بعد.

وكانت هناك مجموعة من المصاعب الاقتصادية، والدينية والسياسية،
مرتبطة بالظروف والفترة التى سوف تولد فيها وتزدهر، تجعل الإعداد لها
متعبا وصعبا بشكل خاص. ومنذ بداية نمو الجامعة، شعر الجميع بأن من
حقهم تقديم انتقادات كانت عنيفة وأيضاً غير عادلة، وإذا ما ذكرنا أقلها، فقد

* عهدى: مذكرات، عباس حلمى الثانى خديو مصر الأخير ١٨٩٢ - ١٩١٤، القاهرة، دار الشروق
من ١٥٣ - ١٦٢.

قالوا: إنهم لا يرون فيها إلا كلية آداب شرقية وليست جامعة. وكان من السهل على أن أثبت تجربتي، وبجربتي الشخصية، أن معظم الجامعات المعروفة، في إيطاليا، وألمانيا، وإنجلترا، وفرنسا، لم تكن في أولها إلا بعض المدارس. وكنت قد احترست جيدا من أن أوسع مشروعاتي ونيتي بأن أضع تحت هذا الاسم الواحد المدارس العليا الخاصة المختلفة، وكذلك المعاهد، ومؤسسات الدراسات العليا، التي كان الخديويون قد أنشئوها حتى ذلك الوقت في مصر، وفي صالح الثقافة المصرية. وفي هذه المنشأة الجديدة، والتي كانت علمانية تماما، وحديثة تبعا لمتطلبات الحياة الوطنية، وفي نفس الوقت الذي تعطى فيه مكانا هاما للغات الأجنبية وإلى المقررات الاقتصادية والفلسفية، كنت حريصا بنوع خاص على أن يكون التعليم باللغة العربية، وبواسطة أساتذة مشهورين في العالم الإسلامي المتقرب. وهذا دون الإضرار باللغات الأجنبية، والمواد الاقتصادية والفلسفية.

وفي خلال هذه الفترة العصيبة من هذه العملية، قام رجال البعثات البروتستانتية الإنجليزية بإعلام رجالهم بحكمة، وعلى التوالي في بلادى وفي بلادهم، لكي يقنعوهم بعدم جدوى، وعدم إمكانية - إن لم يكن في ذلك خطر - مثل هذا الدافع. وفيما بين يناير ١٩٠٧ ونهاية عام ١٩٠٨، حتى اليوم السابق للافترتاح مباشرة، وابتداء من العدد الأول من المجلد الأول من: "الشرق والغرب" - وهي تصدر بالإنجليزية والعربية، وفي الملحق وفي المجلة، وهي التي كانت تنشر عن طريق نفس المجلة باسم عام هو "الدراسات المصرية، التعليمية في الغالب" "Egyptian Studies Chieftly Educational" - قام واحد، أو أكثر من الكتاب الذين تحاشوا ذكر أسمائهم، بتأليب، ولمدة عامين متتاليين، المصريين ضد موضوع هذه الجامعة الوطنية المقبلة، والتي كانت، وهي لا تزال صغيرة، تلقى مضاجع بريطانيا العظمى.

وكانت هناك مقارنات غير مقبولة، ومثبطة للهمم بين المناهج التعليمية والمعونات المدرسية لمصر وللهند، والصين، واليابان، وأوروبا، وحتى أمريكا! وكانت كلمات الحرية، والإخاء، والمساواة، التي ذكرت في هذه الانتقادات اللاذعة، قد بدت على أنها ساخرة تماما.

ولم يكن هناك شيء أقل لياقة من المقارنة المتكررة مع المناهج الهندية، وكانت اتصالات الهند مع أوروبا، وفي كل وقت، مختلفة تماما. لقد كانت الحضارة المصرية دائما، وفي خلال عصور طويلة، ملحقّة بحضارة أوروبا المظلة على البحر المتوسط، سواء أكانت يونانية، أم رومانية، أو حتى عربية. ولذلك فإن مصر شعرت بأنها مرتبطة حيال هذه الحضارة في جنوب أوروبا، بخصائص العرق، وبتاريخها، وبمناخها، وبكل عناصر أخرى، أكثر من ارتباطها بحضارة البلاد الأنجلوسكسونية والأمريكية.

وهذا الإنذار كان يخفي الخوف من رؤية الفلاح الذي ينتج الثروات الإنجليزية يحول طريقه بعيدا عن النشاط الزراعي - فما هو النظام الذي يجب التفكير فيه من أجل شعب يتكون من الفلاحين إلى درجة بعيدة؟ والنسب الكلية، هل ستقلص بدرجة كبيرة في المستقبل؟ وما هي الاتساعات التي يمكن تشجيع الصناعات في مصر فيها؟ فلم يكن من الضروري البدء بجامعة. وكان من الممكن إنشاء كلية، مع عدد محدود من الأقسام.

وعلى أية حال فقد ناضلنا، وبرغم واحدة من أقسى الأزمات المالية التي نزلت على مصر. وقلة الأموال التي نتجت عنها لمؤسستنا الجديدة، وبرغم اللذة المتشفية، والتي أظهر الإنجليز بها، وبكل سوء نية، عدم التجاوب بين الأوساط التركية والمصرية تجاه هذا التأكيد الواضح للثقافة والاتجاه الوطني، فإن الجامعة المصرية فتحت أبوابها رسميا للمصريين ذوي العزيمة القوية، في يوم الإثنين ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ (٢٧ ذى الحجة ١٣٢٦هـ). وكشفت بذلك وقضت على كل تنبؤ سيئ.

افتتاح الجامعة المصرية

خطاب صاحب السمو الأمير أحمد فؤاد

سيدي

باسم الجامعة المصرية أضع على أعتاب سموكم ولامعا الأكثر احتراماً، إذ إنه بفضلكم أنتم، يا سيدي، أن تدين الجامعة بمولدها.

ونحن لا نجهل أبداً، أن هذا العمل الضخم سوف يمر في عدد من التطورات قبل أن يأخذ شكله النهائي، ولكننا لم ندخر أى مجهود من أجل أن نضعه على أسس قوية، وحتى يمكنه، باستتاده إلى أساسات ثابتة، يمكن للمؤسسة المقبلة أن تجيب على متطلبات المستقبل.

ولقد جاء اليوم، بالفعل، لكي يحصل الشباب المصري على مزايا التعليم العلمي في مدينة القاهرة نفسها، دون أن يضطروا إلى الاغتراب صوب مراكز ثقافية بعيدة، تحتل، ونتيجة للعلم، مكانا مسيطرا على سلم التقدم.

وإني أقدم أكبر الأمنيات بأن تكون الجامعة المصرية مفيدة للطلبة عامة، وللشباب المصري بشكل خاص.

وإذا كنا قد بدأنا تحقيق هذا العمل الذي كلفنا الكثير من السهر، فإن هذا كان يهدف إلى رفع مستوى هذا الشباب.

ولا يكفي أن يكون ذكيا، ونشطا، وعاملا؛ ولكن عليه أن يتابع هذا الأمر في السلوك، وهذا الصبر الطويل، الذي يمكنه وحده أن ينتهي بضمائم النجاح.

ولسوف يبلغونه، ولا نشك في ذلك، وعليهم أن يثبتوا بذلك الأمل الذي يضعه فيهم مجلس الجامعة، والبلاد بأكملها.

وفي هذه اللحظة الرسمية، وتحت رعاية سموكم، أرجوكم، سيدي، أن تتكرموا بإعلان افتتاح الجامعة المصرية.

خطاب صاحب السمو الخديو عباس حلمي الثاني

سيدي الرئيس

السادة الأعضاء

منذ اليوم الذي تبلور فيه المشروع، سببت لي الجامعة المصرية رضاء كبيراً.

واليوم، يسعدني أن أحيي تنفيذ هذا المشروع، الذي يأتي في وقته، إذ إنني أعتبره تنويجاً للنظام الذي كان قد وضعه، ومن أجل التعليم العام، جدي الأكبر محمد علي، ونما بفضل أسلافي العظماء.

وإني أوجه لكم شكرى، وكذلك إلى كل أولئك الذين ساهموا، بمعارفهم، وبعملهم، أو هباتهم، في أن يزودوا وطننا الحبيب بهذا المركز العلمى الهام، والذي أتمنى له كل النجاح الأكثر كمالاً، ولتأكدوا من أنه سيكون، سواء من ناحيتى، أو من ناحية حكومتى، موضوع ترحيبنا، وطلباتنا.

ولدى الأمل الثابت في أن المصريين، ذوى القلوب الكبيرة، والشراء، سوف يستمرون في أن يقدموا له مساعداتهم السخية، حتى يتمكن شعبى من أن يحصل منه على كل النتائج التى ينتظرها.

وأضرم صوتي، يا سيدي الرئيس، إلى النصائح الحكيمة التي أعطيتها للشباب المصري، وإني لمتأكد من أنهم سوف يتصرفون بإصرار؛ لكي يستحقوا ثقتي، وثقة البلاد.

وباسم الله، مصدر كل العلوم، أعلن افتتاح الجامعة، مقدما كل التمنيات القوية في أن تكون قادرة على إفادة كل الطلاب، دون تمييز بينهم بالنسبة لجنسيتهم، أو دينهم*.

وعاشت الجامعة المصرية ابتداء من ذلك الوقت، وسوف تعيش عبر الزمن. وكان ذلك أيضا حركة موفقة للسلطة مدفوعة بالرغبة في عمل الخير من جانبي تجاه شعبي العزيز.

لم يكن مجرد إنشاء مثل هذه الجامعة العلمانية في مصر، وبالتحديد في القاهرة، السبب الوحيد في حلق الرأي العام البريطاني، وإنما كان دعم الحكومة المصرية، لهذه الجامعة وكذا المشاركة المباشرة من جانب الخديو في عملها وفي ترميمها وراء ازدياد هذا الشعور بالغضب. وقمت بنفسى برئاستها عبر الرئاسة الشرفية لابني، ولي العهد الأمير عبد المنعم، والرئاسة الفعلية لعمي، الأمير أحمد فؤاد.

ولكي أجعل المؤسسة الجديدة أكثر استقلالا وأكثر حيوية، حرصت على أن أبعد نفسي عن تنظيمها فيما بعد، إلى أقصى درجة ممكنة. وعهدت بهذا العبد بالكامل لعمي فؤاد، والذي كانت علاقته الودية ممتازة مع بلاط إيطاليا في أشخاص صاحب الجلالة الملك فيكتور عمانويل الثالث Victor Emmanuel III والملكة العظيمة مرجريت Marguerite، وجعلت من السهل، ومنذ اللحظة الأولى إنشاء كراسي، وتعليم اللغة العربية.

وقام الممثل الدبلوماسي لإيطاليا في القاهرة جياكومو دي مارطينو Giacomo di Martino، وبتصريح من سعادة جيوكارديني Gioccardini، الذي كان في ذلك الوقت وزيرا للخارجية، والبروفسيور فينشيزو فاجو Vincenzo Fago، المستشرق، والمرسل في مهمة من جانب الحكومة الإيطالية، بالتعاون النشط في هذا النمو المعظمين لجامعتنا الوطنية.

وبهذه الطريقة قام البروفسيور إينازيو جيدي Ignazio Guidi، دارس العلوم العربية الشهير، وأمين عام أكاديمية اللسيهات في روما، بإعطاء الدروس الأولى للأدب والجغرافيا العربية؛ وقام زميله الشاب كايثانو أ. نالينو Caitano A. Nallino، بالعمل من بعده في هذا الخط التعليمي، والذي كان يعطى باللغة العربية الفصحى. وإلى جانبهم حصل البروفسيور سنتلانا Sentillana والبروفسيور ميلوني Meloni، وهما إيطاليان أيضا، الحصول على كراسي التاريخ والأدب العربي، وتاريخ النظريات الفلسفية، والتاريخ الإسلامي وتاريخ الشرق القديم.

ويسعدني أني أذكر هنا، وإلى جانب هؤلاء الإيطاليين الذين تعاونوا مع أبناء بلدي، حفني ناصف بك في الأدب^١، والشيخ محمد الخطري^٢، وسلطان أفندي محمد^٣، وإسماعيل رافت بك^٤.

(١) كان قاضيا في المحاكم المصرية، ومثقفيا في النحو وعلوم اللغة.

(٢) كان أستاذا في مدرسة القضاء الشرعي، ومورخا للشعوب الإسلامية، ولمصر الإسلامية بنوع خاص.

(٣) كان من مدرسة دار العلوم، ومتخصصا في الفلسفة والأخلاق الإسلامية.

(٤) كان أستاذا بمدرسة دار العلوم، ومتخصصا في الجغرافيا، وعلم الأجناس.

وقام فينشنزو فاجو، الذي كان اسمه معروفا في تركيا، وشرق البحر المتوسط، وبصفته عالما متعمقا في شئون الشرق، وصديقا مخلصا للعالم الإسلامي، بإعطاء معونة لعملائنا الوطنى، معونة غالية ومستتيرة، بتعاونه فى كتابة برامج المقررات، ولوائح كلية الآداب، ويرجع إليه الفضل كذلك، والذي نعترف به له، بتكوين أول منشأة لمكتبة حديثة، جاءت لإثراء الكنوز القديمة للمكتبة الخديوية، وبإحضار المؤلفات الأدبية والعلمية، والتي كان هو نفسه وزوجته قد منحاهما أول خمسة مجلدات.

ونجح فى أن يحصل، وبمطالباته المستمرة، من جانب هيئات العلماء فى الدول الأوروبية، على عدد ضخم من المجموعات، والموسوعات العديدة، التى سرعان ما أثرت مكتبتنا الوليدة، دون أن يؤثر ذلك على الميزانية بقرش واحد.

وحصلنا على هبة شخصية من المؤلف صاحب الجلالة الملك فيكتور عمانويل الثالث لكتابه Corpus Nummorum Italicarum، وكذلك على نسخة نادرة من كتابه حملات الأمير أيوجين دى سافوا Campagnes du Prince Eugene de Savoie، مع مجموع من الألبومات والخرائط الجغرافية والاستراتيجية. وهذه الطلبات نفسها قد زودتنا منذ هذا الوقت بهدايا أخرى نادرة: نسخة مصورة من ديوان السلطان سليم الأول، مطبوعة فى برلين عام ١٩٠٤ على نفقة صاحب الجلالة إمبراطور ألمانيا غليوم الثانى، والموسوعات المهمة للكتب التى نشرت فى المغرب، مع الحروف الأولى للمطبوعة وكانت مهداة من السلطان مولاي عبد الحفيظ.

وتكرمت الملكة ألكسندرا Alexandra، ملكة إنجلترا بأن تذكر أن اسم الجامعة المصرية قد كتب، بأمر زوجها، الملك إدوارد السابع، قبل أن يتوفى، إلى عدد من المؤسسات التي كان قد احتفظ لها بنسخة من الكتالوج الفخم، كتالوج أسلحة ودروع ساندرينجهام Catalogue of Arms and Armour of Sandringham.

وفي فرنسا، قام متحف جيميه Guimet، ودار هاشيت Hachette، والجمعية الجغرافية، والمكتبة الوطنية في باريس، ونتيجة لتدخل المسيو جاستون ماسيرو Gaston Maspero، مدير متحفنا الفخم للآثار المصرية، وسعادة يعقوب أرئين باشا، عضو مجلس الجامعة، بزيادة كريمة للغاية لممتلكاتنا.

وأرسل متحف اللوفر من باريس، ودار النسخ الملكية في روما R. Calcographi مطبوعاتهم الفخمة لأشهر أعمال الفن الفرنسي والإيطالي؛ وأضاف دار ريكوردي Ricordi في ميلان إلى ذلك مجموعة كاملة من الأوبرات والموسيقى الإيطالية ذات الشهرة العالمية.

وكان لعمي، الأمير أحمد فؤاد باشا، الذي كان مهتما كل الوقت بالأدب والفنون، علاقات ثابتة ومستمرة مع علماء جامعات الدول العظمى في أوروبا، نتيجة لكثرة أسفاره.

ولقد قدم المسيو جان داتاري M. Gean Dattari، وهو إيطالي مرتبط بإخلاص ببلادنا وضييف قديم، مجموعته النادرة من قطع العملة للمكتبة: بلغت أكثر من ستة آلاف قطعة، من العصور الفارسية، واليونانية، والمقدونية، والرومانية، والعربية، في مصر؛ أي مجموعة التتميات الأكثر كمالاً، والتي كانت موجودة عندنا وقت افتتاح المحاضرات بجامعة، الجامعة المصرية.

وفى خلال ذلك الوقت تم افتتاح صالة قراءة عامة للجمهور، وأحسن تزويدها بالوصول اليومي للصحف والمجلات، باللغات الأوروبية والشرقية.

ومنحتنا الحكومة الإيطالية مجموعة من المعادن الموجودة فى إيطاليا، ومرة جديدة رغب صاحب الجلالة الملك فيكتور عمانويل الثالث فى أن يظهر تعاطفه مع مؤسستنا، فزودنا بمجموعة من الآلات الكهربائية التى كانت موجودة فى مكتب جاليليو Officina Galileo فى فلورنسا، وهى التى كونت مركزا هاما لإدارة معامل الفيزياء.

وفى إيطاليا كذلك، أعطونا كل أنواع التسهيلات للشبان المصريين الذين رأينا أنه من المفيد إرسالهم إلى الخارج. وفى هذه المجموعة الأولى من أعضاء البعثات لدى كونفيتو نازونالى فيتوريو عمانويل Convitto Nazionale, Vittorio Emanuel تميز ألماس بك، وهو الآن مدير الأكاديمية المصرية للفنون الجميلة فى روما.

وهذا المثال تم اتباعه بدون تأخير من جانب فرنسا وألمانيا، وبعد قليل من الوقت من جانب إنجلترا. وهذه المحاولة نجحت إلى حد بعيد، حتى إننا نجد من بين طلابنا القدماء فى أوروبا، الآن، عظماء الدولة، والشباب الملتزم، وكذلك بعض الأساتذة من ذوى الكفاءات العالية، والذين يحتلون الكراسى الرئيسية فى الجامعة المصرية، التى أصبحت أحد أجهزة الدولة.

ويسعدنى أن أضيف هنا أنه يجب علينا ألا ننسى، علاوة على ذلك، أنه كان من الضروري أن نهتم بالعنصر النسائى فى بلدنا، والذى ظل منذ عصور بعيدا عن الحياة الوطنية، والذى أظهر مع ذلك أنه كان حيا وفاعلا هنا وهناك، كما كان يحدث فى بقية أنحاء العالم.

ونظمت مقررات فى التاريخ، وعلم النفس، والأخلاق، والأدب، والاقتصاد المنزلى، والصحة، شيئا فشيئا، ابتداء من السنة الثانية من حياة الجامعة (١٩١٠).

ومن المفهوم أنه، منذ الأيام الأولى، كانت مقررات التاريخ والأدب الفرنسى والإنجليزى، إجبارية فى لغة كل منهما، وكان الطلاب يحضرونها بطريقة منتظمة. وجاءت مقررات فى الاقتصاد السياسى، والاقتصاد الزراعى المصرى، وغيرها، لكى توسع وتطور، وبشكل نهائى، ما كنا قد أسميناه وبسخرية، مجرد كلية أداب.

ومن ناحية أخرى كان هناك مشروعان ظهرا لى على أنهما من الواجب أن يتوجا مجهودنا من أجل زيادة سرعة التقدم الثقافى لبلادى، وشغلا تفكيرى فى ذلك الوقت: تنظيم معرض لمجموع القارة الإفريقية، وإنشاء أكاديمية للغات والتاريخ الوطنى.

وهما مشروعان لم أتمكن من تحقيقهما، برغم أنى قد قمت، مرة أخرى، بترك تنفيذ المشروع الأول لنشاط عمى الأمير أحمد فؤاد، الذى كان أكثر حرية منى، والذى كان فى وسعه، وفى أثناء أسفاره المتعددة أن يجعل الدول التى لها ممتلكات إفريقية، تهتم شخصا بمصر، وهو ما قام به، وحصل على موافقتهم، والوعد بتقديم معاونتهم الفعلية.

وجاءت الحرب العالمية لكى تحطم هذه المخطوطات.

أما بالنسبة للمشروع الثاني فإنه كان إنشاء أكاديمية للغات والتاريخ الوطنى، والتي كان يمكنها أن تصبح بشكل ما، ما كانت الأكاديمية الفرنسية تمثله إلى جانب أكاديمية الكتابات والآداب الجميلة*. وهذه الأكاديميات للغات والتاريخ الوطنى لمصر كان عليها أن تحدد لنفسها هدفا هو البحث عن الأصول التي لا تزال غير معروفة حتى الآن، عن البلاد منذ القرن السابع تقريبا، ودراسة التغيرات التي حدثت للغة، وتطور وتجديد استخدام الكلمات، التي تمت عبر العصور. وكان من الضروري، بنوع خاص، تحديد الشكل الذى ستأخذه اللغة العربية، ونتيجة لهذه الاشتغاقات وتطوير معانى الكلمات، والتي سيكون من اللازم قبولها، وذلك فى نفس الوقت الذى نحفظ لها فيه بصفاتها العربية.

وبإنهاء هذه الذكريات القصيرة عن هذه الجامعة، التي أقامها الشعب، ومن أجل خدمة الشعب، احتفظ بمكان الشرف للمرحومة عمى المحترمة، الأميرة فاطمة هانم، ابنة الخديو إسماعيل التي سهلت، وعن طريق هبة كريمة، لهذه المؤسسة أن تنمو، وذلك نتيجة لموارد تليق بعظمة والدها الكبير، إسماعيل العظيم. فلقد وهبت أملاكها تبلغ ٣٣٠٠ (ثلاثة آلاف وثلاثمائة) فدان لكي يعطى الجزء الرئيسى من إيراداتها للجامعة. وفى الأيام الأولى من شهر يوليو ١٩١٣، دعت إلى قصرها فى القاهرة أصحاب السعادة: الدكتور محمد علوى باشا، عبد الخالق ثروت باشا، أحمد عزت باشا، على بهجت بك، وحسن بك سعيد، أعضاء مجلس الجامعة، لكي يستلموا عقود الهبة للجزء الأكبر من أملاكها، مع أرض تبلغ ستة فدادين، تقع قرب قصرها فى الجزيرة، لكي تبنى عليها مباني الجامعة، وأيضا مبلغ ثمانية عشر ألف جنيه ذهب، لهذا الغرض.

وقام صاحب السمو الأمير يوسف كمال، الذي كان قد زود مصر بمدرسة الفنون الجميلة من ماله الخاص، والذي أنفق على الكثيرين من طلبتها، لكي يكملوا دراستهم الفنية في أوروبا، والذي كان قد أعطى للمتحف الإسلامي في القاهرة عددا لا يحصى من الأشياء، حتى يزيد من ثروته، بالاستمرار في كرمه الخيالي، وأعطى الجامعة المصرية ملكية مائة وخمسة وعشرين فدانا في مديرية القليوبية الغنية، ومبلغا هاما لتحسين هذه الأراضي.

فالمجد لذكرى عمى الوقورة الحبيبة، وشكرا لقربي، الأمير يوسف كمال، والمجد لذكرى كل أولئك، الأموات منهم والأحياء، الذين شاركوا في هذا العمل الوطني*.

• أوضح الخديو في مذكراته أن فكرة إنشاء الجامعة كانت من نيت أفكار مصطفى كامل الذي تبناها وتحسن لها وروح إقامتها على صفحات جريدته على الرغم من معارضة سلطات الاحتلال، وأن هذه الفكرة كانت حتى قبل أن تولد كابوسا لبريطانيا، فالتأتأت الدوائر البريطانية حولها التشكوك حتى تعيش الأمة المصرية صميا في ظلام الجهل والامية، وذكر أن ذلك يرجع بسبب خاصة إلى خشية الإنجليز من انصراف الفلاحين منتجي الثروات عن نشاطهم الزراعي يضاف إلى ذلك خشيتهم من تواجد طبقة مصرية مثقفة تنادي ليس فقط بتحرير الأرض، ولكن أيضا بتحرير الشخصية المصرية والفكر والإرادة فيستيقظ المصريون وتنتشر روح العلم والمعرفة بينهم. وأنه منذ ندو الجامعة والناس يتعرون أن من حقهم تقديم انتقادات كانت عذبة وأحيانا غير عادلة. كما أوضح الخديو أن هذه الجامعة كانت علمانية وحديثة طبقا لمطلوبات الحياة الوطنية، كما أعطت مكانا هاما للغات الأجنبية والمواد الاقتصادية والفلسفة، وأنه سيجعل هذه المؤسسة أكثر استقلالا وحيوية. وإلى جانب ذلك فقد أوضح الأمير أحمد فؤاد رئيس الجامعة بأن إنشاء الجامعة جاء لكي يحصل الشباب المصري على مزايا التعليم العلمي دون الاستعانة إلى الاعترا ب صوب مراكز ثقافية بعيدة وأنه على الرغم من كل المعوقات فقد افتتحت الجامعة أبوابها في يوم الإثنين الموافق ٢٦ من ديسمبر ١٩٠٨، وإلى جانب ذلك فقد تعرضت المذكرات إلى افتتاح الجامعة والتعظيم التي تقست بهذه العذبة.

الجامعة في مذكرات هدى شعراوي*

في سنة ١٩٠٥ نشرت الصحف مقالات ومناظرات لكثير من المفكرين عن أيهما أنفع للقطر المصري في الحالة التي كان عليها.. الكتاتيب لم مدرسة كلية عالية. وقد اشترك في هذه المناقشات كثيرون من أصحاب الفكر والأقلام. أما الخطوة الأولى الأساسية والعملية فقد بدأها مصطفى بك كامل الغمراوي الذي رأى حاجة البلاد إلى المحصول العلمي، ووجوب توفيره في مصر توفيراً للجهود والإنفاق على طلاب العلم في أوروبا ففكر في إنشاء جامعة تضم كليات مختلفة مثل جامعات أوروبا وفكر في الدعوة لمشروع الجامعة والتبرع لها حيث نشر نداء في الصحف المحلية والعربية والإنجليزية داعياً لهذه الفكرة في ٣٠ سبتمبر ١٩٠٦ وقد بانر المرحوم أحمد شفيق باشا فاكتتبت بخمسمائة جنيه. وكان الخديو عباس راضياً عن هذا المشروع، مما شجع على عقد أول اجتماع لمناقشته في دار سعد زغلول. وقد اختير سعد

* مذكرات رائدة المرأة العربية الحديثة هدى شعراوي، القاهرة، كتاب الهلال، سبتمبر ١٩٨١ ص ١١٩ - ١١٩.

زغلول باشا وكيل، وقاسم بك أمين سكرتيرا، وحسنى باشا سعيد أمينا للصندوق، وعضوية مصطفى بك كامل الغمراوي، ومحمد بك عثمان أباطة، ومحمد بك راسم، وحسن بك جمجوم، وحسن باشا السيوفى وغيرهم، وكان المعتمد البريطانى اللورد كرومر يحارب كل ما من شأنه تقدم البلاد، فنادى بأن تعميم التعليم الابتدائى أهم من ذلك، وأن الأمة أحوج إليه من التعليم الجامعى، بل إنه ذهب فى محاربة المشروع إلى حد تعيين سعد زغلول باشا وزيرا للمعارف بقصد إبعاده عن الاشتغال بأمر الجامعة.

وقد قام قاسم بك أمين بمجهودات عظيمة لنجاح المشروع حيث قابل الخديو وعرض عليه أن يتولى رعاية المشروع فقبل الخديو وانتهى الأمر بتعيين الأمير أحمد فؤاد رئيسا لمجلس الجامعة عام ١٩٠٧ ومن أعضائها محمد على باشا، وعبد الخالق ثروت باشا، وإسماعيل صدقى باشا، ويعقوب أرشدين باشا، وإسماعيل حسنين باشا، ومرقص فهمى بك، وعلى بهجت بك، والسير جاستون ماسيرو وهكذا خرجت الجامعة المصرية إلى عالم الوجود. وكان فى مقدمة المتبرعين لهذا المشروع: الأميرة فاطمة كريمة الخديو إسماعيل التى تبرعت بسنة أقدنة، ووقفت ستمائة فدان ليصرف من إيرادها على شئون الجامعة بالإضافة إلى جواهر قيمتها ثمانية عشر ألف جنيه. وتخليدا لفضلها كتب على مدخل كلية الأدب تلك العبارة التى ما زالت موجودة حتى الآن وهى: "هذه من آثار حضرة صاحبة السمو فاطمة إسماعيل".

وهناك أيضا الأمير يوسف كمال، وأحمد بك الشريف وحسن باشا زايد وهو من سراة المنوفية، وقد أوقف عزبة سراوة مساحتها ستون فدانا على الجامعة. ومن أجل ذلك انتقل مجلس إدارة الجامعة برئاسة الأمير أحمد فؤاد

إلى قصر حسن باشا زايد لتقديم الشكر له رسمياً في ١٥ أبريل ١٩٠٨ وألقى خطبة بهذه المناسبة، ورد الأمير فؤاد على خطبة حسن باشا زايد بكلمة تقدير.

وقد افتتحت الجامعة المصرية في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨ في احتفال عظيم تصدره الخديو عباس. وكان في استقباله رئيس الجامعة، ورئيس مجلس الوزراء والوزراء وعلية القوم وألقى الأمير أحمد فؤاد كلمة في هذه المناسبة الوطنية السارة وبارك الخديو باكورة النهضة العلمية التي أذن بفتح باب التعليم العالي أمام أبنائنا وبناتنا.

والحقيقة أن هذا اليوم كان يوماً مشهوداً في تاريخ مصر لأن الافتتاح الجامعة تحقق بعد حرب لا هوادة فيها من اللورد كرومر من ناحية وبين المفكرين وأولى الأمر من ناحية أخرى. وبعد ذلك انتصاراً لإرادة الأمة على إرادة المستعمر الذي كان يحاول بكل الوسائل وضع العراقيل أمام تقدم العلم في بلادنا، ويعمل على تخلف أولادنا عن ركب العلم والمعرفة.

وجدير بالذكر أن السيدة ملك حفني ناصف التي اشتهرت باسم باحثة البادية، والتي كانت تكتفي من قبل بإعلان آرائها في الجرائد فقط قامت بإلقاء سلسلة محاضرات مفيدة في الجامعة وفي صالة الجريدة التي كان يرأس تحريرها أحمد لطفى السيد*.

* تحدثت هدى شعراوي في مذكراتها عن الخطوات الأولى الأساسية والعلمية بشأن فكسرة إنشاء الجامعة والجهود التي بذلت من أجل الدعوة لها وجمع التبرعات من أجل إنشائها حتى تم افتتاحها في ٢١ ديسمبر ١٩٠٨.

الوثيقة مرقم (١٩)

الجامعة في مذكرات سعد زغلول

٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٨

في هذا اليوم تفتتح الجامعة المصرية، وقد أعدوا الخطب التي سنتلقى فيها من الجنب العالي ورئيسها وبعض أعضائها. وعندما علمت بذلك، شافهت الرئيس وبعض الأعضاء في اشتراك ناظر المعارف في الخطب معهم، لأن له علاقة بمشروع الجامعة من جهة كونه أحد مؤسسيها، وناظرا للمعارف العمومية. فلم أسمع منهم - لغاية الآن - جوابا!

ولكنني أحسست بأن ذلك بايعاز! فإن عبد الخالق ثروت أخبرني أمس بأن الأعضاء جميعا قرروا ألا يخطب ناظر المعارف، وأنه لما أراد مناقشتهم في ذلك لم يمكنوه، وقالوا له: احفظ صوتك لنفسك. وأن يوسف صديق أخذ على نفسه إخبارك وإقناعك. فقلت: لم يخبرني هذا الأخير بشيء. وأخبرني بعد ذلك علوى بأن ترتيب الخطب كان في عابدين. وعلمت أيضا أنهم لم يذكروا قاسم بشيء، مع أنه أول مؤسسيها، ومات في خدمتها لهذا السبب بعينه!.

(١) مذكرات سعد زغلول ج ٢، القاهرة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ص ٨٢٥ - ٨٢٦.

فعبجت من قوم يبنون العلم على أساس من نكران الجميل وإخفاء الحقائق! وعجبت من قوم يتظاهرون بحرية الفكر وصراحة القول وأفكارهم مقيدة بالأوهام وأقوالهم مملوءة بالمواربة، يؤمرون فيأثمرون، ولا يجنون من أنفسهم معارضا، ثم يكتمون الحق، وهم يعلمونه! وأعجب من هؤلاء الكتبة والصحافيين^١، الذين يعلمون حقيقة الخِذَم التي أداها ذلك الفقيد للجامعة، ومع ذلك لم نرهم ذكروه أو ذكروا به، أو اتفقوا على حذف اسمه، مع أن من بينهم أصدقاء له وغيورين على ذكره!

افتتحت الجامعة، وحضرها خلق كثير من الأجانب والوطنيين، وخطب فيها رئيس الجامعة والخديو، وعبد الخالق ثروت، وأحمد زكى، والأستاذ الذى تعين لتدريس آداب اللغة الفرنسية.

وكان أحسن الخطب العربية تلاوة وإلقاء، ومعنى وعبارة، خطبة عبد الخالق ثروت، وأموأها في كل ذلك خطبة الرئيس، ثم التي بعدها. وكانت خطبة زكى^٢ أنقلها على السمع، وأبعدها عن الموضوع، وأفرغها من حسن الذوق - خصوصا وقد تكلم فيها عن الإسلام، ومجده بأمور متكلفة، وليس من اللياقة إلقاؤها في افتتاح جامعة لا دين لها إلا العلم^٣.

(١) في الأصل "الصحافيون".

(٢) أحمد زكى باشا.

(٣) توضح هذه العبارة فلسفة سعد زغلول العلمانية - رغم تفرجه في الأثر - التي تفرق بين ما ينتمى للدين وما ينتمى للعلم.

ومن أغرب ما رأيته، أن علماء الأزهر - وفي مقدمتهم شيخ الجامع والمفتي - حضروا هذا الاحتفال، على خلاف عاداتهم في مثل هذه الاحتفالات. وكذلك جمهور من الناس، الذين لا هم لهم إلا حضور الملاهي والتردد على مواضع اللعب!.

والسر في ذلك - على ما شعرت به - ما أشرت إليه في غير هذا الموضع، من ضعف الأمة في نفسها، وميلها دائما إلى الجهة التي يميل الحاكم إليها، بقطع النظر عما فيها من الحسن والقبح!.

• مضمون الوثيقة:

افتتحت الجامعة رسميا في ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ في حفل أقيم بقاعة مجلس شورى القواتين حضره عدد كبير من رجال الدولة والوجهاء والأعيان ورجال السلك السياسي والأجانب وشيخ الجامع الأزهر وغيره، كما حضر الحفل الخديو عباس الثاني وألقى خطبة أعرب فيها عن اعتناقه بخروج المشروع إلى حيز الوجود كما ألقى رئيس الجامعة وعبد الخالق ثروت وأحمد زكي وبعض الأعضاء خطبا في حفل الافتتاح وقد وصف سعد زغلول هذه الخطب بقوله إن أحسنها تلاوة وإلقاء ومعنى وعبرة خطبة عبد الخالق ثروت وأبوها كانت خطبة رئيس الجامعة وألقاها على السمع وأبعتها عن الموضوع خطبة أحمد زكي لأنه تكلم فيها عن الإسلام ومجده بأمور متكلفة ليس من التباقة إقازها في افتتاح جامعة لا دين لها إلا العلم.

ولما طالب سعد زغلول بالاشتراك في إلقاء الخطب نظرا إلى علاقته بمشروع الجامعة من جهة كونه أحد مؤسسيها ونظرا للمعارف العمومية في ذلك الوقت فإن طلبه كان طريقه الإهمال. وإلى جانب ذلك فإن أحدًا من الخطباء لم يذكر دور قاسم أمين في إنشاء الجامعة على الرغم من أنه كان أحد مؤسسيها مما جعل سعد زغلول يتعجب من ذلك.

الوثيقة مرقم (٢٠)

إرساليات الجامعة المصرية إلى أوروبا

UNIVERSITÉ ÉGYPTIENNE

CIRCULAIRE No. 1.
Missions en Europe

Objet : Mariage - Examens
Correspondances des Boursiers
de la Mission de l'Université
Égyptienne

الجامعة المصرية

مفطور نمرة ١
(إرساليات أوروبا)

بشأن زواج وامتحانات وحفظات
مطلة إرسالية الجامعة المصرية

Dans sa séance du 15 Mars dernier, le Conseil de l'Université a porté son examen sur diverses questions au sujet desquelles il a pris les décisions suivantes :

a. **Mariage** - Il est interdit aux Boursiers de contracter mariage au cours de leurs études.

b. **Examens** - Seul le cas de maladie constatée par examen médical sous le contrôle du Délégué, cas que le Conseil appréciera, les Boursiers doivent se présenter régulièrement à tous les examens qui composent le cours de leurs études.

Le fait de ne pas se présenter sera assimilé dans ses conséquences au cas d'absence prévu par l'Art. 8 du Règlement sur les Missions Universitaires ainsi conçu :

« Le Boursier qui aura été absent deux fois consécutives dans ses examens sera rappelé au point ».

c. **Correspondances** - Certains Boursiers acquiescent mal de l'addition présentée par l'Art. 14 du Règlement sur les Missions, et ne font parvenir au Secrétaire de l'Université que des lettres laconiques et insignifiantes.

L'Art. 1 est ainsi conçu :

« Les étudiants sont tenus d'écrire le 1^{er} de chaque mois au Secrétaire de l'Université une lettre dans la langue du pays où ils font leurs études, lettre qu'ils auront soin de traduire en arabe, sur une feuille séparée.

اجتمع مجلس إدارة الجامعة في ١٥ مارس سنة ١٩١١ وعرفى
مطلة مخططة قرر بشأنها ما يأتي :

(١) **زواج الطلبة**
محظوم على طلبة الإرسالية أن يتزوجوا ما داموا في الدراسة.

(٢) **الامتحانات**
يجب على الطلبة التقدم بطبع الامتحانات المطلوب منهم اداؤها في اليوم التي يلقونها إلا إذا عارضوا عليهم مرض يمنعه من التقدم لها. وفي هذه الحالة ينبغي تخفيف ضيقاً تحت ملاحظة مندوب الجامعة وبحرض الأمر منذ ذلك على مجلس الإدارة للفتن فيه. وفيما عدا ذلك فالطالب الذي لم يتقدم لامتحان بغير كاه سقط به وبأجل إحكام المادة الثامنة من لائحة الإرسالية وهذا عداً. والطلاب الذي يجب في الامتحان مرتين متتاليتين يحجب استرجاعه أو شطب اسمه ».

(٣) **خطابات الطلبة**
نلاحظ أن بعض الطلبة يقتصرون في تنفيذ أحكام المادة (١٤) من لائحة الإرسالية فيرسولون بغير كراهة خطباتهم التبريرية مختصرة ولا تؤدي البرض المقصود منها وهذا من الأدلة (١١)

« يجب على أرباب المراسلات أن يوردوا في أول كل شهر خطاً إلى مكتب الجامعة بصفة البلاد التي يلقون العلم فيها مع إرفاقه بورقة مفصلة عنه تتضمن ترجمته باللغة العربية.

« Cette lettre portera en tête le nom et l'adresse de l'étudiant et contiendra les indications sur son état de santé, sur la marche de ses études, sur la préparation et le résultat des examens, etc. En général, tous autres renseignements qui pourront éclairer l'Université sur la condition morale et matérielle du signataire. »

L'étudiant qui ne se conformera pas à cet article sera passible pour chaque lettre non envoyée, tardive, ou jugée insuffisante, d'une retenue sur son allocation mensuelle de L. E. 1 à L. E. 3, suivant l'appréciation du Conseil.

En cas d'infractions répétées, le Conseil appréciera la sanction à appliquer sur les bases de l'art. 7 du Règlement.

Le Conseil a, en outre, décidé que les dispositions ci-dessus formeront annexe au Règlement sur les Missions Universitaires en Europe.

Le Caire, le 20 Avril 1911

LE SECRÉTAIRE GÉNÉRAL

Je soussigné, Doyen de l'Université Égyptienne, ai pris bonne note du contenu de la présente circulaire. Je m'engage à me conformer à ses dispositions.

Date

Signature

ويكون هذا الخطاب مصدراً باسمهم وتوابعهم وشملها على بيان أحوالهم الصحية وسير دروسهم وتحضيرهم للاختبارات وتبليغها وعلى كل المعلومات التي تستفيد منها الجامعة للوقوف على أحوالهم الأدبية والمادية.

والطالب الذي يتألف هذه المادة يتخضع من مرتبة الشهري من جنبة إلى ثلاثة جنوبات حسبما يرى مجلس الإدارة وذلك من كل جواب لم يرسل أو أرسل متأخراً عن ميعاده أو ناقصاً وعندئذ هذه الجنابة لمجلس الإدارة أن ينظر في أمر الطالب مع مراعاة أحكام المادة السابقة من اللائحة.

وقد قرر المجلس أن تتضمن هذه القرارات ملاحقاً لللائحة الإرسالية الأوروبية.

نحرراً بالقاهرة في أول جمادى الأولى سنة ١٣٢٩ هجرية الموافق ٣٠ أبريل سنة ١٩١١ ميلادية

المكبر تيمر اعلم

أنا الموقع على هذا الطالب بأسمائهم
أقرت باني اطاعت على هذا المنشور
واتعهد باتباع أحكامه
التاريخ
الموقع

• مضمون الوثيقة:

عليت الجامعة منذ نشأتها بإيجاد طلابها إلى أوروبا لاستكمال معارفهم في جامعاتها الشهيرة وذلك لتكوين ألسنة وطنيين واشترط في عضو البعثة أن يكون مصري الجنسية واثقاً طبياً.

وتنحصر الضوابط التي وضعتها الجامعة لطلاب هذه البعثات في تحريم الزواج عليهم ما داموا في الدراسة، وفي ضرورة تلتزمهم لجميع الامتحانات المطلوبة منهم اجتيازها، ومن لم يتقدم منهم لهذه الامتحانات بعد راسياً، ويعامل بمقتضى المادة الثامنة من لائحة البعثات التي تنص على إعادة الطالب الذي يرسل في الامتحان أو شطب اسمه من البعثة إذا رسب مرتين متتاليتين، كما قلّبت الجامعة أن يحرر كل منهم خطاباً في أول كل شهر إلى سكرتير الجامعة يبين له فيه أحواله الصحية، وطريقة سيره في دروسه واستعداده للامتحانات ونتيجتها، وكل المعلومات التي يمكن أن تستلزم بها الجامعة للوقوف على أحوال طلابها، وحذرت كل من يخالف ذلك بخمس مبلغ من جنيه إلى ثلاثة جنيهات من راتبه الشهري.

الوثيقة مرقمة (٢١)

تطور برامج الدراسة بالجامعة

والأساتذة الذين تولوا التدريس

الحالة العلمية في ١٩٠٨ - ١٩١٤*

لأجل إرشاد المصريين إلى الدرجة التي وصلت إليها المعارف والأدب في أوروبا، قد نظمت الجامعة خمسة دروس، وعهدت بها إلى أساتذة اختصاصيين، منهم اثنان من أهل القطر، وهما حضرتا أحمد زكي بك، مدرس الحضارة الإسلامية، وأحمد كمال بك، مدرس الحضارة القديمة في مصر والشرق، لغاية ظهور الإسلام؛ واستندمت ثلاثة من الأساتذة الأوروبيين وهم جناب السنيور جويدي، مدرس أدبيات الجغرافيا والتاريخ عند العرب، والمستر ملر، مدرس أدب اللغة الإنجليزية، والمسيو بوفيليه، مدرس أدب اللغة الفرنسية.

وقد تقرر أن هذه الدروس تستمر الجامعة على تكميلها، أو تستبدل بها غيرها في الأعوام الآتية، بطريقة التدرج والترقي، حتى يكون لطلابها

* أحمد عبد الفتاح مدير: الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة.

والمنتسبين إليها إمام تام بحركة المعارف البشرية، والوقوف على تاريخ تقدمها منذ بدايتها إلى الآن، ثم تنتقل إلى تدريس علوم خصوصية بمجرد رجوع طلبتها من أوروبا، وتباشر تطبيق العلم على العمل؛ ليرتفع مستوى المدارك، وترتقى أذهان الطلاب، فيتيسر لهم النبوغ فيما يريدون الانقطاع إليه من الفنون.

ولكى تمهد الجامعة لكل الطلاب حضور دروسها، جعلت في كل يوم درسين، يبتدئ الأول في الساعة الخامسة بعد الظهر، وينتهي في الساعة السادسة. وبعد نصف ساعة للاستراحة، واختلاط الطلبة بالمدرسين، للاسترشاد منهم فيما يريدون زيادة الشرح والبيان فيه، يبتدئ الدرس الثاني، ويستمر لمدة ساعة أيضا؛ وبعد نهاية الدرس يختلط الطلبة بأساتذتهم مدة نصف ساعة أو أكثر، وقد فسحت المحل لقبول الطلاب، وجعلتهم على نوعين:

١- طلبة منتسبين، وهم الموجودون الآن، والمتخرجون في المدارس العالية والخصوصية والأزهر الشريف، والأجانب عن هذه المدارس، الذين يقدمون طلبا بنية الاستمرار على حضور درس واحد فأكثر، من الدروس الخمسة، للحصول على شهادة أو إجازة، أو لقب، مما تقره الجامعة في المستقبل.

٢- المستمعين المتطوعين، وهم كل من يطلب قبوله بهذه الصفة، ويدفع الرسم المقرر عنها، بغير التزامه أى قيد أو شرط آخر.

وقد خفضت المصروفات السنوية إلى نهاية ما يمكن، فجعلتها ١٢٠ قرشا للطلبة المنتسبين، الذين يحضرون ثلاثة دروس فأكثر من دروسها،

و ٤٠ قرشا لمن يريد منهم حضور درس واحد، وضاعفت هذه القيمة للمستمعين المتطوعين، ثم أنشأت بطاقات لحضور محاضرة واحدة، ورسمها ٥ قروش.

١٩٠٩ - ١٩١٠

لئن أظهرت الحال احتياج الجامعة إلى المال، ما ذلك إلا لأنها تطلب التوسع في دروسها، والنهوض بها إلى المستوى الذى يجعلها على الدوام نافعة، راسخة الأقدام، ولقد كان من أقصى أمانيتها، أن تستبدل بالمحاضرات التى تلقى فيها دروسا حقيقية، تكون أساسا لها، وتزيد فى خطواتها فى السنين المقبلة، حتى تصبح معهدا جامعا صحيحا بكل معانى الكلمة، ولكن حالتها المالية اضطرتها إلى الاستمرار على منوال العام الماضى، ولكن مع التوسع فى الدروس، فقد بدأت فى السنة الماضية بخمسة أنواع من المحاضرات، وهى:

(١) الحضارة الإسلامية.

(٢) الحضارة القديمة.

(٣) آداب الجغرافيا والتاريخ عند العرب.

(٤) الآداب الفرنسية.

(٥) الآداب الإنجليزية.

ولكن كان هذا بدء دخول الجامعة فى دور العمل الحقيقى وظهر لأعضاء مجلس إدارتها من التجارب، ومن احتياجات البلاد، وجوب الاستمرار فى هذا العام على إلقاء المحاضرات فى الآداب الفرنسية، والآداب الإنجليزية؛ ولكن مع زيادة التوقع فيهما، بحيث تشمellan فن التمثيل

والتشخيص في القرن التاسع عشر في أوروبا، ليتمكن الطلبة من الوقوف على أساليب هاتين اللغتين، وعلى مقدار تطورات رجال هاتين الأمتين العظيمنتين، وكيفية تدرجهما في ترقية بلادهم وأسندت الجامعة هاتين المادتين إلى جناب المسيو بوفيليه، أستاذ المادة في العام الماضي، وإلى جناب المستر سيسون، مدرس اللغة الإنجليزية بجامعة ديجون بفرنسا، وقررت إنشاء درس لأداب اللغة العربية.

ولما لم يكن في هذا الموضوع كتاب مخصوص، يبحث في جزئياتها، ويستوفيها في موضوعاتها، اهتمت اللجنة الفنية بالجامعة بهذا الأمر، فنشرت إعلاناً عاماً في جميع الجرائد المحلية، تطلب فيه من رجال الآداب العناية بهذه المسألة، والمسابقة في تأليف الكتاب المطلوب، ولأجل تشجيعهم على العمل، قررت ما يأتي:

أولاً- المدة التي يلزم تقديم الكتاب فيها هي سنتان.

ثانياً: إعطاء الناجح الأول مكافأة قدرها ٢٠٠ جنيه، والناجح الثاني ٥٠ جنيهاً.

ثالثاً- تتولى الجامعة طبع كتاب الناجح الأول، وإعطاءه ٢٠٠ نسخة منه.

رابعاً- إذا لم يزل المكافأة أحد، تعاد المدة، وتبقى المكافأة على ما هي عليه حتى يتم تأليف الكتاب على النمط المطلوب.

ولما كان هذا الموضوع من الدروس المهمة، التي يجب إلقاؤها بالجامعة، ونظراً إلى احتياج الجامعة إلى مدرس أو أكثر يلقنون هذا العلم

بأساليب حديثة، رأت اللجنة الفنية أن تبعث في هذا العام بشيخ من نابغى مدرسة المعلمين الناصرية إلى باريس، لدرس آداب اللغة الفرنسية، وإحراز أعلى الدرجات فيها، حتى إذا وقف على طرقها وأساليبها، رجع إلى الجامعة، ودرس آداب اللغة العربية، طبقا لما اكتسب من الطرق الفلسفية، والأساليب العلمية.

بعثت الجامعة بواحد من المشايخ، ورأت أنه إذا نجحت تجربتها انتخبت غيره، وبعثت بهم إلى أوروبا، لمثل هذا الغرض، وإلى أن ينتهى هذا الشيخ من دراسته ويرجع إلى مصر، بدأت الجامعة بتدريس هذا الفرع، ابتداء من هذه السنة المكتيبة، وأسندته إلى حضرة حفى ناصف بك، فكان لهذا الدرس من الأهمية، ما جعل الإقبال عليه عظيما جدا، حتى بلغ عدد سامعيه نحو مائة وأربعين طالبا منتسبا، غير الذين يحضرون لسماع المحاضرات بطريق التطوع والاختيار.

ورأت الجامعة بجانب ذلك، وجوب إحياء علوم العرب، فإنها وحدها هى التى يمكنها القيام بهذا العمل المجيد، فقررت إلقاء محاضرات عما وصلوا إليه فى الفلك والرياضيات، وانتخبت لهذا المستشرق الإيطالى الأستاذ نلينو، المدرس بجامعة بالرمو، عاصمة جزيرة صقلية بإيطاليا، لتخصصه فى هذا الموضوع، ولما له فيه من التحقيقات التى اشتهر بها عند أهل الدراية.

ولكى تزيد الفائدة العملية من دروسها، قررت إلقاء محاضرات فى الرياضيات العالية، وفى الطبعية، واختارت لهذين الفرعين سعادة صابر صبرى باشا، وحضرة إسماعيل حسنين بك، لاشتهارهما بين أفاضل الأساتذة المصريين بالتعويل على الأساليب الحديثة.

ولما كان للعلوم الاقتصادية شأن عظيم في هذه الأيام، وخصوصا الاقتصاد الزراعى، الذى تحتاج إليه بلادنا المصرية، أدخلت الجامعة فى منهجها تدريس علم الاقتصاد السياسى والزراعى، واستقدمت أستاذا قادرا على تدريس هذا الفن من فرنسا، هو المسيو جرمان مرتان، أستاذ الاقتصاد السياسى بجامعة ديجون بفرنسا، ولقد أصاب نظر رجال الجامعة الواقع، إذ أعظم دليل على افتقار البلاد لعلم الاقتصاد، هو إقبال المستمعين العظيم، وموافقتهم على الحضور فى هذا الدرس، فعدد من اشتركوا فى محاضرات هذه المادة هو ١٥٠ طالبا منتسبا غير المستمعين.

ورأى دولة الأمير "أحمد فؤاد" من وجهة أخرى أن مركز المرأة المصرية الأدنى، لا يرقى إلا برفقها فى العلوم، وأن الجامعة هى التى يجب عليها أن تأخذ بيدها، فتسير بها إلى مستوى المدارك الصحيحة، والأفكار الحديثة.

فعرض رأيه على رجال الجامعة، فأمنوا على فكرته، وعضدوه فى تحقيق إلقاء المحاضرات التى تهتم السيدات المصريات، ورجوا منه أن يسعى فى الحصول على الأستاذة التى تفى بهذا الغرض، فاستعان دولته وهو فى باريس بجناب المسيو ماسبيرو، حتى وفق للحصول على سيدة حائزة لأكبر درجات التدريس "شهادة الأجرىجاسيون" وهى الأنسة كوفريير، المدرسة بمدرسة راسين بباريس، وفوض إليها إلقاء محاضرات فى موضوع أحوال المرأة فى العصور القديمة والحديثة، وابتدأت هذه المحاضرات والشك يخالط سموه فى نجاحها، نظرنا إلى كونها أول خطوة فى بابها، ولكن الأنسة كوفريير عرفت كيف تستعمل السامعات إلى محاضراتها، حتى زاد إقبال السيدات على

دروسها، فبلغ عدد المنتسبات سكين سيده، منهن ٣٥ مصريات، وباقيتهن أجنبيات، هذا غير السيدات اللاتي يحضرن بطريق التلوع، لمن بالقليلات.

ولأجل تمام المحافظة على عاداتنا القومية، ولعدم اختلاط الرجال بالسيدات عند مجيئهن وانصرافهن، أمر سموه أن تكون دروس السيدات في الصباح؛ ولم يكتف سموه بذلك، بل رأى ألا يحرم أهالي البلاد النفع الذى تنشره الجامعة، فأمر أن يُكَلَّف اختصاصيون بإلقاء محاضرات فى أهم مدن القطر، سواء بواسطة التشخيص بالفانوس الكهربى أو بدونه؛ ولا تخفى الفائدة الأدبية، التى تعود على أبناء هذا القطر من ذلك.

ورأى سموه أيضا أن الدروس التى تلقى فى الجامعة تفيد السامعين فقط، ولا تفيد غيرهم من سكان المدن الأخرى، ولا الذين لا يتمكنون من الحضور فى دار الجامعة لكثرة أشغالهم، فأمر بحفظ الدروس التى تلقى، ليكون كل منها مجموعة ثمينة فى المستقبل، يطلع عليها من أراد، وجعلت الجامعة قيمة الاشتراك فيها بعد طبعها زهيدا جدا، وذلك للمحافظة على مبدأ الجامعة، وهو تسهيل السبل إلى تحصيل العلم على الطالبين.

١٩١٠ - ١٩١١

إنشاء كلية الآداب والفلسفة

لا يخفى أن التدريس فى الجامعة، كان فى أول الأمر عبارة عن سلسلة محاضرات، تلقى فى موضوعات مختلفة؛ وكان الغرض من ذلك تعويد الشبان وطلبة العلم حضور العلوم العالية، وترغيبهم فى ترقية مداركهم، ومعرفة العلوم التى يميلون بطبيعتهم لتحصيلها، وذلك قبل البدء فى سن نظام نهائى للتدريس.

ولما أنست الجامعة في طلابها، أنهم أكثر إقبالا على سماع العلوم الأدبية، منهم على سماع غيرها، رأت أنه قد حان لها الوقت لإنشاء كلية للأدب والفلسفة، على طراز حديث، تراعى فيه حاجات أبناء هذا القطر. وقد تم لها تحقيق هذه الأمنية، وجعلت أساس التعليم اللغة العربية. وبذلك دخلت الجامعة في طور جديد من حياتها الحقيقية، أما نظام الدروس في العامين الفانتين فلم يقصد منه سوى معرفة أميال الشباب الغريزية.

ولكى تبنى الجامعة عملها على أساس متين، رأت أن لا مندوحة عن تقرير شروط خاصة، للدخول في سلك الطلبة، الذين يكون لهم حق الحصول على الإجازة العلمية، متى أتموا الدراسة، ونجحوا في الامتحانات التي يتقدمون لها. وقد جعلت شرط ذلك، أن يكون الطالب حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية المصرية، أو شهادة أخرى أجنبية أو غيرها، يرى مجلس الإدارة أنها معادلة لتلك الشهادة.

وليس القصد من ذلك حصر التعليم في فئة دون أخرى، ولكن لتتمكن الجامعة الحديثة العهد، من تخريج رجال أكفاء.

أما حضور علم واحد أو جملة علوم، بصفة مستمع متطوع، فقد جعلته مباحا لكل طالب بدون شرط ولا قيد.

ولكى نتيح للقارئ فكرة عما كان للأمير "أحمد فؤاد باشا" من فضل في إنشاء هذه الكلية، واختيار أساتذتها، والعمل على تنظيمها ورقبها، رأينا أن نسجل هنا محضر الجلسة التاريخية، التي عرض فيها مشروع إنشاء كلية الآداب.

حول إنشاء كلية الآداب والفلسفة

مستخرج من محضر اللجنة الفنية

للجامعة المصرية: جلسة ١٩ أبريل سنة ١٩١٠

قال دولة الأمير "أحمد فؤاد" رئيس الجامعة المصرية، لحضرات أعضاء اللجنة الفنية، في ١٩ أبريل سنة ١٩١٠:

"إننا لغاية الآن اتبعنا في نظام التدريس بالجامعة، إلقاء محاضرات في علوم مختلفة، لا رابطة بينها، ولا تؤدي إلى غاية معلومة معينة، ولا يخفى أنه لم يكن في استطاعتنا أن نعمل غير ذلك، بالنظر لقلة مواردنا، ومع ذلك فإن هذه المحاضرات قد عودت الطلبة على سماع الدروس العالية، التي تلقى بالجامعات، وأظهرت للجمهور أن هناك جامعة يجب توجيه الأنظار إليها.

فإذا لم يكن ميسورا لمعهدنا العلمي أن يولد كاملا، بالشكل الذي نرى عليه الجامعات الأجنبية، لأن ذلك لم يشاهد في بلد ما. غير أنكم لا تجهلون من جهة أخرى أن النظام الحالي معيب، ولا يسوغ لنا أن نستمر فيه، فنظام الجامعات يستدعي بالضرورة إيجاد كليات لتعليم العلوم والفنون، على اختلاف أنواعها، وجامعتنا لم تسلك لأن هذا النهج. فيجب علينا والحالة هذه أن يعدل عن هذه الخطة التي اتبعناها لأن، بتعيين نظام آخر، مطابق لما نراه في سائر الجامعات الأجنبية، وبتعيين علينا أن نفكر نحن أيضا في إنشاء كليات على النمط الحديث بالتوالي، كلما تساعدنا الظروف، وأن نبدأ بكلية للآداب، لأن البلاد محرومة من هذا النوع من التعليم، وهي مع ذلك في حاجة لأن يكون فيها الكتاب والحكماء والمؤرخون وغير ذلك، على أن يكون أساس التعليم فيها باللغة العربية، ونضع لها نظاما يكون موافقا للروح العلمية الحديثة، مع التوفيق بحاجة البلاد، حتى تصير وحيدة في بلاد المشرق.

هذا وبعد مشاورة المسيو ماسيرو فى هذا الموضوع، أعطيته مذكرة صغيرة لمشروع إنشاء كلية آداب، أعده الأستاذ جويدى بناء على طلبى، وبعد مضى شهرين بعث إلى مشروعين آخرين، وضعهما بمعرفته، أحدهما يستدعى لتنفيذه إنفاق مبلغ ١٨٠٠٠ جنيه فى العام، والثانى يكلفنا مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه أيضا، مع أننا لا يمكننا أن نصرف على جميع فروع التعليم أكثر من ٣٠٠٠ جنيه فى السنة.

ولذلك فإنى خابرت بصفتى الشخصية حكومة إيطاليا، ورجوت جناب المسيو دمريتينو، معتمدها السياسى فى مصر، أن يساعدنى هو أيضا لىدى حكومته، للوصول إلى انتداب أساتذة من المستشرقين الإيطاليين، لتدريس العلوم التى نعهد بها إليهم باللغة العربية، فى قسم الآداب المزمع إنشاؤه، وأن يستمروا على الاستيلاء على مرتباتهم الأصلية من حكومتهم، فى المدة التى يكونون فيها فى خدمة الجامعة. وبهذه الطريقة لا يكلفون الجامعة إلا مرتبات يسيرة جدا، فنستطيع بهذه الطريقة تنظيم قسم الآداب، بما لا يتجاوز مواردنا الحالية.

ولقد بدأت بمخاطبة حكومة إيطاليا، لوثوقى من أن مساعى ستكلل بالنجاح، لما لى من المكانة عند جلالة ملك إيطاليا، التى أساسها العلاقات الودية، التى كانت بين العائلة الملوكية وساكن الجنان المغفور له إسماعيل باشا والدى.

على أن تعيين المدرسين غير قاصر على أبناء إيطاليا، لأننا سنجلب أيضا أساتذة من بلاد أخرى، غير أنى جعلت مخابرتى الأولى مع حكومة إيطاليا فتح باب، يمكننا من الحصول على مساعدات الحكومات الأجنبية الأخرى، فيما يختص بتعيين الأساتذة، فإن هذه الحكومات لا تتأخر عن أن تمنحنا امتيازات، تعادل ما تكون منحتنا إياه حكومة إيطاليا.

ثم تلا دولة الأمير خطابا محررا من جناب المسيو دمريثيو، المعتمد
السياسى لجلالة ملك إيطاليا بمصر، يبلغ فيه بصفة رسمية، قبول الحكومة
الإيطالية مطالب الأمير أحمد فؤاد، المتعلقة بإنشاء قسم الآداب، سيندب فيه
للتدريس باللغة العربية عدد من المستشرقين الإيطاليين.

فاعترض جناب مسيو ماسيرو على مشروع دولته، إذ يرى أن التعليم
باللغة العربية، بمعرفة مدرسين أجانب، لا ينظر إليه الوطنيون بعين الرضا،
ويخشى أن تعيين أساتذة من جنسية واحدة، يحول عنا عطف الممالك الأخرى
من جهة، ومن جهة أخرى يكسب عنصر هؤلاء المدرسين نفوذا سياسيا
عظيما، وأنه فى هذه البلاد يجب مراعاة العناصر المختلفة، حتى فى
الوظائف الأقل أهمية من هذه، وختم كلامه بقوله إن هذه الاعتراضات لا
يقتصد بها إيطاليا بنوع خاص، وإنه كان بيديها لو كان الأمر يتعلق بعنصر
آخر أيا كان.

فأجاب دولة الأمير "أحمد فؤاد" على اعتراض جناب المسيو ماسيرو،
أن المقام ليس مقام الخوض فى مسائل نفوذ سياسى، فإن معهدنا مصرى
محض، ويجب أن نبتعد عن كل مناقشة سياسية أو دينية، وأن دولته لا يسمح
مطلقا أن يكون للسياسة دخل فى قرارات الجامعة، إذ ينبغى أن يكون البحث
مقصورا على نفع معهدنا العلمى، وهذا النفع من شأنه أن يجعلنا نعدل عن
خطتنا التى اتبعناها فى نظام التدريس الحالى، على شكل محاضرات متفرقة،
فإن من المسائل الحيوية التى يجب أن تكون شغلنا الشاغل، إنشاء كليات
منتظمة، يتعلم فيها طلابنا أساليب العلوم الحديثة، وأن نبدأ بكلية للآداب، وبما
أن التعليم بهذه الكلية سيكون باللغة العربية، فلا محل للقول بحدوث نفوذ
سياسى.

أما إنشاء الكلية فيكلفنا من النفقات ما يتراوح بين ١٤ و ١٦ ألف جنيه في العام، وبما أن مواردنا لا تسمح لنا الآن بتحقيق ذلك، ولكي نبليغ هذه الغاية مع مراعاة حالتنا المالية، قد طلبت من الحكومة الإيطالية، لأسألها عما إذا كانت تقبل أن تستمر على دفع مرتبات الأساتذة الأصلية، الذين تكون في حاجة لتعيينهم، مدة اشتغالهم بالتدريس في مصر، وفي هذه الحالة يكون ما ندفعه لهم من المرتبات شيئاً يسيراً، وبهذه الوسيلة لا يتأخر عن تلبية طلبنا كل من ننتدبه لخدمة الجامعة من أفاضل الأساتذة المستشرقين.

ثم عقب دولته بقوله: إن الحكومة الإيطالية قد أجابته إلى طلبه، فلا يتسنى رفض هذا القبول.

عند ذلك قال سعادة حسين رشدي باشا: إنه لا يعارض مبدئياً في جعل التعليم باللغة العربية بمعرفة أجانب موظفين، للعلوم التي لا يوجد من المصريين من تتوفر فيهم شروط الأهلية اللازمة لتكريسها، وطلب معرفة برنامج الكلية.

فأجاب دولة الأمير "أحمد فؤاد باشا" بأنه يقبل اقتراح سعادة رشدي باشا، فينتخب عند الإمكان بعضاً من العلماء المصريين، ليقوموا بالتدريس بالكلية، وطلب من اللجنة تقرير إنشاء كلية آداب، من ابتداء السنة المكتبية ١٩١٠ - ١٩١١ إذا كانت موارد الجامعة تسمح.

فوافقت اللجنة على هذا الاقتراح.

عند ذلك شكر سعادة الدكتور علوي باشا دولة الأمير على ذلك، وطلب شروط تعيين الأساتذة، حتى لا يطالبوا بحقوق مكتسبة فيها بعد.

فأجاب دولة الأمير "أحمد فؤاد": أن الجامعة ستتخذ الاحتياطات اللازمة لذلك، وأنه يقبل الاقتراحات التي يرى حضرات الأعضاء فائدة لاعتبارها في هذا الشأن.

ثم ألقى جناب المسيو ماسيرو في طلب الاطلاع على برنامج التدريس، ومعرفة أسماء المدرسين.

فأظهر دولة الأمير "أحمد فؤاد" استعداداه لإحاطة اللجنة علما بهذا البرنامج. وفيما يلي أسماء المدرسين، وبرنامج الدراسة، وشروط التعيين: ويؤخذ منها أن الأساتذة يعينون بشروط، لمدة أربع سنوات، وأنه نظرا إلى كونهم سيستمررون على الاستيلاء من حكوماتهم على مرتبات الوظائف التي يشغلونها في بلادهم، أصبحوا لا يكلفون الجامعة شيئا.

لغة التدريس	أسماء المدرسين	أسماء العلوم
اللغة العربية	حنفي ناصف بك	آداب اللغة العربية
	الدكتور نلينو	تاريخ آداب اللغة العربية
	" ليتمان	علم مقارنة اللغات السامية
	" ملوني	تاريخ الشرق القديم
	الشيخ محمد الخضرى	تاريخ الأمم الإسلامية
	سلطان محمد أفندى	الفلسفة العربية والأخلاق
	الدكتور سانتلانا	تاريخ التعاليم الفلسفية
اللغة الإنجليزية	إسماعيل بك رأفت	الجغرافيا وعلم الشعوب
	المستر جيل	تاريخ آداب اللغة الإنجليزية
" الفرنسية	المسيو لومونييه	تاريخ آداب اللغة الفرنسية

ومدة الدراسة بهذه الكلية أربع سنوات، ومن هذه المواد تسع إلزامية، يجب على الطلبة المنتسبين حضورها، وتأدية للامتحانات فيها، وهى الثمانى التى تدرس باللغة العربية، ودروس آداب إحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية، بحسب اختيار الطالب.

والجامعة بتقريرها تعليم الدروس العالية فى الآداب والفلسفة، قد طرقت بابا جديدا لم يطرق فى مصر من قبل، وغايتها من ذلك إيجاد روح علمية جديدة فى الناشئة، وتثقيف ألهامهم، وتغذية عقولهم بثمارها، ولها الأمل العظيم أن ترى من خريجها من لا يقلون كفاية وعلما عن حملة دبلومات وشهادات الجامعات الأجنبية.

وقد أبلغ دولة الأمير وهو فى روما، موافقة الجمعية العمومية للجامعة، على إنشاء كلية الآداب، وأنه بهذا الإنشاء بالكيفية المرغوبة، سيحصل عجز فى ميزانية الجامعة لسنة ١٩١٠ - ١٩١١ فجاء من دولته البرقية الآتية:

"حضرة صاحب السعادة إبراهيم نجيب باشا"

الجامعة - محافظة القاهرة

أشكركم على القرار النهائى، وسأعتمد على خطابكم، وأخذ على عهدتى العجز المتوقع حصوله بإنشاء كلية الآداب، وسأخذ التعهدات اللازمة فيما فيه المنفعة العامة.

"قواد"

قسم العلوم الاجتماعية والاقتصادية

لما كان للعلوم الاجتماعية والاقتصادية الأهمية العظمى في هذه البلاد الزراعية، رأى مجلس الإدارة أن الحاجة ماسة لتعليمها، ولذا عزم على إنشاء قسم لها بالجامعة في عام ١٩١١، وبدأ في عام ١٩١٠ بتدريس علمي الاقتصاد السياسي والاقتصاد الزراعي، يلقي الأول منهما مسيو ليون بوليه باللغة الفرنسية، والثاني مسيو شارل شدياق، باللغتين الفرنسية والعربية.

قسم السيدات

عنيت الجامعة في عام ١٩١٠ عناية خاصة بتوسيع نطاق قسم السيدات، وقررت أن تلقى فيه محاضرات في الموضوعات الآتية:

(١) علم النفس والأخلاق الخاصة بالنساء، ويقوم بإلقاء محاضرات هذا العلم باللغة الفرنسية مدموازيل كوفروير.

(٢) مواضيع عصرية تقوم بإلقائها باللغة العربية، السيدة نبوية موسى ناظرة مدرسة المعلمات بالمنصورة.

(٣) مواضيع في التربية بأنواعها، وتقوم بإلقائها باللغة العربية السيدة لبيبة هاشم صاحبة مجلة فتاة الشرق.

(٤) مواضيع طبية في علم حفظ الصحة وغيره، باللغات العربية والفرنسية وغيرها.

١٩١١ - ١٩١٢

يشمل نظام التعليم في الجامعة ثلاثة أقسام، وهي:

(أ) قسم الآداب.

(ب) فرع العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

(ج) الفرع النسائي.

قسم الآداب

كان يعوز الجامعة في مبدأ نشأتها، الوسائل اللازمة لتأسيس قسم أو أكثر، يمكن لها فيه منح إجازات دراسية لطلابها، فاكثفت وقتيا بتنظيم دروس مختلفة الأنواع، على سبيل التجربة، فكان منها بعض الفائدة، غير أنها لم توجد بينها الروابط التي توجد في أقسام التدريس المنظمة. وقد أتيح لها في عام ١٩١١ أن تنظم قسما للآداب، جعلت أساس التعليم فيه لغة البلاد.

ويشتمل هذا القسم على عشر مواد، منها ثمان واجبة، تدرس باللغة العربية، واثنان اختياريان، تعلم إحداهما باللغة الإنجليزية، والثانية باللغة الفرنسية.

الدروس الواجبة:

- | | |
|-------------------------------------|---|
| ١- آداب اللغة العربية | الأستاذ الشيخ محمد المهدي، المدرس
بمدرسة القضاء الشرعي |
| ٢- تاريخ آداب اللغة
العربية | الأستاذ الدكتور نلينو، المدرس بجامعة
بالرم. |
| ٣- مقارنة اللغات والآداب
السامية | الدكتور ليتمان، المدرس بجامعة
ستراسبورج |

- ٤- تاريخ الشرق القديم
- ٥- تاريخ الأمم الإسلامية
ولا سيما تاريخ مصر
في العهد الإسلامي
- ٦- الفلسفة العربية وعلم
الأخلاق
- ٧- تاريخ المذاهب الفلسفية
- ٨- تقويم البلدان ووصف
الشعوب
- الدرسان الاختياريان
- ٩- تاريخ آداب اللغة
الإنجليزية
- ١٠- تاريخ آداب اللغة
الفرنسية
- الأستاذ الدكتور ملونى
- الأستاذ الشيخ محمد الخطرى،
وكيل مدرسة القضاء الشرعى
- هذه العلوم أوقف تدريسها فى العام
المذكور.
- الأستاذ المستر برسى وايت الشاعر
الإنجليزى المشهور
- الأستاذ المسيو. ج. فيانيه، المدرس
بجامعة مونبلييه.

وظهر أن ثلاثة من العلوم الإجبارية أوقف تدريسها مؤقتا، نظرا إلى استقالة الأساتذة الذين كانوا يقومون بإلقائها، وأن درس تاريخ الشرق القديم عطل تدريسه من ابتداء شهر مارس سنة ١٩١٢ بوفاة الأسوف عليه الدكتور ملونى.

ولقد تبودلت بين دولة الأمير "أحمد فؤاد باشا" رئيس الجامعة فى أثناء رحلته بأوروبية عام ١٩١١ وأفاضل المستشرقين مراسلات، لنديهم للتدريس

بالجامعة المصرية، نذكر من بين هؤلاء الأفاضل العالمين هو غرونى سنوك وجولد زيهير، فالعلوم التى أوقفت عام ١٩١١ مستدرس فى عام ١٩١٢ بأستاذة جذ أكفاء لها.

وكان مما يؤسف له أن عدد الطلبة المقيدى فى دروس قسم الآداب، قد نقص نقصا بيدا عن السنين الماضية. ويرجع هذا النقص لعدة أمور، أهمها انصراف الطلبة إلى التوظيف والاكتفاء بالشهادة الثانوية للحصول على هذه الغاية، التى يسهل عليهم تحقيقها بنيل تلك الشهادة.

ولذلك فكرت الجامعة فى إيجاد فائدة مادية لطلاب الجامعة، تعمل مع الفائدة الأدبية على الترغيب فى علومها، فوفقت الجامعة إلى قبول الحكومة مبدئيا، إلى الاعتراف بصفة رسمية، بالإجازات التى تمنحها الجامعة من يقضون الدراسة بقسم الآداب، بعد تمضية الأربع السنوات المقررة لها، وتخويل حاملها بعض امتيازات على الشهادة الثانوية أو ما يعادلها.

وقد وضعت لقسم الآداب فى عام ١٩١١ لائحة مشتملة على ست وأربعين مادة، وشكل له مجلس الإدارة الفنية، أعضاؤهم هم أساتذة القسم، برئاسة عميده الدكتور ليمان، ووكيله الأستاذ الشيخ محمد المهدى، وسكرتيه الشيخ محمد الخضرى.

فرع العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

نظرا إلى حاجة بلادنا التى ليس لها موارد أهم من الزراعة، إلى رجال يلمون بنظام الأعمال الزراعية والاقتصادية، ويعملون على إتمام ثروتها، وتحسين حالتها الاجتماعية، رأت الجامعة وجوب التفكير فى إنشاء هذا الفرع. ولما لم يكن لديها وقتئذ جميع الوسائل التى تمكنها من إنشائه على

النمط المرغوب فيه، رأيت من جهة أخرى، ألا تفوت على الطلبة المصريين أية فائدة تمكن الجامعة من إفادتهم إياها في مواد هذا القسم ، فقررت تدريس ثلاثة علوم، وهى:

- | | |
|--|---|
| ١- الاقتصاد السياسى
باللغة الفرنسية | الأستاذ المسيو بوليه، المدرس بكلية
الحقوق بجامعة تولوز |
| ٢- الاقتصاد الزراعى
باللغة العربية | الأستاذ شارل ألفندى شدياق |
| ٣- الرى ونظام النيل
باللغة العربية | الأستاذ عبد الله وهبى بك، مفتش رى
القسم الثانى بنظارة الأشغال العمومية،
والعضو بمجلس إدارة الجامعة. |

الفرع النسوى

لا ريب أن التعليم النسوى هو من أهم أسباب تقدم الأمم وارتقائها من كل الوجوه، ففائدته غير مقصورة على إيجاد السعادة العائلية بين الأفراد، وما يترتب عليها من بعث الهممة والجد فى النفوس، ولكن أثرها الطيب نراه ظاهرا جلجا فى جميع صفات الأمم التى ارتقت نساؤها.

وذلك مما جعل إدارة الجامعة تفكر فى إيجاد فرع نسوى فى الجامعة، فأنشأته صغيرا، وقد توسعت فيه على قدر ما سمحت الحال، حتى أصبح يشتمل التعليم فيه المواد الآتية:

(أولا) محاضرات باللغة الفرنسية، فى التربية والأخلاق، تقوم بإلقائها الأئمة كوفريز، المدرسة بمدرسة راسين بباريس.

(ثانيا) محاضرات باللغة العربية، هذا بيانها:

١- تاريخ مصر القديم:

أهم التغيرات التي طرأت على الحكومة في مصر أيام سبطوتها وارتفاع فنونها وصناعاتها.

٢- تاريخ مصر الحديث:

الدولة الإسلامية وعلاقتها بمصر باختصار.

عادات المصريين وتأثير الإسلام فيها.

دولة المماليك.

حروب فرنسا.

ذكر أشهر النساء في جميع ما ذكر من التاريخ.

وقد عهد في تدريس هذه المادة إلى الأئمة نبوية موسى، ناظرة مدرسة المعلمات بالمنصورة.

(ثالثا) التدبير المنزلي:

تقدم التدبير المنزلي وتاريخه.

علاقة النقود بالتدبير المنزلي.

التدابير الصحية

اختيار المنزل وأثاثه.

الحياة الزوجية وسعادة الأسرة.

الآداب المنزلية والأخلاق.

وقد عهد فى تدريس هذه المادة إلى السيدة رحمة صروف.

ومن هذه المواد نرى أن الزيادات التى أدخلت على هذا القسم عام ١٩١١ - ١٩١٢ هى إكثار عدد المحاضرات العربية التى اختيرت لها الموضوعات الملائمة لحالة المصريين، مما استفد من الفائدة التى تعود على المصريين بالنجاح فى الحياة، وكسب عيشة صالحة راقية، فالأمهات أولى المدارس، وأقربها على تقويم الأخلاق، وغرس الفضائل فى النفوس.

١٩١٢ - ١٩١٣

لم يدخل على نظام التعليم فى قسم الآداب تغيير، ولم تزد علوم جديدة على ما كان يدرس فيه. غير أن الجامعة عهدت فى تدريس بعض العلوم إلى أساتذة جدد، وفيما يلى بيان العلوم التى تدرس، وأسماء الأساتذة الذين يدرسونها.

- ١- آداب اللغة العربية الأستاذ محمد المهدي، المدرس بمدرسة القضاء الشرعى، ووكيل قسم الآداب
- ٢- تاريخ آداب اللغة العربية الأستاذ المسيو جستون فيت (Gaston weit)
- ٣- تاريخ الأمم الإسلامية الأستاذ الشيخ محمد الخضرى، وكيل مدرسة القضاء الشرعى، وسكرتير قسم الآداب
- ٤- علم تقويم البلدان ووصف الشعوب الأستاذ إسماعيل رأفت بك، المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية

٥- الفلسفة العربية وعلم الأخلاق الشيخ طنطاوى جوهرى المدرس
بمدرسة دار العلوم الناصرية

٦- تاريخ المذاهب الفلسفية الأستاذ المسيو لويس ماسنيون
(Louis Massignon)

٧- تاريخ أداب اللغة الإنجليزية الأستاذ المستر بيرسى وايت
(Percy White)

٨- تاريخ أداب اللغة الفرنسية الأستاذ المسيو لويس كليمان
(Louis Clement)

وفى هذا العام توفى الأستاذ جيرارد ميلونى (G. Meloni) الذى كان
يدرس تاريخ الشرق القديم، وقد اضطرت الجامعة لوقف تدريس هذا العلم،
إلى أن يعين من يخلفه.

ونظرا إلى أسباب منعت الأستاذ الدكتور إنو ليتمان (E. Litman) عميد
قسم الآداب، وأستاذ علم مقارنة اللغات والآداب السامية، عن الحضور لمصر
فى تلك السنة، فقد وقفت الجامعة تدريس هذا العلم أيضا مؤقتا، ولما كان
الأستاذ ليتمان له من المكانة فى هذا العلم والتفوق فيه، منزلة يكاد لا يشاركه
فيها غيره من المشتغلين به، وله عند طلبة القسم المكانة العليا، تبودلت بينه
وبين الجامعة رسائل تدعوه فيها.

وقد ابتدأ مجلس قسم الآداب المكون من أساتذته، بموالة اجتماعه فى
السنة المذكورة، للنظر فى جميع المسائل المتعلقة بنظام التعليم، وتمت
امتحانات الطلبة على مقتضى أحكام اللائحة التى وضعت لذلك.

هذا؛ ورغبة في إيجاد صلة تربط مجلس الإدارة ومجلس قسَم الآداب، بعضها ببعض، عهد المجلس إلى صاحب السعادة أحمد شفيق باشا وكيل الجامعة في حضور جلسات مجلس القسم، ليمثل فيه مجلس الإدارة، ولا يخفى ما في ذلك من الفوائد والمزايا العظيمة.

المحاضرات العامة

نظرا إلى حاجة البلاد إلى معرفة المبادئ العمومية في العلوم الاقتصادية، وما لهذه من الأهمية الكبرى في بلاد زراعية كالقطر المصري، حرصت الجامعة على تدريس علم الاقتصاد السياسي، الذي يلقيه باللغة الفرنسية الأستاذ المسيو ليون بوليه (L. Polier)، ويتناول درسه أبحاثا من الأهمية بمكان، لاتصالها بأحوال مصر الاقتصادية.

أما الفرع النسوي الذي أنشئ بالجامعة، وأمه كثير من عقائل الأسرات المصرية، فقد اضطرت الجامعة لوقف التدريس به في هذا العام، حتى توفى موضع الخطبة التي تنبئها فيه، بحيث يكون موافقا لحاجات السيدات المصريات.

١٩١٣ - ١٩١٤

تمتاز هذه السنة عن السنوات الماضية، برجوع ثلاثة من أعضاء الإرسالية الأولى، الذين أوفدتهم الجامعة إلى أوروبا عام ١٩٠٨ بعد أن أتموا بها دراساتهم، فنقرر تعيينهم للتدريس.

أما مواد التدريس في هذا العام فهي:

أولاً - قسم الآداب:

أدب اللغة العربية وتاريخها	الأستاذ الشيخ محمد المهدي، المدرس بمدرسة القضاء الشرعي،
تاريخ الشرق القديم	الأستاذ محمود أفندي فهمي المدرس بمدرسة القضاء الشرعي
تاريخ الأمم الإسلامية لا سيما تاريخ مصر في العهد الإسلامي	الأستاذ الشيخ محمد الخضري، وكيل مدرسة القضاء الشرعي.
تكوين البلدان ووصف الشعوب	الأستاذ إسماعيل رأفت بك، المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية
تاريخ أدب اللغة الإنجليزية	الأستاذ المستر برسي وايت الشاعر الإنجليزي المشهور.
تاريخ أدب اللغة الفرنسية	الأستاذ المسيو لويس كليمان بجامعة ليل بفرنسا.

ثانياً - دروس عمومية:

(أ) الاقتصاد السياسي	الأستاذ المسيو ليون بوليه (Polier) المدرس بكلية الحقوق بمدينة تولوز (Toulouse).
(ب) علوم قام بتدريسها باللغة العربية أساتذة أتموا دراستهم بأوروبية على نفقة الجامعة	الأستاذ محمد أفندي صادق جوهر، الحاصل على الشهادة النهائية بدرجة (M.A) مع لقب (Sessel Scholer) من جامعة لندرة، والطالب سابقاً ببعثة الجامعة في إنجلترا.

العلوم الطبيعية

الأستاذ توفيق أفندى سيدهم، الحاصل
على دبلوم جامعة لندرة بدرجة
(B.S.E Honi) والطالب سابقا ببعثة
الجامعة فى إنجلترا.

علم طبائع الإنسان الجنائية

الأستاذ حسين أفندى رمزى، من
جامعة تورينو، والطالب سابقا ببعثة
الجامعة فى إيطاليا.

ويتضح من هذا أن الجامعة لم تقتصر فى هذا العام على تعليم الآداب،
بل شرعت فى تدريس العلوم أيضا.

إنشاء فرع لتدريس العلوم الجنائية

ولقد قررت الجامعة إنشاء فرع لتدريس العلوم الجنائية، وإعداد طلابها
للدبل شهادة فى هذه العلوم، وجعلت مدة الدراسة فيه سنة واحدة، وأعدت له
نظاما خاصا به، ولا يخفى ما للشرائع الجنائية من الشأن العظيم، ولا سيما
فى البلاد كمصر.

أما مواد التدريس فتشتمل على ما يأتى:

- ١- قانون العقوبات المقارن.
- ٢- قانون تحقيق الجنايات المقارن.
- ٣- تحقيق الجنايات العملى.
- ٤- علم الاجتماع الجنائى.
- ٥- الطب الشرعى.

٦- أمراض النفس، وعلاقتها بالقانون الجنائي.

وبُذِلَت مساعٍ لَدَى أولياء الأمور، لاعتماد الشهادة الَّتِي يَنَالُهَا خَرِيجُو هَذَا الْفَرْعِ، وَمُنِحَ امْتِيَاظٌ خَاصٌ لِحَامِلِيهَا.

وَفِي هَذَا الْعَامِ دَارَتِ مَخَابِرَاتٌ بَيْنَ الْجَامِعَةِ وَوِزَارَةِ الْمَعَارِفِ، لِلْحَصُولِ عَلَى امْتِيَاظٍ خَاصٍ بِخَرِيجِي قِسْمِ الْأَدَابِ الْحَاصِلِينَ عَلَى إِجَازَتِهِ. فَخَوَّلَتْهُمُ الْوِزَارَةُ امْتِيَاظًا، وَاشْتَرَطَتْ أَنْ تَمَثَّلَ فِي لَجْنَةِ امْتِحَانِ الْعَالَمِيَّةِ بَعْضُوهُمْ، مَعَ الثَّلَاثَةِ الْأَعْضَاءِ الْمَعِينِينَ مِنْ قَبْلِ الْجَامِعَةِ. وَقَدْ قَبِلَتِ الْجَامِعَةُ هَذَا الشَّرْطَ. وَنَظَرًا إِلَى وَجُودِ طَالِبٍ أَتَمَّ دِرَاسَتَهُ، وَتَقَدَّمَ لَامْتِحَانِ الْعَالَمِيَّةِ فِي ٥ مَآيُو سَنَةِ ١٩١٣، نَدَبَتِ الْوِزَارَةُ عَضْوِيْنَ مِثْلَاهَا فِي هَذَا الْامْتِحَانِ.

وَهَذَا نَصُّ كِتَابِ الْوِزَارَةِ الْخَاصِّ بِامْتِيَاظِ حَامِلِي إِجَازَةِ الْعَالَمِيَّةِ:

نَظَرَةُ الْمَعَارِفِ الْعُصُومِيَّةِ ٣٠ أِبْرِيلِ سَنَةِ ١٩١١

دَوْلَتُو أَفْنَدَمِ الْأَمِيرِ "أَحْمَدُ فَوَادٍ بَاشَا"

رَئِيسُ الْجَامِعَةِ الْمِصْرِيَّةِ

أَتَشْرَفُ بِإِحَاطَةِ دَوْلَتِكُمْ عِلْمًا، بِوُصُولِ جَوَابِي الْجَامِعَةِ رَقْمَ ٣١ مَارِسَ ٢٧ أِبْرِيلِ سَنَةِ ١٩١١، وَأَشْكُرُ دَوْلَتَكُمْ كَثِيرًا، عَلَى تَفَضُّلِكُمْ بِإِظْهَارِ شُكْرِكُمْ لِإِزَاءِ الْمُسَاعَدَاتِ الَّتِي كُنْتُ سَعِيدًا بِالْقِيَامِ بِهَا نَحْوَ الْجَامِعَةِ الْمِصْرِيَّةِ.

وَإِنِّي أَشْكُرُ دَوْلَتَكُمْ كَثِيرًا عَلَى هَذِهِ النِّقَّةِ، الَّتِي أَحْلَلْتُمُوهَا فِي، بِأَنْ طَلِبْتُمْ مِنِّي الْمُسَاعَدَةَ عَلَى تَقَدُّمِ هَذَا الْمَعْهَدِ الْوِطْنِيِّ، الَّذِي تَوَاصَلُونَ الْعَمَلَ لِتَقْدِمِهِ بِكُلِّ قُوَّةٍ وَإِخْلَاصٍ.

لمست في حاجة لأن أؤكد لدولتكم، أنني مستعد لبذل كل ما في وسعي، لتحقيق رغبات دولتكم، الخاصة بالأفضلية والمزايا التي تمنح للطلبة، الحائزين لشهادة الدكتوراه في الآداب، من الجامعة المصرية، فوق شهادات مدارس المعلمين العليا التابعة لنظارة المعارف، على سواهم، من الحائزين لشهادات مدارس المعلمين العليا دون شهادة الدكتوراه المذكورة. وأرى من الصواب أن هؤلاء الطلبة إن لم يعينوا في الوظائف في درجة أعلى من الدرجة التي تخول لهم اللوائح الحق فيها، فإنهم على الأقل يرقون إلى هذه الدرجة في أقرب وقت، عندما يحصلون على شهادة الجامعة.

وبناء على ما تقدم فإنني سعيد بأن أصرح لدولتكم، أن النظارة ستتخذ الإجراءات اللازمة، بقدر ما يمكن، تعديل الدرجة التي مربوطها من ٨ - ١٢ جنيها، والتي تمنح للطلبة حسب اللوائح، بجعلها من ١٢ - ١٦ جنيها للحائزين لشهادة الجامعة منهم، على أن يمضوا سنتين تحت التجربة، وإعطاء هؤلاء الطلبة أيضا الدرجة التي مربوطها من ١٦ - ٢٠ بدلا من ١٢ - ١٦ بعد مضي السنتين أيضا.

وفي ذلك ميزة عظيمة لطلبة الجامعة، إذ إن منشور المعارف المؤرخ في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٠ نمرة ٢٦٠ الخاص بترقيات موظفي ومستخدمي هذه النظارة، يحتم على الموظف بأن يمضي على الأقل عشر سنوات في الدرجة، للحصول على النهاية العظمى لهذه الدرجات، وجرت العادة أيضا ألا يرقى موظف من درجته الحالية لدرجة أرقى إلا بعد مضي سنتين.

وكما أبدىتموه دولتكم فإننا نؤمل أن هذا التشجيع يقوى عزيمة الشبيبة المجددة، في السعي وراء تحصيل العلوم العالية. ويمكننا بهذه الصفة تحسين اختيار مدرسي القسم العالي بمدارس الحكومة.

ولكنه نظرًا إلى أهمية هذه الشهادات، ترى النظارة كما رأيتموه دولتكم، أن لها أن تتأكد من كفاءة الطلبة الذين يرغبون الحصول عليها، بأن

يكون من حقها الرقابة الفعلية على الامتحانات التي تحصل لإعطاء هذه الشهادات. وعليه، أرجو دولتكم أن توافقوا على أن يكون من بين الخمسة أعضاء الذين تتألف منهم لجنة امتحانات شهادة العالمية، المنصوص عنها في لائحة قسم الآداب، عضوان تنتخبهما النظارة، ويعتبر شرطاً أساسياً لمنح هذه الشهادة، اتفاق أربعة من الأعضاء في الآراء على منحها.

ويسرني دائماً أن أساعد على نجاح هذا المعهد، الذي يعمل لخير الوطن، وتقدم العلوم، وإنني لا أتأخر في السعي لدى زملائي، حتى عند انتخاب موظفي مصالحهم، يجعلون الأولوية للطلبة الحائزين لشهادة الجامعة فيفضلونهم على غيرهم من الطلبة الحائزين مثلهم لشهادات المعارف.

وتفضلوا دولتكم بقبول أسمى الاحترام..*

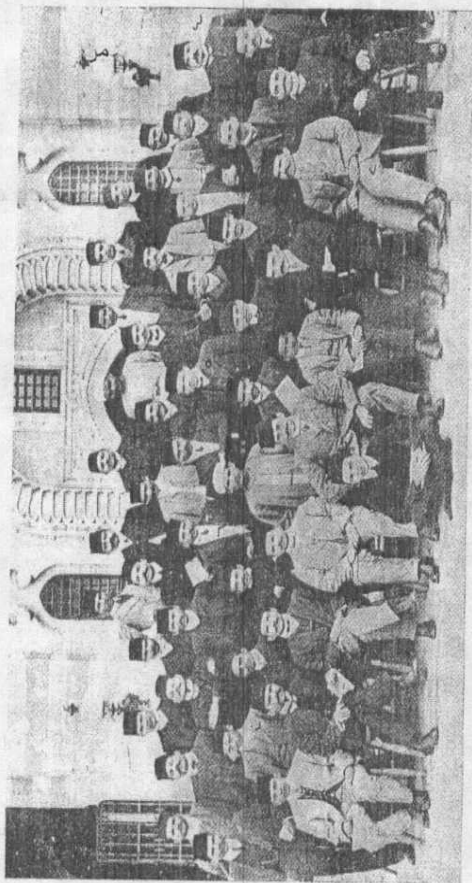
ناظر المعارف

إمضاء "أحمد حشمت"

* أحمد عبد الفتاح مدير مصدر سابق من ١١٦ - ١٣٤.

تتضمن هذه الوثيقة ما يلي:

الحالة العلمية بالجامعة القديمة منذ نشأتها، وإنشاء كلية الآداب والفلسفة في عام ١٩١٠ والأقسام التي تتكون منها وأسماء المدرسين وبرنامج الدراسة، وإنشاء الفرع النسوي، وفرع تدريس العلوم الجنائية، وخطاب وزارة المعارف إلى الأمير أحمد فؤاد بشأن الاعتراف بخريجي كلية الآداب.



صورة تحمل علامة فرع اللغة الفرنسية في عليهم بيوثية سنة ١٩٠٩. ومن مشهور في السورة حسب ترتيبهم في العمل الأول
الفر من الجين بكم ان وان في العمل الثاني وأما ألكندر بك . والأول في العمل الثالث من الجين التذكور محمد
سلطان بك ، وألخاسن بك ، والساج بوقوق ألكاورس بك ، وألغام عبد الجيد بدوي بشتا

الوثيقة مرقمة (٢٢)

رئاسة الخديو عباس الثانى للجامعة



محل الإمضاء الخديوية

فى يوم ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٢٦ هجرية الموافق ٢٠ يناير سنة
١٩٠٩ ميلادية

تفضل حامى المعارف وناصر الآداب ولى السنع خديوى مصر
المعظم.

عباس حلمى الثانى

فحل بركابه السعيد فى دار الجامعة المصرية التى هى من فيوض
نعمه وغروس كرمه وطاف بذاته الشريفة جميع مجالس التعليم ولبت فى كل
واحد منها مدة كافية لبت عوامل الإقبال على العلم فى نفوس الطلاب

ولتشجيع الأساتذة على زيادة العناية بما هو موكول إليهم من رفع منار العلم بمصر وإرشاد الأمة إلى طرائق التقدم والارتقاء.

فكانت هذه الزيارة الكريمة خير واسطة لتوطيد مركز الجامعة وتثبيت دعائمها حتى تكون على الدوام منهلا عذبا في وادى النيل تتدفق منه ينابيع العرفان ومشرقا مضيئا في بلاد الشرق تنبعث عنه أنوار الحكمة والفضيلة.

ولهذا السبب أرادت الجامعة أن تخلد في صفحات التاريخ ذكرى هذا اليوم السعيد فتقدمت بلسان رئيسها المتفانى في خدمتها وإعلاء شأنها ألا وهو صاحب الدولة الأمير أحمد فؤاد باشا والتمست من مكارم ولى النعم أن يتنازل بالتوقيع بيده الشريفة على هذه الصحيفة لتكون ذخيرة نافعة للجامعة ولطلاب الجامعة ولتكون نبراسا للأمة المصرية تهتدى به فى سعيها المتواصل لإدراك غايات النجاح والفلاح.

سكرتير الجامعة رئيس مجلس إدارة الجامعة أعضاء مجلس إدارة الجامعة

أمين الصندوق وكيل مجلس إدارة الجامعة

الوثيقة مرقم (٢٣)

الجامعة المصرية
لائحة قسم الآداب

القاهرة في سنة ١٩١٠ - ١٩١١

الفصل الأول

في نظام الدروس

مادة ١ - الغرض من قسم الآداب حفظ العلوم الأدبية والتاريخية والفلسفية، وترقيتها في الأمة، بتنظيم دروس في الآداب، والتاريخ، وعلم أصول اللغات، والفلسفة؛ وترشيح الطلبة لنيل شهادة العالمية "Doctorat" التي يعطيهم إياها القسم في هذه العلوم.

مادة ٢ - تنقسم الدروس إلى قسمين، بالنسبة إلى الطلبة: وهما الدروس الواجبة، والدروس الواجبة على التخيير، فالأولى هي الدروس التي يجب على جميع الطلبة حضورها، وأداء الامتحانات الخصوصية فيها، ليسوغ لهم التقدم لامتحانات العالمية. أما الدروس الباقية فهي واجبة على التخيير، بمعنى أن ما اختاره الطالب من هذه الدروس - على ما بالمادة ٣ و ٢٥ من هذه اللائحة - يصير واجبا عليه لنيل شهادة العالمية.

مادة ٣ - لمجلس القسم أن يعين مواد التدريس ويقررها، بعد موافقة مجلس إدارة الجامعة.

(أ) والدروس الواجبة المقررة الآن هي:

- ١- آداب اللغة العربية.
- ٢- تاريخ آداب اللغة العربية.
- ٣- مقارنة اللغات والآداب السامية، سيما بالإضافة إلى اللغة العربية.
- ٤- تاريخ الشرق القديم.
- ٥- تاريخ الأمم الإسلامية، سيما تاريخ مصر في العهد الإسلامي.
- ٦- الفلسفة العربية وعلم الأخلاق.
- ٧- تاريخ المذاهب الفلسفية.
- ٨- تقويم البلدان ووصف الشعوب.

(ب) أما الدروس الواجبة على التخيير فهي:

- ١- تاريخ آداب اللغة الإنكليزية.
 - ٢- تاريخ آداب اللغة الفرنسية.
- وعلى الطالب أن يختار أحد هذين الدرسين، وإذا زيد عليهما دروس أخرى، فعليه أن يختار درسين على الأقل.
- مادة ٤ - مدة الدراسة في قسم الآداب أربع سنين، يسوغ للطالب في نهايتها التقدم لامتحانات العالمية.

والمدة المقررة لدراسة أداب اللغة العربية وتاريخ هذه الأداب ثلاث سنين. ولكل من الدروس الواجبة الأخرى سنتان. أما الدروس الواجبة على التخيير فالمدة المقررة لدراستها سنتان؛ ولمجلس القسم أن يجعل مدة الدراسة لبعضها سنة واحدة، على سبيل الاستثناء.

مادة ٥ - يضع مجلس القسم جدولاً مبيناً للدروس الواجبة، حسبما يراه من الطريقة المثلى توزيعها على الأعوام الأربعة المقررة للدراسة وللطالب أن يغير هذا الترتيب، إلى ما يراه أصح لنفسه.

الفصل الثاني

فى الطلبة المنتسبين والمستمعين

مادة ٦ - تنقسم الطلبة إلى قسمين: طلبة منتسبين، وطلبة مستمعين لدرس فأكثر.

مادة ٧ - يجوز للطلبة المنتسبين حضور جميع دروس القسم، وأداء جميع الامتحانات الخصوصية، ثم التقدم لامتحانات العالمية عند انتهاء السنين الأربع الدراسية.

أما المستمعون فلهم حضور الدروس المقيدة أسماؤهم فيها، وأداء الامتحانات الخاصة بها، ولكن لا يسوغ لهم التقدم لامتحانات العالمية.

مادة ٨ - على من يريد الانتظام فى سلك الطلبة المنتسبين، أن يقدم طلباً بذلك لرئيس الجامعة، موضحاً به اسمه ولقبه، ومحل ميلاده، واسم والده ولقبه، ومحل إقامة عائلته وعنوانه بالقاهرة. ويجب أن يرفق بطلبه الأوراق الآتية:

أولاً- تذكرة ميلاده.

ثانياً- إيصال دفع رسم الانسحاب والقسط الأول من رسم التقيد السنوي.

ثالثاً- إحدى الشهادات الآتية:

- (أ) شهادة الدراسة الثانوية "من القسم الأدبي" أو يعادل ذلك من الشهادات، حسيماً يقرره مجلس إدارة الجامعة فيما بعد.
- (ب) شهادة من مدرسة يعتبرها مجلس إدارة الجامعة معادلة لإحدى الشهادات أو الإجازات المطلوبة.

مادة ٩ - على من يريد الانتظام في سلك الطلبة المنتسبين، أن يقدم طلباً بذلك لرئيس الجامعة، مبيناً به اسمه ولقبه، ومحل ميلاده، واسم والده، ومحل إقامة عائلته، عنوانه بالقاهرة، مع ذكر الدروس التي يرغب في استماعها.

ويجب أن يرفق بطلبه الورقتين الآتيتين بيانهما:

(أ) تذكرة الميلاد.

(ب) إيصال دفع القسط الأول من الرسم، على قدر عدد الدروس التي يرغب في استماعها.

مادة ١٠ - طلب الانسحاب والتقيد يجب تقديمه لسكرتارية الجامعة، من أول أغسطس لغاية ١٥ نوفمبر من كل سنة، ولرئيس الجامعة أن يجيز قبول الانسحاب أو التقيد لغاية ٣٠ نوفمبر، إذا رأى لذلك سبباً كافياً.

مادة ١١ - على السكرتارية أن تسلّم لكل طالب كراسة تؤذن بتقييده، وتبقى نافذة العمل مدة الدراسة بالقسم، وعليها إمضاء رئيس الجامعة وسكرتيرها، وتاريخ التقييد، وطابع الجامعة. وتبين السكرتارية سنويا في هذه الكراسة، الدروس التي يحضرها الطالب، ونتيجة الامتحانات التي تقدم لها، وما دفعه من الرسوم. ويوقع الأستاذة عليها عند منتهى كل سنة دراسية، إثباتا لمواظبة الطالب على حضور الدروس التي يلقونها. وتعطى للطالب أيضا تذكرة شخصية، ملصق عليها صورته الشمسية "فوتوغرافية" التي عليه أن يقدمها للجامعة.

مادة ١٢ - لا يعطى للمستمع إلا تذكرة مبيّنة للدروس التي قيد اسمه مستمعا فيه، وتجدد هذه التذكرة عاما فعاما.

مادة ١٣ - تعطى للطالب عند تقييد اسمه في أول السنة بطاقة، يكتب فيها اسمه، والدروس التي يرغب في حضورها في أثناء السنة الدراسية. وعليه تسليم هذه البطاقة للسكرتارية في خلال الشهر الأول من السنة الدراسية، بعد إمضاءها من أستاذة الدروس التي يريد الطالب استماعها.

مادة ١٤ - التذكرة الشخصية المسلمة للطلبة المنتسبين، تبقى نافذة العمل مدة الدراسة المقررة للقسم. وعلى الطالب تقديمها للسكرتارية في أول كل سنة، بحيث لا يتأخر تقديمها عن الشهر الأول بعد ابتداء الدروس. وتضع السكرتارية على هذه التذكرة التاريخ وطابع الجامعة، دلالة على أن الطالب لا يزال منتسبا بها.

ولصاحب هذه التذكرة حضور الدروس والمحاضرات
والتمرينات العملية بالقسم، والاشتغال بمكتبة الجامعة، مع مراعاة
الشروط المبينة في لائحة المكتبة.

مادة ١٥ - للطالب أن يقيد اسمه عند مبدأ كل سنة في الدروس التي يريد
حضورها، ولا يشترط اتباع الترتيب الذي قرره مجلس القسم. وإذا لم
يقيد الطالب اسمه في ثلاثة دروس على الأقل، لا تعتبر له السنة. ولا
يسوغ للطالب أن يقيد اسمه في أكثر من عشرة دروس في سنة واحدة.

الفصل الثالث

في الامتحانات

مادة ١٦ - امتحانات القسم نوعان:

امتحانات خصوصية، وامتحانات العالمية.

مادة ١٧ - الامتحانات الخصوصية هي التي تكون في كل درس على حدة،
وعلى الطالب أدائها عند انتهاء كل سنة دراسية.

ورئيس الجامعة هو الذي يعين مواعيدها في كل عام.

مادة ١٨ - لا ينقل الطالب من سنة دراسية إلى ما يليها في أحد الدروس،
إلا إذا نجح في امتحان السنة السابقة.

مادة ١٩ - الامتحانات الخصوصية مقصورة على سؤال الطالب مشافهة.

أما فيما يختص بأداب اللغة العربية، والدروس التي لها صلة بالتعليم
اللغوي، فلمجلس القسم أن يلزم الطلبة بأداء امتحان تحريري، قبل أداء

الامتحان الشفهي، وذلك عند انتهاء السنة الثالثة من الدرس، إذ كانت مدته ثلاث سنين، أو عند انتهاء السنة الثانية، إذا كانت مدته سنتين.

مادة ٢٠ - الامتحانات الخصوصية يكون موضوعها:

(أ) المادة التي شرحها الأستاذ في السنة الدراسية التي قيد الطالب اسمه فيها.

(ب) المبادئ العمومية من تلك المادة، حسبما هو مقرر للمدارس الثانوية، أو مدون في المؤلفات التي عينها الأستاذ.

مادة ٢١ - للطلبة المنتسبين والمستمعين، التقدم للامتحانات في جميع الدروس التي قيدوا أسماءهم فيها، بشرط أن يكون على كراساتهم الشخصية إمضاء الأساتذة، إيذانا بمواظبتهم على حضور الدروس التي يريدون أداء الامتحان فيها.

فإذا لم يكن بالكراسة إمضاء الأستاذ، لا يسوغ أداء الامتحان، ولا تعتبر للطلاب السنة الدراسية في ذلك الدرس المخصوص.

مادة ٢٢ - طلب التقدم للامتحان يكون باسم رئيس الجامعة، ويقدم للسكرتارية في الميعاد الذي يعينه رئيس الجامعة، ويرفق به إيصال دفع رسم الامتحان.

مادة ٢٣ - تتألف لجان الامتحانات الخصوصية لكل درس من ثلاثة أعضاء، أحدهم الأستاذ المكلف بإلقائه، ويكون هو رئيس اللجنة، والعضوان الآخران أستاذان من القسم، يعينهما رئيس الجامعة، بناء على اقتراح مجلس القسم، وإذا غاب أستاذ الدرس الممتحن فيه، يعين

غيره من أساتذة القسم ليقوم مقامه وتكون رئاسة اللجنة إذن لأقدم الأعضاء عهدا بالتدريس فى مدرسة جامعة.

مادة ٢٤ - مدة كل من الامتحانات الخصوصية للطلاب لا تنقص عن خمس عشرة دقيقة والنهائة العظمى للدرجات ثلاثون، والنهائة الصغرى للنجاح ١٨، ولمن رسب فى امتحان أن يتقدم ثانية فى أول السنة الدراسية الثانية.

مادة ٢٥ - يشترط فى الطالب الذى يريد أداء امتحانات العالمية:

- (أ) أن يكون مقيدا فى القسم مدة أربع سنوات.
- (ب) أن ينجح فى جميع الامتحانات الخصوصية المبينة فى مادة (٢) و(٣).

مادة ٢٦ - تشمل امتحانات العالمية.

(أ) مناقشة شفوية فى رسالة حررها الطالب فى مسألة اختارها من الدروس المقرر تدريسها بالقسم.

(ب) مناقشة شفوية فى مسألتين على الأقل، من بين ثلاث مسائل أو أكثر اختارها الطالب للامتحان فيها، من الدروس المقرر تدريسها بالقسم. ويجب أن تكون فى غير الدرس الذى حرر الرسالة فى إحدى مسائله.

مادة ٢٧ - على الطالب أن يقدم للسكرتارية ثلاث نسخ من رسالته، واضحة الكتابة، قبل اليوم الذى عينه مجلس القسم لامتحانات العالمية بثلاثة أشهر

على الأقل، وعليه أن يقدم معها أيضا ثلاث نسخ من عنوان المسائل التي اختارها للمناقشة الشفهية. وتعرض الرسالة على لجنة مؤلفة من ثلاثة أساتذة، ممن هم أكثر اختصاصا بموضوع الرسالة، ولجميع الأساتذة الحاضرين أن يشتركوا في المناقشة الشفهية، ويناقش الطالب في المسائل الشفهية أستاذ الدرس الذي يتعلق به كل مسألة. ولكل من حضر من الأساتذة مشاركته في ذلك.

والمدة المقررة لمناقشة الطالب في رسالته، والمسائل الشفهية لا تكون أقل من ساعة، والمناقشة تكون علنا.

مادة ٢٨ - تتألف لجنة امتحانات العالمية من خمسة أعضاء، منهم عميد القسم، وله رئاسة اللجنة. وإذا غاب كانت الرئاسة للأستاذ الأقدم عهدا في التدريس.

وينتخب أعضاء اللجنة رئيس الجامعة، بناء على اقتراح عميد القسم الذي يراعى في اقتراحه اختصاص الأساتذة بالموضوعات التي تدور عليها رسالة الطالب ومسائله الشفهية. وتبين درجات الطلبة في الامتحان بالكلمات الآتية:

فائق - جيد جدا - جيد - متوسط - ساقط

وإذا لم ينجح الطالب في الامتحان، جاز له أن يتقدم لامتحان آخر، وعليه حينئذ أن يقدم للجنة الامتحان، رسالة غير التي نوقش فيها سابقا. فإذا سقط مرة ثانية لا يقبل في الامتحان بعد ذلك.

الفصل الرابع

فى رسوم الالتساب والتقييد والامتحانات

مادة ٢٩ - الرسوم الواجب دفعها على الطلبة المنتسبين هى:

(أ) رسم الالتساب وقدره ٢٠٠ قرش.

(ب) رسم التقييد السنوى، وقدره ١٠٠ قرش.

(ج) الرسم السنوى للامتحانات الخصوصية، وقدره ٣٠٠ قرش، وهو

عن جميع الامتحانات التى يؤديها الطالب فى السنة.

(د) رسم امتحانات العالمية، وقدره ٨٠٠ قرش.

(هـ) رسم الإجازة وقدره ١٠٠ قرش.

ويدفع رسم التقييد المبين فى فقرة "ب" على قسطين متساويين،

ويجب دفع القسط الثانى قبل يوم ١١ أبريل من كل سنة.

أما رسم الإجازة فإنما يجب دفعه لاستلام إجازة العالمية.

مادة ٣٠ - الرسوم الواجبة على الطلبة المنتسبين هى:

(أ) رسم التقييد السنوى فى كل درس، وقدره ٤٠ قرشا.

(ب) رسم الامتحان فى كل درس، وقدره ١٠٠ قرش.

(ج) رسم شهادة الامتحان، وقدره ١٠٠ قرش.

مادة ٣١ - إذا لم يدفع الطالب ما عليه من الرسوم، لا يسمح له التقدم

للامتحانات، ولا الحصول على أى شهادة كانت من السكرتارية، فيما

يتعلق بالسنة التى لم يدفع رسومها، فضلا عن ذلك لا يقبل تقييده فى

دروس السنة التالية.

مادة ٣٢ - يجوز إعفاء الطالب من دفع الرسوم، إذا أثبت بمستندات كافية، عدم قدرته على دفعها، بشرط أن يكون قد اتبع ترتيب الدروس الذى قرره مجلس القسم، وأن يكون قد نجح فى امتحانات كل سنة، وكان متوسط درجاته فيها ٢٧ من ٣٠ على الأقل، فإذا كان هذا المتوسط من ٢٤ إلى ٢٧ من ٣٠، فله طلب الإعفاء من نصف الرسوم على شرط ألا تنقص درجته فى أى امتحان كان عن ٢١ من ٣٠.

ويجوز إعفاء طالب السنة الأولى من الرسوم كلها أو بعضها، إذا ظهر من الشهادات التى قدمها للانتساب طبقاً للمادة ٨ أنه حصل عليها بدرجات متوسطها لا ينقص عن ٢٤ من ٣٠، بشرط أن يثبت عدم قدرته على دفع الرسوم.

مادة ٣٣ - يحرم الطالب هذا الإعفاء ولو فى أثناء السنة الدراسية، إذا ثبت أنه غير مجد، أو جوزى جزاء تأديبيا.

مادة ٣٤ - طلب الإعفاء من الرسوم كلها أو بعضها، يقدم لرئيس الجامعة مع طلب الانتساب أو طلب التقيد السنوى، والنظر فى حال الطالب المالية من اختصاص مجلس الإدارة، فإذا ثبت لديه ما ادعاه الطالب من عدم القدرة على الدفع، ينظر بعد ذلك مجلس القسم فى الطلب من جهة استيفاء الشروط المبينة فى المادتين ٣٢ و ٣٣.

مادة ٣٥ - يقرر مجلس إدارة الجامعة قدر المكافأة التى تعطى لأساتذة القسم المنتدبين لامتحان الطلبة.

الفصل الخامس

فى مجلس القسم وعميده

مادة ٣٦ - عميد القسم هو رئيسه، ومن اختصاصاته:

- (أ) أن يذوب عن القسم فى المحافل العمومية التى نذب لها رسميا.
- (ب) أن يرأس مجلس القسم، ويدعوه للاجتماع كلما دعت الحاجة.
- (ج) أن يبلغ رئيس الجامعة قرارات مجلس القسم، وأن يبلغ مجلس القسم قرارات ومخاطبات مجلس الإدارة ورئيس الجامعة. ويناط به تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، فيما يتعلق بالقسم طبقا للوائح.
- (د) أن يحافظ على النظام فى القسم وعلى تنفيذ اللائحة.
- (هـ) أن تكون له الولاية التأديبية فيما هو اختصاصه.
- (و) أن يعلم رئيس الجامعة فى كل عام بمجرى الدروس، ونتيجة الامتحانات، وما بلغه الطلبة فى التقدم. وعلى الجملة بجميع ما يستفاد منه وجوب إبقاء النظام الحالى أو تقويمه.
- (ز) أن يعرض شهادات الامتحانات مع رئيس الجامعة.

مادة ٣٧ - يعين رئيس الجامعة عميد القسم من بين ثلاثة يقدم مجلس القسم أسماءهم. وهذا التعيين يكون لمدة سنتين. ولرئيس الجامعة إبقاء العميد فى وظيفته لمدة سنتين أخريين.

مادة ٣٨ - يتألف مجلس القسم من جميع أساتذته. ومن اختصاصه:

(أ) أن يضع نظام الدروس، ويعلنه للطلبة في كل عام، قبل ابتداء الدراسة.

(ب) أن يجمع عند انتهاء كل سنة دراسية برامج الدروس التي يقدمها الأساتذة للسنة القادمة، ليوفق بينها، وينظر في تكميلها إذا اقتضته الحال.

(ج) أن يضع جدول أوقات الدروس بما يكفل نجاح التعليم، مع مراعاة ما يوافق حاجة الطلبة.

(د) أن يعرض على مجلس الإدارة التعديلات التي يراها لازمة لترتيب الدروس والنظام.

(هـ) أن تكون له الولاية التأديبية على الطلبة، بعد موافقة العميد عليها.

(و) أن يقوم بالأعمال المبينة في المواد ٤ "الفقرة الأخيرة" و ٥ و ١٩ و ٢٣ و ٣٤ ويقوم بكتابة المحاضر لمجلس القسم أصغر الأساتذة سنا.

مادة ٣٩ - يعين مجلس القسم نائبا ليقوم مقام العميد إذا غاب، أو منعه عن الحضور مانع. ولا يكون انتخابه معتبرا إلا بعد موافقة الرئيس.

مادة ٤٠ - يجتمع مجلس القسم مرة على الأقل في كل شهر مدة السنة الدراسية، في أوقات معينة، وكلما رأى العميد ضرورة لذلك، ويجتمع أيضا إذا طلب انعقاده خمسة من الأساتذة مع ذكر الأسباب الداعية لذلك.

الفصل السادس

فى حقوق الأساتذة وواجباتهم

مادة ٤١ - على الأساتذة إلقاء دروسهم فى الأوقات المعينة، وحضور جلسات مجلس القسم ولجان الامتحانات. وإذا رغب أحدهم فى تغيير الوقت المعين لدروسه أثناء السنة الدراسية، فعليه أن يستأذن فى ذلك عميد القسم، وإذا تخلف الأستاذ عن إلقاء درسه بسبب مرضه، أو لأعذار أخرى مقبولة، فعليه إخبار سكرتارية الجامعة بذلك، ليتمكنها إعلان ذلك للطلبة فى الوقت المناسب، فإذا كانت حال الأستاذ الصحية تستلزم أن يطول انقطاعه عن الدراسة، فعلى العميد إبلاغ ذلك لرئيس الجامعة، لينتدب من يقوم مقامه وقتياً، وذلك بعد موافقة مجلس القسم.

مادة ٤٢ - لرئيس الجامعة وحده الحق فى منح المدرسين إجازات لأسباب خصوصية، بعد طلبها بواسطة العميد.

مادة ٤٣ - التدريس الذى يقوم به الأستاذ، يجوز أن يشتمل على تمرينات عملية فوق الدروس المعتادة، وله أن يتحقق من درجة نجاح الطلبة فى أثناء السنة الدراسية، بأن يسألهم أثناء الدرس أسئلة شفوية، أو يكلفهم بأعمال تحريرية خارج الجامعة. وفى هذه الحالة عليه أن يستأذن مجلس القسم. وتعتبر نتيجة أجوبة الطلبة الشفهية، أو أعمالهم التحريرية، فى تقدير درجات الامتحانات الخصوصية.

مادة ٤٤ - على الأساتذة أن يقيّدوا فى سجل مودع بالسكرتارية، موضوع كل درس يلقونه، ونوع التمرينات العملية التى يكلفون بها الطلبة.

مادة ٤٥ - للأستاذ أن يخرج من قاعة التدريس كل طالب يخل بالنظام، وفي هذه الحال عليه أن يقدم تقريراً لعميد القسم.

مادة ٤٦ - يعطى للأستاذ في أول السنة الدراسية كشف محتو على أسماء الطلبة المقيدين في درسه، وله أن يتحقق من مواظبتهم على حضور الدروس، إما بمناداة أسمائهم في أول الدرس، أو في نهايته، وإما بتكليفهم بكتابة أسمائهم على ورقة الحضور، وللأستاذ أن يمتنع عن إمضاء كراسة الطالب في آخر السنة، على ما في مادة ١١ إذا لم يواظب على حضور درسه.

١٩١٤ - ١٩١٥

إن الحالة العلمية مع ارتباطها الوثيق بالحالة المالية التي أصيبت بالأزمة الحاضرة، لم تقف في سبيلها، بل تقدمت بفضل التدابير التي اتخذها مجلس الإدارة، حتى تيسر للجامعة إنشاء فرع للعلوم الجنائية ابتداء من السنة المكتوبة ١٩١٤ - ١٩١٥، لما لهذا الفرع من الأهمية العلمية، والحاجة الماسة إليه في القطر المصري.

غير أن الجامعة تذكر في تقريرها بمزيد الأسف، أنها اضطرت في هذا العام، نظراً إلى الظروف الحاضرة، أن تستغني مؤقتاً عن خمسة من خريجي إرسالياتها بأوروبية، من بينهم اثنان كانا يدرسان العلوم الرياضية والطبيعية بالجامعة في سنة ١٩١٣ - ١٩١٤، وهما محمد أفندي صادق جوهر، وتوفيق سيدهم أفندي.

وعملا بالمادة ١٩ من لائحة الإرساليات تمكنت الجامعة بسعيها لدى وزارة المعارف، من تعيين ثلاثة منهم، وهم محمد صادق جوهر أفندي، وتوفيق سيدهم أفندي، ومحمد حسن نجم أفندي، بوظائف التدريس بالوزارة، إذ الغرض خدمة العلم، سواء في الحكومة أو في الجامعة، على أنه لا شيء يمنع الجامعة من انتهاز أقرب الفرص، للاستفادة من معارف هؤلاء الأساتذة. أما الاثنان الآخران، وهما محمد أفندي فهمي عبد اللطيف، ومحمد أفندي محمد الديب، فقد تعين الأول سكرتيرا للجامعة المصرية، والثاني لا تزال الجامعة تسعى ثانيا لدى الحكومة لتوظيفه بها، ربما تعهد إليهما بالتدريس.

الفرع الجنائي

ما كاد يتم إنشاء الفرع الجنائي بالجامعة المصرية، في أول السنة المكتبية ١٩١٤ - ١٩١٥، حتى أقبل عليه كثير من الطلاب، وواظبوا على سماع محاضرات مواد هذا الفرع الحديث في مصر، الذي كانت الجامعة أول من فكر في إنشائه، وتنظيمه، واختيار الأساتذة الأكفاء الخصيصين له.

وقد بلغ عدد الطلبة المقيدین به ٣٧، وهو عدد ليس بالقليل بالنظر إلى الأزمة الحاضرة، بيد أننا ننتظر أن يكون شأن هذا القسم أعظم والإقبال عليه أكثر، ولا سيما بعد أن تمت المخابرات التي بين الجامعة ووزارة الحقائق، وكللت المساعي بالنجاح. فقد اعتمدت الحكومة شهادة الفرع الجنائي، ومنحت المتخرج فيه امتيازًا خاصًا، كما جاء في الكتاب الوارد من وزارة الحقائق في هذا الشأن. وهذا نص الكتاب:

وزارة الحقائق

القاهرة في ١٣ مايو سنة ١٩١٥ نمرة ١ - ١٤ - ١٢٢

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس إدارة الجامعة المصرية..

إجابة إلى الطلب الذى قدمتموه باسم مجلس إدارة الجامعة المصرية، للحصول على امتيازات لحاملى إجازة فرع العلوم الجنائية، فى القبول بالوظائف التابعة لوزارة الحقائق، أتشرف بإبلاغ دولتكم، أن وزارتى، رغبة فى تشجيع التعليم العالى، الذى يلقى فى هذا الفرع، ستمنح الأولوية فى الالتحاق بوظائف أعضاء النيابة، عند تساوى الدرجات بين المرشحين لهذه الوظائف، للحائزين منهم على إجازة فرع العلوم الجنائية. وقد أحيطت وزارتى علما بشروط منح هذه الإجازة، فيما يتعلق بقبول الطلبة فى هذا الفرع، وبرامج الدراسة، وتأليف لجنة الامتحان، كما هى مدونة فى لائحة الفرع، وفى جوابكم المؤرخ فى ٢١ مارس سنة ١٩١٥.

هذا وإنى لأتمنى لهذا التعليم النجاح الذى يبذل مجلس الإدارة الجهد ابتغاء تحقيقه.

وأرجو دولتكم قبول فائق احتراماتى*.

وزير الحقائق

الإمضاء (ثروت)

* تتضمن هذه الوثيقة ما يلى:

نظام الدروس بقسم الآداب بالجامعة، وطريقة قبول الطلاب، ونظام الامتحانات، والإدارة وحقوق الأساتذة وواجباتهم، والأحوال العلمية، وإنشاء لفرع الجنائى.

الوثيقة مرقم (٢٤)

الجامعة المصرية

لائحة قسم العلوم الجنائية

المصدق عليها من مجلس الإدارة في ٤ من مايو سنة ١٩١٦

الفصل الأول

في الدروس

مادة ١ - ينشأ بالجامعة المصرية شهادة "دبلوم" للعلوم الجنائية.

مادة ٢ - مدة الدراسة لنيل هذه الشهادة سنة واحدة، على أنه يجوز لمجلس القسم أن يأذن لبعض الطلبة بتلقى الدروس كاملة في سنتين بدلا من سنة، بشرط أن يؤدوا امتحانهم لنيل الشهادة في جميع مواد البرنامج معا.

مادة ٣: العلوم المقرر تدريسها بهذا القسم للحصول على الشهادة "الدبلوم" هي الآتية:

- (١) قانون العقوبات المقارن.
 - (٢) قانون تحقيق الجنايات المقارن.
 - (٣) تحقيق الجنايات العملى.
 - (٤) علم الاجتماع الجنائى وشئون المسجون.
 - (٥) الطب الشرعى.
 - (٦) علم أمراض النفس.
- مادة ٤ - يقوم مجلس القسم فى كل سنة بتحضير برنامج التدريس فى هذه العلوم، وينشره فى الوقت المناسب على الطلبة، بعد مصادقة مجلس إدارة الجامعة المصرية عليه*.

الفصل الثانى

الطلبة المنتسبون

- مادة ٥ - يقبل للالتساب إلى هذا القسم، للحصول على الشهادة "الدبلوم"، الحائزون للشروط الآتية:
- (١) حاملو شهادة الليسانس فى الحقوق، سواء من مدرسة الحقوق السلطانية أو من أية كلية أوروبية أخرى،

• أحمد عبد الفتاح مدير: الأمير أحمد فؤاد ونشأة الجامعة.

(٢) الطلبة المقيدة أسماؤهم قيداً صحيحاً في مدرسة الحقوق السلطانية، أو في أية كلية أوروبية، الذين يكونون حاصلين على معارف قانونية، تسمح لهم بتلقي علوم هذا القسم، ويرجع تقدير توفر هذه الأهلية إلى مجلس القسم، على أنه لا يجوز لهؤلاء الطلبة أن يتقدموا لامتحان شهادة قسم العلوم الجنائية، قبل حصولهم على شهادة الليسانس في الحقوق.

مادة ٦٤ - يجب على من يريد الانتساب إلى هذا القسم أن يقدم طلباً بذلك إلى رئيس الجامعة، مبيناً فيه اسمه ولقبه، واسم والده أو ولي أمره، ومحل ميلاده، وأن يرفق به الشهادة الدالة على استيفائه شروط المادة الخامسة من هذه اللائحة.

الفصل الثالث

الطلبة المستمعون

مادة ٧ - يقبل لتلقي درس أو أكثر من دروس هذا القسم، بشروط مخصوصة، طلبة مستمعون، غير الطلبة المنتسبين.

مادة ٨ - لكي يقبل الطالب مستمعاً، يجب عليه أن يقدم طلباً بذلك لرئيس الجامعة، على الصورة المقررة بما يختص بالطلبة المنتسبين، مع بيان الدرس أو الدروس التي يرغب في استماعها.

الفصل الرابع

الامتحانات

مادة ٩ - تمنح شهادة "دبلوم" قسم العلوم الجنائية، للطلبة الذين يؤدون الامتحان بنجاح في كل المواد المبينة في المادة الثالثة، أمام اللجنة الخاصة بالامتحان في كل مادة، بعد أن يكونوا قد أوفوا بشرط المواظبة على حضور الدروس والمحاضرات والتمرينات العملية، وشرط المواظبة على الحضور بنسبة ثمانين في المائة على الأقل، من عدد هذه الدروس والمحاضرات والتمرينات العملية التي أُنقِيت خلال السنة. ويجوز لمجلس القسم استثنائيا بعد موافقة مجلس الإدارة، أن يأذن بدخول الامتحان، لمن لم يف بشرط المواظبة المذكورة، إذا كان عدم الوفاء به راجعا إلى أسباب اعتبرها المجلس أعذارا مقبولة، وعلى كل حال، لا يستثنى من شروط المواظبة لعذر، إلا من حضر خمسين في المائة على الأقل من مجموع الدروس.

مادة ١٠ - الامتحان نوعان تحريري، وشفوي.

مادة ١١ - كل امتحان، تحريريا أو شفويا، يوضع فيه للطلاب درجة، من صفر إلى ٢٠، وتشتراط في وضعها أغلبية الأصوات، بنسبة أربعة أخماس أعضاء لجنة الامتحان، ولا يعتبر ناجحا من لم يحصل على ٦٠٪ على الأقل من الحد الأقصى لمجموع درجات الدروس، وعلى ٢٥٪ على الأقل من الحد الأقصى لدرجات كل مادة.

مادة ١٢ - يكون الامتحان في كل عام في الميعاد الذي يحدده مجلس القسم، ويصادق عليه مجلس إدارة الجامعة.

مادة ١٣ - تشكل لجنة الامتحان لكل مادة من المواد من خمسة أعضاء، ثلاثة منهم ينتخبهم مجلس القسم، بموافقة مجلس إدارة الجامعة، واثنان تعينهما وزارة الحقائق، ويرأس كل لجنة الأستاذ المدرس للعلم الذى يؤدى الامتحان فيه. وفى حالة غياب هذا الأستاذ، ينتدب مجلس القسم أحد أساتذته، ليحل محل الغائب.

الفصل الخامس

الشهادة "الدبلوم"

مادة ١٤ - شهادة قسم العلوم الجنائية تعطى من رئيس الجامعة المصرية، مختوما عليها بختم الجامعة، ويمضى عليها مع رئيس الجامعة رؤساء اللجان المختلفة للامتحان.

مادة ١٥ - ليس للطلبة المستمعين حق التقدم لامتحان شهادة "دبلوم" قسم العلوم الجنائية. إنما يمكنهم الحصول على شهادة مواظبة، وهذه الشهادة بمضيها الأساتذة الذين اطلب للطلاب على استماع دروسهم، ويصادق عليها رئيس الجامعة المصرية.

الفصل السادس

الرسوم

مادة ١٦ - رسوم الانساب هي ٤٠٠ قرش، وتدفع كما يأتى:

١- ٢٠٠ قرش عند تقديم طلب الانساب.

٢- ٢٠٠ قرش فى نهاية الثلاثة الشهور الأولى للدراسة.

وفى حالة ما إذا أذن للطلاب بتلقى الدروس فى سنتين، تكون الرسوم ٦٠٠ قرش، وتدفع كما يأتى:

- ١- ٢٠٠: قرش عند تقديم طلب الانتساب.
- ٢- ٢٠٠ قرش في نهاية الثلاثة الشهور الأولى للدراسة.
- ٣- ٢٠٠ قرش في أول السنة الدراسية الثانية.

مادة ١٧ - رسوم الاستماع هي الأتية:

- ٤٠ قرشا رسم الاستماع لكل من علمى الطب الشرعى وعلم أمراض النفس.
 - ٨٠ قرشا رسم الاستماع لكل علم من العلوم الأخرى التى تدرس بالقسم.
- مادة ١٨ - فى حالة عدم النجاح فى الامتحان لا يرد شئ للطالب من الرسوم التى دفعت وعلى العموم لا يجوز مطلقا ولأى سبب من الأسباب استرداد أى رسم دفع.

الفصل السابع

مجلس القسم وعميده

مادة ١٩ - يشكل مجلس القسم من كل الأساتذة المدرسين فيه. وتكون مداولاته صحيحة إذا حضرها خمس الأعضاء، وتصدر القرارات بأغلبية الآراء، وفى حالة تساوى عدد الأصوات، يرجح رأى الفريق الذى فيه العميد.

مادة ٢٠ - يختص مجلس القسم بالآتى:

- ١- تحضير ونشر برامج الدروس ومواعيدها على الطلبة، قبل افتتاح السنة الدراسية.
- ٢- جمع البرامج التى يحضرها الأساتذة فى آخر كل سنة دراسية، لدروس السنة التالية، ومراعاة التوفيق بينها، واقتراح تعديلها عند اللزوم بما فيه الصالح العام للدراسة.

٣- تقديم الاقتراحات لمجلس الإدارة، بالتعديلات التى يرى لزوم إدخالها على نظام الدروس وتطبيق اللوائح.

٤- استعمال السلطة التأديبية نحو الطلبة بعد موافقة العميد.

٥- انتخاب أعضاء لجنة الامتحان لكل علم من العلوم.

مادة ٢١ - ينتخب رئيس الجامعة المصرية عميد القسم من بين ثلاثة أساتذة، يقدم أسماءهم له مجلس القسم، وينتخب نائباً للعميد القسم بالطريقة عينها، ليقوم مقام العميد فى حالة غيابه، أو وجود مانع لديه؛ ويكون له ما للعميد من الاختصاصات، ويقوم أصغر الأساتذة سناً بأعمال سكرتارية مجلس القسم فى جلساته.

مادة ٢٢ - يختص عميد القسم بالآتى:

١- تكون له رئاسة جلسات مجلس القسم، وعقد جلساته كلما رأى لزوماً لذلك.

٢- تبليغ رئيس الجامعة مداولات مجلس القسم، وتبليغ المجلس خطابات رئيس مجلس الجامعة، وتنفيذ القرارات الخاصة بقسم العلوم الجنائية، التى يصدرها مجلس إدارة الجامعة، وتقديم التقرير السنوى لرئيس الجامعة، عن سير الدروس، ونتائج الامتحانات، وتقديم الطلبة فى التحصيل، وعلى العموم عن كل الملاحظات الخاصة بقسم العلوم الجنائية، ويكون تقديم هذا التقرير لرئيس الجامعة فى ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ انتهاء الامتحانات السنوية.

مادة ٢٣ - يجتمع مجلس القسم في مواعيد ثابتة، مرة على الأقل في كل شهر، طول مدة السنة الدراسية، ويجتمع علاوة على ذلك بصورة استثنائية، كلما طلب ذلك اثنان من أساتذة القسم، أو كلما رأى عميد القسم ضرورة لذلك، ويجتمع أيضا بناء على طلب رئيس الجامعة المصرية. والدعوة للجلسات تكون من عميد القسم، وترسل قبل الميعاد المحدد للاجتماع بثلاثة أيام على الأقل.

الفصل الثامن

حقوق وواجبات الأساتذة

مادة ٢٤ - يجب على الأساتذة إلقاء محاضراتهم في الأيام والساعات المحددة، والحضور في اجتماعات مجلس القسم، والاشتراك في لجان الامتحانات، وإذا طرأ على أستاذ ما يمنعه عن إلقاء درسه، فيجب عليه إخطار سكرتارية الجامعة بأسرع ما يمكنه، ليتيسر إعلان ذلك للطلبة في الوقت المناسب.

مادة ٢٥ - يجب على كل أستاذ أن يثبت في الدفتر الخاص الموجود بسكرتارية الجامعة، موضوع كل درس ومحاضرة، ونوع كل تمرين عملي، ويكون ذلك قبل أو عقب كل درس مباشرة.

مادة ٢٦ - للأستاذ الحق في إخراج الطالب الذي يسوء أدبه من الدرس، على أن يخطر رئيس القيم فيما بعد ذلك.

وهناهي مواد التدريس بالفرع الجنائي، وأسماء حضرات المدرسين:

- ١- قانون العقوبات المقارن الأستاذ عبد الحميد بدوي أفندي، مسكرتير
فني وزير الحفانية المقارن
 - ٢- قانون الجنائيات المقارن الأستاذ حسن أفندي نشأت، مدرس بمدرسة
الحقوق المقارن
 - ٣- تحقيق الجنائيات العملى الأستاذ محمود أفندي حسن، مدرس بمدرسة
البوليس المقارن
 - ٤- علم الاجتماع الجنائى الأستاذ حسين أفندي رمزى، خريج جامعة
تورينو المقارن
 - ٥- الطب الشرعى الأستاذ الدكتور محبوب أفندي ثابت
 - ٦- أمراض النفس الدكتور فالتنان وعلاقتها بالقانون الجنائى
- جميع هذه المواد تدرس باللغة العربية، إلا علم أمراض النفس فإنه
يدرس باللغة الفرنسية.

قسم الآداب

لا يزال قسم الآداب سائرا نحو التقدم والارتقاء، فطلابه يزدادون فى
كل عام، وهم يفوقون طلاب سائر الفروع عدداً، لأنه أقدم الأقسام فى
الجامعة وأهمها، وقد انتدبت الجامعة فى هذا العام الكونت دى جالزرا، للقيام
بتدريس تاريخ المذاهب الفلسفية، الذى أوقف تدريسه فى عام ١٩١٣ -
١٩١٤.

إنشاء قسم للعلوم الاقتصادية والمالية

كان يدرس بالجامعة تحت عنوان "دروس عمومية" الاقتصاد السياسى، وثارة الاقتصاد الزراعى، دون أن يكون لهذه المواد قسم منظم، كقسم الآداب والفرع الجنائى، وكانت تدرس باللغة الفرنسية.

وإذ كان للتعليم الاقتصادى والمالى أهمية كبيرة، وكانت معاهدنا العلمية خالية منه، قرر مجلس إدارة الجامعة مبدئيا، إنشاء قسم منظم للعلوم الاقتصادية والمالية، أسوة بالأقسام الأخرى، الغرض منه نشر هذه العلوم بين الطلبة المصريين، ليتمكنوا من فهم الأمور الاقتصادية والمالية وحسن إدارتها.

ومدة الدراسة بهذا القسم سنتان، وقد عهد إلى اثنين من خيرة الذين تخصصوا لدراسة هذه العلوم بأوروبية، بتدريس مواد هذا القسم بلا مقابل، أحدهما حسن أفندى كامل الشيشينى، خريج جامعة أكسفورد فى العلوم الاقتصادية، والمدرس بمدرستى التجارة المتوسطة والعليا، وقد قام هذا الأستاذ بتدريس الاقتصاد السياسى بالجامعة، وكان عدد الطلبة الموظفين على دروسهم ٩٥ أغلبهم من المدارس العليا، وهو دليل على إقبال كثيرين من الشبان على تعلم هذه العلوم الحديثة.

والآخر محمد أفندى فهمى عبد اللطيف، خريج إرسالية الجامعة بفرنسا، والحاصل على دبلوم مدرسة العلوم السياسية، والدكتوراه فى العلوم السياسية والاقتصادية والمالية، ويقوم بتدريس العلوم المالية.

١٩١٥ - ١٩١٦

افتتحت الدراسة في العام الدراسي المنتهى في يوم ٦ من نوفمبر سنة ١٩١٥ وبالجامعة ثلاثة أقسام:

أولاً- قسم الآداب، ومواد التدريس فيه هي الآتية:

- ١- آداب اللغة العربية وتاريخها، يدرسها الشيخ محمد المهدي.
 - ٢- تاريخ الأمم الإسلامية، يدرسه الأستاذ محمد الخضري بك،
 - ٣- تقويم البلدان ووصف الشعوب، يدرسه الأستاذ إسماعيل بك رزقت.
 - ٤- تاريخ الشرق القديم، يدرسه الأستاذ محمود أفندي فهمي.
 - ٥- تاريخ المذاهب الفلسفية، يدرسه الأستاذ الكونت دي جلاززا،
 - ٦- تاريخ آداب اللغة الإنجليزية، يدرسه الأستاذ برس وايت.
 - ٧- تاريخ آداب اللغة الفرنسية، يدرسه الأستاذ المسيو لويس كليمان.
- وكان الإقبال على دروس هذا القسم أكثر منه في كل السنين الماضية، إذ بلغ ٢٩ منتسباً، و ٥٠ طالبا مستمعا.

وفي هذا الإقبال بالرغم من وطأة أزمة الحرب، دليل على انتشار الروح العلمى في البلد، وإدراك الطلبة قيمة الدروس التى تلقى في الجامعة.

وأدخلت الجامعة على نظام التدريس في هذا القسم تعديلا جديدا، من شأنه إيجاد درجة جديدة، شبق درجة العالمية "الدكتوراه"، وتسمى الشهادة التى تمنح لمن ينجح فى امتحاناتها "الليسانس فى الآداب" ويكون الحصول عليها شرطا لازما لمن يريد التقدم بعد ذلك لامتحان الخاص بالعالمية "الدكتوراه"، وقد راعت الجامعة فى ذلك نظام التدرج المتبع فى كل الجامعات

ذلك أن التجارب بدلت على أن التقدم لامتحان الدكتوراه غير ميسور إلا لفريق قليل من الطلبة، وهم الذين تؤهلهم استعداداتهم الخاصة، ورغبتهم القوية، في التقدم لهذا الامتحان، برسالة من وضعهم، في موضوع جديد، معتنى بها اجتناء يدل على الوصول لدرجة مخصوصة من العلم والبحث.

وفي الواقع لم يكن من المشجع للطلبة خلو نظام التدريس من شهادة مثبتة لبلوغهم الدرجة العلمية النهائية الخاصة بهم، بعد تلقى القسط الأوفر من العلوم الأدبية. وقد قرر مجلس الجامعة أنها ستسعى لدى الحكومة لتقرير مزايا خاصة بحملة (ليسانس الآداب)، وهي يؤمل أن تحييه الحكومة إلى ما يروجوه، وتشجيعها لنشر العلم، وترغبيا للإقبال على تلقيه. وقد عدلت لائحة قسم الآداب بعد تغيير هذا النظام، لتتخذ أحكامها الجديدة ابتداء من العام الدراسي المقبل، بالنسبة إلى المستجدين، أما بالنسبة إلى الطلبة الذين انتمسوا قبل تقرير هذا النظام، فقد تقرر السماح لهم بالتقدم مباشرة لامتحانات العالمية، لغاية السنة الدراسية ١٩١٨-١٩١٩، هذا إذا لم يرغبوا بمحض إرادتهم في اتباع أحكام اللائحة الجديدة، والتقدم لامتحانات الليسانس.

ثانيا- قسم العلوم الجنائية، ومواد التدريس فيه هي:

- | | |
|------------------------------------|--|
| ١- قانون العقوبات
المقارن | يدرسه حضرة الأستاذ عبد الحميد بك
بدوي، سكرتير فني وزير الحقانية - |
| ٢- قانون الجنايات
المقارن | يدرسه حضرة الأستاذ حسن أفندي
نشأت، المدرس بمدرسة الحقوق - |
| ٣- قانون تحقيق
الجنايات العملية | يدرسه حضرة الأستاذ محمود أفندي
حسن، المدرس بمدرسة البوليس |

٤- علم الاجتماع
الجنائي

يدرسه حضرة الأستاذ حسين أفندي
رمزي، خريج جامعة تورينو

٥- الطب الشرعي

يدرسه حضرة الأستاذ الدكتور
محجوب أفندي ثابت

٦- أمراض النفس
وعلاقتها بالقانون
الجنائي

الدكتور فالنتان

جميع هذه الدروس باللغة العربية، إلا علم أمراض النفس فيدرس باللغة الفرنسية.

وقد سبق أن ذكرنا أن الحكومة اعتمدت دبلوم هذا القسم، ومنحت الحاصلين عليه امتيازاً خاصاً، وهو الأولوية في الانتخاب لوظائف أعضاء النيابة، عند تساوى الدرجات.

ثالثاً- قسم العلوم الاقتصادية والمالية:

لما أعلنت الجامعة عزمها مبدئياً على إيجاد قسم لتدريس العلوم الاقتصادية والمالية في العام الدراسي ١٩١٤ - ١٩١٥ تطوع للتدريس بهذا القسم مدرسان، غير الاثنين اللذين كانا قدما للتدريس، وعلى ذلك ابتدأت السنة الدراسية والمواد التي تدرس به هي:

١- الاقتصاد السياسي: يدرسه حضرة الأستاذ حسن أفندي الشيشيني، المدرس بمدرستى التجارة المتوسطة والعليا.

٢- علم المالية والقانون المالي: يدرسه حضرة الأستاذ محمد أفندي فهمي عبد اللطيف، خريج إرسالية الجامعة، والدكتور في العلوم السياسية والاقتصادية والمالية.

٣- العملة وأعمال البنوك: يدرسها حضرة الأستاذ حسين بك تيمور،
تشريفاتى الحضرة العلية السلطانية، بإذن خاص.

٤- الاقتصاد الزراعى: يدرسه حضرة الأستاذ مصطفى أفندى بدوى
الشبننى.

وقد كان الإقبال عظيما على دروس هذا القسم وإن لم يتقرر رسميا،
حيث بلغ عدد الطلبة ٩١، وقررت الجامعة أن يستمر هذا القسم فى العام
١٩١٦ - ١٩١٧ بصفة غير رسمية كمحاضرات عمومية، إذا رغب الأساتذة
الاستمرار فى التدريس بشروط عام ١٩١٤ - ١٩١٥، وذلك تحت إشراف
اللجنة الفنية، إلى أن يدرس موضوع إيجاد القسم نهائيا، ويوضع النظام
الضرورى له.

١٩١٦ - ١٩١٧

افتتحت الدراسة فى يوم ٤ من نوفمبر سنة ١٩١٦ وبالجامعة المصرية
قسمان نظاميان:

الأول، قسم الآداب، ومواد التدريس المقررة فيه لم تتغير.

وقبل افتتاح الدراسة توفى الأستاذ محمود أفندى فهمى، مدرس تاريخ
الشرق القديم.

ولقد سعت الجامعة فى سبيل وجود من يحل محله طول مدة السنة
الدراسية، فلم توفق إلى ذلك، إلى أن تفضل سعادة محمود باشا فهمى، من
أعضاء مجلس الإدارة، بالتبرع بتدريس هذه المادة فى العام القادم..

كذلك حدث أن جناب مستر برس هوايت مدرس آداب اللغة
الإنجليزية، لم يتمكن من العودة إلى مصر، لدواع اقتضتها ظروف استثنائية،
فسعت الجامعة لوجود من يحل محله، وكان لوزارة المعارف فضل إرشادها
إلى جناب المستر وورتهام، الذى قام بتدريس هذه المادة.

ونفذ النظام الجديد الذى وضع فى العام الماضى، وهو أُلْخاص بالليسانس، وبالرغم مما اقتضاه هذا النظام من إضافة بعض القيود والشروط بالنسبة إلى الطلبة المنتسبين، كان الإقبال على هذا القسم طيباً، إذ بلغ عدد المنتسبين ٢٧ وعدد المستمعين ٦١.

وربما لوحظ فى هذه الأرقام بعض النقص عن أرقام العام الماضى، والسبب، على ما يظهر، هو ما كان قد تقرر من زيادة الرسوم، عندما عدلت لائحة قسم الآداب، على أن الجامعة ما لبثت أن خفضتها إلى نصف ما كان مقرراً فى اللائحة.

وقد قررت الجامعة اتخاذ وسائل جديدة لإفادة الراغبين فى العلم للعلم، ابتداء من السنة الدراسية المقبلة، سعياً وراء تحقيق الغرض السامى، الذى من أجله وجدت الجامعة، وهو نشر الآداب والعلوم، وترقية مدارك المصريين، وهذه الوسائل هى:

أولاً- تقرير المجانية المطلقة فى كل دروس الجامعة للمستمعين، فأبواب الجامعة تفتح من أول العام الدراسى المقبل لكل قاصد، بغير تقاضى أى رسم ولا شرط، إلا ما يقتضيه نظام الاستماع للمحاضرات، من حسن المظهر والتأدب.

ثانياً- تخفيض الرسوم المفروضة على الطلبة النظاميين، المنتسبين فى أقسام الدراسة للحصول على الشهادات إلى ٥٠% مما هى عليه الآن.

ثالثاً- علاوة على المهمة العلمية التى تقوم بها الجامعة لطلبتها، ولقاصد استماع دروسها من طلبة العلم، تقرير العمل على إفادة الجمهور بكيفية أعم، وذلك بإلقاء سلسلة محاضرات ليلية، فى موضوعات ذات فائدة عامة، يلقيها أساتذة الجامعة وغيرهم من كبار رجال الآداب والعلوم بمصر، ذوى الكفايات المحققة.

رابعاً- إعادة تدريس مادة مقارنة الآداب واللغات السامية بكلية الآداب.
خامساً- إنشاء قسم نظامي للعلوم الاقتصادية والمالية.
الثاني، قسم العلوم الجنائية:
ومواد التدريس المقررة فيه هي نفس مواد العام الماضي.

١٩١٧ - ١٩١٨

بدأت الدراسة في قسمي الجامعة النظاميين، وهما قسم الآداب وقسم العلوم الجنائية، في يوم ٤ من نوفمبر سنة ١٩١٧، ومواد التدريس هي بعينها المقررة من قبل، ولم تحدث تغييرات إلا فيما يختص ببعض الأساتذة.
قسم الآداب:

١- تاريخ الشرق القديم: كان حضرة صاحب السعادة محمود باشا فهمي من أعضاء مجلس الإدارة قد تبرع بتدريس هذه المادة، ولقد قام سعادته بالتدريس، ولكن باجتراف مرض حال دون قدرته على الاستمرار، فاعتذر عن التدريس، فانتخبت الجامعة مكانه حضرة الأستاذ أحمد بك صالح من قدماء مدرسي التاريف بمدارس الحكومة العالية.

٢- تاريخ الأمم الإسلامية.

٣- آداب اللغة العربية وتاريخها.

واعترضت مدرسة القضاء الشرعي عن عدم إمكان الإذن لحضرتي الأستاذين محمد الخضري بك، والشيخ محمد المهدي، بالتدريس في الجامعة، لكثرة أعمالهما بالمدرسة، فانتخبت الجامعة للتدريس تاريخ الأمم الإسلامية حضرة الشيخ عبد الوهاب النجار، المدرس بمدرسة البوليس، ولمادة آداب اللغة العربية حضرة الأستاذ الشيخ مصطفى القاياتي من علماء الأزهر بصفة مؤقتة، وانتظارا لعودة حضرة الأستاذ الشيخ أحمد ضيف، من متخرجي إرسالية للجامعة، المخصص لدراسة علوم الآداب العربية، ولتدريس هذه المادة في الجامعة، وقد عاد حضرته من فرنسا أخيراً وسيسند إليه تدريسها ابتداء من العام الدراسي المقبل.

الدرس التحضيرى للغة الفرنسية:

لقد شعرت الجامعة بأن أكثرية المنتسبين بقسم الآداب من متخرجى المعاهد العلمية الدينية، فى حاجة إلى تحضير اللغة الفرنسية، تحضيراً يؤهلهم للاستفادة من محاضرات مادة آداب اللغة الفرنسية، فأنشأت الجامعة لهم درساً خصوصياً، وافقت عليه مع جناب الميسو مونيه، المدرس بالليسيه الفرنسية.

تسهيل الانتساب لقسم الآداب:

أبدى بعض الحاصلين على شهادة البكالوريا من القسم العلمى، رغبتهم فى الانتساب إلى قسم الآداب، ولم تر الجامعة بأساً، فقررت تعديل نص اللائحة، القاضى بقصر حق الانتساب على حملة البكالوريا من القسم الأدبى، وأجازت قبول حملة هذه الشهادة من القسمين الأدبى والعلمى.

قسم العلوم الجنائية:

وقفت الجامعة البت فى أمر الاستمرار فيه على تقدم العدد الكافى من الطلبات، وقد تقدم عدد كبير استوجب افتتاح هذا القسم، غير أن الرغبة فى حضور الدروس أخذت تقل بعد ذلك، إلى أن وصل عدد الموافقين إلى خمسة.

وقد اعتذرت وزارة الداخلية عن الترخيص لحضرة الأستاذ محمود أفندى حسن، فى تدريس مادة تحقيق الجنايات العلمى، فاختارت الجامعة لهذه المادة حضرة الدكتور محمد أفندى حسين هيكل.

انقسم التعليم في الجامعة في هذا العام إلى قسمين: قسم بدار الجامعة، والآخر خارج عنها، وهو إرساليات التعليم في أوروبا.

التعليم بدار الجامعة:

ويشمل قسم الآداب، وقسم العلوم الجنائية، وقسمًا للمحاضرات العمومية التي يحضرها المنتسبون وغيرهم، من المستمعين، الراغبين في توسيع دائرة معارفهم.

ويوجد لدراسة الحقوق قسم ملحق بالجامعة، يشتغل طبقاً لنظام مدرسة الحقوق قسم الآداب.

بدأ الأساتذة محاضراتهم في يوم ٩ من نوفمبر، في المواد المقررة بهذا القسم، ولم يطرأ تغيير إلا فيما يختص بمادة آداب اللغة العربية، فقد كان يدرسها الأستاذ الشيخ مصطفى القاياتي فحل محله الأستاذ الدكتور أحمد ضيف من متخرجي إرسالية فرنسا، فقام بتدريس هذه المادة بهمة عالية ومقدرة.

كذلك عاد من أوروبا الدكتور طه حسين من متخرجي الإرسالية، وسيعهد إليه بتدريس التاريخ القديم، ابتداء من العام المقبل.

وكانت الجامعة قد اكتسبت جناب مستر دورنهام لتدريس مادة آداب اللغة الإنجليزية من ثلاث سنوات، بدلا من الأستاذ الذي كلف ذلك قبلا، وهو المستر برس وايت، لما اقتضت الظروف أن ينتظم في خدمة حكومته في أثناء الحرب، والآن وقد انتهت الحرب، ووصل الجامعة منه ما يفيد اشتغاده للتدريس ثانية، فقد قرر مجلس الإدارة إسناد هذا الدرس إليه.

قسم العلوم الجنائية:

افتتحت الدراسة بهذا القسم فى نفس الوقت الذى بدأت فيه دروس قسم الآداب، ولا تزال حالة الإقبال عليه كما هى، أى أن المنتسبين إليه لا يدومون على حضور الدروس حضوراً مطرداً، فهم يقللون عليه فى أول العام، ثم يأخذ عددهم فى التناقص شيئاً فشيئاً حتى يكاد يقل عددهم عن عدد الأساتذة، ولقد صيرت الجامعة على هذه الحال، أملاً فى تحسين درجة الإقبال، ولكن على غير جدوى.

قسم الحقوق:

بدأت الدراسة فى هذا القسم فى ١٢ من أكتوبر سنة ١٩١٨، وكان الإقبال عليه مشجعاً للاستمرار فيه مع إنشاء سنة ثالثة.

كان كل قسم من أقسام الدراسة سائراً على ما يرام، من وقت افتتاح الدراسة فى نوفمبر سنة ١٩١٨، إلى أن جاء يوم ١١ مارس سنة ١٩١٩، فتعطلت الدراسة على أثر الإضراب العام لطلبة المدارس العليا، للأسباب المعروفة، وبقيت معطلة حتى آخر السنة، فكان من نتائج هذه العطلة العامة للقهرية عدم إمكان إجراء الامتحانات الدورية فى مواعيدها كالمعتاد.

وفى ٢٧ من يونيه سنة ١٩١٨ قدم جناب الأستاذ فوكار مذكراً فى موضوع منح لقب دكتور شرف من الجامعة، هذا نصها:

(١) من الوجهة القانونية: كل الجامعات بكيفية عامة حفظت دائماً لنفسها الحق فى منح لقب دكتور منها (أو أى درجة من الدرجات التى لها أن تمنحها بالطرق العادية) بلا امتحان ولا رسالة، فحفظت الجامعات لنفسها حق تقدير الظروف، والكيفية التى بها تمنح الدكتوراء، أو أى درجة علمية أخرى.

ومنح دكتوراه الجامعة بهذه الصفة، أى بلا امتحان ولا رسالة، يكون عادة من اختصاص المجلس (أو هيئة الزعماء) الذى يمثل أقسام الجامعة المختلفة، والقاعدة قبل منح الدكتوراه استشارة مجلس الكلية، التى تؤهل الدراسة فيها للحصول على شهادة من النوع المراد منحه (وتختلف كيفية هذه الاستشارة باختلاف البلاد) فمجلس كلية الآداب مثلا يؤخذ رأيه عندما يرد منح لقب دكتور فى الآداب.

(٢) من الوجهة العلمية: إن منح الدكتوراه بلا امتحان ولا تقديم رسالة، ليعتبر دائما كمكافأة عالية ذات صبغة استثنائية، ولذا لا تكثر الجامعات من منح هذه الألقاب، حرصا على عدم تقليل قيمتها، فلا تمنحها إلا لأسباب جدية جلية، وها هى أهم الحالات التى تمنح فيها الألقاب:

أولاً- الاعتراف بالفضل لأحد عظماء رجال الحكومة، أو أحد كبار المكتشفين، أو أحد العلماء الذين توصلوا إلى اكتشاف عظيم الفائدة، أو لأجنبي زار الجامعة فى ظروف رسمية عظيمة.

ثانياً- الاعتراف بالشكر لمنحة شينة القيمة، أو لوقف عين عظيمة المورد للجامعة، أو لمشروع خير جليل الفائدة لها كذلك.

ثالثاً- وقد يكون منح اللقب بمثابة شكر علنى من هيئة الجامعة على تأدية خدمات جليلة للجامعة بكيفية مستمرة مدة طويلة من الزمن، وبغير التفات إلى أى جزاء مادى، على أن هذه الحالة عظيمة الندرة.

ولا يعتبر منح لقب دكتور شرف من جامعة ما فى أية حال من الحالات، من السوابق التى يجب الرجوع إليها، والعمل بمقتضاها، بمعنى أنه إذا منح لقب الشرف لشخص ما لسنين معين، ثم توفّر هذا السبب نفسه فى شخص غيره، فإن ذلك لا يكسبه أى حق يتمسك به للحصول على اللقب من الجامعة، بدعوى أن حالته تماثل تلك الحالة التى اعتبرتها الجامعة كافية بهذا التكريم العظيم.

هذا خلاصة المبدأ الذى تتبعه الجامعات فى منح ألقاب الشرف،
ولمجلس إدارة الجامعة المصرية طبعاً الحكم فى الحالات التى تعرض عليه.

١٩١٩ - ١٩٢٠

كان للاضطرابات التى حصلت فى وسط السنة الدراسية ١٩١٨ -
١٩١٩ تأثير فى سير السنة الدراسية الثالثة وأوقاتها.

فقد كان لا بد عند افتتاح الدروس بأقسام الجامعة المختلفة من استئناف
دروس السنة السابقة، وتكملة المقرر للطلبة، حتى بعد الانتهاء منها وحصول
الامتحانات يؤخذ فى إلقاء دروس السنة الجديدة.

قسم الآداب:

لم يحدث فى خلال هذه السنة أى تغيير فى نظام الدروس بقسم الآداب،
بل استمرت على النظام المقرر لها، يلقيها حضرات الأساتذة المعيّنين بها.

وقد افتتح قسم الآداب فى يوم ١٨ من أكتوبر سنة ١٩١٩ لتكملة مقرر
العام الماضى، وبعد ذلك بدئ بدروس السنة الجديدة من ١٥ نوفمبر سنة
١٩١٩ واستمر إلى ١٢ من مايو ١٩٢٠.

قسم العلوم الجنائية:

لم يعقد فى هذا العام امتحان، لأنه بالرغم من دعوة الطلبة حتى من لم
يكن مواظباً منهم إلا بنسبة ٥٠% لم يتقدم للامتحان إلا واحد، فرأى مجلس
القسم أنه لا يمكن ولا يجوز إجراء امتحان لطلاب واحد.

قسم الحقوق:

افتتح قسم الحقوق في يوم ١٣ من أكتوبر سنة ١٩١٩ لتكملة المقرر من دروس السنة الماضية، واستمرت الدراسة إلى ١٨ من ديسمبر حين أضرب الطلبة عن الدروس، وكان لاضطرابات مارس آثار باقية، فتخلل هذه المدة الأخيرة من السنة أيام إضراب كثيرة.

ثم استؤنفت الدراسة للسنة الجديدة من يوم ١٦ من فبراير سنة ١٩٢٠، واستمرت إلى ٢٦ من يونيه سنة ١٩٢٠.

ولكن لم يتمكن للجامعة أن تفتح إلا السنة الأولى، لدروس الحقوق وحدها، بعد أن كانت قد وصلت إلى إنشاء السنة الثالثة.

والسبب في ذلك راجع إلى أن مدرسة الحقوق السلطانية تمكنت من زيادة عدد الطلبة المقبولين فيها، فانضم إليها طلبة السنتين الثانية والثالثة في الجامعة المصرية.

ولم يتمكن لحضرة الأستاذ حسن كامل الشيشيني الاستمرار على تدريس الاقتصاد السياسي بهذا القسم، لعدم الترخيص له من المصلحة التابع هو لها، فأُسندت الجامعة تدريس هذه المادة إلى حضرة الدكتور محمد حسين هيكل المحامي الأهلي، كذلك غادر القطر المصري كل من جناب مسيو روسيه، مدرس اللغة الفرنسية، ومستر جنكلز مدرس اللغة الإنجليزية، فأُسندت الجامعة تدريس هاتين المادتين: الأولى إلى مسيو بيزيا المدرس بالمدرسة الثانوية، والثانية إلى مستر بريانت المحامي.

وكانت مادة القانون الروماني يقوم بتدريسها جناب مستر بسروت، بالاشتراك مع حضرة محمد أفندي صادق فهمي المحامي، فاعتذر مستر

بروت عن التدريس، وقررت الجامعة إسناد الدرس بأكمله إلى حضرة محمد ألفدى صادق فهمى.

كذلك لم يتيسر لحضرة الأستاذ على بك زكى العربى الاستمرار فى تدريس مادة مقدمة القوانين، بسبب تعيينه مدرسا بمدرسة الحقوق، فانتخبت الجامعة لهذا الدرس مكانه حضرة الدكتور سامى جبرة.

وقد تقرر أن يسند إلى حضرة الدكتور محمد سلطان خريج إرسالية الجامعة مادة قانون العقوبات لطلبة السنة الثانية بقسم الحقوق، ولكن عدم إنشاء هذه السنة أبقاه بلا عمل، وقد انتخبته وزارة الداخلية مدرسا بمدرسة البوليس، فرخصت له الجامعة فى ذلك، وتعهد للجامعة كتابة فى نظير المرتب الذى صرف له مدة وجوده بلا عمل، بأن يدرس مادة بقسم الحقوق مدة سنتين بلا مقابل، وسيكلف تدريس القانون الإدارى لطلبة السنة الثانية فى العام الدراسى المقبل.

المحاضرات العامة، والحفلات الأدبية:

لقد كانت دار الجامعة مكانا مقصودا من كل الهيئات الأدبية، لإلقاء المحاضرات العامة، وإقامة الحفلات الأدبية، فاجتمع فيها فى عام ١٩١٩ - ١٩٢٠ الجمعية العمومية للأطباء، وجمعية نقابة المعلمين، وجمعية التاريخ المصرى المؤلفة برئاسة معالى جعفر والى باشا.

وقد رخص مجلس الإدارة بإقامة جملة حفلات أدبية فى دار الجامعة، منها حفلة إحياء ذكرى المرحوم قاسم أمين بك.

كذلك رخص لحضرة الدكتور سامى جبرة فى إلقاء سلسلة محاضرات عامة اقتصادية، ولحضرة الدكتور برادة فى إلقاء محاضرات عامة فى الأمراض السرية.

١٩٢٠ - ١٩٢١

لم يحدث في خلال هذه السنة تغيير في نظام الدراسة غير إعادة تدريس مادة مقارنة الآداب واللغات السامية، التي كانت قد أوقف تدريسها مؤقتاً بقسم الآداب، لعدم وجود الأستاذ الذي يدرسها.

وقد رأى مجلس إدارة الجامعة أن يعهد إلى الدكتور على العناني تدريس هذه المادة، وبدأ محاضراته في ٤ من يناير سنة ١٩٢١.

وافتح قسم الآداب في يوم ٦ من نوفمبر سنة ١٩٢٠ واستمر إلى ٢٦ من أبريل سنة ١٩٢١.

أما قسم العلوم الجنائية فبدأت محاضراته في موعد متأخر، واستمرت إلى ١٥ من مايو، ولم تكن هذه الفترة كافية لإتمام المقرر، فتأجل تدريس الباقي منه إلى أول أسبوع من شهر أكتوبر، على أن تبدأ دراسة العام الجديد في شهر ديسمبر.

غير أن طلبة هذا القسم التمسوا بدء سنة جديدة بدون حاجة إلى إتمام السنة السابقة، لعدم كفاية المدة المخصصة لتكملة الدروس، ولأن فترة الإجازة قطعت اتصال الدروس، ففضلوا الابتداء مع المنتسبين حديثاً إلى القسم، وقد أجيب طلبهم، وبدأت السنة المكتتبية في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٢٠.

وقد كان الإقبال على هذا القسم في أول العام كثيراً، ثم أخذ الطلبة ينقطعون عن المواظبة شيئاً فشيئاً.

واستمرت الدراسة بالقسم حتى شهر مايو سنة ١٩٢١، ولكن انقطع الطلبة عن الحضور بسبب حلول شهر رمضان، فعطلت الدراسة، على أن

تستأنف في أكتوبر سنة ١٩٢١ لتكملة المقرر قبل الابتداء في دروس السنة الجديدة.

وقد قدم عدد كبير من الموظفين الذين يرغبون في دراسة الحقوق، طلبا إلى الجامعة، يلتزمون بإنشاء قسم ليلي لتدريس الحقوق، ورأى مجلس الإدارة أن يجيب هذا الطلب، خدمة للذين يرغبون في تكملة دراستهم، وتمنعهم أعمالهم من التفرغ لها، فقرر إنشاء قسم ليلي للحقوق، بجانب القسم النهاري، إذا تقدم العدد الكافي من الطلبة لإنشائه.

وقد بدأت الدراسة بقسم الحقوق النهاري في ٧ نوفمبر سنة ١٩٢٠.

وتولى التدريس في هذا القسم حضرات الأساتذة الذين كانوا يدرسون في العام الماضي وهم:

حضرة صاحب العزة الأستاذ مرفص حنا بك	نظام السلطات العمومية
حضرة الشيخ عبد الرحمن عيد المحلاوي	الشرعية الإسلامية
جناب مشرت برانت	اللغة الإنجليزية
جناب مسيو بزيا	اللغة الفرنسية
حضرة الأستاذ الدكتور محمد حسين هيكل	الاقتصاد السياسي

مقدمة القوانين	حضرة الأستاذ الدكتور سامي جبرة
القانون الروماني	حضرة الأستاذ الدكتور محمد صادق فهمي

أما قسم الحقوق الليلى فقد أقبل عليه الطلبة إقبالا عظيما، إذ بلغ عدد من التحقوا به ٤٤ طالبا.

وبدأت الدراسة بهذا القسم في ٤ من ديسمبر سنة ١٩٢٠.

وانتخب للتدريس فيه الأساتذة الذين يدرسون بالقسم النهارى.

وكان يقصد الجامعة في كل عام كثير من الهيئات العلمية والأدبية لإلقاء المحاضرات بدارها، أو لاجتماع فيها، وقد رخص مجلس الإدارة لجمعية المهندسين في عقد جلساتها بالجامعة، ورخص المجلس أيضا لحضرة خليل سكاكيني أفندى في إلقاء خمس محاضرات في الآداب، ولجناب الأفوكاتو جيمار بإلقاء أربع محاضرات قانونية باللغة الفرنسية.

وأقامت الجامعة حفلة تأبين للمغفور لها الأميرة فاطمة إسماعيل المحسنة الكبيرة، وصاحبة الأيادى البيضاء على الجامعة ومعاهد التعليم، فرأس الحفلة حضرة صاحب الدولة حسين رشدى باشا رئيس الجامعة، وألقى خطابا باسم مجلس إدارة الجامعة، وألقى كل من جناب الأستاذ لويس كليمان خطابا بالنيابة عن الأساتذة غير المصريين والأستاذ الدكتور أحمد ضيف

باسم أساتذة كلية الآداب، وحاضرة صاحب العزة عبد الحميد بدوى بك، باسم
أساتذة قسم العلوم الجنائية، وطالب من كلية الآداب باسم طلبة الجامعة،
وثليت قصيدة من نظم حاضرة صاحب العزة أحمد شوقي بك*.

• تتضمن لائحة قسم العلوم الجنائية بالجامعة القديمة ما يلى:

نظام الدروس، والطلبة، والامتحانات، والرسوم، والشهادات التى يمنحها القسم، وحقوق الأساتذة
واجباتهم، ونظام الإدارة، وإنشاء قسم للعلوم الاقتصادية والمالية ومواد التدريس به ومدى تأثير
الاضطرابات على سير العملية التعليمية.

الوثيقة مرقم (٢٥)

بيانات تختص ببعض أقلام حسابات الجامعة المصرية
عن سنة ١٩١٠ (من أول يناير لغاية سبتمبر)

المتحصلات

أولاً- مفردات مبلغ ٤٨٢ جنيهها الوارد تحت عنوان (إعانات متنوعة)

مليم	جنيه
إعانة دولة الرئيس	١٩٥
إعانة البنك الألماني الشرقى	٣٩
إعانة أحمد بك الشريف	٢٠٠
اشتراك عزيز بك خانكى بصفته عضواً فى الجمعية العمومية للجامعة	١٢
اشتراك جرجس أئدى حوى بصفته عضواً فى الجمعية العمومية للجامعة	١٢
اشتراك عبد الحليم أئدى محفوظ بصفته عضواً فى الجمعية العمومية للجامعة	١٢
اشتراك داود بك عمون بصفته عضواً فى الجمعية العمومية للجامعة	١٢
٤٨٢	

ثانيا- مبلغ ١٧٦ مليما و٦١٦ جنيهها الوارد تحت عنوان الأرباح الناتجة من تشغيل النقود هو قيمة الفوائد التي تقيدت لحساب الجامعة في البنك الألماني الشرقي عن ستة شهور فقط أى من أول يناير لغاية يونيو سنة ١٩١٠ أما الفوائد المستحقة عن يوليو وأغسطس وسبتمبر فيرد حسابها فى حسابات سنة ١٩١٠ - ١٩١١ (من أول أكتوبر سنة ١٩١٠ لغاية سبتمبر سنة ١٩١١) لأن قيد الفوائد يحصل كل ستة شهور مرة.

ثالثا- مفردات مبلغ ٩٠٠ ملیم و٧ جنيهات الوارد تحت عنوان "إيرادات مختلفة".

ملیم جنيه

٥ ٨٥٠ ثمن استمارة عدد ١١٧ منصرفة إلى الطلبة الذين

تقدموا للامتحان بقصد الالتحاق بالإرسالية

٢ ٠٥٠ متحصل من الذين اشتركوا بنشرات المحاضرات

عن ثمن طوابع بوسنة حيث إنهم طلبوا إرسال

النشرات إلى محل إقامتهم خارج القاهرة

٧ ٩٠٠

رابعاً - مفردات مبلغ ٢٥٠٠ جنيه الوارد تحت عنوان "المتحصل من الاكتتابات"

مليم جنيه

المتحصل من اكتتابات مديرية الغربية	٢٠٠٠
اكتتاب دولتو الأميرة والددة جناب الخديو المعظم	٥٠٠
	٢٥٠٠

خامساً - مفردات مبلغ ٣١٠ مليمات ٦٧ جنيهها الوارد تحت عنوان "المتحصل لحساب طبع المحاضرات"

مليم جنيه

المتحصل عن اشتراكات بطبع محاضرات آداب اللغة العربية	٢١	٣٥٠
المتحصل عن اشتراكات بطبع محاضرات علم الفلك	٦	٣٥٠
المتحصل عن اشتراكات بطبع محاضرات الطبعة	٩	٥٠٠
المتحصل عن اشتراكات بطبع محاضرات الاقتصاد السياسى	١٤	٠٠٠
المتحصل عن اشتراكات بطبع محاضرات عن المرأة	١٠	-
المتحصل عن اشتراكات بطبع محاضرات آداب اللغة الإنكليزية	-	٩١٠
المتحصل عن اشتراكات بطبع محاضرات آداب اللغة الفرنسية	٥	٢٠٠
	٦٧	٣١٠

المصروفات

أولا- مفردات مبلغ ٩٧٠ ملجم ٩٦٠ قيمة ماهيات مستخدمى الإدارة

ملجم	جنيه	شهرها	عدد الأشهر
٢٢٥	ماهية السكرتير	٢٥	٩
١٢٦	مساعد السكرتير	١٤	٩
٢٠٠	ماهية أمين الكتبخانة	٢٥	٨
٩٧٠ ٧٤	ماهية المحرر الفرنسى	٨,٣٣٠	٩
٧٢	ماهية كاتب الحسابات	٨	٩
٦٣	ماهية كاتب (عفىسى	٧	٩
	(لندى)		
١٠٠	ماهية مدموازيل بود	٢٠	٥
١٠٠	ماهية مدموازيل	٢٠	٥
	جريمو		
	كانتا مخصصتين		
	بـاختزال		
	المحاضرات باللغة		
	الأوروبية		
٩٦٠ ٩٧٠			

ثانيا- مفردات مبلغ ١١٠ مليمات ١٥٧ جنيها و ارد تحت عنوان "خدمة سايرة"

عدد الأشهر	جنيها	مليم	جنيه
٨	١٧,٥٠٠	١٤٠	ماهيات فرانشين ويسواب وخفير عدد ٨ شهريا
١	١٧,١١٠	١٧	١١٠
		١٥٧	١١٠

ثالثا- مفردات مبلغ ٣٦٤ مليما و ٣٠٨ جنيهاات وارد تحت عنوان
مصاريف متنوعة فى الإدارة

مليم	جنيه	
٣٢٦	٢٦	مصاريف بوسنة وأجر تلفرافات
٤١٥	٣١	أدوات كتابية
٣٥٠	٨٢	مصاريف مطبوعات
٢٩		بدل سفر للكاتبين المختصين باختزال المحاضرات
١٥		تعويض لورثة ليشمان الذى كان ابتداء باختزال لمحاضرات فى سنة ١٩٠٨
٦٣٠	١١	ثمن جالينب للفرانشين
٦٤٣	١١٢	مصاريف سايرة (أجر عربات و ترموايات وسكك حديد وغير ذلك من المصاريف السايرة المتعددة الأنواع)
٣٦٤	٣٠٨	

رابعاً- مفردات مبلغ ٨٥١ مليماً ١٨٤١ جنيهاً الوارد تحت عنوان
"مرتبات الأساتذة"

مليم جنيه

٤٢٥ ١٠٧١ ماهيات ٥ أساتذة أجانب عن ٥ أقساط بواقع ٨٥٧ مليماً ٤٢ جنيهاً
كل قسط

٤٢٦ ٧٧١ ماهيات ٣ أساتذة وطنيين عن ٦ أقساط بواقع ٨٥٧ مليماً ٤٢ جنيهاً
كل قسط

١٨٤٢ ٨٥١

خامساً- مفردات مبلغ ١٢٥ جنيهاً الوارد تحت عنوان "بدل سفرية" في
فصل التعليم هو قيمة النصف الثاني من بدل السفرية المستحق
للأساتذة الأجانب المنوه عنهم أعلاه.
سادساً- مفردات مبلغ ٥١ جنيهاً الوارد تحت عنوان "مصاريف
متنوعة" في فصل التعليم.

جنيه

٤٠ تعويض إلى مدموازيل كوفرور نظراً للعدول عن تجديد
الاتفاق معها للتعليم في الجامعة.

٥ مكافأة للمحضر في دروس علم الطبيعة

٦ مصاريف تختص بمحاضرات المسيو جرمان مارشان عن
الصناعات الصغيرة في القاهرة.

٥١

سابعاً- مفردات مبلغ ٥٣٨ مليماً و ٢١٨٠ جنيهاً الوارد تحت عنوان
"مصاريف الطلبة من مرتبات ورسوم"

مليم	جنيه	
٦٠٨	٩٣٠	إرسالية فرنسا
٤٢٧	٩٠١	إرسالية إنجلترا
٥١١	١٢٢	إرسالية إيطاليا
٩٩٢	٢٢٥	إرسالية ألمانيا
٥٣٨	٢١٨٠	

ثامناً- مفردات مبلغ ٤٠٥ مليمات و ١٨٧ جنيهاً الوارد تحت عنوان
"مصاريف سفر" في فصل الإرسالية

مليم	جنيه	
٤٠٥	١٧	مصاريف رجوع محمد كمال والسيد كامل اللذين فصلاً عن الإرسالية بفرنسا
٣٠		مصاريف سفر الطلبة الصغار
١٤٠		مصاريف أعضاء الإرسالية الأخيرة (وعدد سبعة)
٤٠٥	١٨٧	

تاسعا- مفردات مبلغ ٢٨٨ مليما و ١٩ جنيهها الوارد تحت عنوان "مصاريف متنوعة" مصاريف سياحات علمية بصفة مكافأة صرف إلى الطالب منصور فهمى.

عاشرا- مبلغ ٩٧٦ مليما و ١٦٨ جنيهها الوارد تحت عنوان "مصاريف متنوعة" فى فصل الإرسالية يشتمل على ١٥٠ جنيهها قيمة ثلاثة أقساط من مرتب كل من مندوبى الجامعة فى لندن وباريس باعتبار كل قسط ٢٥ جنيهها لكل منهما والباقى هو مصاريف كمبيو على النقود المرسلة إلى المذكورين وإلى الطلبة فى برلين وتورينو لدفع الرسوم والمرتببات الشهرية.

حادى عشر- مبلغ ٣٨٠ مليما و ١٥٢ جنيهها الوارد تحت عنوان "ترميمات وترتيبات بالمحل" يشتمل على ١٣٠ جنيهها قيمة مصاريف تصليحات وترتيبات فى قاعة دروس علم الطبيعة وغيرها وعلى ٣٨٠ مليما و ٢٢ جنيهها مصاريف معدات لتكوين القاعة المذكورة.

ثانى عشر- مفردات مبلغ ٥٤١ مليما ١٦٢ جنيها الوارد تحت عنوان
"مشتري موبيليات"

مليم جنييه	
٥٠٠ ٤٢	ثمن آليتين للكتابة
٥٠٠ ١٩	ثمن طاولة كبيرة مخصوصة لحفظ الخرائط وغير ذلك لزوم الكتبخانة
٦١٠ ١٢	ثمن أدوات لدروس الرياضات العالية
٥٥٧ ٦	ثمن أدوات للإنارة
٩٨٠ ٢٩	ثمن فانوس سحرى ومصاريفه
١٢	دولاب للكتب
٥٠٠ ٨	ثمن مقعد خشب للمطالعة
٤	حمالة للفانوس السحرى
٩٢٤ ٨	ثمن رف
٤٧٠ ٢	ثمن ساعة منقول
١	ثمن برواز لصورة عريان أفندى عوض
٥٠٠ ١٤	ثمن مكتب كبير
١٦٢ ٥٤١	

الوثيقة مرقمة (٢٦)

الجامعة المصرية

ترخيص نظارة المعارف لبعض أساتذتها للعمل في الجامعة

القاهرة في ٢٦ يولييه ١٩١٠ الموافق ١٩ رجب سنة ١٣٢٨

صاحب الدولة الأمير رئيس الجامعة المصرية دولتو أفندم
حضر تلى

جوابا على الخطاب الوارد بتاريخ ٣ يوليوس سنة ١٩١٠ نمرة ٣٣٦
نتشرف بأن نفيد دولتكم أننا وافقنا على الترخيص لكل من إسماعيل رأفت بك
وسلطان أفندى محمد المدرسين بمدرسة المعلمين الناصرية بالتدريس في
الجامعة المصرية في السنة المكتتبه القادمة التي تبدئ من نوفمبر سنة ١٩١٠
وتفضلوا دولتكم بقبول فائق احترامنا أفندم.

ناظر المعارف

ختم

أحمد حشمت

الوثيقة مرقمة (٢٧)

من صاحب الدولة

الأمير أحمد فؤاد باشا

رئيس الجامعة المصرية

إلى أبناء وطنه

القاهرة في ١٣٢٩ - (١٩١١م)

يسرني وقد دخلت الجامعة المصرية في سنتها الرابعة من حياتها وقوبلت في جميع الأثناء بالانعطاف أن أوضح مرة أخرى نجاح هذا المعهد الذي لا يزال آخذاً في النمو والازدياد وما أسعدني أن أعبر باسم الشبان المصريين المجدين عن وافر ثنائي لجميع أعوانى المخلصين:

في شهر يناير سنة ١٩٠٨ (١٣٢٦ هجرية) لما تفضل سمو الخديو المعظم عباس حلمي باشا الثاني فعرض على قبول رئاسة الجامعة المصرية كان هذا المعهد إذ ذاك كما تعلمون أمنية وطنية وعلى الرغم مما بذل من الجهد العظيم وما برهن به كرام الوطنيين على أريحيته وحسن أميالتهم كان الناس يترددون في بادئ الأمر في كيفية إدارته والغرض الذي يرمى إليه.

فقد عهد إلينا هذا العمل العظيم الذى اتجهت إليه آمال الوطن وهو فى حيز الفكر وبفضل مؤازرتكم لى استطعت القيام به لتحقيق مقاصدنا وأمانينا بلا بطء ولا إسراع فى العمل حسبما تقتضيه الحكمة التى قارئتها عزيمة لم تخر بمساعدة زملائى الأفاضل ومشاركة الوطنيين. ومن حسن حظى أن أترأس إنشاء أول جامعة شرقية حديثة ظهرت فى العالم الإسلامى وأن تيسر لى أن أضع معهم أساس مستقبلها الزاهر.

ورغم ما صادف مشروعاتنا من التأويل الباطل والتعننت الذى أريد به وضع حجر العثرة فى نهضة جامعتنا وكان حظه الفشل وفضلا عن الصعوبات المادية والأدبية التى صادفناها فى طريقنا وكان منشؤنا إما الجهل أو عداوة فئة قليلة لا يعتد بها لم يلبث عملنا الجليل المحبوب أن ثبتت دعائمه وأخذ يستكمل يوما فيوما ولا غرابة فى ذلك فإن العامل القوى الذى يأخذ بناصرنا إنما هو سعينا فى خير بلادنا ولا شك أن نفع شبابنا الأعزاء هو فوق كل المقاومات والانتقادات المقصودة وأن رغبتنا الشديدة فى تحقيق هذا النفع وإخلاصنا فى إحياء العلم بمصر يكسبنا القوة للثبات والدأب فى هذا العمل وقد أعرت قلبى فى سبيل هذه الغاية حتى يتسنى لأبناء وطنى أن يأخذوا حظهم من العلم والعرفان وينصرفوا إلى إحياء نضارة لغتهم وآدابهم وفنونهم العظيمة ويسهل عليهم تحقيق هذه الأمنية الجليلة حينما يستقون عزيمة وعلمهم من مجد أجدادهم وعلومهم التى كادت تكون فى عالم النسيان حينما من الدهر ولا وسيلة لهم إلى الوقوف على حسبهم وتاريخهم وفهم حقوقهم وقيامهم بواجبهم إلا بالرجوع إلى هذه المصادر الغزيرة وبذلك يعيدون كنوز العلوم العربية القديمة التى نأخذها الآن عن الغرب. وكما أن ضوء النهار بعد

الليلة الحالكة الظلام يتجدد بنور الفجر كذلك روح النهضة العلمية فى مصر بعد أن كانت مستغرقة فى سبات عميق حينما من الدهر سيكون لها شأن عظيم فى إحياء ذكرى ماضينا الذى كان ولا يزال مقرونا على الدوام بالمجد والعظمة.

ولقد تفردنا زمنا طويلا بمدنية زاهرة ومجد عظيم ولا يتعلم الشعب ويقف على سر مستقبله ليصل إلى النهاية العظمى من الحضارة والمدنية إلا حينما يغرس فيه شعور إجلاله لأسلافه وما كان عليه أبطالهم فدرس أصول لغتنا وسعتها والتضلع من الآداب والتاريخ والفلسفة العربية ولا سيما المقابلة بين المدنية العربية والمدنيات الراقية فى عصرنا هذا بجلى لشبابنا الطريق الذى نسير بهم فيه ليتسنى للمدارس الثانوية المصرية أن تجد فيهم معلمين أكفاء للغد.

هذا ولم يقف نجاح عملنا فى طريقه برهة من الزمان بل سار بسرعة عظيمة حتى إن المطلع على خطة سير القائمين بأعمال الجامعة ليحار فى تقدير ما وصلت إليه. وأرى من المفيد أن أبين شيئا من أطوار تقدم هذا المعهد العلمى.

فى شهر يونيو سنة ١٩٠٨ (١٣٢٦ هجرية) أقرت الحكومة على اعتبار الجامعة من المنافع العامة وفى شهر سبتمبر أوفدت الجامعة إلى أوروبا بعثة من الطلاب ليكونوا أساتذتها فى المستقبل وفى شهر ديسمبر احتفل بافتتاحها وبدئ فيها بتدريس خمسة علوم وهى:

(١) الحضارة الإسلامية.

(٢) الحضارة الشرقية القديمة.

(٣) العلوم التاريخية والجغرافية واللغوية عند العرب.

(٤) تاريخ آداب اللغة الفرنسية.

(٥) تاريخ آداب اللغة الإنكليزية.

وفى العام التالى أى فى سنة ١٩٠٩ (١٣٢٧ هجرية) أرسلنا بعثة جديدة من الطلاب إلى أوروبا وزدنا فى عدد العلوم المختلفة فبلغت ثمانية بعد أن كانت خمسة وهي:

(١) آداب اللغة العربية.

(٢) علم الطبيعة.

(٣) الرياضيات العالية.

(٤) علم الفلك عند العرب.

(٥) تاريخ آداب اللغة الفرنسية.

(٦) تاريخ آداب اللغة الإنكليزية.

(٧) الاقتصاد السياسى.

(٨) محاضرات فى تاريخ المرأة فى العصور المختلفة.

وهذه المحاضرات خاصة بالسيدات جعلناها أساسا لإنشاء قسم نسائى فى المستقبل ولعل هذه الفكرة الجديدة هى التى ألهمت أولياء الأمر فى الأساتنة بإنشاء جامعة نسائية سيوضع حجر أساسها عما قريب.

ولقد أنشئت مكتبة عظيمة جمعت كلها من الهدايا التى وردت علينا من كل صوب سواء أكان من داخل القطر أم من خارجه والهمة مبذولة فى تكوينها وتنظيمها على نسق قويم بجدّ ونشاط.

وفى هذا العام انعقد المؤتمر الأثرى الدولى بمدينة القاهرة
فحضره لفيف عظيم من أفاضل العلماء مختلفى الأجناس والمذاهب
فانتهزت هذه الفرصة ودعوت الكثيرين منهم لإلقاء بعض محاضرات
بالجامعة ولقد قابلناهم بصدر رحيب كما أننا سنكرم دائما كل من يتحف
أرض النيل التى هى منبع أقدم المدينيات وأنضرها بمصنفاته وأبحاثه
العلمية التاريخية.

وفى أوائل سنة ١٩١٠ (١٣٢٨ هجرية) أوفدنا إلى أوروبا بعثة
ثالثة من شبان المصريين فبلغ عدد طلبة الرسالة العلمية أربعة وعشرين
طالبا يتعلمون على نفقة الجامعة المصرية بجامعة ألمانيا وإنجلترا
وفرنسا وإيطاليا وهى تتفق عليهم كل سنة فوق أربعة آلاف جنيه.

وبديهى أن هذه النخبة من الشبان المصريين الذين يحضرون
دروس جامعات البلاد الأوروبية فى العلوم التى خصصتهم لها الجامعة
باعتبار استعدادهم الفطرى وأمياالهم الخصوصية دائبين فى فهم الأساليب
العلمية الحديثة ستعود إلى وطنها بعد أن تكون قد ادخرت من ثمرات
العلوم والمعارف الغربية ما تحتاجه البلاد لإعلاء شأنها وترقية علومها
التى لا تزال خامدة فى هذا الزمن الذى نرى فيه العلوم سائرة فى
طريق نهضتنا العظيمة وأن ما نتوسمه فى هؤلاء الشبان الذين غادروا
أوطانهم وحرّموا لذة عيشها وصفاء جوها فتحملوا متاعب الحياة فى
بلاد لم يألفوها ليبدلوا جهدهم فى الوصول إلى الغاية الشريفة التى طلب
منهم الكد فى الحصول عليها لما يبعث فىنا روح الأمل فى مستقبل
الجامعة وخير مصر ومما يزيد فى هذا الأمل ما يرد علينا من مندوبى

الجامعة المصرية في برلين ولندرة وباريس وتورينو مما يسر من أخبار هؤلاء الشبان وكيف عرف بعضهم أن يستفيد من مقامه في أوروبا غير أن نفرا من هؤلاء الشبان قد نسوا الواجب عليهم في العمل الشريف للجامعة المصرية ولوطننا العزيز فلم يستحقوا ثقتنا ولهذا سنفصل من رسالتنا كل من أنسنا منه مثل هذا التقصير كما حصل ذلك سالفا مع الأسف.

ولما كانت الدروس التي ألقيت في الجامعة في بادئ الأمر عبارة عن محاضرات لا رابطة بينها رأينا أن نجعلها في نظام يربط بعضها ببعض فكونا قسما لتعليم الآداب والفلسفة يشتمل على عشرة علوم منها ثمانية واجبة تعلم باللغة العربية واثنان اختياريان يعلمان باللغات الأجنبية ويقوم بتدريس هذه العلوم نخبة من أفاضل الأساتذة بألمانيا وإنجلترا ومصر وفرنسا وإيطاليا.

ولقد بدأنا بإنشاء فرع للعلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية أما الفرع النسائي الخاص بالسيدات فقد اتسع نطاقه بزيادة محاضرات جديدة عليه.

وتتفق الجامعة على العلوم الاثني عشر التي تدرس بها ٣٢٠٠ جنیه في العام.

ومكتبتنا تحتوى على نيف وعشرة آلاف مجلد نبعث بفهرسها إلى الجامعات الأجنبية لتكون في علاقة معها.

ولقد نجحنا في مسعانا لدى نظارتى معارف فرنسا وإيطاليا فتفضلتا بأن تقبلتا فى مدارسها أطفالا من سن ثمانى سنوات إلى عشر تتخيهن الجامعة ليربوا ويتعلموا بمدينتى باريس ورومية حتى يتموا الدراسة الثانوية وذلك على نفقة الحكومتين المذكورتين.

هذا ملخص تاريخ الجامعة بوجه الإجمال فى العامين التسليين لتأسيسها ولقد أوضحته فى تقريرى السابق فى ١٥ مارس سنة ١٩١١ (١٤ ربيع الأول سنة ١٣٢٩ هجرية).

ومما زاد فى ثبوت مركز الجامعة الإعانة السنوية التى تكرمت الحكومة المصرية بنفقتها إياها وأريحية الكرام من المحسنين الذين يمدوننا بمساعداتهم على الدوام.

غير أن شغلنا الشاغل هو توطيد دعائم الجامعة على أساس متين يكفل لها حياة ثابتة فبعد أن أفرغنا الجهد حتى وصلنا بها إلى النتيجة الحسنة التى بلغتها فى العام الماضى يحق لى أن أعجب بأن الجامعة اليوم قد اندفعت فى سبيل الرقى لبلوغ الغاية المقصودة من إنشائها وهى التى يتمناها لها كل محب لخير البلاد.

أما ما عسى أن يظهر من وجود بعض التردد فى مداواتنا وقراراتنا فى بادئ الأمر ومن وجود شىء من ضعف الثقة وذلك نتيجة نقص مطلق فى الخلق أو ضعف عظيم فيه فتعترض مجهوداتنا وتقف فى سبيل العمل الذى أوجدته إرادة الأمة المصرية ودواعى الحال لإحداث نهضة علمية وأدبية لخدمة وطننا المحبوب فهذا التردد وهذا الضعف لا يلبثان أن يزولا بفضل قوة ثباتنا وإخلاص طوبتنا وطهاره مقاصدنا وأغراضنا الجليلة.

وأنى على يقين من أننا سنصادف أيضا صعوبات أخرى فى طريقنا وأننا سنضطر للجهاد مرارا لإزالة عقبات أخرى وإيادة الأوهام وقهر العدوان ولكن لا يفوتنا أن عملا جديدا مثل هذا لا يمكن أن يصل إلى درجة الكمال من غير أن يلقى فى طريقه مثل هذه المقاومات ممن لا يروق فى نظرهم كل عمل جديد ويقابلونه بالسخرية من ضعف عزيمتهم - ولو كنت ممن يميلون إلى الاستعارات والتشبيهات لقلت إن من السهل تشبيه الجامعة بتشييد تلك الأبنية الشاهقة والمعابد الشامخة التى يتبادر إلى الذهن أنها لا تتم أبدا لما تستدعيه من المعدات الهائلة المختلفة الأنواع غير أنى أثر العمل على زخارف الكلام العديم الفائدة. وعلى تسليم أن عملى مؤسس على خيال فإنى أمل أن يصبح بناؤنا يوما بعد تمامه مركزا لإعادة مجد العلوم والفنون فى هذه البلاد وأن تكون خيالات اليوم حقائق الغد.

ولقد كان بمساعدتكم للجامعة وعناية الأمة بها وبالاعتبار الذى نالته فى البلاد الأجنبية أن حازت ثناء عاطرا فى تقرير مصر الأخير للمأسوف عليه السير ألدن غورست فجاء ذكرها فيه بعبارة وجيزة ذات وقع حسن كما أنها توطدت أركانها عقب توالى اجتماع مجلس إدارتها حيث صدق على نظام قسم الآداب إذ قبل هذا القرار لم تكن مجهوداتنا الابتدائية لتوصلنا إلى الغاية التى يرمى إليها مؤسسو الجامعة. وأخذنا على عهدتنا المنعنى فى تحقيقها يوم بدئ فى تنظيمها لرقى العلوم فى البلاد ونفع شبان مصر.

ولم تسمح لنا الظروف قبل ذلك الحين إلا بإنشاء دروس مختلفة الأنواع منفصل بعضها عن بعض على سبيل التجربة فأفادت بعض الفائدة غير أنه كان ينقصها ترتيب ورابطة وإدارة فنية وبإيجاز أن توضع فى نظام جلى مفيد.

ولقد كان ينقصنا فى مبدأ إنشاء جامعتنا الوسائل اللازمة لتأسيس قسم أو أكثر حتى يكون لنا الحق فى منح الإجازات الدراسية التى قبلت نظارة المعارف العمومية مبدئيا أن تكسبها صبغة رسمية وبذلك نأمل أن يعطى لهذه الإجازات ما تستحقها من المزايا على باقى الإجازات المصرية فى الحصول على الوظائف الأميرية.

هذا وأثناء تجاربنا كنا نفكر فى مشروعات أكثر موافقة منها وأنسب لحالة معهدنا الزاهر ولذا قررنا أن نبدأ بإنشاء قسم للأدب يراد منه تثبيت دعائم التعليم العالى ولم نأل جهدا فى تكميل هذا القسم الذى لم يكن له مثيل بمصر وتنظيمه بقدر الإمكان بما يلائم احتياج وحالة طلابنا وما تستدعيه الآن لوازيم التعليم فى مصر والبيئة التى نعيش فيها وهذا النظام بالضرورة ليس واقفا عند هذا الحد بل إذا أنسنا من التعليم العالى فى مصر رقبا عن درجة اليوم فإننا نزيد فنونا من الوسائل الملائمة لحالة الارتقاء العصري حتى يبلغ هذا النظام حد الكمال. وقيامنا بالواجب علينا رأيت أن قسم الأدب يجب أن يكون عربيا محضا أساس التعليم فيه بلغة البلاد وقد بذلت الجهد فى هذا السبيل إلى أن يعود من أوروبا طلابنا الذين أوفدناهم إليها رغبة فى تحصيل العلم ليكونوا أساتذة الجامعة المصرية فى المستقبل.

أما فرع العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فنضع له نظاما فى هذا العام لتنظيم خطة التدريس وتعيين علومه وتحديد مدة الدراسة به إذا سمحت لنا بذلك مواردنا.

وسنعهد إلى أساتذة وطنيين القيام بالتعليم فيه مع أساتذة أجانب لمساعدتهم بطريقة قوية تقدم لطلابنا المبادئ المفيدة لتؤهلهم للتعليم العملى وكذا لفئة الموظفين فتمكنهم جميعا من الوقوف على معرفة النظام والعمل بالمصالح الأميرية والخصوصية المبني عليها الأحوال المادية فى بلادنا التى أغلب مواردها من الزراعة ثم عينا فى هذا العام ثلاثة علوم لتدرس فى هذا القسم وهى:

الاقتصاد السياسى.

الاقتصادى الزراعى.

الرى ونظام النبل.

وفى نيتنا أن نغير اهتماما مخصوصا للفرع النسائى الذى نجحنا فى إنشائه نجاحا عظيما والذى قررنا أن يدرس به فى هذا العام علم نفس المرأة وأخلاقها وعلم التاريخ وحفظ صحة الأطفال والتدبير المنزلى وغير ذلك ولا أرانى فى حاجة إلى أن أوضح ضرورة تعليم المرأة وتأثيره فى أخلاق كل أمة متمدينة.

ففى البيئة البيتية التى تديرها الأم تتلقى الأطفال الذين يكون منهم من يخدم الوطن من العلماء وأرباب السيف فى المستقبل دروس التربية الأولى التى تكون أساس أخلاقهم وتبث فيهم الشعور وروح العمل فى معترك الحياة.

ولقد شرعت الجامعة المصرية فى طبع مجموعات الدروس التى تلقى بها زيادة عن اللوائح المختلفة وغيرها من المطبوعات وتصدرها

على شكل أجزاء متتابعة على نفقاتها ويسرنى أن أذكر هنا بيان ما ظهر منها : La femme aux differentes époques de l'histoire par M^{lle} A. Couvreur (تاريخ المرأة في العصور المختلفة تأليف مدموازيل كوفرور - كامل في أربعة أجزاء).

تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية لحفنى بك ناصف (ظهر منه جزآن).

علم الطبيعة (خواص المادة) لإسماعيل بك حسنين (ظهر منه جزآن).

Cours d'economie politique par M. Germain Nartin.

(دروس في الاقتصاد السياسى تأليف المسيو جرمان مرتان -

كامل في أربعة أجزاء).

علم الفلك - تاريخه عند العرب في القرون الوسطى للسنيور نلينو

(ظهر منه ثلاثة أجزاء).

Le theatre en France au XIX siecle par M. A. Pauphilat.

(تاريخ التمثيل بفرنسا في القرن التاسع عشر تأليف المسيو.

بوفيليه - كامل في أربعة أجزاء).

Shakespeare and his age, by Ch. Sisson (six short studies)

(شكسبير وعصره تأليف المستر شارلى سيسن).

Bulletin de la Bibliotheque.

Reglement provisoire de la Bibliotheque.

Reglement de la Facultre des Lettres.

تاريخ الأمم الإسلامية للشيخ محمد الخضرى (كامل فى أربعة أجزاء)

الفلسفة العربية وعلم الأخلاق لسلطان بك محمد (كامل فى جزأين).

التبيان فى تخطيط البلدان لإسماعيل رافت بك (سيظهر قريباً فى نحو ٦٠٠ صحيفة).

ولقد قررنا مبادلة المطبوعات مع الجامعات الأخرى لتكون الجامعة المصرية مرتبطة معها بصلة متينة فنالت بذلك اعتباراً فى البلاد الأجنبية ومما يجل ذكره فى هذا الباب أن تنازل جلالة إمبراطور ألمانيا بدعوتى فى شهر سبتمبر سنة ١٩١٠ على أنى رئيس لأحدث الجامعات لحضور الاحتفال بالعيد المئوى لتأسيس جامعة برلين وبعد ذلك بقليل دعتنا لمثل هذا الاحتفال جامعة جنيف (سويسرا) وجامعة أدنبروغ (باسكوتلندا) حيث مثل جامعتنا فى صيف هذا العام سعادة زميلنا المبجل الدكتور يعقوب أرئين باشا ثم دعيت لأمتلها فى مؤتمر المستشرقين السادس عشر الذى سيعقد فى مدينة أثينا (اليونان) وقبلت دعوة الجامعة الأهلية اليونانية لحضور الاحتفال الذى سيقامه فى ٧ أبريل سنة ١٩١٢ لإحياء ذكرى مرور ٧٥ عاماً من تاريخ تأسيسها.

فدلائل الانعطاف هذه من قبل المعاهد العلمية الأجنبية تقوى عزمنا وتثبت لنا أن النهج الذى سلكه مجلس إدارة الجامعة فى تنظيم جامعتنا وإن كان ولا يزال بعيداً عن درجة الكمال الذى نتمناه لها غير أنه أكثر موافقة لنظام الجامعات الحديثة وغرضها.

وقد فتحت مكتبتنا الحديثة العهد أبوابها في شهر فبراير الماضي للطلبة والجمهور وتشرفت بتردد الكثيرين عليها من الأشخاص ذوي الواجهة من الوطنيين والأجانب نذكر من بينهم سمو الأمير الملكي البرنس روبرخت ده بايرن الذي تفضل على بإظهار عواطفه لبيعته إلينا المؤلفات والمطبوعات التي يمكن أن تجود بها حكومة البافريا كما أنى أذكر بمزيد السرور الهدية العظيمة التي وردت لمكتبتنا أثناء هذا العام: تفضل في شهر أبريل الماضي المسيو داتتاري (G. Dattari) العالم الشهير المشتغل بالمسكوكات القديمة فقدم لى مجموعة من النقود القديمة مع عدة مطبوعات فى المسكوكات مصحوبة بكتاب رقيق العبارة ولمكانة هذه الهدية أرى من الواجب أن آتى على شيء من بيانها.

تتكون هذه المجموعة من نقود وجدت جميعها بمصر وذلك من الفائدة بمكان إذ يمكن بواسطتها أن يتتبع الإنسان بلا انقطاع تاريخ من تغلبوا على مصر من الأجانب ومن وضعوها تحت سلطتهم من عهد الفرس والمقدونيين واليونانيين إلى الرومان والعرب وهذه المجموعة النفيسة التى تربو على ستة آلاف قطعة تبندى بعدة قطع مضروبة بمدينة أثينا نحو سنة ٤٣٠ من قبل الميلاد وبسلسلة قطع معروفة بتتسر أدهمى فى عهد الإسكندر المقدونى وفيلبس الثانى وعدد عظيم من قطع مضروبة فى مدن عديدة من بلاد اليونان من سنة ٣٣٤ قبل الميلاد ويتلو ذلك نقود البطالسة وهى تشتمل فى المجموع أسر الثلاثة عشر بطليموس الذين تولوا حكم مصر من سنة ٣٠٨ إلى سنة ٤٧ قبل الميلاد ونذكر من بينها القطع النادرة المثال التى ضربت فى عهد كليوبترا

الثالثة ابنة فيلوماتور وزوجة بطليموس السابع أورجئس (فينسكن) أما النقود المسماة بالإسكندرانية على ظن أنها ضربت بالإسكندرية فإنها تتصل بعملية البطالسة ابتداء من عام ٤٧ قبل الميلاد وهو تاريخ دخولها في حكم الرومان ويمكن أن يشاهد بها بكل سهولة صور جميع ملوك الرومان والملكات والأميرات (عدا دوميتيا وكتيانا وبلوتيليا) اللاتي تعاقبن على حكم مصر في بحر ثلاثة قرون ابتداء من القرن الأول قبل الميلاد إلى غاية عام ٢٩٧ بعده أعنى طول المدة التي ضربت فيها مصر نقودا بكتابات يونانية من عهد أوغسطس إلى دوميتيوس دوميتيانوس.

وإذا كانت هذه المجموعة لا تحتوى على نقود الممالك التي لم تعمر^٤ فإن بها كثيرا من القطع المهمة كعملة كاليجولا وفيتليوس وأنتينوس ولوكيليوس وكريسينوس وزوجات إليوجابالوس وجورديانوس وبلينوس وبوينوس وتروסקلا وأرنبيوس وهنستيانيوس وإميليانوس وكونتاليانوس ووهب الثلاث وزينب ودوميتيوس دوميتيانوس. ويتصل بالنقود الإسكندرانية النقود المسماة بعملية التعديل في القرن الثالث بعد الميلاد وسميت كذلك للتغيير الذي أمر به ديوقلتيانوس في العملة.

وبالمجموعة عدد عظيم من القطع الرومانية التي ضربت في عصر القياصرة إلى غاية العهد البيزنطي (القرن السابع) بعد الميلاد فجميع القياصرة الذين تعاقبوا من سنة ٢٩٧ إلى غاية ٤٧٥ بعد الميلاد ممثلون بها إلا قليلا منهم وتحتوى على عينات عديدة من القطع التي ضربت في دور السكة (الضربخانات) الأربعة والعشرين التي كانت

تشتغل بضرب النقود في ذلك العهد ولا سيما ما ضرب منها بالإسكندرية. ويوجد بها أيضا قطع رومانية من حكم كلوديوس الثاني إلى حكم ديوقليتانيوس (القرن الثالث بعد الميلاد) ضربت في أقاليم مختلفة من المملكة إلى غاية عصر الحكومة الرابعة الأولى وجميعها وجدت بمصر وكذا بعض لوحات صغيرة من الرصاص من مصنوعات القرنين الثاني والثالث بعد الميلاد ومجموعة أخرى صغيرة مشتملة على نقود إسلامية وموازين من الزجاج والمعدن معها عدة نقود نادرة الوجود ضربت في عهد محمد أحمد بن عبد الله المهدي وهو آخر من ادعى الخلافة بأمر درمان وهذه الآثار تصل مجموعة المسكوكات العظيمة ابتداء من القرن السابع بعد الميلاد فتخلل حكم العرب لمصر إلى غاية العصر الحديث ولم يزل يوجد بها بعد ذلك بعض النقص. ولم يكتف المسيو داتاري أن يضيف إلى ذلك بعض قطع أصلية من النقود المحشوة والمسبوكة المزيفة في ذلك العهد وقوالب من الطين المحروق التي كانت تستعمل في صناعة النقود المزيفة بل أراد أن يكمل النقص الموجود فأضاف إليها صوراً مجوفة من القطع النادرة الوجود العديدة المثل مبصومة على ورق نقلها من مجموعته الخاصة مثل مجموعة أعمال هرقل ومجموعة التوامين ونقود أخرى ذات أشكال تتعلق بالبروج الفلكية ضربها أنطونيوس وكذا نقود الأقاليم التي تساعد على معرفة تقاسيم مصر الإدارية وأصل أسماء البلدان المصرية على العموم ولا يزال بعض من هذه النقود الإقليمية مجهولاً للآن.

فمكتبة الجامعة على حدائقها أصبحت تحاكي مكاتب فيينا ولندرة وباريس وغوتا وبطرسبرج والفاتيكان تلك المكاتب القديمة

الشهيرة إذ جمعت الآن فى عداد محفوظاتها مجموعة عظيمة من المسكوكات مما يساعد فى دراسة تاريخ البلاد وهى أكمل مجموعة مصرية بعد مجموعة المتحف البريطانى ويمكن الجمهور الاطلاع عليها ولا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أكرر لصاحب هذه الهدية الثمينة عبارات الشكر الجزيل.

هذا وقد عادت على الجامعة من رحلتى الأخيرة التى قضيتها فى البلاد الغربية فائدة لا تقل عن ذلك حيث ظهرت لى دلائل الانعطاف الذى حازته فى البلاد الأجنبية فلقد قوبلت بكل ترحيب من قبل الحكومات والوزارات والجامعات ومجامع العلوم والمعاهد العلمية العالية والجمعيات العلمية فى برلين وبودابست ولندرة وباريس وبراج ورومية حتى من بلديات عواصم أوروبا على اختلافها كل ذلك وأنا عالم علم اليقين أن هذه الحفاوة وهذا التكريم لم يكونا موجهين إلى بل إلى العمل الذى تحوم حوله آمالى إذ كانت وجهتى الوجيزة من رحلتى تقوية دعائم الجامعة ورقبها ولهذا أذكر بمزيد السرور نتيجة تجوالى.

ففى باريس ولندرة ازدادت الأميال العظيمة إلى جامعتنا عن المنين الماضية ولم آل جهدا فى مقابلة كثير من الوجهاء والأدباء والعلماء الذين ينتفعون رقبنا ويشتركون معنا بكل عواطفهم فى المجهودات التى نبذلها فى هذا السبيل وأنثوا عليه فى جرائدهم وأنديتهم مع الإطراء.

ولقد برهن لى بلندرة جناب السير إدوارد غراى وزير خارجية إنجلترا على اهتمامه بالجامعة المصرية فقبل بكل سرور أن يطلب

لمكتبتنا بعضا من مطبوعات المعاهد والجمعيات العلمية الكبرى ببريطانيا العظمى مثل المتحف البريطاني ومتحف كنسجتون والجمعية الجغرافية الملوكية وأظهر لى استعدادا لتعضيدى فى مسعى لى حكومة جلالة الملك. وفى باريس سهلت لى وزارة المعارف العمومية اختيار الأساتذة الفرنسيين الذين ننتدبهم - لخدمة الجامعة هذا إلى هدايا جديدة من الكتب ومجموعة معادن منحتها لنا هذه الوزارة ووزارة الأشغال وإدارة متحف التاريخ الطبيعى.

ولقد قوبلت برومية بمثل هذه المقابلة من لدن حكومة جلالة ملك إيطاليا ورجوت جناب المسيو كريدرو وزير المعارف العمومية أن يأذن بقبول طفل رابع من شبان المصريين بمدرسة تورينو الأهلية ليتعلم مجانا بالشروط التى قبلت بها ثلاثة أطفال فى مدرسة فكتور عمانوئيل الثانى بمدينة رومية وقد أجبت إلى هذا الطلب وزيادة على ذلك أهدت لنا كل من وزارات الخارجية والمعارف والحربية والزراعة مطبوعات مفيدة مع كمية عظيمة من الصور المنقولة من أصول محفورة على نحاس لتكملة المجموعة التى أرسل إلينا منها قسم كبير.

وفى برلين تقابلت بجناب المسيو كيدرلن وختر وزير خارجية ألمانيا ودارت بيننا محادثة ودية وأكد لى بأنه سيساعدنى لى حكومة جلالة الإمبراطور وأملنى فى قبول بعض شبان تنتخبهم الجامعة ليتعلموا مجانا بمدارس الحكومة وأنه سيسعى فى اختيار مجموعة عظيمة من المؤلفات الألمانية الحديثة لتهدى إلى مكتبتنا مع جميع الأدوات الخاصة بعلم المناظر لمعمل الطبيعة الذى بدأنا بإنشائه.

وفى فيينا تشرفت بمقابلة جلالة الإمبراطور فرنسى يوزف مقابلة خصوصية أفصح لى فيها عن أمانيه لنجاح معهدنا ثم تفضل جناب الكونت د دارنتال وزير خارجية النمسا فأكد لى أن حكومة جلالة الإمبراطور ستبذل ما فى وسعها لقبول كثير من الأطفال المصريين بمدارس الحكومة يفتدبون ويتعلمون بها إلى أن ينالوا شهادة الدراسة الثانوية.

أما بلدية فيينا فقد لقيت فيها من الحفاوة والإكرام عند استقبالى فيها ما جعلنى أسير هذه المآثر الحميدة وستقبل عددا من أطفالنا يرسلون فى شهر مايو القادم ويتعلمون مجاناً بمدارسها الابتدائية البديعة. فأراني مسوقاً لأن أذكر الكلمات الرقيقة التى خاطبنى بها عمدة فيينا الدكتور يوزف نوماير.

(إذا رأى دولة المدير أن أبناء بلده يستفيدون من تربيتهم ببلادنا ليفيدوا بلادهم فيما بعد بما يأخذونه عنا فأنا عمدة البلد أؤكد لسموكم أننا سنعامل هؤلاء الأطفال كمعاملتنا لأبنائنا).

وزرت أيضاً فى فيينا غرفة التجارة والصناعة وأعجبنى حسن نظامهما والمجلس العلمى الملوكائى وكان يصحبنى فى هذه الزيارة الأستاذ كراباجك المستشرق الشهير والمستشار الإمبراطورى وقد أجابنى إلى طلبى من الحصول على مجموعات كاملة من مطبوعاتهما.

وفى بودابست وعدنى رئيس وزارة المجر المسيو خون هدرفارى باسم حكومته نيل مثل هذه المزايا.

وفي أثناء مقامي بمدينة براج قد نلت من عبارات التكريم ولقيت فيها كثيرا من دلائل الوداد والانعطاف نحو معهدنا وكاشفني جناب الدكتور غروس برغبة حكومته وأمته في مساعدة الجامعة المصرية وذلك بقبول بعض تلاميذ مصريين يتعلمون مجانا بمدارس براج وبإرسال كتب ومطبوعات علمية ونشرات.

وإني أشكر من صميم فؤادي جميع أصدقاء جامعتنا القدماء والحديثين ومندوبيها وممثليها الذين لا يدخرون وسعا في حفظ العلاقات الودية لجامعتنا في الخارج وأشكر كذلك جميع أساتذة الجامعة وموظفيها ومستخدميها الذين يستحقون من وطننا الثناء الجميل لأنهم بدأبهم على العمل يعملون لتحقيق أمنيتنا الغالية وإحياء العلوم وترقية الآداب بمصر.

وجدت بأوروبا في سياحتي الأخيرة نهضة في الأبحاث الشرقية فقد أصدر وزير المعارف العمومية الفرنسية قرارا تاريخه ٥ أغسطس سنة ١٩١١ بإنشاء مدرسة شرقية بجامعة ليون وستنشأ مدرسة شرقية أخرى بمدينة بودابست أما في فيينا فقد أنشأت غرفة التجارة والصناعة من قبل قسما للطلبة العثمانيين وفي مدينة نابل قررت وزارة معارف حكومة إيطاليا أخيرا إصلاح مدرسة اللغات الشرقية وتفكر في إنشاء معهد بمصر للبحث عن المشرقيات أفلا يحق لنا الظن بأن عملنا هذا هو الذي أحدث هذه الحركة التي امتدت للهند حيث يتحدث بإنشاء جامعة إسلامية بمدينة كلكتة بمساعدة أساتذة غربيين هذا وقد رأيت أن أتحقق ما يمكننا أن نناله في المستقبل من مؤازرة بعض الأساتذة المستشرقين في أوروبا فكانت بيني وبينهم مراسلات أذكر صور بعضها:

وزارة المعارف العمومية

والفنون الجميلة

مكتب المدير

باريس في ٨ يولييه سنة ١٩١١

مولاي

إجابة لما أبدىتموه للمسئور بانتييه قد سعيت في معرفة ما إذا كان
من الممكن انتداب المسئور مارسى بمصر غير أن المعلومات التي تلقيتها
عن منصبه والصعوبات الإدارية التي تتجم عن فصله تضطرننا إلى أن
نؤجل تحقيق هذه الغاية في هذا العام إلا أنني لا آلو جهدا في السعى فيها
وما أسعدنى لو ككل مسعاى بالنجاح طبقا لرغائكم وتفضلوا يا
مولاي...

الأستاذ جول كولى

رئيس إدارة الجامعات والمدارس الفرنسية
الأهلية

بودابست فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩١١

مولای

تشرفت بكتاب دولتكم الذى تفضلتم بإرساله إلى فى ١٦ الجارى
وأبدر بالتعبير عن خالص شكرى لعطفكم السامى.

وما أكثر شرفى لو أستطيع العمل على قدر الطاقة للجامعة
المصرية العظيمة الشأن التى تصرف دولتكم فيها الجهد المستطاع
لترقيتها.

ولقد قضيت فى حادثة سنى زما فى التحصيل بالجامع الأزهر
الشريف ودار الكتب الخديوية وذلك يربطنى بالقاهرة بصلة متينة ولا
توجد هناك صعوبة من قبل حكومة بلادى فى الترخيص لى بإجازة
رسمية غير أن أمورا تتعلق بشؤون مهنتى لا تسمح لى الآن أن أترك
وظيفة التدريس معطلة أشهر متوالية ولذا أبدى مزید أسفى الشديد على
أنى رغم إرادتى قد حالت هذه الأسباب التى أبديتها بينى وبين تلبية
طلب دولتكم.

وإنى أكرر لدولتكم يا مولای عبارات الشكر ولم أزل خادماكم
المطيع.

الدكتور

أ. جولد زيهر

ليون في ٢٧ أغسطس سنة ١٩١١

مولاي

استملت كتاب دولتكم المؤرخ في ١٦ أغسطس سنة ١٩١١ تثبيتا
للدعوة التي تكرمتم بتشريفى بها وخاطبتكم فى شأنها حضرتى وزير
الداخلية ووزير المستعمرات وبما أنهما يقضيان إجازتهما فى السباحة
فمن المحتمل أن يصلكم جوابهما متأخرين.

هذا وأبدى أن أعمالى العديدة التى أقوم بأدائها لا تسمح لى أن أتغيب مدة
السنة الدراسية أكثر من شهرين كما أحطت دولتكم علما بذلك سابقا.

ومن حيث إن السنة المكتبية المتداخلة فى عامى ١٩١١ و ١٩١٢
تدعونى استثناء إلى القيام بأشغال جسيمة غير اعتيادية لا يتسنى تأجيلها
وكلها تحتاج إلى عمل وسفر ومنها مؤتمر المستشرقين الذى سينعقد
بمدينة أثينا الذى يجب أن أراس فيه الجلسة العامة للجنة دائرة المعارف
الإسلامية وجلسات المجلس الاستعماري الدولى الذى ينعقد ببروكسل
حيث طلب منى عمل تقرير عن أحد الموضوعات التى سيتناولها البحث
وفضلا عن ذلك فقد عينت وكيلا للجنة تحضير المؤتمر الدولى لتاريخ
الأديان الذى سينعقد هنا بمدينة ليدن.

فلهذه الأسباب جميعها ترون أنه ليس يتعسر على فقط قبول عمل
جديد يعهد به إلى فى هذا العام وهو يستدعى غيابا طويلا بل ينقصنى
أيضا الوقت الذى يمكننى من تحضير دروس أقوم بإلقائها باللغة العربية
كما ينبغي.

وحتى لو وجد الوقت الضروري فلا أنكر الصعوبات العظيمة في تحضير دروس كهذه فإذا ضاق الوقت وتكلفت تحضيرها فالنتيجة المنتظرة بالضرورة خيبة آمال طلبة جامعتكم وآمالى أيضا وأكون بذلك قد استهنت بالثقة التى شرفتني دولتكم بإحلالها فى.

وبما أنه يجب على أن أعرض الاعتبارات المذكورة على ذوى السلطة التى أنا تابع لها رأيت من الواجب تبليغها لدولتكم بلا توان كى يتسنى لكم اتخاذ التحوطات اللازمة.

وليس من الحكمة أن أعدكم بالتدريس فى جامعتكم فى السنة المكتبية القابلة وعدا بعسر على إنجازهِ فيتوجه إلى اللوم.

أما فى العام التالى فربما تساعدنى الظروف على القيام بهذا العمل وذلك إذا لم يكن ثمت موانع من قبل السلطة الإدارية لجامعتنا. ولست بمجرد تقديم اعتذارى لتخلفى فى هذا العام أعتبر مدعوا لسنة آتية بل يتعين تجديد دعوتى من دولتكم أما إذا تمكنتم من إيجاد أستاذ للسنة المكتبية المتداخلة فى ١٩١١ - ١٩١٢ فيكون من مصلحة الجامعة استمراره فى التدريس.

وكونوا على ثقة يا مولاي من خالص إعجابى بعملكم أنجليل ورغبتى الشديدة فى خدمة الجامعة كلما سنحت الفرصة لأن أفيدها بعمل ما وتفضلوا بقبول عبارات الاحترام.

سنوك هرغرونى

براج في ١٧ أكتوبر سنة ١٩١١

مولاي

إن ستة الأسابيع السابقة لميعاد ابتداء التدريس قليلة جدا لإعداد المحاضرات المطلوبة ولا سيما أنها باللغة العربية وقد قال سموكم إننا الغربيين مغرطون في التدقيق في العلم أفلا يكون هذا التدقيق هو الذي يجعل علومنا مرغوبا فيها حتى عند الشرقيين.

على أن أشغالي العلمية التي بدأت فيها لا تمكنني من تغيبى عن براج في وقت قريب.

وإني لا أزال في خدمة سموكم في المستقبل هذا مع إعجابي بشركم لواء العلم العربي وإني يا مولاي المخلص لكم.

الأستاذ

رودلف دورزاك

براج في ٢١ أكتوبر سنة ١٩١١

مولاي

طبقا للرغبة التي أظهرتموها عند مبارحتكم براج قد طلبت بإلحاح إلى الدكتور رودلف دورزاك أستاذ الجامعة البوهيمية بمدينة براج أن يجيب دعوة دولتكم في الذهاب إلى مصر للقيام بالتدريس بالجامعة المصرية ولقد بعث لي جنابه جوابا رقيق العبارة أظهر لي فيه مبلغ الشرف الذي تناله جامعة براج من جراء ذلك غير أنه لا يمكنه قبول هذه الدعوة التي يفتخر بها هو ونحن جميعا ويقدم لدولتكم وافر الشكر

على كل حال فيبدى المسيو دورزاك أنه لا يستطيع البدء بالتدريس في شهر ديسمبر من هذا العام وأن ضيق الوقت هو الباعث القوي لعدم قبوله حيث قال ما نصه:

(لا يصدتنى عن الإجابة عدم الميل إلى هذا العمل ولا قلة الإخلاص فيه ولا حب المعيشة السهلة وإنما يمنى اعتقادى أن هذه المدة الوجيزة لا تنفى للقيام بهذا العمل).

وما أسعدنى أن أعمل على ربط الصداقة بين مصر وجوهيميا بعروة وثقى وسأبذل أبدا جهد طاقتى فى هذا السبيل. وإنى سعيد بقدم دولتكم بمدينة براج وأرجوكم أن تتنازلوا بقبول عظيم إجالاتى.

عمدة براج

ك. غروس

بودابست فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١١

مولاي

أتشرف بإخبار سموكم أنى لم أقصر فى السعى لدى جناب الأستاذ غولديهر لقبول دعوتكم الكريمة للحضور بالجامعة المصرية بالقاهرة. وكنت أظن أن أقوم بهذا العمل لما فيه من الشرف العظيم ليس فقط للأستاذ غولديهر بل له وللعلم المجرى وما تناله منه أيضا جامعة بودابست.

غير أن الأستاذ غولديهر أبدى مع مزيد الأسف أنه لا يمكنه أن يقبل الآن ذلك لأسباب شخصية ومع ذلك فإنه يشتغل بجد ليتمنى له

إجابة هذا الطلب وقال لى أيضا إنه سبق أن تشرف بتبليغ دولتكم أسباب
تردده.

وإلى يسوعنى أن مسعاى لدى الأستاذ غولديزبهر لم يأت بالنتيجة
المطلوبة ولذا أستسمح دولتكم فى تبليغ هذا الجواب وأطلب قبول
المعذرة وإنى أنتهز هذه الفرصة لأجدد لدولتكم عبارات الاحترام
العظيم.

كوين هدروفارى

نظارة الخارجية

نمرة ١٥٢٧

القاهرة فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١١

مولاي

طلب منى جناب المعتمد السياسى لحكومة هولندة أن أبلغ دولتكم
باسم حكومته أن نافظر الداخلية بمدينة لاهاي إجابة لرغبتكم على تمام
الاستعداد لأن يمنح الأستاذ سنوك هرغرونى مدرس اللغة العربية
بجامعة ليندن إجازة رسمية وأن هذا الأستاذ من جهته لا يتأخر عن
الحضور لإلقاء دروس عالية بالجامعة المصرية غير أن ظروفًا مختلفة
تمنعه من الاستفادة بإجازة فى السنة المكتبية ١٩١١ - ١٩١٢ ويعرض
على دولتكم الحضور بالقاهرة فى السنة المكتبية ١٩١٢ - ١٩١٣ إذا لم
تروا ضررا فى ذلك.

وتفضلوا يا مولاي بقبول خالص احترامي.

حسين رشدي

هذا وكما قلت لكم في شهر مارس الماضي إن علاقتنا بالأجانب يجب أن ننظر إليها بعين الرضا لأنه باشتراك الغربيين معنا في العمل يتيسر لنا أن نعيد إلى الشرق مجده القديم ولهذا سعيت عند الأمراء والحكومات والمعاهد بأوروبا في مساعدة النهضة العلمية في مصر فيبادروا بتعريضنا في تقدم جامعتنا السريع وإنشاء أول قسم لتعليم الآداب وفي تكوين مكتبتنا والمعامل اللازمة لتدريس العلوم.

ففي جامعتنا الحرة المستقلة المفتوحة أبوابها لتتقيف العقول وترقية مدارك طلاب العلم على اختلاف مللهم ونحلم مع المحافظة على صيغتها الوطنية يتعلم اليوم من سيكونون أساتذة الغد في العلوم في أشكالها الحديثة فيكسبون أبناءنا مجد العرب القديم فتأخذ منهم مدارسنا الثانوية نصيبها من الإصلاح الذي يستدعيه الرقي والنجاح.

فمع احترامنا لمعادات أسلافنا وتشبعنا بمبادئ الوطنية المثينة نعرف للغربيين بالأسبقية الوقتية التي ترشد المصريين بأحسن الوسائل إلى ترقية مداركهم التي كان لأسلافهم فيها التفوق في عصر المذنية العربية الزاهرة حتى يعيدها إلى مجدها باحتكاكها بالمذنيات الغربية وسيدرك حينئذ شبابنا وطلابنا وجميع أبناء وطننا حاجتنا إلى الروح العربية وما كان لها من علو المكانة والشأن العظيم في تلك الحضارة التي أدهشت أوروبا في القرون الوسطى ولعلنا نحبيها ببث حب المآثر الجليلة التي كانت للسلف في نفوس شبابنا حتى يظهر أثرها في أعمالهم

فتحميمهم من آفات المدنية الغربية ونحن لا نجهل أن الصفات الذاتية للمدنية الغربية لا تطابق من كل وجه طبائع الأمم الشرقية.

والجامعة المصرية بغرسها حب الوطن والمحافظة على أصول اللغة العربية وبإحياء ذكرى سلف مجدنا مع عدم تداخلها في الأمور السياسية واحترامها للقوانين وابتعادها عن المسائل الدينية مع إجلالها للشرعية الإسلامية ستعمل على حفظ نفائس العلوم الإسلامية وأثارها المجيدة.

فجل أمانينا والغاية التي نبغى الوصول إليها محصورة في أن نعيد إلى الشبان المصريين استقلالهم العقلي ونمهد لهم الوسائل الأدبية لرقى مواهبهم ولهذا أرى أن من أكبر واجباتنا أن لا نهمل من هذه الوسائل معرفة اللغات الشرقية والغربية فإنكم تعلمون علم اليقين أننا في عصر نرى فيه أن معرفة اللغات ليست فقط بمثابة سلاح سلمي يستعان به على المسابقات في معترك هذه الحياة بل هي أيضا عبارة عن الوسائل الضرورية للمشتغلين بالتحصيل الذين يقصدون أن يتتبعوا الحركة العلمية العامة ويقارنوا بين أنواعها المختلفة فاكتساب العلوم ونمو الذكاء وانتشار الأفكار ليس امتيازاً خاصاً بأمة دون أمة بل هو حق الشعوب على اختلاف أجناسها ومن واجبها أن تتعاون على تأييد السلم وتعمل لإيجاد الألفة بينها وتوحيد المصالح المتبادلة. ويجب أن نغرس في نفوس طلابنا هذه المبادئ وأن نبرهن على ثبات عزمنا وإخلاصنا في تربية أبنائنا وأمتنا ونعلمهم كيف يؤدون الواجب وكيف يتخلقون

بالأخلاق التي لا ينفع بدونها علم ولا ذكاء وبهذه الطريقة يمكننا ترقية آدابنا.

هذا وإن ذكرى مجدنا القديم وماضي تاريخنا الجليل تعيننا على أن نرفع وطننا إلى أعلى ذرى المجد الذي من أجل الوصول إليه تحاربت الأمم وتبارت عقول المفكرين والحكماء من عصر أرسطو طاليس إلى عصر تولستوى حتى نبلى الكمال الذي كان ولا يزال كعبة الآمال*.

• يستخلص من هذه الرسالة ما يلي:

بعد أن دخلت الجامعة في عامها الرابع من حياتها برزت الجهود العديدة التي بذلها أبناء مصر المخلصون حتى انتفعت الجامعة في سبيل الرقي لبلوغ الغاية المنشودة - وأن عرض الخديو عباس الثاني للأمير أحمد فؤاد بقبول رئاسة الجامعة كانت إحدى أمانيه - وأنه على الرغم من الصعوبات والانتقادات التي وضعها البعض أمام الجامعة فإنها تمكنت من الصمود حتى أقرت الحكومة بأن الجامعة من المنافع العامة. وقد تطرقت الرسالة إلى إيجاد الجامعة لبعثتها إلى الخارج رغبة منها في تكوين أساتذة المستقبل - وإلى الاحتفال بافتتاح الجامعة وبداية التدريس بها - والمواد الدراسية المقررة - وإلى مكتبة الجامعة وتزويدها من طريق الهدايا بأصناف الكتب - وإلى دعوة العديد من العلماء والمستشرقين لإلقاء بعض المحاضرات بالجامعة - وإلى إنشاء قسم لتعليم الآداب والفلسفة - وأخير لدراسة العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية - وإلى اتساع نطاق المحاضرات بحيث شملت موضوعات في تاريخ المرأة في العصور المختلفة تمهيدا لإنشاء الفرع النسائي بالجامعة وإلى قيام الجامعة بطبع بحوث أساتذتها ومبائليها وبحوث أساتذة الجامعات الأخرى - وإلى افتتاح مكتبة الجامعة للطلبة والجمهور - وإلى سفره إلى أوروبا لادعم هذه المكتبة بالمطبوعات الحديثة والمخطوطات النفيسة.

وفي نهاية الرسالة عرض الأمير أحمد فؤاد مراسلاته مع بعض الأساتذة والمستشرقين بشأن التعاون مع الجامعة الوليدة ومساندتها.

الوثيقة مرقم (٢٨)

المواد الدراسية بالجامعة والأساتذة القائمون بالتدريس

في العام الدراسي ١٩١٣-١٩١٤*

أولاً - قسم الآداب:

- آداب اللغة العربية وتاريخها:
الأستاذ الشيخ محمد المهدي - المدرس بمدرسة القضاء الشرعي.
- تاريخ الشرق القديم:
الأستاذ محمود أفندي فهمي - المدرس بمدرسة القضاء الشرعي.
- تاريخ الأمم الإسلامية لا سيما تاريخ مصر في العصر الإسلامي:

* تقرير مجلس إدارة الجامعة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بسراى الجامعة فى ١٤ مايو ١٩١٤ عن حالة الجامعة المصرية فى السنة المكتبية ١٩١٣ - ١٩١٤.

الأستاذ الشيخ محمد الخضري - وكيل مدرسة القضاء الشرعي.

- تقويم البلدان ووصف الشعوب:

الأستاذ إسماعيل بك رافت - المدرس بمدرسة المعلمين الناصرية.

- تاريخ آداب اللغة الإنجليزية:

الأستاذ برسي وايت P. White.

- تاريخ آداب اللغة الفرنسية:

الأستاذ لويز كليمان L. Clement. المدرس بجامعة Lille بفرنسا.

ثانيا- دروس عمومية:

(أ) الاقتصاد السياسي:

الأستاذ ليون بوليه Polier المدرس بكلية الحقوق بمدينة تولوز Toulouse.

(ب) علوم قام بتدريسها باللغة العربية أساتذة أتموا دراستهم بأوروبا على نفقة الجامعة:

الرياضيات وعلم الفلك:

الأستاذ محمد أفندي صادق - الحاصل على الشهادة للتفكير
درجة M.A. مع لقب Jessel Scholer .

العلوم الطبيعية:

الأستاذ توفيق أفندي سيدهم - الحاصل على دبلوم جامعة لندرة

بدرجة B. S. C. Hon

علم طبائع الإنسان الجنائية:

الأستاذ حسن أفندي رمزي - من جامعة تورينو*.

• مضمون الوثيقة:

توضح هذه الوثيقة مدى تطور الدراسة بالجامعة منذ افتتاحها وازدياد عدد المواد التي تدرس بها - فبعد أن كانت خمس مواد منحصرة في آداب اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية والتاريخ والجغرافيا فقد قامت الجامعة بزيادة هذه المواد بحيث أضافت إليها الاقتصاد السياسي - والرياضيات والفلك - والعلوم الطبيعية - وإلى جانب ذلك فيتضح من الوثيقة أن أعضاء هيئة التدريس بالجامعة كانوا من المصريين ومن الأجانب وبخاصة الفرنسيين.

الوثيقة رقم (٢٩)

عقد امتحان العالمية للشيخ طه حسين بالجامعة المصرية*

تحدد لامتحان العالمية يوم الإثنين ٤ مايو وسيتقدم فيه حضرة الشيخ طه حسين الطالب المنتسب وقد اختار مجلس القسم موضوعين لمناقشته فيهما وهما:

١- علم الجغرافيا عند العرب.

٢- المقارنة بين الروح الدينى للخوارج فى أشعارهم وفى كتب المتكلمين.

أما موضوع رسالة الدكتوراه التى قدمها فى (حياة أبى العلاء المعرى). وتألفت لجنة الامتحان من حضرات الأساتذة الشيخ محمد الخطرى بصفته رئيسا والشيخ محمد المهدي ومحمود أفندى فهمى المدرسين بالجامعة وحضرتى إسماعيل رأفت بك والشيخ علام سلامة المنتسبين من نظارة المعارف العمومية - وكان اجتماع هذه اللجنة بهيئة علنية.

* الجامعة المصرية : تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية فى ٢٤ مايو ١٩١٤ عن حالة الجامعة المصرية من ٢٦.

وبعد مناقشة حضرة الشيخ طه فى رسالته التى وضعها فى تاريخ أبى العلاء المعرى ثم فى الموضوعين اللذين اختارهما استمرت المناقشة نحو ساعتين وربع واجتمعت لجنة الامتحان للمداولة فيما يستحقه حضرة الطالب من الدرجات فقررت أنه يستحق:

(أ) درجة جيد جدا فى الرسالة.

(ب) درجة فائق فى الجغرافيا عند العرب.

(ج) درجة فائق فى موضوع الروح الدينية عند الخوارج.

وفى منتصف الساعة الثامنة أعلنت هذه النتيجة للجمهور الذى احتشد فى قاعة الامتحان.

فارتاح مجلس الجامعة لهذه النتيجة - وقرر تبليغها لسمو الجنب العالى الخديوى - والتماس تقديم الشيخ طه حسين لأعبائه الكريمة - بإشارة برقية هذا نصها:

حضرة ياور جناب خديوى.

الجامعة المصرية المشمولة برعاية الحضرة الفخيمة الخديوية عقدت البارحة لأول مرة امتحانا علنيا - تقدم إليه الطالب الشيخ طه حسين الكفيف البصر لنوال الدكتوراه فى الآداب - وقد فاز فى هذا الامتحان فوزا باهرا - ونال فيه أعلى الدرجات - وهذه أول ثمرة من غرس ولى النعم - فمجلس إدارة الجامعة يلمس من مكارم الجنب العالى الخديوى - إن سمح وقته الثمين الإذن السامى بحظوة الطالب المذكور بالمثل بين يدى سموه.

وكيل الجامعة

إمضاء: شفيق

ولما كان سعادة الدكتور محمد علوى باشا قد وقف ابتداء من عام ١٩١٣ على روح ابنه المرحوم حسين علوى - مبلغا سنويا قدره عشرة جنيهات - يصرف لمن ينفع من طلاب الجامعة المصرية.

فقد صرفت مكافأة سنتى ١٩١٣ و ١٩١٤ إلى الشيخ طه حسين - الذى امتاز بتفوقه فى الدراسة - وبنوالة إجازة العالمية فى قسم الآداب - بدرجات عالية جدا.

ولما كانت الجامعة قد استأذنت فى أن يتشرف الدكتور طه حسين بالمثول بين يدى سمو الجناب العالى الخديوى - تفضل سموه وأذن فى ذلك*.

* يتضح من هذه الوثيقة أنه فى الساعة الخامسة من مساء الإثنين الرابع من مايو ١٩١٤ تمت مناقشة أول رسالة للدكتوراه بالجامعة تقدم بها الطالب المنتسب الشيخ طه حسين.

وقد نوقش فى موضوعين اختارهما كنس الثلاثة وهما:

١- علم الجغرافيا عند العرب.

٢- المقارنة بين الروح الدينية للخوارج فى أشعارهم وفى كتب المتكلمين.

لما موضوع الرسالة التى قدمها فهمى (حياة أبى العلاء المبرى).

ولأنه بعد مناقشة علنية استمرت نحو ساعتين وربع قررت لجنة الامتحان منحه درجة جيد جدا ففى الرسالة - ودرجة فائق فى الجغرافيا عند العرب - ودرجة فائق فى موضوع الروح الدينية عند الخوارج.

والجدير بالذكر أن الجامعة فى ذلك الوقت لم تكن تشترط فى لوائحها على الطالب الذى يتقدم لدرجة الدكتوراه الحصول على شهادة جامعية تسبقها لذلك فإن طه حسين حصل على الدكتوراه قبل أن يحصل على الليسانس - وقد ظل هذا النظام سائدا فى الجامعة حتى عام ١٩١٦ عندما تشترطت الجامعة على طلاب الدكتوراه الحصول على الليسانس أولا.



الوثيقة مرقم (٣٠)

صورة الوثيقة التاريخية التي وضعت بالحجر الأساسى لبناء دامر الجامعة
الاولى بولاق الكسور (مقر وزارة الزراعة الحالى) سنة ١٩١٤



[illegible]

وقد تفضل الجانبان العالميان للتجارة الحرة بمراسلة الدولة المعنية للتحقيق في مزاجها العام، وتوقيعها التكرار على هذا الترتيب. ثم اتفقا على التوقيع على صيغتين لأعضاء العالمين، دائرة الجامعة المصرية، والجامعة الدولية للتجارة، وصدرت في ١٩٤٠.

1. Mr. [illegible] Mr. [illegible] Mr. [illegible]
Mr. [illegible] Mr. [illegible] Mr. [illegible]
Mr. [illegible] Mr. [illegible] Mr. [illegible]
Mr. [illegible] Mr. [illegible] Mr. [illegible]
Mr. [illegible] Mr. [illegible] Mr. [illegible]

* يستخلص من هذه الوثيقة ما يلي:

تبرع الأميرة فاطمة إسماعيل بقطعة أرض وأموال للصرف على بناء خاص للجامعة وحضور الفيديو
عيسى الثاني وكبار رجال الدولة حفل الافتتاح - ووضع حجر الأساس.

الوثيقة مرقم (٣٦)

قصيدة عن الجامعة

لأمير الشعراء / أحمد شوقي

ألقيت هذه القصيدة في دار الجامعة المصرية يوم الاحتفال بافتتاحها
وقد كان الفضل في إثنائها لصاحبة السمو الأميرة فاطمة إسماعيل:

يا بَارِكْ الله في عُبَّاسٍ مِنْ مَلِكٍ	وَبَارِكْ الله في عُمَاتٍ عُبَّاسٍ
وَلَا يَزَلْ بَيْتُ إِسْمَاعِيلَ مُرْتَفِعًا	فَرَعٌ أَشْنَمُ وَأَصْلٌ ثَابِتٌ رَاسٍ
وَبَارِكْ الله في أَسَاسِ جَامِعَةٍ	لَوْلَا الْأَمِيرَةُ لَمْ تُصْبِحْ بَاسَاسٍ
يَا عَمَّةَ الشَّاجِ وَمَا بِالنَّيْلِ مِنْ كَرَمٍ	إِنْ قَبِيسٌ يَحْرُكُكُمْ الطَّامِسُ بِقَبَاسٍ
لَمْ تَسْتَنْبِ الثَّيْرَ يُعْتَادُ وَلَا قَذْفَتِ	كِرَامِ السُّرِّ وَالْيَاقُوتِ وَالْعَاسِ
وَلَا بَنَى الدَّارَ بِالعِرْقَانِ زَاهِيَةً	زَهْوُ السَّمَاءِ بِمُصْبَاحٍ وَتَبْرَاسِ
كَانَتْ عَلَى الْأَمْسِ أَذْرَاسًا مَعَالِمُهَا	وَالْيَوْمَ تَبْدُو قِيَامًا غَيْرَ أَذْرَاسِ
كَمَنَوْتُهَا وَهِيَ أَهْلٌ لِلَّذِي لَبَسَتْ	كَمَا كَمْنَا جَنَابَاتِ الْكَفْبَةِ الْكَاسِي
شُعَائِلِي كَانَ إِسْمَاعِيلُ مَعْدِنُهَا	قَدْ يَخْرُجُ الْقِرْعُ شَبِيهَ الْأَصْلِ لِلنَّاسِ



وَمَا زَيْنَدَةُ بَثَتْ الْجُودَ وَالْبَاسَ؟
إِلَيْكَ تَخْطُرُ بَيْنَ السُّورِ وَالْأَسِ
كَانَ أَيَّامَهَا أَيَّامُ أَغْرَاسِ
وَلَا لِفَضْلِكَ فِي الْأَجْيَالِ مِنْ نَاسِ



اتَّشَرُ ضِيَاءُ الْهُدَى مِنْ طَى أَرْمَاسِ
مِنْ ثُورِهَا تَهْتَدِي الدُّنْيَا بِبَيْتِ رَاسِ
فَلَا حَيَاةَ لِأَقْشَامٍ مَعَ الْيَاسِ
تُرِكَ الْمَرِيضُ بِلَا طِبِّ وَلَا أَمِي
رَاسٌ - وَبَيْتُكُمْ تَاجٌ عَلَى الرَّاسِ
بَغْدَادُ مِصْرُ وَأَنْتُمْ آلُ عِيسَى*

مَا الْخَيْرُ زَانٌ وَمَا ابْتَاهَا وَمَا وَهَبَا؟
سَكِينَةُ الْعِلْمِ فِي الْفِرْدَوْسِ ضَاحِكَةٌ
تَقُولُ: مِصْرُ مِنَ الزُّهْرَاءِ مُشْرِقَةٌ
فَمَا كَصُنْعِكَ صُنْعٌ فِي مُحَاسِنِهِ

يَا بَاتِي الْمَجْدِ وَابْنِ الْمُؤَلَعِينَ بِهِ
وَأَلْقَ فِي أَرْضِ مَنْفَى أَسْ جَانِبِي
وَانْقَضَ عَنِ الشَّرْقِ يَأْسًا كَادَ يَقْتُلُهُ
تُرِكَ النَّفْسُ بِلَا عِلْمٍ وَلَا أَدَبِ
مَلُوكُ مِصْرٍ كَرَامُ الدَّهْرِ إِنْ جُمِعُوا
سُبْحَانَ مَنْ تَبَعَتْ الدُّوَلَاتُ قُدْرَتُهُ

* جريدة صوت الجامعة ديسمبر ١٩٩٨.

الوثيقة مرقمة

(٣٢)

كتاب دولة حسين مرشدي باشا رئيس مجلس الوزراء

إلى معالي عدلي يكن باشا وزير المعارف

بشأن الموافقة على مشروع إنشاء جامعة أميرية

رئاسة مجلس الوزراء

القسم العربي

نمرة ٢٥

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية

بمزيد الارتياح - أتشرف بإحاطة معاليكم علما - أن مجلس الوزراء قرر بجلسته المنعقدة في يوم الثلاثاء ٥ جمادى الأولى سنة ١٣٣٥ (٢٧ فبراير ١٩١٧) الموافقة مبدئيا على مشروع إنشاء جامعة أميرية - المعروض على المجلس بالكتاب المقدم من معاليكم - بتاريخ ٢٠ فبراير سنة ١٩١٧ نمرة ١٢٢٩٣ في المذكرة التفصيلية المرفقة به.

وقد قرر المجلس أيضا تكليف وزارة المعارف العمومية - بإعداد المشروع اللازم بوضع نظام هذه الجامعة.

وإني أنتهز هذه الفرصة - فأقدم لمعاليكم مزيد التهاني على هذه الخطوة الواسعة - التي تخطوها وزارة المعارف العمومية - في سبيل ترقية التعليم العام.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام -

القاهرة في ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٣٥

(٢٨ فبراير سنة ١٩١٧)

رئيس مجلس الوزراء

إمضاء: حسين رشدي

الوثيقة رقم (٣٣)

اللجنة الفنية

محضر جلسة يوم ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٧

اجتمعت اللجنة الفنية الساعة ٤،١٥ من بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٤ أكتوبر سنة ١٩١٧ برئاسة حضرة صاحب السعادة الدكتور محمد علوى باشا وحضور حضرات أصحاب السعادة والعزة إسماعيل باشا حسنين وأحمد بك لطفى السيد الذى قام بأعمال سكرتارية اللجنة واعتذر عن عدم الحضور جناب المسيو فوكار.

ونظرت اللجنة فى المسائل الآتية:

أولاً- محضر الجلسة الماضية المنعقدة فى ٨ أغسطس سنة ١٩١٧.

صودق عليه

ثانياً- اقتراح الشيخ طه حسين الخاص ببرنامج تدريسه:

عرض على اللجنة خطاب الشيخ طه حسين الذى يلتمس به مكافأته على حسن نتيجة عمله فى مدة وجوده فى فرنسا ثم يقترح النظر فى برنامج الدروس الذى يرى أن يتبعه فى التدريس بعد عودته فى العام المقبل.

وهذا البرنامج هو:

(١) درس فى تاريخ النظمات اليونانية والرومانية إذ إنه يرى أن فهم تاريخ الإسلام مستحيل بغير دراسة التاريخ القديم.

(٢) درس فى فلسفة التاريخ أو بعبارة أوضح الفلسفة الاجتماعية وهذه مادة غير معروفة فى مصر وهو يود أن أن تكون الجامعة أول من يعمل على تعليمها.

(٣) درس فى تمرينات على مواضيع متفرقة من التاريخ الإسلامى إذ إن هذه أحسن وسيلة لتعويد الطلبة على طرق البحث العلمى.

فأنت اللجنة أن مسألة المكافأة لا يوجد عنها نص فى لائحة الإرساليات خلافا لما ظنه الدكتور طه حسين ولذلك فلا محل للنظر فى هذا الطلب.

أما موضوع البرنامج فلما كان ما يقترحه الشيخ طه حسين غير متفق مع المواد المعينة فى لائحة قسم الآداب اتفاقا تاما رأيت اللجنة أن ترسل هذه اللائحة له ليعلم بما تضمنته من النصوص ويضع بعد ذلك برنامجا تفصيليا لتدريس التاريخ على العموم لطلبة قسم الآداب بحسب ما يراه ملائما لمصلحة الطلبة ويتضمن هذا البرنامج المواد التى تدرس فى مدة الثلاث سنين المقررة لحصول الطلبة على الليسانس وبعد ذلك تنتظر اللجنة فى هذا البرنامج وتنتظر فى تعديل نص اللائحة إذا اقتضى الحال ذلك.

وانقضت الجلسة حيث كانت الساعة الرابعة ونصف مساء.

السكرتير

الرئيس

أحمد لطفي السيد

محمد علوي

والفق مجلس الإدارة على هذا المحضر بجلسته المنعقدة في تاريخه.

صادقت اللجنة الفنية " " " " " ٢٧ نوفمبر

سنة ١٩١٧.

الوثيقة رقم (٣٤)

بيان بمرتبات أساتذة الجامعة المصرية السنوية
من العام الدراسي ١٩١٨ - ١٩١٩*

بند (١) مرتبات أساتذة قسم الآداب:

مليح	جنيه	
٣٠٠	مدرس آداب اللغة الفرنسية وتاريخها.	
٢٥٠	" آداب اللغة الإنجليزية وتاريخها.	
٣٠٠	" مقارنة آداب اللغات السامية	
٩٠	" آداب اللغة العربية وتاريخها.	
٩٠	" تاريخ الأمم الإسلامية.	
١٠٠	" تاريخ الشرق القديم.	
١١٠	" الفلسفة العامة وتاريخها.	
٩٠	" الفلسفة العربية وعلم الأخلاق	
١٠٠	" تقويم البلدان وعلم وصف الشعوب.	
٢٤	" الدروس التحضيرية في اللغة الفرنسية.	

* الجامعة المصرية : تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بمرآى الجامعة فى ٨ نوفمبر ١٩١٩ عن حالة الجامعة المصرية فى السنة المكتبية ١٩١٨ - ١٩١٩.

بند (٢) مرتبات أساتذة قسم العلوم الجنائية:

مدرس قانون العقوبات الجنائية..	٧٥
" قانون تحقيق الجنايات المقارن.	٦٠
" تحقيق الجنايات العملى.	٤٥
" علم الاجتماع الجنائى.	٢٠٠
" الطب الشرعى.	٧٥
" علم أمراض النفس.	٥٠



الوثيقة مرقمة (٣٦)

أعضاء مجلس إدارة الجامعة المصرية عام ١٩٢٠ - ١٩٢١

- ١- حضرة صاحب الدولة حسين رشدي باشا - رئيسا
- ٢- " " المعالي عبد الخالق ثروت باشا - وكيلا
- ٣- " " المعالي سعد زغلول باشا - وكيل ومراقبا عاما
- ٤- " " المعالي إسماعيل صدقي باشا
- ٥- " " المعالي إسماعيل حسنين باشا
- ٦- " " المعالي حسن سعيد باشا - مراقب الحسابات
- ٧- " " العزة مرقص بك حنا - أمين الصندوق
- ٨- " " العزة على بك بهجت - سكرتير
- ٩- جناب المستر إيموس
- ١٠- " " المسيو فوكار

• الجامعة المصرية : تقرير مجلس الإدارة المقدم للجمعية العمومية بجلستها المنعقدة بمسراى الجامعة المصرية فى يوم الأحد ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ عن حالة الجامعة المصرية فى السنة الدراسية ١٩٢٠ - ١٩٢١.

- ١١- حضرة صاحب العزة عبد العزيز بك فهمي
- ١٢- " " العزة أحمد لطفي السيد
- ١٣- " " السعادة محمود باشا فهمي
- ١٤- " " السعادة محمد باشا محمود
- ١٥- " " العزة محمد بك حلمي عيسى

الوثيقة مرقم (٣٧)

مشروع لائحة قسم الآداب

الباب الأول - فى نظام التعليم

الفصل الأول

فى الغرض من قسم الآداب ودروسه وشروط القبول فيه

المادة ١ - الغرض من قسم الآداب نشر وإحياء فنون الآداب من لغة وتاريخ وفلسفة وهى تعد الطلبة للحصول على الدرجات العلمية المبينة فيما يأتى:

المادة ٢ - تقسم دروس قسم الآداب إلى ثلاثة أقسام.

فالقسم الأول يعد الطلبة لامتحان القبول لحضور دروس الليسانس فى الآداب . والقسم الثانى يعد الطلبة للحصول على درجة الليسانس فى الآداب. والقسم الثالث يعد الطلبة للحصول على درجة الدكتوراه أو العالمية.

ومدة الدراسة فى القسم الأول سنة واحدة وفى القسم الثانى ثلاث سنوات وللطالب الذى ىرى فى نفسه القدرة أن يتقدم لامتحان القبول مباشرة بغير حضور دروس القسم الأول التحضيرى.

المادة ٣ - شرط القبول للانتساب إلى قسم الآداب هو الحصول على إحدى الشهادات الآتية والنجاح فى امتحان القبول:

١- شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان أو ما يعادلها من شهادات البلاد الأجنبية المعترفة بها رسميا ويقضى فى ذلك مجلس الأساتذة.

٢- شهادة القسم الأول من مدرسة دار العلوم بشرط أن يؤدى الطالب امتحانا فى إحدى اللغات الأجنبية.

٣- شهادة معادلة تعطىها الجامعة بعد امتحان تشترك فيه وزارة المعارف ويكون رأيها فيه قاطعا*.

المادة ٤ - يدرس الطلبة بالقسم التحضيرى المواد الآتية ويؤدون فيها امتحانا فى آخر السنة.

١- اللغة الفرنسية أو الإنكليزية أو الألمانية أو الإيطالية ومعلومات عامة عن آدابها بحسب اختيار الطالب.

* لاحظ الأستاذ العميد أنه لا بد من النص على طريقة قبول علماء المعاهد الدينية للانتساب.

٢- اللغة العربية وآدابها.

٣- التاريخ العام.

٤- الجغرافيا العامة.

٥- معلومات عامة عن الفلسفة.

٦- مبادئ لغة سامية لمن يريد أن يتخصص لليسانس الآداب
قسم الآداب العربية.

المادة ٥ - الليسانس في الآداب على أربعة أنواع يختار الطالب أحدها
ويعينه كتابة في طلب الانتساب ولا يكون ملزماً بحضور غير
دروس القسم الذى اختاره وأنواع الليسانس الأربعة هي:

(١) قسم الآداب العربية وتدرس المواد الآتية:

(أ) تاريخ الآداب العربية (أساسية).

(ب) الآداب العربية (أساسية).

(جـ) فقه اللغة العربية (أساسية).

(د) إحدى اللغات الإنكليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو
الإيطالية وآدابها بحسب اختيار الطالب (أساسية).

(هـ) إحدى اللغات السامية التى تدرس فى الجامعات
(أساسية).

(٢) قسم التاريخ والجغرافيا وتدرس فيه المواد الآتية.

(أ) التاريخ القديم (أساسية).

(ب) تاريخ مصر (أساسية).

(جـ) تاريخ القرون الوسطى وعلى الأخص تاريخ الأمم الإسلامية (أساسية).

(د) التاريخ الحديث والتاريخ العصري (أساسية).

والطالب ملزم بتعيين إحدى هذه المواد الأربع
للامتحان التحريري عند انقسابه

(هـ) الجغرافيا (أساسية).

(و) إحدى اللغات الفرنسية أو الإنجليزية أو الألمانية أو
الإيطالية وأدائها بحسب اختيار الطالب (أساسية).

(ز) علوم إضافية (تاريخ الفنون - تاريخ العلاقات
الدولية - علم الآثار المصرية) بحسب اختيار الطالب.

(٣) قسم اللغات الحية وتدرس به المواد الآتية:

(أ) آداب اللغة العربية (أساسية).

(ب) إحدى اللغات الحية الأوروبية كمادة أساسية بحسب
اختيار الطالب.

(جـ) لغة ثانية أوروبية من اللغات الحية بحسب اختيار
الطالب (أساسية)*.

• يلاحظ الأستاذ العميد أنه لابد من العناية بإنشاء قسم خاص للغات الشرقية حتى تؤدي الجامعة واجبها من
بحث في معهد شرفي وحتى لا تفوقها الجامعة الأميركية في ذلك.

(٤) قسم الفلسفة وتدرس المواد الآتية:

(أ) تاريخ الفلسفة (أساسية).

(ب) المنطق (أساسية).

(جـ) ما وراء الطبيعة (أساسية).

(د) علم النفس (أساسية)

(هـ) علم التربية (نظريا وعمليا) - (أساسية).

(و) علم الأخلاق وعلم الاجتماع (أساسية).

والطلاب ملزم بتعيين إحدى هذه المواد للامتحان

التحريري عند انتسابه

(ز) إحدى اللغات الفرنسية أو الإنجليزية أو الألمانية أو

الإيطالية بحسب اختيار الطالب (أساسية).

ومن أراد من الطلاب الأقسام الأخرى أن يشتغل بالتعليم وجب

عليه أن يختار علم التربية في المواد التي يؤدي فيها الامتحان وينص

على ذلك في شهادته.

الفصل الثاني - فى الامتحانات

امتحانات القبول

المادة ٦ - تعقد امتحانات القبول لحضور دروس الليسانس طبقاً لما فى المادة الرابعة مرة واحدة فى كل عام قبل ابتداء الدراسة.

ويتقدم إليها كل الطلبة الراغبين فى الانتساب لقسم الآداب إذا توفرت فيهم شروط الانتساب وهذه الامتحانات شفوية إلا فى اللغات الأجنبية إذ يشترط أداء امتحان تحريرى فى الترجمة من اللغة العربية وإليها علاوة على الامتحان الشفوى.

ومدة الامتحانات الشفوية عشرون دقيقة على الأقل لكل طالب فى كل مادة ومدة الامتحانات التحريرية ساعتان لكل مادة.

ويقوم بامتحان الطلبة أساتذة قسم الآداب كل فى مادته.

امتحانات الليسانس

المادة ٧ - امتحانات الليسانس على قسمين:

١- امتحانات سنوية شفوية.

٢- امتحانات تحريرية فى آخر السنة الثالثة تسبق الامتحان الشفوى المعتاد وجميع الامتحانات الشفوية علنية.

المادة ٨ - تكون الامتحانات السنوية الشفوية والامتحانات التحريرية على دورين:

الأول : فى النصف الأول من شهر يونيه أى عقب انتهاء السنة الدراسية

والثانى: فى النصف الأول من شهر نوفمبر أى عند افتتاح الدراسة.

والطالب الذى لم يتقدم للامتحان أصلاً أو سقط فى غير مادة يكون له الحق فى تأدية الامتحان كله فى الدور الثانى.

وإن سقط فى مادة واحدة أعاد الامتحان فى هذه المادة.

فإذا لم ينجح فى الدور الثانى فى مادة أو أكثر لا تحسب له السنة الدراسية ولا الامتحانات التى نجح فيها.

المادة ٩ - تكون الامتحانات السنوية الشفوية فى جميع الدروس التى أُلقيت فى قسم لليسانس الذى اختاره الطالب فى بحر السنة الدراسية الأخيرة وعلاوة على ذلك فى السنة الثالثة بمسح الطالب فى مادة ما يدرس فى غير هذا القسم بحسب اختياره وفى كتاب أو موضوع يعينه الأستاذ فى الشهر الثانى من السنة الدراسية. أما الامتحانات التحريرية فتكون فى ثلاث مواد يعين إحداها مجلس الأساتذة فى أول كل سنة ويختار الطالب الثانية وقت انتسابه والثالثة هى إحدى اللغات الأجنبية التى اختارها الطالب.

المادة ١٠ - يقوم بالامتحان الشفوي لجان مؤلفة من ثلاثة أساتذة لكل مادة برئاسة الأستاذ المختص بهذه المادة.

أما الامتحانات التحريرية فتؤلف لها لجان عامة من جميع أساتذة كل قسم من أقسام الليسانس وكل لجنة تنتخب رئيسها والعميد مشرف على جميع هذه اللجان التي تشترك في وضع أسئلة الامتحان ثم يقوم بالامتحان وتقدير الدرجات الأستاذ المختص وبعد ذلك تعرض أوراق الامتحان على مجلس الأساتذة للمراجعة وإعلان النتيجة.

وانتخاب أعضاء اللجان وتعيين أيام الامتحان من اختصاص مجلس أساتذة قسم الآداب.

المادة ١١ - يعطى للطلبة في الامتحانات الشفوية السنوية وكذلك في امتحانات القبول درجات حدّها الأعلى ٣٠ ويشترط لنجاح الطالب أن يبلغ مجموع ما يحصل عليه من الدرجات في مواد الامتحان ٥٠٪ على الأقل من مجموع الحد الأعلى على شرط أن لا يقل ما يحصل عليه من الدرجات في كل مادة عن ٣٣٪ من الحد الأعلى. أما في الامتحانات التحريرية فيجب أن يحصل الطالب على ٥٠٪ على الأقل من الحد الأعلى لدرجات كل مادة.

المادة ١٢ - مدة الامتحانات الشفوية ٣٠ دقيقة على الأكثر لكل طالب في كل مادة ومدة الامتحانات التحريرية ٣ ساعات لكل مادة.

المادة ١٣ - الناجحون في الامتحانات النهائية للسنة الثالثة يمنحون شهادة الليسانس في الآداب من الجامعة المصرية (قسم الآداب العربية أو التاريخ والجغرافيا أو الفلسفة أو اللغات الحديثة) بحسب تخصصهم.

ويمنح هذه الشهادة أيضا من تقدم للامتحان دون أن يكون منتسبا في الجامعة بشرط أن يكون حاصلا على شهادة البكالوريا أو ما يعادلها وأن يدفع الرسوم التي يقررها مجلس الإدارة.

امتحانات الدكتوراه أو العالمية

المادة ١٤ - شرط التقدم للامتحان الدكتوراه أو العالمية هو الحصول على الليسانس في الآداب من الجامعة المصرية أو ما يعادلها من أى معهد آخر معترف به بحسب تقدير مجلس الأستاذة. ويجب على الطالب عقب حصوله على الليسانس أن يعرض على مجلس الأستاذة الموضوع الذى اختاره لرسالته ويعرض لتصديقه اسم الأستاذ الذى اختاره لإرشاده والإشراف على تحضير الرسالة.

المادة ١٥ - يشتمل امتحان العالمية ما يأتى.

أ - مناقشة شفوية فى الرسالة التى حررها الطالب فى الموضوع الذى اعتمده مجلس الأستاذة.

ب - مناقشة شفوية فى مسألتين على الأقل من بين ثلاث مسائل يختارها الطالب للامتحان فيها من الدروس المقرر تدريسها بالقسم ويجب أن تكون فى غير الدرس الذى حضر الرسالة فى إحدى مسائله.

المادة ١٦ - يجب على الطالب التقدم لامتحان العالمية أن يقدم للجامعة مع طلبه سبع نسخ من الرسالة التي وضعها كما ورد في المادة السابقة وخمس نسخ من عنوان المسائل التي اختارها للمناقشة الشفوية.

المادة ١٧ - مجلس القسم يعين من بين أعضائه لجنة مؤلفة من ثلاثة أساتذة ممن هم أكثر اختصاصا بموضوع الرسالة يكون منهم أستاذ المادة التي اختارها الطالب لرسائله وتكون مأمورية هذه اللجنة فحص الرسالة والحكم على صلاحيتها ومجلس القسم يقرر قبولها أو رفضها ويعين ميعاد الامتحان في حالة القبول.

المادة ١٨ - يمتحن الطالب علنا بمعرفة لجنة الامتحان المشكلة كما في المادة التالية ولجميع أساتذة الجامعة الحاضرين أن يشتركوا في مناقشة الطالب في موضوع رسالته وفي المسائل التي يكون اختارها للمناقشة كالمبين في المادة ١٥ دون أن يكون لهم حق التصويت في النتيجة.

المادة ١٩ - تتألف لجنة امتحانات العالمية من خمسة أعضاء منهم عميد القسم وله رئاسة اللجنة وللعميد أن ينتخب عند غيابه من أساتذة الجامعة من ينوب عنه في الرئاسة غير الأستاذ الذي مباشر تحضير الرسالة وينتخب مجلس الأساتذة أعضاء اللجان مراعى في ذلك اختصاص الأساتذة بالموضوعات التي تدور عليها رسالة الطالب ومسائله الشفوية وللجامعة أن تدعو للاشتراك في لجنة امتحان العالمية أى شخص يمتاز بأعماله أو مقامه العلمى.

وتبين درجات الطلبة فى الامتحانات بالكلمات الآتية:

فائق - جيد - مقبول - غير مقبول.

وإذا لم ينجح الطالب فى الامتحانات جاز له أن يتقدم لامتحان آخر وعليه حينئذ أن يقدم للجنة الامتحان رسالة غير التى نوقش فيها سابقا.

والناجح فى امتحان الدكتوراه أو العالمية يمنح شهادة العالمية ولقب (دكتور فى الآداب من الجامعة المصرية).

فى الامتحانات الخصوصية للمستمعين

المادة ٢٠ - الطالب المستمع الذى يقيد نفسه فى مادة معينة لقصد أداء الامتحان فيها يجب عليه أن يتقدم لامتحانها فى آخر السنة الدراسية مباشرة. ويجوز لهذا الطالب أن يحصل على شهادات إدارية من الجامعة بما يحصل عليه فى الامتحان من الدرجات.

الفصل الثالث - فى نظام حضور الدروس

المادة ٢١ - مدة الدراسة السنوية هى من أول نوفمبر لآخر مايو.

دروس قسم الآداب درجاتها المختلفة تنقسم إلى قسمين.

المادة ٢٢ - دروس خصوصية - ومحاضرات عمومية.

فالدروس الخصوصية خاصة بالطلبة المنتسبين والمستمعين النظاميين الذين يريدون أداء الامتحان. أما المحاضرات العمومية فيحضرها من يشاء من راغبي الاستفادة بلا قيد أو شرط.

المادة ٢٣ - مفروض على جميع الطلبة المنتسبين والمستمعين النظاميين أن يواظبوا على حضور الدروس مواظبة لا تقل عن ٨٠٪ من مجموع ما يلقي في كل مادة من الدروس والمحاضرات ولا يقبل في الامتحان إلا من كان حاصلا على هذه النسبة.

ولا ينطبق هذا الشرط على طلبة السنة الأولى التحضيرية. غير أن لمجلس القسم أن يتسامح مع الطالب الذى حضر أكثر من ٥٠٪ ويجيز له الامتحان إذا ثبت أن تأخره كان لأسباب مشروعة ومقبولة وأنه من المجدين المجتهدين الذين يستحقون المعاملة بهذه الرعاية الخاصة. ولا يقبل عذر من حضر أقل من ٥٠٪ أصلا.

الفصل الرابع - فى الرسوم المقررة

المادة ٢٤ - الرسوم المقررة على الطلبة:

(١) بالنسبة للطلبة المنتسبين	(٢) بالنسبة للطلبة المستمعين النظاميين
رسم الانساب السنوى	مليم جنيه رسم القيد السنوى
* امتحان القبول	* رسم الامتحان
والامتحانات السنوية	
* امتحان الليسانس	
* امتحان الدكتوراه	

الباب الثانى

فى الطلبة المنتسبين والمستمعين

المادة ٢٥ - ينقسم الطلبة إلى قسمين طلبة منتسبين وطلبة مستمعين نظاميين:

فى الطلبة المنتسبين

المادة ٢٦ - الطلبة المنتسبون هم الذين تنطبق عليهم الشروط الخاصة بالانتساب (المبينة بالمادة ٣) ويقيدون أسماءهم فى الجامعة المصرية راغبين فى دراسة المواد المقررة لأحد أقسام الليسانس الأربعة (المبينة بالمادة ٥) دراسة نظامية بقصد الحصول على الشهادات التى تمنحها الجامعة ولهم الحق فى التقدم لامتحانات الليسانس فى الآداب وشهادة العالمية.

المادة ٢٧ - طلب الانتساب يقدم بعنوان رئيس الجامعة المصرية على الاستمارة الخاصة التى يمكن للطلاب الحصول عليها من سكرتارية الجامعة ويجب أن يبين فيه الطالب اسمه ولقبه وجنسيته وعنوانه ومحل ميلاده . اسم والده أو ولى أمره وعنوانه وأن يرفق به الأوراق الآتية:

- ١- الشهادة المخولة له حق الانتساب (كالمبين فى المادة ٣).
- ٢- شهادة الميلاد أو صورة رسمية منها.
- ٣- إيصال دفع رسم الانتساب.

ويكون تقديم طلب الانتساب إلى سكرتارية الجامعة في المدة ما بين أول أغسطس وآخر نوفمبر من كل سنة ولا يقبل بعد ذلك طلب الانتساب إلا بتصريح خاص من رئيس الجامعة إذا رأى مبررا لذلك على شرط أن لا يكون ذلك بعد آخر شهر ديسمبر من كل سنة.

المادة ٢٨ - رئيس الجامعة هو الذي يقرر قبول انتساب الطلبة بالجامعة بالتأشير منه بذلك على الطلبات التي تستوفى فيها الشروط المبينة في المادة السابقة.

المادة ٢٩ - تسلم السكرتارية للطلاب الذي يتقرر قبول انتسابه بطاقة شخصية ذات عدد مسلسل وبها بيان تاريخ تقرير انتسابه وتحتوى أيضا على كل البيانات الخاصة به المبينة في طلب الانتساب وهذه البطاقة تبيح له الاشتغال بمكتبة الجامعة مع مراعاة الشروط المبينة بلائحة تلك المكتبة والطالب ملزم بتقديم هذه البطاقة لسكرتارية الجامعة عند تجديد انتسابه في كل سنة وطلب التقدم للامتحانات إثباتا لشخصيته.

المادة ٣٠ - يجب على الطلبة المنتسبين أن يقدموا قبل آخر نوفمبر من كل سنة طلبا لتجديد انتسابهم على الاستمارة الخاصة بذلك التي تعطى لهم من سكرتارية الجامعة وأن يرفقوا به الإيصال الدال على دفع رسم الانتساب السنوى فتعطيهم السكرتارية جواز الحضور في الدروس وعليهم أن يقدموا هذا الجواز للمستخدم المكلف بالمراقبة عند الدخول في كل حصة متى طلب منهم ذلك.

فى الطلبة المستمعين

المادة ٣١ - الطلبة المستمعون النظاميون هم الذين يقيدون أسماءهم لاستماع دروس معينة بلا شرط ولا قيد وليس لهم ما للمنتسبين من الحقوق المتقدم ذكرها ولهم أن يتقدموا لامتحانات الشفوية السنوية للدروس التى حضروها بشرط المواظبة كما سيبين بعد ويكون لهم الحق فى الحصول على شهادة إدارية (كما هو مبين بالمادة ٢٠).

المادة ٣٢ - طلب الاستماع بالنسبة للطلبة النظاميين يقدم على الاستمارة الخاصة بذلك التى تعطى للطلاب من سكرتارية الجامعة ويجب أن يبين الطالب فيها اسمه ولقبه وعنوانه والدروس التى يرغب فى استماعها وتأدية الامتحان فيها وأن يرفق بهذا الإيصال الدال على دفع رسم القيد السنوى. وليس لطلبات الاستماع ميعاد معين فيجوز قبولها فى أى وقت قدمت.

المادة ٣٣ - طلب التقدم لامتحان يكون باسم رئيس الجامعة المصرية ويجب تقديمه قبل موعد الامتحان بأسبوعين على الأقل ويرفق به إيصال دفع رسم الامتحان.

المادة ٣٤ - تثبت المواظبة للطلبة بالتوقيع منهم على دفتر إثبات الحضور الذى تعده سكرتارية الجامعة لهذا الغرض ولا يسمح بالتوقيع على الدفتر للطلاب الذى يحضر متأخرا عن ميعاد ابتداء الدرس بأكثر من عشر دقائق.

وإذا خرج الطالب قبل انتهاء المحاضرة أسقطت هذه المحاضرة من مجموع المفروض عليه حضوره لإمكان التقدم للامتحان.

المادة ٣٥ - لمجلس إدارة الجامعة أن يقرر إعفاء الطالب المنتسب أو المستمع النظامي من كل الرسوم أو بعضها إذا ثبتت أهلية الطالب لهذا الإعفاء وله تقدير ظروف الطالب والحكم عليها.

المادة ٣٦ - عدم مواظبة الطالب المعفى بنسبة ٨٠% من مجموع دروس ومحاضرات كل مادة أو سوء سلوكه أو عدم نجاحه فى أى امتحان يتقدم له يحرم الطالب من امتياز المعافاة بناء على اقتراح مجلس القسم.

المادة ٣٧ - كل رسم يدفع لا يرد بأى حال من الأحوال ولا لأى سبب من الأسباب ويستثنى من ذلك طلب الامتحان للحصول على شهادة الليسانس والعالمية فى حالة ما إذا لم يتقدم للامتحان لعذر شرعى أو تقدم ولم ينجح فيرد إليه نصف الرسوم المدفوعة على أن يدفع الرسوم كاملة إذا تقدم للامتحان مرة أخرى.

المادة ٣٨ - طلب الإعفاء من الرسوم كلها أو بعضها يقدم فى كل عام لرئيس الجامعة مرفقا بالشهادات المثبتة لما يؤيد استحقاق الطالب للإعفاء.

فى المدرسين

المادة ٣٩ - ينقسم المدرسون فى الجامعة إلى ثلاث طبقات الأولى طبقة الأساتذة والثانية طبقة المحاضرين والثالثة طبقة الميسرين (مساعدين).

المادة ٤٠ - الأستاذ هو الذى نال شهادة الدكتوراه فى فنه المختص به من جامعة معترف بها وأذن له بالتدريس فى جامعة أجنبية أو فى قسم الآداب نفسه واشتغل بالتدريس بعد هذا الإذن سنة على الأقل دون أن يصدر من الجامعة التى درس فيها ما يظعن فى كفايته.

المادة ٤١ - المحاضر هو الذى نال شهادة الدكتوراه فى فنه المختص به من جامعة معترف بها وحصل على الإذن بالتدريس فى جامعة أجنبية فإن لم يكن حصل على هذا الإذن فيجب أن يلقى محاضرة أو محاضرات يشهدها أساتذة القسم ويتداولون بعد ذلك فى إعطائه هذا الإذن. وبعد أن تمضى سنة يبحث مجلس الأساتذة فى المحاضر فيرفعه إلى مرتبة الأستاذ أو يبقيه محاضرا أو يفصله من القسم.

المادة ٤٢ - الميسر (المساعد) هو الذى نال درجة الليسانس فى الآداب على الأقل من جامعة معترف بها وتكون السنة الأولى التى يمضيها فى الجامعة سنة تجربة ثم ينظر مجلس الأساتذة فى أمره مسترشدا بالأستاذ أو الأساتذة الذين اشتغل معهم فيثبت فى عمله أو يقرر استمرار التجربة سنة أخرى أو يخرج به ولا ينقل إلى مرتبة المحاضر إلا إذا حصل على الدكتوراه.

فى مجلس القسم واختصاصه

المادة ٤٣ - يتألف مجلس القسم من جميع الأساتذة والمحاضرين الذين يدرسون فى الجامعة ولا يحضره المبصرون (المساعدون) إلا بدعوى خاصة.

المادة ٤٤ - يجتمع مجلس القسم في مواعيد ثابتة مرة على الأقل في كل شهر طول مدة السنة الدراسية ويجتمع أيضا كل ما طلب انعقاده ثلاثة من أعضائه أو كل ما رأى عميد القسم ضرورة لذلك أو إذا دعاه رئيس الجامعة.

المادة ٤٥ - يصح اجتماع مجلس القسم إذا حضره خمسا الأعضاء على الأقل مع حذف الكسر وتصدر القرارات بأغلبية الآراء وفي حالة تساوى عدد الأصوات يرجح رأى الفريق الذى انضم إليه العميد.

المادة ٤٦ - ينتخب المجلس فى كل سنة بالاقتراع السرى عميدا ووكيلا له ويشترط أن يكون العميد ووكيله من الأساتذة ويجوز إعادة انتخابه مرتين ولا يعاد انتخابهما بعد ذلك إلا إذا مضت ثلاث سنوات.

المادة ٤٧ - وينتخب المجلس سكرتيرا يصح أن يكون من المحاضرين ويكون هذا السكرتير على اتصال بسكرتير الجامعة. وللمجلس أن يدعو سكرتير الجامعة لحضور جلساته متى اقتضت الحال.

المادة ٤٨ - مجلس القسم مختص بما يأتى:

أولا - الحركة العلمية فى القسم كوضع البرامج وتعيين مواعيد الدروس والامتحان وتقرير نتائجه وإعلان هذا كله.

ثانيا - إقرار تعيين المدرسين الجدد والإذن لهم بالتدريس والنظر فى أمرهم بعد التجربة حسيما بين المادتين ٤١ و ٤٢.

ثالثا - الإشراف العلمى على اختيار أعضاء إرساليات القسم ودراستهم وأنواع ما يدرسون وتقدير ما قام به كل منهم من العمل أثناء دراسته عند الانتهاء منها.

رابعاً - إعداد ميزانية القسم في كل سنة لعرضها على مجلس الإدارة.

خامساً - وضع النظام التأديبي للطلبة.

سادساً - عرض ما يرى من الاقتراحات لتعديل نظام القسم على مجلس الإدارة.

المادة ٤٩ - مجلس القسم وحده مختص بالفصل فيما يمكن أن ينسب إلى الأستاذ أو المحاضر أو المبصر (المساعد) من تقصير في واجباته وينفذ قراراته في ذلك مجلس الإدارة فيما يخصه ويوضع لهذا نظام خاص.

المادة ٥٠ - الأساتذة لحكم نيلهم هذا اللقب أعضاء في الجمعية العمومية للجامعة وهم معقون من الاشتراك المالي.

المادة ٥١ - يمثل العميد القسم تمثيلاً علمياً وأدبياً ويرأس جلسات مجلس القسم وينفذ قراراته ويكون صلة بينه وبين مجلس الإدارة من جهة والطلبة والجمهور من جهة أخرى ويعين الأوقات التي يستقبل فيه الطلبة والجمهور في الجامعة كل أسبوع ويضع تقريراً سنوياً عن حالة الدراسة يقدمه لمجلس القسم ثم يقدم إلى مجلس الإدارة ثم ينشر على الجمهور*.

• يتضمن مشروع هذه اللائحة ما يلي:

الغرض من إنشاء قسم الآداب وشروط القبول فيه والمواد الدراسية التي يدرسها الطلاب، والامتحانات والرسوم المقررة وشروط تعيين أعضاء هيئة التدريس والمحاضرين والمساعدين ومجالس الأقسام واختصاصاتها.

الوثيقة مرقمة (٣٨)

تقرير

مرفوع من مجلس أساتذة قسم الآداب
إلى مجلس إدارة الجامعة

حضرة صاحب العزة وكيل الجامعة المصرية.

لقد تحدث بعضنا إلى بعض في شأن الجامعة وأزمعنا أن نلتقي
مرات متوالات لندرس ذلك الأمر ونقيد ما يخطر لنا من طرق
الإصلاح لنعرضه على مجلس إدارة الجامعة وعلى غيره من المراجع
التي يصح أن يعول عليها وكان الدافع لنا إلى ذلك رغبتنا الأكيدة في
ترقي ذلك المعهد الذي نتصل به ونعترف له بسابق الفضل علينا وكذلك
علمنا بما يمكن أن يؤديه إلى وطننا من الخدمات الجليلة ورغبتنا الأكيدة
في خدمة ذلك الوطن من سبيل العلم ونشره.

لم نكد نتحدث إلى عزتكم في حالة الجامعة وضعفها وما نرجوه
لها من كمال حتى أحسسنا باشتراككم معنا في أن الجامعة علية وأنها
لن تستطيع أن تبقى مع هذه العلة وأن الواجب الوطني يقضى ببذل
الجهود من كل وجه لشفائها.

أحسننا ذلك من عزتكم وأحسننا أن مجلس الإدارة يشارككم فيه فكان لنا من هذا الإحساس قوة على الميضى فى العمل ومعالجة الاقتراحات التى نخالها تنفيذ ولنا الشرف أن نرفع إلى عزتكم هذا التقرير الذى يشتمل عليها لإصلاح قسم الآداب ونرجو أن يجد من عزتكم ومن مجلس الإدارة قبولاً.

(١)

(نشأة الجامعة)

لما اشتدت قوة الحركة الوطنية فى أوائل هذا القرن شعر أفراد من خاصة المصريين بنقص نظم التعليم فى جميع طبقاته وودوا لو نشأت فى مصر حركة قوية تدعو إلى تعميم التعليم الأولى وإصلاح التعليم الثانوى والعالى وشعروا^١ - أن حاجة الأمة إلى علماء راسخين فى العلم ليست بأقل من حاجتها فى الأزمان السابقة إلى متعلمين عاملين وأنه حان الوقت لتخريج شبيبة تأخذ بيد الأمة فتحلها المقام الذى يجب أن يكون بين الأمم الراقية ذلك المقام الذى لن تناله إلا إذا أقبل أبناؤها على العالم ولم يقتصروا منه على ما يستفتحون به أبواب الكسب والارتزاق".

^١ انظر خطاب حضرة صاحب الدولة ثروت باشا فى افتتاح الجامعة سنة ١٩٠٨.

وكذلك شعروا^١ "بمجيء اليوم الذى تقضى فيه الضرورة على الشبيبة المصرية بورود مناهل التربية العلمية المحضة فى نفس القاهرة دون أن تتغرب فى ربوع العلم التى نالت بفضلها مكانة عالية فى العمران".

وكذلك شعروا^٢ "أن صلات تعددت بين الشرق والغرب... وأن أمم الشرق أحست بما يتهدها من خطر الجمود والوقوف وأصبحت كلها وهى شاعرة بالحاجة الماسة إلى تلقى ثمرات العلوم التى وصلت إليها أوروبا بما يوافق طبيعتها ومزاجها".

وكذلك شعروا^٣ "بالحاجة إلى التمتع بثمرات العلم الحر الخالص من كل قيد". شعروا بذلك كله فنشأت فكرة الجامعة المصرية من ذلك الشعور فسرعان ما اكتتب الناس بالأموال واشتركوا فى تأسيس هذا المعهد ولم تتردد الحكومة فى إمداده بالإعانة المالية وأسرع العرش إلى تشجيعه^٤.

لم تكد تفتح الجامعة أبوابها للناس فى سنة ١٩٠٨ حتى غصت بالطلاب والمستمعين من كل طبقة ومذهب ومن كل سن وجيل وقد كان

١ انظر خطاب حضرة صاحب الدولة سمو الأمير أحمد فؤاد فى افتتاح الجامعة سنة ١٩٠٨.

٢ انظر خطاب سعادة أحمد زكى باشا سكرتير الجامعة فى حفلة افتتاح الجامعة سنة ١٩٠٨.

٣ انظر خطاب المرحوم قاسم بك أمين

٤ انظر خطاب سمو الخديو الأسبق عباس فى حفلة الافتتاح.

ازدحام الناس على هذا المعهد شديدا حتى اضطر الأساتذة إلى أن يلقوا محاضراتهم مرتين ومرات ليتمكنوا من إسماعها لهذا الجمهور الضخم الذى كان يضيق به المكان على سمعته ورحبه.

الجامعة إذا نتيجة جهد وطنى عظيم ووجودها تحقيق لأمل وطنى عظيم ولهذا وكل أمر إدارتها عند نشأتها إلى خيرة أبناء الأمة وأشدهم كفاءة وأمانة وغيره على رقيها فكان على رأس هذا المأ صاحب الدولة عم صاحب العرش وقتئذ ولن تنسى الأمة ما قام به ذلك الرئيس من الكد والعناء حتى كسب لها بمكانته الممتازة فى مصر والخارج منزلة ثابتة واسما محمودا فاختار لها من خيرة الأساتذة من مختلف البلاد الغربية حتى يجعل للجهد المصرى الجليل ذكرا حسنا فى تلك البلاد وحتى تنتفع الأمة المصرية بثمرات علوم الأكفاء من أساتذة الغرب وفى الأثناء التى كان يستعان فيها بأهل الغرب من العلماء كانت توجه البعثات العلمية من شبان المصريين إلى الجامعات المختلفة فى أوروبا حتى إذا أتموا دروسهم عادوا إلى مصر وأسسوا بجهودهم وخبرتهم الجامعة تأسيسا صحيحا وأعطوها شكلها النهائى^١.

خلقت الجامعة فى مصر رغم شبابها جوا علميا جديدا لم تكن تعهده من قبل ولا يمكن أن ينكر أثره العظيم فى حياتنا الجديدة ويرجى منه لمصر فى طرق التفكير الخير كله.

١ انظر خطاب دولة رئيس الجامعة سنة ١٩٠٨ فى حفلة الافتتاح.

والخلاصة أن الجامعة ثمرة من ثمرات الجهاد الوطني وأثر عظيم من آثار الطموح المصري إلى الكمال اشترك في إيجادها الشعب المصري والجالس على عرش مصر الآن وجهود أهل الفكر من الأساتذة المصريين والغربيين ولهذا كله حرمة يجب أن ترعى وحق يجب أن يضاف احتفاظا بكرامة الشعب وجلالة الملك وجهود أهل الفكر. يجب أن لا تبقى الجامعة قائمة فحسب بل تصلح وتنمو وتؤدي الغرض الذي أنشئت له وهو منح مصر حقها من العلم الحر الصحيح.

(٢)

(حالة ضعف الجامعة وأسبابه)

لم تكد تمضي على الجامعة أعوام حتى أخذت الهمم تفتر والعزائم تضعف وأخذ الناس ينصرفون عنها قليلا وأخذت هي تتباطأ في أداء واجبها شيئا فشيئا. فقل اكتئاب الناس - بالأموال بل لم يبر ناس بوعودهم ولم يعطوا الجامعة ما كانوا قد تبرعوا به وحصل اختلاف بين أعضاء مجلس الإدارة مما أنتج مشادة لم تثبت الجامعة من جراء ذلك كله أن وقفت عن الرقي ثم تأخرت.

قلت الاكتتابات فضعت أموال الجامعة واضطرت إلى تخفيض نفقاتها فما كانت تقدم على عمل إلا بعد التردد الشديد فأهملت طوعا أو كرها دعوة الأساتذة الغربيين فانقطع عنها بانقطاعهم هذا التيار العلمي الحي الذي كان يأتيها من أوروبا فيبعث فيها القوة ويدعو إليها الشباب الضالين إلى الجديد.

ضعفت عنايتها بالبعثات العلمية فقللت عدد الإرساليات وقصرت في مراقبة الموجود منها في أوروبا وكانت النتيجة مؤلمة جدا فلم يتزايد عدد الذين كانت تستطيع الجامعة أن تنتفع بهم من المصريين بل تناقص. وبعد هذا الإنفاق الكثير لم يخلص للجامعة من إرسالياتها إلا خمسة يدرسون فيها مع أن عدد الذين أرسلتهم قد نيف على الأربعين.

على أن هناك سببا آخر ليس أقل خطرا مما تقدم وهو أن حب العلم للعلم مثل أعلى لا يطمع فيه إلا الأقلون عددا وإنما يتعلم الناس غالبا ليستعينوا بالعلم على الحياة ولذلك عنيت الجامعات في الغرب بالأميرين جميعا فدرست العلم للعلم ومنحت شهادات وإجازات تمكن أصحابها من أن يعيشوا وكان من الحق على الجامعة أن تفكر في ذلك وتعنى به فتمنح شهادات تعترف بها الحكومة وتقدر لها قيمة مالية يقبل الناس عليها جماعات فمنهم من يظفر بالشهادات للارتفاع بها ومنهم الأفاذا الذين ينزعون للدرس الصحيح والتخصص العلمى النافع. فكرت الجامعة في ذلك وسعت إليه ولكنها لم تفلح لأن الحكومة احتفظت لنفسها بامتيازات شديدة في الامتحان ولم تعترف لشهادات الجامعة بقيمة تذكر فظل الطلبة يسعون إلى الجامعة لا يطلبون وراء ذلك ربحا ماديا وأن عدد هؤلاء الطلبة الذين لا يزالون يختلفون إلى الجامعة ليسمعوا الدروس ليدعوا حقا إلى الإعجاب ويبشر بأن مصر في مستقبلها ستقدر قيمة العلم نفسه.

ليس للجامعة طلبة متخصصون إنما تستعير طلبتها من المدارس المختلفة سواء منها الدينية والمدنية وسواء منها العالية والثانوية ومن هنا أيضا لم يمكن أن تثمر دروسها الثمر المنتظر وذلك للتفاوت الواقع بين معلومات الطلبة وتكوين أذهانهم وقد يدعو ذلك إلى تكليف الأساتذة جهدا شديدا وإلى تقديم العلم في ألوان مختلفة قد لا تتفق مع الأساليب العلمية التي يألفها الأستاذ عند تدريسه العلم العالي. وقد لا تكون صالحة لجذب نفر من الطلاب إلى التردد على الجامعة والاستمرار في طلب دروسها.

وكذلك نجد من أسباب الضعف أن دروس الجامعة ليلية يحضرها الناس بعد أن يكونوا قد أمضوا يومهم في الكد والعمل فهم إلى الراحة أحوج منهم إلى الدروس والتحصيل.

ثم لم تستعص الجامعة عن قيمة الشهادات المالية بمنح المكافآت وتشجيع الطلبة فظل عدد الطلاب يتناقص وظلت حركتها تضعف.

كانت الحال كذلك في سنة ١٩١٤ ثم أعلنت الحرب واضطرب أمر العالم فتأثرت الجامعة بذلك تأثرا كاد يأتي عليها لولا أن مجلس إدارتها جاهد جهادا محمودا فاحتفظ لها بالوجود رغم اشتداد فقرها إذ فقدت مقدارا عظيما من الإعانات ورغم أنه انقطعت الصلة تقريبا بينها وبين أوروبا فأصبح معظم أساتذتها من المصريين وحرمت بذلك جهود أساتذة الغرب ورغم مقاومة الحكومة لها إذ منعت بعض الأساتذة المصريين من العمل فيها ورغم انتقالها إلى مكان لا يصلح بأى وجه

من الوجوه ولا يليق بها ورغم شغل الناس عن العلم بالحرب وما كان لها من النتائج السياسية في مصر فعاشت الجامعة المصرية منذ سنة ١٩١٤ إلى الآن عيشة خمول فقد أخذت منذ السنة الماضية تسترد شيئاً من القوة والنشاط الفكرى لم تكن لتعرفه منذ انقطع عنها الأساتذة الأوروبيون.

ظلت الجامعة على هذا الحال التعس وهي تنتظر أن تهباً لها الظروف التي تمكنها من استئناف الحياة ونشاط الحركة وقد يخيل لنا أن الفرصة الآن سانحة لإنعاش الجامعة وقد - انتهت الحرب وسكنت العاصفة السياسية وأصبحت حكومة مصر وطنية مسؤولة وأصبح المصريون جميعاً يشعرون شعوراً قوياً بأن حياتهم منذ الآن لن تكون جهاداً في كل باب من أبواب العمل... فهل يتناول الجهاد المصرى الجامعة فى هذا العصر الجديد.

(٣)

(طرق الإصلاح)

يجب أن يتناول الجهاد القومى فى سبيل الإصلاح الجامعة كما يتناول كل شىء بمس حياتنا العلمية وغيرها ونحن واقفون بأن الجامعة ستبقى وستحقق آمال الأمة فيها وأنها ليست محتاجة فى ذلك إلا أن تذكر الناس بمكانها وتنبئهم بحاجتها إلى المعونة.

وسبيلها الطبيعي إلى ذلك هو أن يثبت أساتذتها ومجلس إدارتها أنها لا تدخر ولن تدخر جهودها في القيام بتحقيق ما عقد بها من الآمال - فلا يفتر الأساتذة عن درس العلم درسا صحيحا وترغيب الناس فيه بقدر ما يستطيعون والقيام بتوسيع الميدان العلمى الذى يعملون فيه شاعرين بأن فى عنقهم واجبا عظيما يكلفهم شيئا أكثر من إلقاء الدروس هو أن - يقفوا جهودهم على إيجاد الحياة العقلية التى لا سبيل لنهوض الأمة بدونها.

ولا يقصر مجلس الإدارة فى القيام بتدبير أمورها واستثمار أموالها والاستزادة من مواردها مستعينا فى تدبير شؤونها العلمية استعانة صحيحة بالأساتذة فإن معرفتهم بشؤون الجامعة ومزاوالتهم الدرس واتصالهم بطلبة العلم وأساتذته وحياتهم كلها تجعل لمعونتهم قيمة خاصة لا يمكن أن يستغنى عنها فى تدبير شؤون الجامعة. ولقد سلكت الجامعات كلها هذا السبيل وبالغت فيه حتى إن لفظ الجامعة إذا أطلق لا يفهم منه إلا الأساتذة وحتى إن مجلس الإدارة فى الجامعات يتكون من الأساتذة وبعض العلماء والفنيين الذين يمثلون وزارة المعارف وعلى ذلك ينبغى أن تحذو جامعتنا الناشئة حذو الجامعات فى هذا السبيل.

ويسرنا أن الأساتذة ومجلس الإدارة يشعرون بهذا الواجب شعورا قويا ويودون لو وفقوا إلى القيام به ليرقوا بالجامعة إلى الأوج الذى يليق بها.

ولكن بدا واحدة لا تصفق. وشعور الأساتذة ومجلس الإدارة بواجبهم وحرصهم على أدائه لا يكفل وحده تحقيق هذه الأمال إلا إذا اشترك في ذلك الشعب والعرش والحكومة فأما الشعب فعليه أن يذكر أن الجامعة كانت أملا من آماله الوطنية العزيزة لم يحققه إلا بعد جهد عنيف ولا ينبغي أن ينسى ما بذل من جهد وما نال من فوز قليل ولا يكتفى من هذا كله بالسكون فإن الشعب الناهض إنما يعمل ليفوز ليفوز فوزا كبيرا.

يطمح الشعب إلى الاستقلال ولن يطمئن إلا إذا فاز به كاملا فينبغي أن يعلم أن الاستقلال العلمي هو الدعامة المثبتة للاستقلال السياسى وعلى ذلك فطبيعى أن يوجه عنايته الخاصة إلى الحركة العلمية التى يجب أن تنبعث من الجامعة.

طبيعى أن يستأنف الشعب بذل الأموال والاشتراك فى الجامعة ليشراف بالفعل على إنفاق ما يبذل من المال إن أراد.

طبيعى أن يختلف الشباب الناهض إلى أقسام الجامعة المصرية للدرس فيها فيستفيد ويمنحها الحياة فليست حياة الجامعة بالمال وحده ولا بالأساتذة وحدهم وإنما هى بالتعاون بين الأستاذ والطالب على إيجاد الحركة الفكرية ومد ظلها.

وأما صاحب العرش فقد تعهد الجامعة ولما تولد فأنشأها ونماها وهى لا تزال خليفة منه بهذه الرعاية والعناية لأن له فيها الأثر العظيم من جهة ولأنها من جهة أخرى أمل وطنى كبير وقد عهدناه عطفوا على آمالنا الوطنية مشجعا لها.

فإذا كسبت الجامعة تأييد الأمة وعطف جلالة الملك فلا مندوحة من أن تقدر الحكومة هذا قدره فتعترف بشهادات الجامعة كما اعترفت بالجامعة نفسها ويصبح هذا المعهد بعد ذلك عقد آمال الشباب من الجهتين العلمية والعملية وبهذا تستطيع الجامعة أن تضمن لنفسها الحياة. وليس هناك ما يمنع من تحقيق الاعتراف الرسمي بشهادات الجامعة إذ أصبحت الحكومة وطنية لا تأثير للأجنبي فيها والجامعة مستعدة كل الاستعداد لأن تقبل اشتراك وزارة المعارف في إدارتها والإشراف على التعليم فيها اشتراكا وإشرافا لا يضيع معهما استقلالها الخاص الذي لا بد منه لكل جامعة راقية. على أن الجامعة حين تطلب الاعتراف بشهاداتها إنما تفعل ذلك لأنها تعتقد أن التعليم فيها ليس أقل قيمة من التعليم في قسم الآداب بمدرسة المعلمين العليا أو بما سيكون في قسم الآداب من الجامعة الأميرية وليس أدل على ذلك من المقارنة بين نظام التعليم الملحق بهذا وبين نظم التعليم في مدرسة المعلمين وفي تقرير الجامعة الأميرية وإذا نفذ النظام الملحق بهذا (وتنفيذه سهل كما أن إشراف وزارة المعارف عليه سهل أيضا) فلن يكون خريجو الجامعة أقل كفاءة من خريجي مدارس الحكومة بل سيكون خريجو الجامعة من تنوع الدرس وإتقانه بحيث يمكن الانتفاع بهم في التعليم وغير التعليم من المهن الأدبية المختلفة كضروب التحرير والترجمة إذ سيكون منهم المتقن للآداب والفلسفة والتاريخ واللغات بل وقد يصلحون للاشتغال بتصحيح الكتب العربية القديمة التي أخذت تنتشرها وزارة - المعارف بواسطة دار الكتب المصرية تصحيحا علميا.

(٤)

(الخاتمة)

والخلاصة أن الجامعة التي تطلب تأييد الأمة وعطف جلالة الملك والاعتراف بشهاداتها قد حاولت بقدر ما تستطيع أن تجعل نفسها أهلاً لهذا كله فوضعت ما يلائمه من النظم التي يمكن تحقيقها الآن وترقيتها في المستقبل ويتناول التقرير المقدم ثلاثة أبواب:

الأول - في نظام التعليم.

الثاني - في الطلبة المستمعين والمنسحبين.

الثالث - في الأساتذة ومجلس القسم*.

* يتضح من هذا التقرير أن أساتذة قسم الآداب بالجامعة عرضوا على مجلس إدارة الجامعة الحالية التي وصلت إليها الجامعة وما يرجونه من إصلاح فعرضوا لثبات الجامعة في أوائل هذا القول نتيجة للجهود الوطنية العظيمة - وأوضحوا أن أسباب ضعف الجامعة في تلك الفترة يرجع إلى ضعف مواردها المالية نتيجة لتناقص حركة الاكتتابات حتى اضطرت الجامعة إلى تخفيض نفقاتها مما ترتب عليه ضعف الاهتمام بالبحوث العلمية - وتوقف دعوة الأساتذة الأوروبيين مما أدى إلى انقطاع الصلة التي كانت تصل الجامعة بأوروبا، هذا إلى جانب عدم منح الجامعة الشهادات المعترف بها من الحكومة - ولتني يمكن لأصحابها العمل بها - واقتصر دروس الجامعة على الفترة المسائية. كل ذلك أدى إلى تناقص عدد الطلاب بها.

وإلى جانب ذلك فقد أوضح التقرير أن الجامعة تأثرت بقيام الحرب العالمية الأولى بخاصة وأنها فقدت معظم الإعانات التي كانت تقدم لها - وانقطعت صلتها بأوروبا تقريباً وأصبح معظم أساتذتها من المصريين - وبعد أن انتهت الحرب - وأصبح المصريون جميعاً يشعرون بضرورة قيام الجامعة بدورها المؤثر في تحقيق آمال الأمة المصرية - فإن طرق الإصلاح التي تفرض نفسها لإتعاث الحياة الجامعية تنحصر في بذل الأموال للجامعة حتى تستطيع القيام بدورها المنوط بها - والاعتراف الرسمي بشهادة الجامعة - مع استعداد الجامعة بقبول اشتراك وزارة المعارف في الإشراف على التعليم بها بشرط ألا يؤثر ذلك على استقلال الجامعة أو حريتها في إدارة أمورها.

الوثيقة رقم (٣٩)

وزارة المعارف العمومية
تقرر عن أعمال لجنة الجامعة

اجتمعت اللجنة العامة في أربع جلسات - بكامل أعضائها - ولم يغيب إلا عدد قليل جدا من الأعضاء - واجتمعت كل من اللجنة الفرعية للأدب والعلوم مرتين على حدة - وعرضت قراراتهما على اللجنة العامة - وانتهى الأمر بالقرارات الآتية:

أولا- ما يتعلق بالطلبة الحاليين:

١- يعتبر طلبة السنة الأولى بمدارس الحقوق والطب - والمعلمين العليا بقسميها - أنهم طلبة السنة الأولى بالدراسة المتوسطة بكليتهم "قسمهم" - ويدرسون منهاجهم الحالية هذه السنة. وأعلن حضرتا على ماهر بك وأبو هيف بك - عزمهما على تقديم تقرير يبين أن القرار المتعلق بمدرستهما غير قابل للتنفيذ بطريقة مقبولة.

٢- يخير طلبة السنة الأولى بمدرستي الطب والحقوق - بين الالتحاق بالجامعة - وعليهم حينئذ دراسة سنة ثانية في الدراسة المتوسطة - وبين استمرارهم في دراستهم العادية للدبلوم - بدون التحاق بالجامعة.

٣- يعمل منهج خاص يدرس في العام المدرسى المقبل لطلاب الجامعة - الذين ينقلون إلى السنة الثانية بكلية الحقوق.

٤- يستمر طلبة السنين الأخرى بتلك المدارس الثلاث العالية فى دراستهم العادية. - بغير انتساب إلى الجامعة - إلى أن يتخرجوا.

وهنا أبدى حضرة الدكتور منصور رغبة فى النظر فى أمر استمرار الطلبة المنتسبين إلى الجامعة القديمة - لكى يستطيعوا الاستمرار فى دراستهم الحالية - كسائر طلبة المدارس العليا - التى ضمت إلى الوزارة بالأحكام - فرأت الهيئة أن هذا يكون من اختصاص الوزارة.

ثانيا- ما يتعلق بالأحكام التى تتبع فى القبول والامتحان والنظام:

١- المدة المقررة للدراسة المتوسطة سنتان.

٢- لا يقبل بالدراسة المتوسطة إلا الحائزون شهادة الدراسة الثانوية "القسم الثانى" أو لشهادة تعادلها معترف بها.

٣- فى نهاية السنة الأولى الدراسية - يعقد امتحان الانتقال - وفى نهاية السنة الثانية يعقد امتحان نهائى - تسجل أسماء الفائزين فيه فى سجلات الجامعة.

[كان الأصل: "يمنح الفائزون فيه شهادة تعرف بشهادة الدراسة المتوسطة".]

٤- فى امتحان الانتقال - وفى الامتحان النهائى - تكون الاختبارات التحريرية والشفوية أو العملية - مقصورة فى كل مادة من المواد على مقرر السنة.

٥- لا يجوز نقل طالب من السنة الأولى إلى الثانية - أو تسجيل اسمه ضمن الفائزين في الامتحان النهائى للدراسة المتوسطة - إلا إذا نجح فى الامتحان المقرر عليه - على حسب المادة السابقة.

٦- ابتداء من السنة المدرسية ١٩٢٥ - ١٩٢٦ لا يسوغ قبول أى طالب بأى قسم من أقسام الدراسة العليا بالجامعة - إلا إذا كان اسمه مسجلاً على حسب المادة ٣ - أو ثبت أنه أدى امتحاناً تعتبره الجامعة معادلاً لامتحانى الدراسة المتوسطة فى الكلية التى يطلبها.

[كان الأصل "سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ عدم الالتحاق بأية مدرسة عالية أو بالقسم المعادل لها - إلا إذا حصل على شهادة الدراسة المتوسطة"].

٧- كل طالب رسب فى امتحان الانتقال أو الامتحان النهائى - يمتحن ثانية فى المواد التى رسب فيها - قبل حلول السنة الدراسية التالية.

[وكان الأصل "يجوز امتحان" بدل "يمتحن"]. وحذفت الفقرة الثانية الحكم الخاص بالراسبين.

٨- تسرى الأحكام المتبعة الآن فى مدارس الطب والحقوق والمعلمين العليا - على طلبة الجامعة - فيما يتعلق بالسلوك والمواظبة والعقوبات التأديبية - حتى تضع الجامعة لائحة خاصة بذلك.

[كان الأصل "فى المدارس العالية على طلبة الدراسة المتوسطة"].

ينشأ القانون المتعلق بإنشاء الجامعة الأميرية ونظامها.

٩- بلغى كل ما يخالف هذه الأحكام من القوانين واللوائح السابقة.

أحكام وقتية

الطلبة الحاليون بمدرستى الطب والحقوق وبمدرسة المعلمين العليا بقسميها - الذين لا ينجحون فى امتحان الانتقال الذى يعقد فى نهاية السنة الأولى الدراسية - يعاد امتحانهم قبل حلول السنة المدرسية التالية - فى المواد التى رسبوا فيها - فإذا لم ينجحوا فى هذا الامتحان الثانى - يفصلون من المدرسة - ولكن يجوز قبولهم بالسنة الأولى من أى قسم يختارونه من الجامعة.

[وكان الأصل بالمدارس العالية بفرق الدراسة المتوسطة من نوع دراستهم" وحذفت كذلك الفرقتان التاليتان].

ثالثا- خطط الدراسة:

(أ) غيرت خطة الدراسة لطلبة الطب كما يأتى:

ملاحظات	عدد المحاضرات فى الأسبوع		موايد الدراسة
	سنة ثانية	سنة أولى	
كيمياء	٦	٦	٠ ٠ ٠ ٠
عالية	٦	٦	٠ ٠ ٠ ٠
علم النبات	—	٦	٠ ٠ ٠ ٠
علم الحيوان	٦	—	٠ ٠ ٠ ٠
اللغة الانجليزية الفرنسية	٤	٤	٠ ٠ ٠ ٠
اجممع	٣٥	٣٥	٠ ٠ ٠ ٠

(ب) غيرت خطة الدراسة لطلاب الدرجة في العلوم كما يأتي:
أربعة علوم من العلوم الأتية:

مواد الدراسة		عدد الحصص في الأسبوع		الأصل	
		سنة أولى	سنة ثانية	سنة أولى	سنة ثانية
الرياضة النظرية		٧	٦	٥	٥
الرياضة التطبيقية		٥	٦	٥	٥
الطبيعة		٦	٦	٦	٦
الكيمياء		٦	٦	٦	٦
علم النبات		٦	—	٦	—
علم الحيوان		—	٦	—	٦
اللغة الإنجليزية أو الفرنسية		٦	٦	٦	٦
المجموع		٢٨ — ٣٢	٢٨ — ٣١	٢٩ — ٣٦	٢٩ — ٣٦

(ج) غيرت خطط الدراسة لكلية الحقوق كما يأتي:

مواد الدراسة		عدد المحاضرات في الأسبوع		الأسبوع	
		سنة أولى	سنة ثانية	سنة أولى	سنة ثانية
الدين					
الاقتصاد السياسي					
التاريخ الحديث					
اللغة الفرنسية					
اللغة الانكليزية					
اللغة العربية					
إمداد نظام بين الأديان					
علم النفس وعلم الاجتماع					
مشيئة العمدة الإسلامية في سوريا (١) أصول					
الدين (٢) تاريخ التشريع الإسلامي					
خدمة القراءين (إمداد) خاصة في التشريع					
والأصول (.....)					
التاريخ الروماني					
التاريخ النظامي [تاريخ الأديان - العلوم					
السياسة (.....)					
الاقتصاد السياسي					
علم الاجتماع					
المجموع					

(د) غيرت خطط الدراسة لكلية الآداب كما يأتي:

ملاحظات	الأصل		عدد المحاضرات في المجموع		مواد الدورة
	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الأولى	السنة الثانية	
كان الأصل يتم الأسبوعية [	•	•	•	•	لغات من اللغات الآرامية : العربية • الاسكندرية أو الفرعونية أو اللاتينية أو اليونانية
	•	•	•	•	التاريخ • الجغرافية •
	•	•	•	•	المسرح والفلسفة •
كان الأصل يتم المطروقة أو الاقتصاد السياسي [	•	•	•	•	إحدى مواد قسم العلوم من مجموعات اللغات • الاقتصاد السياسي •
	•	•	•	•	
	•	•	•	•	
كان الأصل يتم مواد الدراسة المتخصصة في العلوم التي تجوز اختيار الاجتماعية أو الاقتصاد السياسي باعتبارها مادتين من مواد قسم العلوم [إذ أن كلاً قد اعتبر من مواد قسم الآداب [	•	•	•	•	
	•	•	•	•	
	•	•	•	•	
	٢٠	٢٠	٢٧	٢٧	المجموع • •

رابعاً- ما يتعلق بمناهج الدراسة:

(أ) لجنة الآداب:

وضعت لجنة الآداب مناهج جديدة للمواد الآتية: مقدمة القوانين - القانون الروماني - القانون النظامي - تاريخ التشريع وأصول الفقه - الاقتصاد السياسي (لكلية الحقوق - لا لكلية الآداب) - المنطق - علم النفس - علم الأخلاق - علم الاجتماع - الجغرافية - اللغة العربية وآدابها - اللغة الفرنسية وآدابها - اللغة الإنجليزية - وأما علم التاريخ فقبلت اللجنة المنهج الذي وضعته اللجنة الأولى - وبقيت اللغتان الإيطالية والألمانية بغير قرار في المناهج - لعدم وجود من يستطيع إبداء الرأي فيهما من الأعضاء.

(ب) لجنة العلوم:

١- وضعت لجنة العلوم مناهج جديدة لدور الانتقال في المواد الآتية:

الرياضة النظرية والتطبيقية - الكيمياء "لكلية الطب" - علم الحيوان وعلم النبات "لكلية الطب".

٢- أقرت اللجنة المناهج الواردة في تقرير لجنة الجامعة للدراسة المستديرة.

٣- وضعت اللجنة تقارير خاصة عن الأماكن اللازمة للمعامل - لكي تسع العدد الذي يتوقع وجوده في دراسة العلوم - وعن المدرسين اللازمين.

(١) الطبيعة: الأماكن الحالية لا تسع أكثر من ٢٥٠ طالبا في السنة الأولى و ٢٥٠ طالبا في السنة الثانية - وينبغي زيادتها بنسبة عدد الطلبة - ويلزم مشتري آلات وأدوات جديدة - تبلغ أثمانها ١٠٠٠ جنيه.

الموظفون اللازمون لتدريس هذا العلم والموجودون منهم حالا مبينون بالجدول الآتي:

٢- أنواع الموظفين			١- اللازمون الموجودون			المطروحون
أستاذ	٠	٠	١	١	١	٠
مؤطر	٠	٠	٣	٣	٣	٠
معيدون	٠	٠	٦	٦	٦	٠
مختبرون	٠	٠	٢	٢	٢	٠
صالح ميكاليسكو	٠	٠	١	١	١	٠
مؤطر معمل	٠	٠	٣	٣	٣	٠
خدم	٠	٠	٦	٦	٦	٠

(٢) الكيمياء: الأماكن الحالية لا تسع إلا طلبة كلية الطب؛ وبعد هذه السنة ينبغي أن يؤمها طلبة مدرسة المعلمين العليا "قسم العلوم" ويلزم إضافة أماكن أخرى بمقر مدرسة المعلمين العليا تبلغ ثلثي معامل مدرسة الطب تقريبا ما تحتاج إليه من الملحقات - بحيث تبلغ مساحتها نحو ٤٠٠ متر مربع - ويحسن إضافة حجر للمحاضرات في الكيمياء مع المعامل الجديدة.

ونظن أنه إذا أخلى جناح من مدرسة المعلمين العليا لتنسيقه وإعداده للمعامل كان العمل ميسرا - وربما ترتب على ذلك إخراج مدرسة المنيرة الابتدائية من بناية مدرسة المعلمين العليا.

ويحسن أخذ رأى الأساتذة الذين سيقومون بالتدريس فى الجامعة فى الرسوم والتصميمات.

ويلزم لهذه المعامل الجديدة فى أول سنة أدوات وآلات ومواد - تبلغ أثمانها نحو ١٢٠٠ جنيه.

خامسا- ما يتعلق بالرسائل التى وردت على اللجنة:

جاءت رسالتان فى أثناء انعقاد اللجنة ولم تنتظر فيهما:

١- الأولى يطلب مرسلوها تقرير إنشاء قسم ليلى لطلبة مدرسة المعلمين العليا بكلية الآداب.

٢- والثانية من طلبة السنة الثانية بمدرسة المعلمين العليا - يطلبون توسيع مناهج السنتين الثالثة والرابعة بمدرسة المعلمين العليا - إذا تقرر انتسابهم إلى الجامعة - وإلا فهم يفضلون تضحية سنة - ليخلصوا من قيود النظام القديم الذى يضع وقتهم فى دراسة علوم مستواها أقل من علوم مستوى الجامعة.

الإمضاء: عبد الفتاح صبرى

سكرتير اللجنة

الوثيقة مرقمة (٤٠)

لائحة الجامعة

١ - أعضاء الجامعة

يكون الأشخاص المذكورون بعد أعضاء في الجامعة:

أولاً- رجال الإدارة في الجامعة - وهم الرئيس والمدير ونائب المدير ونظار الكليات.

ثانياً- أعضاء مجلس الإدارة.

ثالثاً- أعضاء المجلس العلمي.

رابعاً- أعضاء الكليات.

خامساً- السكرتير العام - وأمين المكتبة.

سادساً- أعضاء هيئة المعلمين في الجامعة - وكل معلم آخر يمكن أن يمنح مركز عضو في الجامعة بمقتضى اللوائح.

سابعاً- خريجو الجامعة.

ثامناً- طلبة الجامعة.

٢- رئيس الجامعة

- ١- يكون وزير المعارف رئيسا للجامعة بحكم وظيفته - وهو الذى يمثل الجامعة - وينوب عنها فى كل الظروف الرسمية.
- ٢- يدعو الرئيس مجلس الإدارة للانعقاد - ويرأس جلساته.
- ٣- لرئيس الجامعة أن يحضر بحكم وظيفته جلسات المجلس العلمى - ومتى حضر يرأس هذه الجلسات.
- ٤- لرئيس الجامعة أن ينيب عنه فى القيام بواجباته واختصاصاته - مدير الجامعة أو نائب المدير فى حالة غياب المدير.

٣- مدير الجامعة

- ٢- المدير هو كبير الموظفين فيما يتعلق بالسلطة الإدارية - والسلطة التنفيذية - والشؤون التعليمية فى الجامعة؛ وعليه أن يمد الرئيس برأيه فى كل الأمور المتعلقة بالجامعة.
- ٣- يعين المدير بمرسوم يصدر بناء على طلب رئيس الجامعة وموافقة مجلس الإدارة.
- ٤- يكون المدير عضوا فى مجلس الإدارة - وعضوا بالمجلس العلمى - ورئيسا له - وله بحكم وظيفته أن يحضر أى اجتماع تعقده أية كلية من كليات الجامعة.
- ٥- يرأس المدير مجلس إدارة الجامعة فى حالة غياب الرئيس.
- ٦- للمدير أن يعقد المجلس العلمى كلما رأى داعيا لذلك - وله أن يطلب من الرئيس بالكتابة أن يعقد مجلس الإدارة للأشغال المستعجلة.

٤ - نائب المدير

٢- يعين نائب المدير بأمر يصدر من الرئيس بناء على اقتراح من مجلس الإدارة.

٣- يقوم نائب المدير مقام المدير في حالة خلو مركزه وفي حالة غيابه.

٤- يقوم نائب المدير بتنفيذ ما يعهد به إليه المدير بعد موافقة الرئيس.

٥- يكون نائب المدير عضواً في مجلس الإدارة - والمجلس العلمي - وله بحكم وظيفته أن يحضر أى اجتماع لأية كلية من كليات الجامعة.

٥ - السكرتير

١- يقوم السكرتير بأعمال السكرتارية لمجلس الإدارة والمجلس العلمي.

٢- يعين سكرتير الجامعة بأمر من الرئيس بناء على اقتراح من مجلس الإدارة.

٣- يقوم السكرتير بالأعمال الآتية:

(أ) تحصيل المصروفات وغيرها من النقود التى يجب دفعها لخزينة الجامعة.

(ب) تسجيل أسماء طلبة الجامعة وخريجها.

(ج) مراقبة حسابات الجامعة - ودفع ما يجب عليها دفعه من النقود - وإعداد الميزانية العمومية وجميع البيانات والتقارير المالية.

(د) إعلان نتائج الامتحانات - وإعداد الشهادات المثبتة للدرجات والدبلومات - وغير ذلك من الألقاب العلمية.

(هـ) إدارة مكتب الجامعة وحفظ سجلاتها ومحفوظاتها.

(و) تحرير "تقويم الجامعة" وطبعه.

(ز) إعداد مبانى الجامعة - ما عدا المباني الخاصة بالمدارس - أو المباني التي تخصص لإحدى الكليات.

ويقوم بغير ذلك من الأعمال التي تفرضها عليه أحكام اللائحة أو يكلف بها من الرئيس.

٦- نظام الكليات

١- ناظر الكلية هو صاحب السلطة التنفيذية في الكلية - وهو المنوط بدعوة الأعضاء إلى الجلسات - وإعداد جداول الأعمال - والإشراف على المحاضر - وهو بحكم وظيفته عضو في كل اللجان - وهو الذي يقدم طلاب الدرجات للامتحان - ويرشد طلبة الجامعة فيما يتعلق بمناهجهم الدراسية.

٢- يعين ناظر الكلية بأمر يصدر من رئيس الجامعة بناء على اقتراح من مجلس الإدارة.

٧- مجلس الإدارة

١- يتكون مجلس الإدارة من المذكورين بعد:

الرئيس.

المدير.

نائب المدير.

نظائر الكليات.

عضو نائب من وزارة المالية تختاره تلك الوزارة.

ثلاثة أعضاء من ذوى الكفاءة والدراية - يعينون بمرسوم بناء على طلب وزير المعارف.

٢- رئيس الجامعة هو الذى يرأس جلسات مجلس الإدارة - وإذا غاب نائب عنه المدير.

٣- لا تكون قرارات مجلس الإدارة صحيحة إلا إذا حضر الاجتماع أكثر من نصف الأعضاء.

٨- سلطة مجلس الإدارة

يختص مجلس الإدارة بالأعمال الآتية:

(أولاً) ١- وضع الاقتراحات الخاصة بتعديل قانون الجامعة - لتعرض على مجلس الوزراء بواسطة وزير المعارف.

٢- إبرام العقود وتنفيذها.

٣- توزيع المبالغ المخصصة للجامعة فى ميزانية الحكومة - وكذلك الإيرادات الأخرى التى تؤول إلى الجامعة.

(ثانياً) ١- استثمار وإدارة الأموال التى تؤول إلى الجامعة بطريق الوقف أو الهبة.

٢- إدارة مالية الجامعة وحساباتها.

٣- إعداد الأبنية والمحال اللازمة لسكنى الطلبة ولحاجاتهم الأخرى وإدارتها.

(ثالثا) ١- النظر فى الشكاوى التى ترفع إليه من الكليات - والفصل فى موضوعها.

٢- النظر فى أى تظلم يرفع إليه من الأساتذة - أو أى عضو آخر من رجال التعليم - أو غيرهم من موظفى الجامعة أو خريجها أو طلبتها.

(رابعا) النظر فى المسائل الآتية - بناء على اقتراح المجلس العلمى:

- ١- التقرير باعتبار أى معهد عام للتعليم أو جزء منه فرعاً من الجامعة - واعتبار المناهج الدراسية المقررة بمعاهد التعليم العمومية أو فروعها - معادلة لمناهج الجامعة.
- ٢- إنشاء ألقاب علمية جديدة - أو دبلومات أو شهادات.
- ٣- التشجيع على الأبحاث العلمية داخل الجامعة.
- ٤- تحديد مدة الدراسة ومدة الإجازات بالجامعة.
- ٥- تعيين لجان الامتحانات - وكيفية تعيين الممتحنين ومكافآتهم وواجباتهم.
- ٦- إنشاء مرتبات وجوائز ومكافآت وإعانات مالية وغير مالية - وتقرير مدة استمرارها.
- ٧- قبول الطلبة بالجامعة.
- ٨- وضع النظام الذى يجب على طلبة الجامعة اتباعه.
- ٩- شروط تعيين موظفى الجامعة - من أساتذة ومدرسين وسكرتيرين وأمناء مكاتب - وكيفية تعيينهم - ومدة استخدامهم - وواجباتهم - وترقيتهم - ومرتباتهم - ومكافآتهم - وفصلهم من وظائفهم - ومعاشاتهم.

- ١٠- تحديد مقدار أجور التعليم وغيرها من الرسوم التي تدفع للجامعة - وكيفية دفعها.
- ١١- منح الألقاب العلمية والدبلومات والشهادات.
- ١٢- تعيين مندوبين يمثلون الجامعة في المؤتمرات المدرسية - والاحتفالات العلمية ونحوها.
- ١٣- تنظيم التعليم في الجامعة - وتحسينه وتوسيع نطاقه.

٩- المجلس العلمي

يشكل المجلس العلمي من رئيس الجامعة ومديرها؛ ويكون لهذا رئاسة المجلس في غياب الرئيس - ونائب المدير - ونظار الكليات - وثلاثة أعضاء ينتخبون من كل كلية.. ويجب أن يكون الأعضاء المنتخبون عن الكليات أساتذة - أو من بين أعضاء هيئة المعلمين.

١٠- سلطة المجلس العلمي

يختص المجلس العلمي بالأعمال الآتية:

- ١- فحص المناهج الدراسية التي تعرضها الكليات - والتصديق عليها - ويدخل في ذلك تعيين اللغة التي يدرس بها كل علم.
- ٢- عرض اقتراحات على مجلس الإدارة بإنشاء كليات جديدة - أو مناهج دراسية جديدة في الجامعة.
- ٣- المصادقة على ما تقترحه الكليات بشأن الألقاب العلمية والدبلومات والشهادات.

- ٤- وضع الشروط التي بمقتضاها يصح اعتماد الألقاب العلمية والدبلومات والشهادات التي تمنحها الجامعات والمدارس ومعاهد التعليم الأخرى.
- ٥- عرض مقترحات على مجلس الإدارة - بتحديد مدد الدراسة ومدد المسامحات.
- ٦- فحص الميزانيات السنوية المقدمة من الكليات - وتقديم تقارير عنها إلى مجلس الإدارة.
- ٧- المصادقة على ما تقترحه الكليات بشأن توزيع مرتبات الطلبة - والمحال المجانية، ومنحهم الجوائز المنشأة - من قبل عرض اقتراحات على مجلس الإدارة بشأن تقرير مرتبات وجوائز جديدة - ووضع النظام اللازم لها.
- ٨- تنظيم كل ما يتعلق بإدارة مكنتبات الجامعة ومتاحفها.
- ٩- النظر في كل الأمور المتعلقة بالمسائل العلمية - ورفع تقرير إلى مجلس الإدارة ليقرر ما يرى.
- ١٠- إعادة النظر في أى قرار - يصدره مجلس الإدارة في إحدى الكليات طبقا للسلطة الممنوحة له - وذلك بناء على اقتراح المدير.

١١ - كليات الجامعة

- تشكل هيئة كل كلية من كليات الجامعة - من جمعية الأساتذة - ومجلس الإدارة - ويوضع لكل كلية نظام خاص للجمعية والمجلس.

١٢- سلطة الكليات

أولاً- السلطة التي لها على وجه الاستقلال:

- ١- النظر في جداول الامتحانات المعروضة على الكلية من لجان الامتحانات - واعتمادها.
- ٢- نشر جميع جداول امتحانات القسم - ما عدا الامتحانات النهائية أو أجزاءها - مما يؤهل الطلبة الناجحين للحصول على الألقاب العلمية أو الدبلومات أو الشهادات.
- ٣- الفصل نهائياً في كل خلاف في الرأي يحصل بين الممتحنين - بشأن السير في أى امتحان من امتحانات الجامعة - فى المواد التي تدرس بالكلية.
- ٤- تعيين لجان خاصة - أو لجان مشتركة بين الكلية وبين كليات أخرى - والبحث في أى موضوع معين - ورفع تقرير عنه إلى المجلس العلمى - وقد تشمل هذه اللجان أشخاصاً ليسوا من أعضاء الكليات.
- ٥- التحقيق والفصل فى مسائل النظام التي يحيلها عليها ناظر الكلية - ما لم تنص لائحة الجامعة على خلاف ذلك.
- ٦- النظر فى السماح للذين يريدون حضور محاضرات الكلية من غير الطلبة المقيدین فى الجامعة.
- ٧- أن يدلى برأيه للمجلس العلمى فى حاجات الكلية - وفى إعداد وسائل التدريس بها وتنظيمه.

٨- البحث فى أى أمر يتعلق بمصالح الكلية - ورفع ما تراه بشأنه إلى المجلس العلمى.

ثانيا- السلطة التى للكليات بعد نظر المجلس العلمى وتصديقه:

١- الفصل على وجه عام فى المسائل المتعلقة بمناهج الدراسة التى تقرر على طلبية الجامعة فى المواد التى تدرس بالكلية.

٢- الفصل فى جميع المسائل المتعلقة بنظام الامتحانات الداخلة فى اختصاص الكلية - وتعيين الممتحنين ولجان الامتحان.

٣- أن تقرر على وجه عام - الشروط التى على مقتضاها تمنح الدرجات العلمية والدبلومات والألقاب الأخرى المخول للكلية منحها.

٤- إعداد جداول تشمل أسماء جميع الطلاب الذين يستحقون نيل الدرجات العلمية والدبلومات والمرتبآت - وأنواع الألقاب والامتياز الأخرى المخول للكلية منحها.

٥- إعداد الميزانية السنوية للكلية.

٦- تعيين لجان علمية فى المواد الداخلة فى نطاق الكلية - وتخويلها قسما مناسباً من السلطة التى اختصت بها.

٧- الفصل فى أى أمر يحال عليها من المجلس العلمى.

١٣- شهادة الانتساب للجامعة

لا يسجل اسم أى طالب فى الجامعة إلا بعد أن ينجح فى امتحان شهادة الانتساب للجامعة - أو امتحان آخر يقرر المجلس العلمى أنه معادل له.

١٤ - خطط الدراسة ومناهجها

ملحق بهذه اللائحة خطط الدراسة المتوسطة للكليات الأربع ومناهجها - والقواعد المتعلقة بها لاتباعها*.

• تتضمن هذه اللائحة ما يلي:

لائحة الجامعة رئيس وأعضاء الجامعة - وسلطة مجلس الإدارة - والمجلس العلمي والكليات - وخطط الدراسة ومناهجها والشهادات للممنوحة.

الوثيقة مرقمة (٤١)

دعوة من مدير الجامعة العبرية بالقدس إلى إدارة الجامعة المصرية

محضور افتتاح الأبنية الأولى للجامعة الإسرائيلية

האוניברסיטה העברית
THE HEBREW UNIVERSITY

CARD of GOVERNORS

דף המנהלה

Jerusalem,
P.O. B. 340

في ٣ مارس سنة ١٩٢٥

ירושלים,
ת.ד. 340

جناب إدارة الجامعة المصرية الموقرة

القاهرة

بعد مزيد الاحترام نتشرف بدعوة معهدكم لحضور حفلة تدشين
الأبنية الأولى للجامعة الإسرائيلية والافتتاح قسمين من أقسامها العلمية.
ولما كانت هذه أول مرة يقوم فيها الإسرائيليون أنفسهم بإنشاء
جامعة هذه الجامعة التي نتشرف بدعوتكم إلى حفلة افتتاحها فإذا كان
نصيب فلسطين أن تقوم بنصيب قسم كبير من العالم المتمدن فإننا
مقدمون الآن على القيام بعمل كبير في فلسطين بتلقين أسس مبادئ
العلوم الإسرائيلية والعامة بدرجة متساوية في معهد واحد.

إن الجامعة الإسرائيلية في القدس ستكون بيت القصيد لشؤون المعارف في فلسطين وليس من الضروري طبعاً الإشارة هنا إلى أن الجامعة تفتح أبوابها للطلبة دون فرق ولا تمييز في المذهب والعنصرية.

إن حفلة افتتاح الجامعة الإسرائيلية في القدس مسألة وجيهة في حد ذاتها يزيد في أهميتها قبول اللورد بلفور رئيس جامعة كامبردج الافتتاح هذه الحفلة.

ولقد وصلت برقيات التهناني من جامعات مختلفة في حفلة وضع الحجر الأول للجامعة في ٥ أغسطس ١٩١٨ ومع أن تلك التهناني قد قوبلت بالشكر فإن آمالنا وطيدة الآن بأنه بمناسبة الحالة الحاضرة تشرفونا بإرسال مندوب عن معهدكم للاشتراك في حفلة الافتتاح وهذا مما ينم عن عطفكم نحو هذه الجامعة الجديدة وهو مما يمكن الأواصر التي توحد دولة العلم في نقاط معينة.

وعليه فإن مجلس مديري الجامعة يأمل بأن معهدكم المحترم يشرفنا بإفادته في أول فرصة لنتمكن من تجهيز المعدات اللازمة لاستقبال مندوبيكم بما يليق بهم من الحفاوة والإكرام. هذا وستقام حفلة الافتتاح يوم ٧ نيسان سنة ١٩٢٥ هـ الموافق يوم أول أبريل ١٩٢٥ في دار الجامعة على جبل الطور. وتفضلوا في الختام بقبول فائق احترامنا ودمتم*.

التوقيع

ماجنس

● يستخلص من هذه الوثيقة مايلي:

قيام الدكتور ماجنس مدير الجامعة العبرية في القدس بدعوة أحمد لطفي السيد مدير الجامعة المصرية لحضور افتتاح بعض أبنيتها وأقسامها.

والجدير بالذكر أن لطفي السيد لم يتمكن من حضور الحفل - ولكنه أتاب عند الدكتور طه حسين الذي شارك في الاحتفال وألقى بنفسه كلمة هناك

للتعاضيل نظر محمد حسين هيكال: المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ج ١ القاهرة - دار الشروق - ١٩٩٦ ص ١٥٦.

תאריך: 15/12/2023

נציג משרד החינוך
מנהל מרכז המידע
המנהל הכללי
המנהל הכללי

המנהל הכללי
המנהל הכללי

המנהל הכללי

המנהל הכללי

המנהל הכללי
המנהל הכללי

המנהל הכללי

המנהל הכללי

המנהל הכללי

המנהל הכללי

המנהל הכללי

המנהל הכללי

המנהל הכללי

המנהל הכללי

המנהל הכללי

המנהל הכללי

המנהל הכללי

الوثيقة مرقم (٤٢)

اعتذار عميد كلية الآداب بالجامعة المصرية

عن حضور افتتاح الجامعة العبرية بالقدس

حضرة المحترم مدير الجامعة العبرية بالقدس

تلقت كلية الآداب مع الشكر دعوة الجامعة العبرية للاشتراك في حفلة افتتاحها التي ستقام في أول أبريل سنة ١٩٢٥ لكنه ليس من الميسور لديها مع الأسف أن ترسل في وقت الافتتاح من يقوم بتمثيلها لمشاركتم في السرور بدار للعلم راقية كبيرة.

فبالنيابة عن كلية الآداب أهنيكم بافتتاح جامعتكم التي تزيد بوجودها الروابط العلمية وثوقاً وأرجو إن شاء الله أن تكون أداة صالحة يستعان بها للعلم ولخير الإنسانية وأشفع هذه التهاني بخالص الدعوات.

وتفضلوا في الختام يا جناب المدير بقبول فائق تحياتي واحتراماتي*.

عميد كلية الآداب

* اعتذار عميد كلية الآداب بالجامعة المصرية عن الدعوة لحضور حفل الافتتاح الجامعة العبرية بالقدس مع تقديم التهلئة بالافتتاح هذه الجامعة.

المراجعة اللغوية: أمال الديب

الإشراف الفني: أنجي جورج